Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

نوسا دوا، إندونيسيا

20 – 24 آذار/مارس 2022

نتائج المداولات

الاتحاد البرلماني الدولي- 2022

جدول المحتويات

	صفحة(ة/ ات)
الاجتماعات والأنشطة الأخرى	
الجمعية العامة الـ 144	
1. حفل الافتتاح	06
2. المشاركة	08
3. اختيار البند الطارئ.....	11
4. مناقشات وقرارات الجمعية العامة ولجانها الدائمة	11
5. الجزء الخاص بالمساءلة	21
6. الجلسة الختامية للجمعية العامة.....	23
الدورة الـ209 للمجلس الحاكم	
1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 144	26
2. تقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي	26
3. تقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي.....	27
4. استراتيجية اتصالات للفترة 2022-2026	27
5. التعديل على قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط	28
6. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة.....	28
7. النتائج المالية للعام 2021.....	28

8. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب.....	30
9. تقارير اللجان والهيئات الأخرى	32
الدورة الـ287 للجنة التنفيذية	
1. المناقشات والقرارات	33
2. اللجنة الفرعية للتمويل.....	41
3. المسائل المتعلقة بالأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.....	41
منتدى ومكتب النساء البرلمانيات	42
منتدى ومجلس منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي	43
الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم	
1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	44
2. لجنة شؤون الشرق الأوسط	45
3. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني	46
4. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)	48
5. الفريق الاستشاري المعني بالصحة	50
6. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.....	50
7. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا	52
الأنشطة والفعاليات الأخرى	
1. اجتماع مشترك مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة	53
2. *حلقة نقاش:* الاستفادة من صلاحيات البرلمانات المتعلقة بوضع الموازنة لصالح الأطفال *(منظمة بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف)*	55
3. ورشة عمل: *لا للتكرار مجدداً: تعزيز التأهب للأمن الصحي خلال التعافي من جائحة كوفيد-19 وما بعد..... (منظمة بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية)*	57
4. ورشة عمل: *العمل في سبيل فرض حظر عالمي على التجارب النووية..... (منظمة بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية)*	58

5. حلقة نقاش: التعاون الدولي لمحاكمة مرتكبي الفساد واسترداد الموجودات المسروقة..... *(منظمة بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (غوباك))*	60
6. إطلاق *التقرير البرلماني العالمي*.....	62
7. إطلاق الدليل *تعزيز التأهب للأمن الصحي: الأنظمة الصحية الدولية (2005)*.....	63
الانتخابات والتعيينات وعضوية الاتحاد البرلماني الدولي	
الانتخابات والتعيينات	
1. نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي	64
2. مكتب النساء البرلمانيات.....	64
3. منتدى مجلس البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي	64
4. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.....	64
5. لجنة شؤون الشرق الأوسط	64
6. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.....	65
7. مكاتب اللجان الدائمة.....	65
8. مقررو الجمعية العامة الـ 146	65
وسائل الإعلام والاتصالات	66
عضوية الاتحاد البرلماني الدولي	70
جدول الأعمال الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي والقرارات والنصوص الأخرى	
جدول الأعمال	72
إعلان نوسا دوا *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ*	73
القرارات • *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*..... • *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة*....	80 88
بند طارئ • نتائج التصويت بنداء الأصوات بشأن الطلبات لإدراج بند طارئ على جدول أعمال الجمعية العامة..... • قرار: الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية....	94 98

تقارير اللجان الدائمة	
• تقرير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان	102
• تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة	105
تقارير وقرارات ونصوص أخرى لمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي	
التقارير والقرارات والنصوص الأخرى	
استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026	108
التعديل على قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط	118
تقرير منتدى النساء البرلمانيات	119
تقرير منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي	125
تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط	128
تقرير لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني	130
تقرير الفريق الاستشاري المعني بالصحة.....	132
تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.....	133
تقرير مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا	136
إحصاءات مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية).....	138
وثائق أخرى متوفرة على الإنترنت	
• تقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي (المرفق رقم 1) (https://www.ipu.org/file/14180/download)	
• قرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (المرفق رقم 2) (https://www.ipu.org/decisions-committee-human-rights-parliamentarians)	
الاجتماعات المقبلة	
الجدول الزمني للاجتماعات المستقبلية وغيرها من الأنشطة.....	143
جدول أعمال الجمعية العامة الـ 145.....	150

الجمعية العامة الـ144

1. حفل الافتتاح

أقيم حفل افتتاح الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي في مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)، نوسا دوا، إندونيسيا عند الساعة 19:30 من يوم الأحد،20 آذار/مارس 2022، بحضور فخامة الرئيس جوكو ويدودو.

ورحبت بالمشاركين في بالي ***السيدة غيلدا ساغرادو، مقدمة برامج.***

وتم عرض أداء مزيج من الرقصات الثقافية الإندونيسية.

وشكر ***السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي***، البرلمان الإندونيسي لاستضافته الحارة، وجهودهم لضمان عقد الجمعية العامة تحت أفضل ظروف ممكنة. أشار إلى أن العالم على مفترق طرق، وهو يدخل العام الثالث لجائحة كوفيد-19 المدمرة، التي لم يكن لديها عواقب صحية مباشرة فحسب على الملايين، بل شكلت أيضاً انتكاساً للتقدم المحرز في التنمية المستدامة. ومع ذلك، بقيت البرلمانات، والاتحاد البرلماني الدولي متاحة للعمل، وواصل البرلمانيون تأدية أدوارهم في ضمان حياة أفضل للجميع.

وتلقي الأزمة في أوكرانيا بظلالها على الجمعية العامة بشكل ملحوظ. غزا عضو من المجتمع الدولي عضواً آخر، مما أدى إلى كارثة بشرية هائلة في أوروبا، وتداعيات حول العالم. إن حجم الخسائر البشرية للغزو غير مقبول، وكذلك، التهديد باستخدام القوة النووية. دعا الاتحاد البرلماني الدولي برلمان روسيا الاتحادية إلى وقف الحرب، والمشاركة في البحث عن حل سلمي. كذلك، وقف الاتحاد البرلماني الدولي على استعداد لتيسير الحوار، باعتباره الطريقة المثلى لحل الأزمة.

وواجه العالم العديد من التحديات الأخرى، لكن لم يكن أي تحدٍ ملحاً أكثر من أزمة المناخ التي تم اختيارها بالتالي الموضوع الرئيسي للجمعية العامة. لقد سئمت شعوب العالم من الكلمات، وتمنوا أن يروا الانتقال إلى التطبيق. أدت جميع الأزمات إلى أوجه عدم مساواة متزايدة، ولم تكن أزمة المناخ مختلفة عن ذلك. وبالتالي، احتاجت الجمعية العامة إلى حشد برلمانات العالم لاتخاذ إجراءات حازمة قبل فوات الأوان.

وكذلك، وجهت الجمعية العامة اهتمامها إلى العدد الذي يتزايد للقضايا المطروحة أمام لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، وكذلك، المحنة التي يمر بها البرلمانيون في أفغانستان، وميانمار، وغيرها من البرلمانات الواقعين في أزمة.

احتاجت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي أن تكون خاضعة للمساءلة إثر أدائها، ومواصلة الابتكار، والتجدد، والتحسين، لا سيما عبر مضاعفة الجهود للتوصل إلى التكافؤ الجندري، وزيادة مشاركة الشباب في السياسية.

وفي رسالة مرئية، قال ***السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة***، إنه بينما يكافح عالمنا للتعافي من جائحة كوفيد-19، يتسبب العنف الطائش في الموت والدمار في أوكرانيا، مهدداً السلم والأمن العالميين. وتؤدي الحرب أيضاً إلى تفاقم أوجه الضعف الاقتصادية والاجتماعية القائمة في المنطقة، وخارجها. كما أنها تُظهر كيف يضع الإدمان العالمي على الوقود الأحفوري أمن الطاقة والعمل المناخي والاقتصاد العالمي بأكمله تحت رحمة الجغرافيا السياسية.

فالاستجابات لكارثة المناخ العالمية واضحة: خفض الانبعاثات بنسبة 45 في المئة في هذا العقد وتحقيق صفر صافي انبعاثات بحلول العام 2050، والاستثمار في نسبة 50 في المئة من التمويل المتعلق بالمناخ في التكيف والمرونة لحماية المجتمعات الضعيفة، وضمان الوفاء بالتزامات التمويل المتعلق المناخ تجاه البلدان النامية. واعتبر أن البرلمانات والمشرعين أساسيين لتحقيق هذه الأهداف، وعليهم أن يدفعوا قدماً بالسياسات المناخية الطموحة، والانتقال إلى الطاقة المتجددة والوظائف المراعية للبيئة.

ورحبت ***السيدة بوان مهاراني، رئيسة مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا***، بالمشاركين في إندونيسيا، وأشارت إلى أن استمرار حالة عدم التيقن لجائحة كوفيد-19 تضاف إلى العديد من التحديات المعقدة التي يواجهها العالم في الأصل. تتطلب المسائل العالمية حلولاً عالمية، وتمتعت البرلمانات بدور رئيسي في حشد الدعم السياسي للتعاون الدولي، وتعددية الأطراف. لا معنى للالتزامات من دون التنفيذ على الصعيد الوطني.

وستوفر الجمعية العامة الـ144 منتدى أساسياً لعقد حوار برلماني دولي حول الديمقراطية، والسلم، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. وقد واجهت الديمقراطية تحديات بطرق مختلفة في العديد من البلدان. كما ستتيح الجمعية العامة فرصة للمجتمع الدولي للدعوة إلى إنهاء الحرب في أوكرانيا، والإعراب عن دعمه للاستقلال الكامل لدولة فلسطين وتشجيع ميانمار على اتباع طريق الديمقراطية مرة أخرى.

وكان لاختيار تغير المناخ كموضوع للجمعية العامة الـ 144 أهمية خاصة وعلى البرلمانيين اتباع عدة خطوات لمعالجة الأزمة: العمل على توفير وضع جيوسياسي سلمي ومستقر يفضي إلى دبلوماسية المناخ، وتسريع التوفر العالمي المنصف للقاحات، وحشد الالتزامات والإجراءات لإنقاذ العالم من آثار تغير المناخ، وتسريع تعافي الاقتصاد العالمي في أعقاب الجائحة.

ولا يمكن التغلب على التحديات وأوجه عدم اليقين التي تواجه العالم إلا من خلال العمل المشترك وتعزيز التعاون الدولي. والبرلمانات أساسية في هذا الجهد وتحتاج إلى إظهار قيادتها في حشد إجراءات ملموسة لبناء عالم صحي وسلمي ومزدهر.

ورحب ***فخامة السيد جوكو ويدودو، رئيس جمهورية إندونيسيا،*** بالمشاركين في إندونيسيا وأشار إلى أن التحديات التي طرحها المتحدثون الآخرون ستكون أكبر السنوات القادمة. وسيكافح العالم دائماً لمواكبة وتيرة التغير التكنولوجي، وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 كيف يمكن لأزمة واحدة أن تعطل كل شيء. ويواجه الناس الآن زيادات هائلة في تكاليف المعيشة بسبب ندرة الطاقة وتعطل الخدمات اللوجستية العالمية. وما زال يتعين أن تقابل الأقوال الصادرة عن البرلمانات والحكومات بشأن تغير المناخ بأفعال. ويبدو أن الانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة حل بسيط ظاهرياً ولكنه سيشكل تحدياً هائلاً لتنفيذه، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو.

ويتعين على المجتمع الدولي حشد الاستثمار في الطاقة المتجددة من دون إبطاء. ولدى إندونيسيا إمكانات هائلة للطاقة المتجددة من الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والمد والجزر والطاقة الشمسية، لكنها تحتاج إلى استثمارات كبيرة ونقل التكنولوجيا للاستفادة منها. ولا يمكن للمجتمع العالمي أن يتجاهل الدمار الناجم عن تغير المناخ لفترة أطول من ذلك بكثير. وعلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي الحشد والعمل المشترك الآن لصياغة سياسات وإجراءات ملموسة يمكن تنفيذها على أرض الواقع.

وأعلن فخامة الرئيس جوكو ويدودو افتتاح الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي.

2. المشاركة

شاركت وفود من 101 برلماناً عضواً في أعمال الجمعية العامة:*

أفغانستان، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أندورا، أنغولا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، مملكة البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، بوتسوانا، بلغاريا، كابو فيردي، كمبوديا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشيلي، الصين، كرواتيا، جمهورية التشيك، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، الإكوادور، جمهورية مصر العربية، غينيا الاستوائية، إستونيا، إسواتيني، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيملا، غينيا، غينيا بيساو، غويانا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، المملكة الأردنية الهاشمية،

* للحصول على القائمة الكاملة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، راجع الصفحة 70

كازاخستان، كينيا، دولة الكويت، جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالطا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المملكة المغربية، موزمبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلاندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، سلطنة عُمان، باكستان، باراغواي، بولندا، البرتغال، دولة قطر، جمهورية كوريا، رواندا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلاند، تيمور ليشتي، تركيا، أوغندا، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الأوروغواي، فيتنام، الجمهورية اليمنية، زامبيا، وزمبابوي.

وشارك الأعضاء الأربعة المنتسبون في الجمعية العامة: البرلمان العربي، والجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية (APF).

وتضمن المراقبون ممثلين عن:

(1) الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة: الأمم المتحدة، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH)، وبرنامج الأمم المتحدة المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (UNAIDS)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة التحضرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO)؛

(2) الجمعيات والهيئات البرلمانية: الاتحاد البرلماني الإفريقي (APU)، الاتحاد البرلماني العربي (AIPU)، رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، الجمعية البرلمانية الآسيوية (APA)، منتدى برلمانات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى (FP-ICGLR)، المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (GOPAC)، الشبكة البرلمانية الدولية للتعليم (IPNEd)، برلمان البحر الأبيض المتوسط (PAM)، الجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالتركية (TurkPA)، اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي (PUIC)، المنتدى البرلماني لمجتمع تنمية إفريقيا الجنوبية (SADC PF)؛

(3) اتحادات الأحزاب السياسية الدولية: الاشتراكية الدولية.

ومن بين 778 مندوباً حضروا الجمعية العامة، حضر 404 عضواً في البرلمان (393 من البرلمانات الأعضاء و11 من وفود الأعضاء المنتسبين). وكان من بين هؤلاء النواب 30 رئيساً، و28 نائباً للرئيس، و154 امرأة برلمانية (38.1٪)، و110 برلمانياً شاباً (27.2٪).

ومواصلة للممارسات الجيدة التي اتبعتها الجمعية العامة الـ 143، كانت الجمعية العامة الـ 144 فعالية بحضور شخصي مع تعديلات للمشاركة الهجينة. وقد جهزت ستّ من قاعات الجلسات السبع للمشاركة الخارجية والترجمة الشفوية عن بعد، واستخدمت هذه الامكانات التقنية بشكل جيد في جميع جوانب الجمعية العامة.

وتمّ بثّ مداولات حفل الافتتاح، ومنتدى النساء البرلمانيات، والمناقشة العامة للجمعية العامة، وجميع جلسات المجلس الحاكم مباشرة باللغة الإنجليزية واللغة الأصلية، مع ما يقارب 2000 مشاهدة في أي وقت من الأوقات، وأكثر من 1100 ساعة من زمن المشاهدة. وشملت المناقشة العامة مقاطع فيديو مسجلة مسبقاً من قبل متحدثين رفيعي المستوى. وشملت المناقشة حول البند الطارئ مداخلة مباشرة عبر تطبيق زووم Zoom من أوكرانيا ورسالة مرئية من روسيا الاتحادية.

وأتاحت المشاركة عن بعد ثلاث من الفعاليات الجانبية الرسمية الأربع (التي نظمت بالتعاون مع المنظمات الشريكة- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (غوباك))، وجميع جلسات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين، كما أتاح ذلك اثنان من اجتماعات المجموعة الجيوسياسية. ضمت مشاهدين ومتحدثين من آسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا.

وما بين جائحة كوفيد-19 المستمرة والحرب في أوكرانيا، كانت هذه الترتيبات الهجينة حاسمة لتمكين أصوات أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والمؤيدين والشركاء في جميع أنحاء العالم من المساهمة في عمل الجمعية العامة الـ 144.

3.اختيار بند طارئ

في 21 آذار/مارس، أبلغ الرئيس الجمعية العامة بأنه تم اقتراح الطلبات الثلاثة التالية لإدراج بند طارئ:

- *العدوان الروسي والبيلاروسي على أوكرانيا* (أوكرانيا)
- *دور البرلمانات في دعم الحل السلمي للنزاع الروسي - الأوكراني* (إندونيسيا)
- *الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية* (نيوزيلاندا)

سحبت أوكرانيا، التي قدمت اقتراحها بشأن البند الطارئ عبر منصة زووم (Zoom)، هذا الاقتراح دعماً لاقتراح نيوزيلندا.

واعترضت بولندا على الاقتراح المقدم من قبل إندونيسيا، معربة عن تأييدها لاقتراح نيوزيلندا. وعارضت جنوب إفريقيا الاقتراح المقدم من قبل نيوزيلندا وأعربت عن تأييدها لاقتراح إندونيسيا.

وشرعت الجمعية العامة في التصويت بنداء الأسماء على الاقتراحين المتبقيين (راجع الصفحتين 94 و96).

واعتُمد الاقتراح المقدم من قبل نيوزيلندا، التي حصلت على أغلبية الثلثين المطلوبة من الأصوات، وأضيف إلى جدول الأعمال بوصفه البند رقم 8.

4. مناقشات وقرارات الجمعية العامة ولجانها الدائمة

(أ) المناقشة العامة: *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ* (البند رقم 3)

خلال الأيام الثلاثة من المداولات، ساهم في المناقشة العامة 114 مشرعاً من 87 برلماناً عضواً، بمن فيهم 22 رئيساً و 15 برلمانياً شاباً، إلى جانب ممثلين عن عضوين منتسبين وثلاثة مراقبين دائمين. وأرسلت رسائل مرئية عدة وفود لم تتمكن من السفر إلى نوسا دوا لحضور الجمعية. وبثت وقائع المناقشة على الهواء مباشرة، وتجسّد العديد من الممارسات الجيدة والتوصيات في الوثيقة الختامية.

وافتتحت ***السيدة مهاراني، رئيسة مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا،*** المناقشة العامة في 21 آذار/مارس، مشيرة إلى أن العالم يواجه العديد من الأزمات: استمرار جائحة كوفيد-19 مدفوعة بمتحورات الفيروس، والتصعيد السريع للتوترات الجيوسياسية، والارتفاعات الكبيرة في تكلفة المواد الأساسية، والفشل

المستمر في معالجة قضايا الاحتباس الحراري العالمي. ويتعين على العالم أن يتكاتف، ويبني الثقة ببعضه البعض، ويعزز التضامن العالمي ويدعم الشراكات لمعالجة تلك الأزمات.

وقالت إن الهدف الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي المتمثل في جعل البرلمانات أقوى لتعزيز الديمقراطية والسلام والتنمية المستدامة، قد أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومن خلال الاعتياد على الحوار ووضع الدبلوماسية في المقام الأول، تتاح للبرلمانات فرصة إثبات أنها حارسة الديمقراطية ويمكنها أن تجعل الديمقراطية أكثر مرونة. ولا تزال ترد حاجة للتصميم على إنهاء الجائحة، لا سيما عن طريق التسريع بتوزيع اللقاحات المتكافئ على الصعيد العالمي، وتعزيز الهيكل الصحي العالمي أيضاً للاستجابة لأي جائحة في المستقبل. لا يتعلق التعافي من الجائحة بالصحة والاقتصاد فحسب، بل يتعلق أيضاً بالتعافي الاجتماعي، بما في ذلك زيادة مشاركة النساء والشباب في هيئات صنع القرار.

وشكل تغير المناخ أزمة وجودية لكوكب الأرض، وعلى البرلمانات أن تؤدي دورها في التصدي لها من خلال حشد إجراءات ملموسة والقيادة بالقدوة. ويتعين على البرلمانات أن تعتمد إجراءات للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه على حدّ سواء، وأن تدرك التزام المجتمع الدولي بتقديم 100 مليار دولار أمريكي لتمويل المناخ سنوياً ودعم الانتقال إلى الطاقة النظيفة من خلال نقل التكنولوجيا والاستثمار. ولذلك، ينبغي أن تراعي مداولات الجمعية العامة الـ 144 على النحو الواجب أهمية تعزيز الشراكات العالمية وتعددية الأطراف، والحاجة إلى ترجمة الالتزامات الدولية إلى التزامات ملموسة على الصعيد الوطني، والحاجة إلى بناء ثقافة سلام تتسم بالحوار والتسامح، وضرورة قيام البرلمانات بدور نشط في تضييق فجوة الاختلافات وبناء الثقة. وإندونيسيا ملتزمة باستضافة الجمعية العامة وقيادتها بطريقة شفافة وشاملة، وتعتقد أنه من خلال الحوار والتضامن، يمكن لبرلمانات العالم أن تبني عالماً أكثر أمناً وعدلاً وازدهاراً.

وبيّن ***السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي،*** أن تغير المناخ يزداد سوءاً مع مرور كل دقيقة وسيستمر في الاشتداد ما لم تسن البرلمانات التغييرات الرئيسية في الاقتصادات وممارسات استخدام الطاقة والنظم الغذائية. والنشاط البشري هو المحرك الرئيسي لتغير المناخ، الذي لا يؤثر على الكوكب والتنوع البيولوجي فحسب، بل يؤثر أيضاً على سبل عيش جميع السكان البشريين. لقد تأثرت النساء والفتيات وأفراد المجتمع المهمشون والممثلون تمثيلاً ناقصاً بشكل غير متناسب. ويزداد النزوح والهجرة المرتبطان بتغير المناخ في أجزاء كثيرة من العالم.

ولقد ارتأت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أن هدف الحد من الاحتباس الحراري العالمي إلى 1.5 درجة مئوية لا يمكن تحقيقه من دون تخفيضات فورية في انبعاثات غازات الدفيئة. وعلى البرلمانيين اتخاذ إجراءات عاجلة لتقليل الآثار الأكثر تدميراً لتغير المناخ إلى أدنى حد ممكن، من خلال العمل على الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف الـ26) في غلاسكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وتنفيذ اتفاق باريس. يجب أن تكون الإجراءات المتخذة للتصدي لتغير المناخ مستنيرة بالعلم وأن يتم تطويرها من خلال منظور مراعي للنوع الجندري وشامل اجتماعياً، لضمان عدم إهمال أحد. فتغير المناخ لا يعترف بالحدود ويجب الاعتراف بطبيعته كتحد مشترك من خلال تعزيز الحوارات البناءة والمفتوحة والمتعددة الأطراف وتحديد إجراءات ملموسة. ومن حق الأجيال القادمة توقع كوكب أرض سليم.

وفي رسالة مرئية، بيّن ***السيد بان كي-مون، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، والرئيس المشارك لمركز بان كي مون للمواطنين العالميين***، أن الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي تعقد في أوقات عصيبة، حيث يواجه العالم صراعاً مزدوجاً يتمثل في حالة الطوارئ المناخية وجائحة كوفيد-19، تاركاً التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة متأخراً كثيراً عن التوقعات. ويمكن للبرلمانات أن تؤدي دوراً أساسياً في حشد العمل المناخي الشامل، من خلال دعم كل من الدبلوماسية الدولية والتنفيذ المحلي على مستوى القاعدة الشعبية.

وفي مؤتمر الأطراف الـ26 الذي انعقد في غلاسكو في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، تعهدت حكومات العالم بالحد من الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق باريس. ومع ذلك، من الواضح أن الانبعاثات لا تنخفض بالسرعة الكافية، وترد حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحفيز الاستجابة التشريعية اللازمة. وترد حاجة إلى حلول تخفيف مبتكرة وعالية التأثير، وتحتاج البلدان إلى متابعة التعهدات التي قطعتها على نفسها في مساهماتها المحددة وطنياً.

وفي رسالة مرئية تعرض نتائج التقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أشار ***السيد أ. غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة،*** إلى أن التقرير كان اتهاماً غير مسبوق للقيادة المناخية الفاشلة، حيث يتعرض نصف البشرية لخطر داهم ووصلت النظم البيئية إلى نقطة اللاعودة. ولم تتحقق أهداف تخفيض الانبعاثات، ولا يزال الوقود الأحفوري يخنق البشرية. ويتعين على البلدان أن تتكاتف لتعجيل التحول في مجال الطاقة وإنهاء اعتمادها على الوقود الأحفوري.

وينبغي التركيز على بشكل متساوٍ على التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ وزيادة الاستثمار في كليهما، ولا سيما بالنسبة للبلدان الواقعة على خط المواجهة. وأي تأخير في الحصول على التمويل للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية سيكون قاتلاً. وعلى بنوك التنمية أن تعمل جنباً إلى جنب مع القطاعين العام والخاص لتأمين التمويل، وتحتاج مجموعة العشرين إلى قيادة الطريق. وقال إن شعوب العالم قلقة وغاضبة وقد حان الوقت لتحويل هذا الغضب إلى أفعال.

وفي رسالة مرئية مسجلة في مؤتمر الأطراف الـ26 الذي انعقد في غلاسكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، قال ***السيد س. بينيتالا تيو، رئيس برلمان توفالو،*** إن غالبية بلاده كان على ارتفاع بضعة أقدام فحسب فوق مستوى سطح البحر وكان يشعر بالفعل بتأثير ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير أنماط الطقس. وتدخل المياه المالحة المجاري المائية وتؤثر على المحاصيل الأساسية في البلد. وكان الحل للأزمة في أيدي الدول الغنية. وقال إن توفالو بالكاد تساهم في الانبعاثات العالمية ولكنها تدفع ثمناً باهظاً، حيث يتوقع العديد من شعبها الآن أن يضطر إلى مغادرة البلد في السنوات المقبلة. وترد حاجة إلى استثمارات من البلدان المتقدمة النمو لبناء دفاعات توفالو والعديد من الدول الجزرية الأخرى.

وصرحت ***السيدة م. ويسن، الناشطة الشبابية الإندونيسية وزعيمة حركة يوزتوبيا (Youthtopia) ومؤسسة حملة وداعاً للأكياس البلاستيكية،*** أن تغير المناخ حقيقي ويحدث الآن، مع عدم وجود مكان على الأرض غير متأثر بذلك. يعرف الشباب جيداً أنه ترد حاجة إلى العمل. وقالت إنها بدأت حملتها الناجحة ضد التلوث البلاستيكي في سن 12 عاماً، والآن، في سن 21 عاماً، ترى جيلاً جديداً من الناشطين يناضلون بشأن قضايا مثل حماية التنوع البيئي، وتعزيز أصوات السكان الأصليين، ووقف إزالة الغابات، والاعتراض على مرافق الطاقة النووية الجديدة، ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وأصبحت الفيضانات وحرائق الغابات والأحوال الجوية القاسية حقيقة ماثلة للجميع، مما أدى في كثير من الأحيان إلى فقدان الناس لمنازلهم وتحولهم إلى لاجئين. فالمؤتمرات والخطب وفرص التقاط الصور ليست كافية؛ لقد حان الوقت للعمل. والشباب مستعدون للمشاركة وأخذ مكانهم الصحيح على طاولة صنع القرار. وينبغي أن يضاعف البرلمانيون جهودهم لأنه لا يوجد وقت للتدبّر.

وأشارت سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)، النائب الأولى لرئيس مكتب النساء البرلمانيات، متحدثة بالنيابة عن السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، أن موضوع المناقشة العامة يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للنساء والفتيات في كل مكان. وسيشعر السكان الضعفاء

والمهمشون أصلاً بالأثر المباشر لتغير المناخ. ومن شأن اتخاذ تدابير استباقية لزيادة مشاركة المرأة في البرلمانات أن يعزز العمل المناخي نظراً لوجود علاقة إيجابية قوية بين النسبة المئوية للنساء في البرلمان والأولويات المتزايدة لسياسة تغير المناخ.

وينبغي استكمال التشريعات المناخية بسياسات اجتماعية، بما في ذلك السياسات المراعية للمنظور الجندري. وينبغي للمؤسسات، بدءاً من البرلمانات، أن تكون أكثر مراعاة للبيئة وأكثر استجابة للمنظور الجندري. وينبغي أن يكون الاقتصاد الأخضر شاملاً، مع مراعاة الجندر والاحتياجات الأخرى المتباينة اجتماعياً. وترد حاجة إلى العمل الآن، ليس من أجل أسر اليوم فحسب، بل من أجل أطفال المستقبل أيضاً.

وأشارت سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)، رئيسة مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، إلى أن تغير المناخ، بوصفه القضية الرئيسية في عصرنا، يحتل مكان الصدارة في أذهان الشباب.

وقد بدأ تدهور البيئة قبل ولادة معظم شباب اليوم بوقت طويل، ومع ذلك فإن الشباب هم الذين سيعانون من الآثار وسيتعين عليهم إصلاح الضرر. ينبغي أن يكون للشباب رأي في العمل المناخي، ولا سيما للاستفادة من مواهبهم وأفكارهم الجديدة.

وقالت إن البرلمانيين الشباب في وضع مثالي لنقل آراء الشباب إلى البرلمان، ولكن 3 بالمئة فحسب من البرلمانيين تقل أعمارهم عن 30 عاماً. وترد حاجة إلى المزيد من البرلمانيين الشباب، وينبغي أن يشرك المجتمع المدني الشبابي في العمليات البرلمانية، وينبغي على البرلمانيين من جميع الأعمار أن يستمعوا إلى الشباب وأن يتحدثوا من أجلهم. تم تشجيع الحضور في الجمعية العامة الـ 144 على المشاركة في الحملة المستمرة للاتحاد البرلماني الدولي *"أنا أقول نعم للشباب في البرلمان"!*. وستستضيف جمهورية مصر العربية، بلدها الأم، المؤتمر العالمي للبرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي في أيار/ مايو 2022 ومؤتمر الأطراف الـ27 في وقت لاحق من هذا العام، بما في ذلك مؤتمر الشباب التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

(ب) اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين ثلاث جلسات في الفترة من 21 إلى 23 آذار/مارس، برئاسة رئيسها سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر). عهد إلى اللجنة بمهمة مناقشة مشروع القرار حول موضوع *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*. وقد أعدت مشروع القرار والمذكرة التفسيرية المرفقة به المقرران المشاركان السيدة د. غوماشي (غانا) والسيدة ك. وايدغرين (السويد).

وعقب الكلمة الافتتاحية التي أدلى بها السيد س. شودري، الرئيس الفخري للاتحاد البرلماني الدولي، وعرض مشروع القرار من قبل المقررين المشاركين، أخذ الكلمة 28 متحدثاً للإعراب عن آرائهم بشأن الموضوع. وخلال عملية الصياغة، نظرت اللجنة في 83 تعديلاً قدمها 16 برلماناً عضواً ومنتدى النساء البرلمانيات. وقد أخذ ما يزيد قليلاً عن نصف التعديلات المقترحة والتعديلات الفرعية بعين الاعتبار.

واعتمدت اللجنة، في جلستها التي عقدت في 23 آذار/مارس، مشروع القرار الموحد بتوافق الآراء. واتفق على أن تقدم السيدة غوماشي مشروع القرار إلى الجمعية العامة بعد ظهر يوم 24 آذار/مارس. وأعرب الوفد الهندي عن تحفظاته على الفقرتين 5 و13 من الديباجة وعلى الفقرة 17 من المنطوق التي تتعلق جميعها بالصلة بين تغير المناخ والنزاع.

وأتيحت الفرصة لأعضاء المكتب لتبادل الآراء مع السيدة ب. باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع حول الأنشطة المشتركة المحتملة. كما تمت مناقشة البند المتعلق بالموضوع الذي سيتم تناوله خلال دورة السنة الواحدة المقبلة. ووافقت اللجنة في جلستها التي عقدت في 23 آذار/مارس على الموضوع المقترح تحت عنوان *"الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي"* التي طرحها وفد إسبانيا. كما وافقت اللجنة على اقتراح المكتب بعقد اجتماع افتراضي في أيار/مايو أو حزيران/يونيو 2022 لمواصلة مناقشة خطة عمله للجمعية العامة المقبلة المقرر عقدها في رواندا، وأيدت ترشيح السيد ج. سيبيدا (إسبانيا) وسعادة السيدة سارة فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة) مقررين مشاركين للقرار المقبل.

وانتخبت اللجنة لعضوية المكتب السيدة ل. كريكسيل (الأرجنتين) لتمثيل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأحاطت علماً بحل سعادة السيد محمد أنوار بوشويط (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) مكان سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) وفق ما أعلنته المجموعة الإفريقية.

(ج) اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

عقدت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة جلستيها يومي 21 و 23 آذار/مارس برئاسة رئيستها، السيدة أ. مولدر (هولندا). وقد عهد إلى اللجنة بمهمة مناقشة مشروع القرار حول موضوع *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة*. وقد أعد مشروع القرار ومذكرة تفسيرية مرفقة به المقرران المشاركان السيدة هـ. يارفينن (فنلندا) والسيد س. باترا (الهند).

وأعقب عرض مشروع القرار مناقشة في الجلسة العامة. ونظرت اللجنة في 64 تعديلاً قدمها 13 برلماناً عضواً ومنتدى النساء البرلمانيات. اعتمد مشروع القرار الموحد بالتزكية. واتفقت اللجنة على أن تقدم السيدة مولدر مشروع القرار إلى الجمعية العامة. وقد اتخذ القرار بالتزكية في الجلسة العامة للجمعية العامة بعد ظهر يوم 24 آذار/مارس.

واعتمدت اللجنة الدائمة، في جلستها التي عقدت في 23 آذار/مارس، بناء على اقتراح من مكتبها، البند التالي تحت عنوان "*الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*". وافقت اللجنة على ترشيح السيد ك. هوفمان (ألمانيا) والسيدة هـ. فيجاكومار جافيت (الهند) كمقررين مشاركين.

كما وافقت اللجنة على خطة العمل للجمعية العامة المقبلة التي ستعقد في رواندا. وتشمل خطة العمل: مناقشة حول موضوع القرار المقبل، وحلقة نقاش حول موضوع *إعادة ربط المجتمعات المحلية باقتصاد محلي مستدام شامل لتحقيق غايات الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة*، إلى جانب جزء لمناقشة التحضيرات للاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ 2022 (مؤتمر الأطراف الـ27) في جمهورية مصر العربية.

وانتخبت اللجنة لعضوية المكتب السيد ر. لوزانو (الأوروغواي) لتمثيل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(د) اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

عقدت اللجنة جلساتها يومي 22 و 23 آذار/مارس برئاسة رئيسها، السيد أ. غاجادين (سورينام).

وأجرت اللجنة، في جلستها التي عقدت في 22 آذار/مارس، مناقشة تحضيرية بشأن موضوع قرارها المقبل، أي *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*. بدأت الجلسة بكلمات افتتاحية أدلى بها السيد ف. زون (إندونيسيا) المقرر المشارك؛ والسيد ليخت (ألمانيا) ممثلاً للمقرر المشارك السيد ج. باتن، والممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ والسيد شودري (بنغلادش)، الرئيس الفخري للاتحاد البرلماني الدولي.

وأجرت اللجنة في جلستها الثانية حلقة نقاش حول موضوع *دور البرلمانات في التوفيق بين التدابير الصحية خلال الجائحة والحفاظ على الحريات المدنية*. وقدم حلقة النقاش السيناتور ج. جوردا (فرنسا) إلى جانب السيد ي. ليتيرم، رئيس الوزراء السابق لبلجيكا ورئيس اللجنة العالمية للديمقراطية والحالات الطارئة، والسيد ل.

غوستين أستاذ قانون الصحة العالمية في جامعة جورج تاون. لمزيد من المعلومات حول حلقتي النقاش، راجع الصفحة 102.

واجتمع مكتب اللجنة الدائمة في 21 آذار/مارس، وناقش كيف يمكن للجنة أن تساهم في تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الشاملة للفترة 2022-2026. وقرر المكتب وضع خطة استراتيجية للجنة لتلك الفترة، وعقد اجتماع افتراضي في أيار/ مايو 2022، للتقدم في إعداد هذه الخطة الاستراتيجية.

(هـ) اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

اجتمعت اللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة في 23 آذار/مارس برئاسة رئيستها السيدة س. أ. نور (كينيا). وتألفت الجلسة من حلقتي نقاش مع مسؤولين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة.

وركزت حلقة النقاش الأولى على فريق الأمم المتحدة القطري وعمله في دعم التنمية الإندونيسية.

وتشارك كل من السيد ج. كازي، ممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إندونيسيا ومسؤول العلاقات لدى رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، والسيدة ت. بونتو، المديرة القطرية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إندونيسيا، عرضاً عاماً عن أنشطتهم في إندونيسيا. وشددوا على الظروف المعيشية الصعبة للفقراء والمهمشين في إندونيسيا. وتشمل المشاكل المحددة عدم مشاركة المرأة في الحياة العامة، والعنف ضد المرأة، والحالة الصعبة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبصفة عامة، عدم تمكين المرأة. عرض السيد علي مفتي (إندونيسيا) عرض تفاعل برلمانه مع الأمم المتحدة الذي ركز على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وشدد البرلمانيون والمشاركون في حلقة النقاش على الحاجة للمزيد من التفاعل بين ممثلين من الأمم المتحدة وبرلمانيين في كل بلد.

وركزت حلقة النقاش الثانية على منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ركز الموضوع الرئيسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة للعام 2022 على إعادة البناء بشكل أفضل من جائحة كوفيد-19.

وأوجز السيد ك. شوفيل، القائد العالمي وجهة تنسيق العمليات والمؤسسات الشاملة في آسيا والمحيط الهادئ، لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الانتكاسة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بسبب جائحة كوفيد-19 والنزاع في أوكرانيا في عرضه. عرضت السيدة ب. تورسني (رئيسة مكتب المراقب الدائم للاتحاد

البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك) الاستطلاع الذي أجراه الاتحاد البرلماني الدولي بشأن المشاركة البرلمانية. شاركت السيدة ك. ي. لوبيز كاسترو (المكسيك) تجربتها مع الاستعراض الوطني الطوعي للمكسيك للعام 2021. وشدد جميع المشاركين في حلقة النقاش على أهمية المشاركة البرلمانية في الاستعراض الوطني الطوعي.

وأعرب بعض المندوبين عن أسفهم لتأثير الجائحة الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين العالم المتقدم والجنوب العالمي. وشدد آخرون على دور البرلمانات في إعادة البناء بعد الجائحة وكذلك في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتبادلوا التدابير الوطنية الخاصة بهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتبادل العديد من المندوبين تجربة برلماناتهم في صياغة استراتيجية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والاستعراض الوطني الطوعي.

(و) مناقشة البند الطارئ

الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية

جرت المناقشة حول البند الطارئ في صباح يوم 22 آذار/مارس برئاسة السيد ج. مودينداً، رئيس الجمعية الوطنية في زيمبابوي. وانضم إلى المناقشة كل من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. وأخذ الكلمة 34 متحدثاً.[1]

وقبل بدء المناقشة، عُرضت رسالة مرئية من السيدة ل. فاسيلينكو، عضو في البرلمان الأوكراني، ناشدت فيها زملائها البرلمانيين في الجمعية العامة أن يتفاعلوا بشكل حاسم مع الحرب العدوانية ضد أوكرانيا. كما أوضح السيد ك. كوساشيف نائب رئيس المجلس الاتحادي لروسيا الاتحادية عبر رسالة مرئية، أن الحرب كانت امتداداً للنزاع الذي بدأ في العام 2014 وكان الهدف منه وقف الإبادة الجماعية للروس في أوكرانيا.

وأعرب العديد من المتحدثين عن تضامنهم مع شعب أوكرانيا، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن والمعاقين، الذين يعانون أكثر من غيرهم من الحرب، وأعربوا عن أسفهم للخسائر في الأرواح للعديد من المدنيين. فرَّ أكثر من 3 ملايين شخص من أوكرانيا بينما نزح 6 ملايين شخص داخلياً، بمن فيهم مواطنون آخرون.

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، وسويسرا، وفيتنام، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومالطا، وجزر المالديف، واليونان، وإندونيسيا، وبيلاروسيا، وجمهورية التشيك، والصين، والباراغواي، وأستراليا، وجنوب إفريقيا، وهولندا، والمملكة المتحدة، وزيمبابوي، والبرتغال، وبولندا، وسورينام، وتيمور الشرقية، والهند، والنمسا، وزامبيا، وفنلندا، والجمهورية العربية السورية، وماليزيا، وتركيا، والمملكة الأردنية الهاشمية، ونيجيريا، وإسبانيا، وإسرائيل، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ونيوزيلندا.

وأعرب المتحدثون عن أسفهم لقصف المدارس ومستشفى للولادة ودعوا إلى وقف فوري لإطلاق النار من أجل فتح الممرات الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة والسماح للأوكرانيين بمغادرة مناطق النزاع بأمان.

وشدد العديد من المندوبين على أهمية احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الأساسي، بما في ذلك الحاجة إلى احترام وحدة أراضي دولة ذات سيادة وحق جميع البلدان في التعايش السلمي. وأشادوا بأعمال التضامن من قبل الدول المجاورة، مثل بولندا وجمهورية مولدوفا ورومانيا، التي تستضيف ملايين اللاجئين.

وأعرب مندوبون آخرون عن خيبة أملهم لعدم وجود سياق تاريخي في الاقتراح المختار، وأعربوا عن أسفهم للتناقضات في الطريقة التي عبر بها الاتحاد البرلماني الدولي، عن آرائه بشأن النزاعات السابقة. لم يكن الاتحاد البرلماني الدولي قوياً في إدانة الجهات الفاعلة في العمليات العسكرية السابقة. ورأى العديد أن اللهجة الواردة في أجزاء من القرار مثيرة للفتن وليست مفيدة من حيث تشجيع الحوار والوساطة الهادفة إلى إنهاء الحرب. كما دعوا الاتحاد البرلماني الدولي إلى التحلي بثبات في التعبير عن القيم والآراء بطريقة محايدة في المستقبل.

وشدد معظم المندوبين على الحاجة إلى الحوار، لوقف الحرب على الفور وتحقيق السلام بين عضوين في الاتحاد البرلماني الدولي ودعا العديد منهم الاتحاد البرلماني الدولي إلى تولي هذا الجهد.

وفي تلخيص للمناقشة، شددت السيدة ل. وول (نيوزيلندا)، معدة اقتراح البند الطارئ، على ضرورة الحلول السلمية والدور الذي يمكن وينبغي أن يؤديه الاتحاد البرلماني الدولي- بإرثه من الحوار والدبلوماسية – للمساعدة في تحقيق السلام. ودعت إلى وقف فوري لإطلاق النار وحثت المشاركين في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد من أجل معالجة هذه المسألة.

وأحالت الجمعية العامة البند الطارئ، إلى لجنة صياغة مؤلفة من ممثلي بيلاروسيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإندونيسيا، وكازاخستان، ودولة الكويت، وجزر المالديف، والمكسيك، وبولندا، وجنوب إفريقيا، والمملكة المتحدة، والأوروغواي.

(ز) اعتماد القرار بشأن البند الطارئ

اعتمدت الجلسة العامة للجمعية العامة بعد ظهر يوم 23 آذار/ مارس، القرار بتوافق الآراء (راجع الصفحة 98).

وبعد اعتماد القرار، أخذ الكلمة عدد من الوفود للإعراب عن تحفظات أو لتبرير تصويتهم:

وأبدت مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وزيمبابوي تحفظات على الفقرات 2 و 3 و 4 من المنطوق، وكذلك على الفقرة 8 (دولة الإمارات العربية المتحدة وزيمبابوي) والفقرة 9 (زيمبابوي). وأبدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية العربية السورية وفيتنام تحفظاً على نص القرار بأكمله. وأعربت بيلاروسيا وجنوب إفريقيا عن معارضتهما للقرار.

وبينت معظم تلك الوفود أنه ينبغي الحفاظ على حياد الاتحاد البرلماني الدولي، مضيفة أن أي قرار يدين طرفاً واحداً فحسب لا يدعم الوساطة من أجل حلّ سلمي. كما أعربت زيمبابوي عن أسفها لعدم وجود أي قرارات من قبل الاتحاد البرلماني الدولي تدين الدول الغربية في الحروب الماضية. وصرحت الصين أن القرار فشل في أن يعكس وجهات نظر العديد من الدول وأنه ترد حاجة دائمة للشجاعة السياسية لإيجاد مساحة للسلام وإفساح المجال للتسوية السياسية. كما أكدت على وجوب احترام سيادة أراضي جميع الدول وسلامتها.

5. الجزء الخاص بالمساءلة

للمرة الأولى، تضمنت المناقشة العامة جزءاً خاصاً من المساءلة، حيث يمكن للأعضاء تبادل ممارساتهم الجيدة والإجراءات الملموسة التي اتخذوها من أجل تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى.

وفي هذا السياق، شدد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، على أن استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 كانت مرحلة جديدة بالنسبة للمنظمة تتطلب مساءلة أقوى من كل من البرلمانات الأعضاء والأمانة العامة. كما سعى الهدف، الذي تجسد في الهدف الاستراتيجي الخامس، إلى تعزيز الأحكام القانونية للمنظمة التي يُتوقع بموجبها أن يقدم جميع الأعضاء تقريراً سنوياً عن أنشطتهم في متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي. وكانت المنظمة حريصة على إشراك الأعضاء بشكل فعال في هذه العملية الهامة.

وأخذت الكلمة عدة وفود للإبلاغ عن ممارساتها الجيدة والأنشطة التي اضطلعت بها لمتابعة القرارات المعتمدة في الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما إعلان مدريد حول التغلب على التحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية، والقرارات المتعلقة بمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وحشد الدعم البرلماني لتحقيق الإنصاف في التلقيح، وكذلك القرارات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين.

وتشاركت الوفود الأمثلة الملموسة التالية لأعمالها البرلمانية:

• إندونيسيا: برنامج الشباب البرلماني كنموذج للتدريب.

• نيبال: توعية منسقة مع المجتمعات المحلية بشأن مخاطر فيروس كوفيد-19 التي تم دعمها من قبل جميع الأحزاب السياسية.

• الباراغواي: إطلاق النسخة الإسبانية من الحملة العالمية للاتحاد البرلماني الدولي *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!* .

• السويد: تحديد الأساليب لمساهمات أكثر فعالية على مستوى البرلمانات الوطنية وداخل الاتحاد البرلماني الدولي بما يتماشى مع عمل الفريق العامل التابع للاتحاد البرلماني الدولي والمعني بالشفافية والمساءلة والانفتاح.

• المملكة المتحدة: توفير الخبرة للبرلمانات الأخرى عند إصدار تشريعات حول مشاريع قوانين الأسلحة؛ الإبلاغ السنوي عن قرارات الاتحاد البرلماني الدولي إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية.

• مملكة البحرين: عقد دورة ثانية لبرلمان الشباب. صياغة تشريعات جديدة لمكافحة الإساءة والعنف؛ تم وضع آليات جديدة مثل مركز التنسيق الخاص بالعدالة وحماية الطفل.

• الهند: الإنتاج الوطني للأدوية والمعدات الأساسية من أجل المساواة في الوصول إلى الحماية من كوفيد-19 في جميع أنحاء البلاد؛ دعم البلدان الأخرى بما في ذلك من خلال توزيع أكثر من 160 مليون جرعة لقاح إلى 98 دولة.

• الإكوادور: تعزيز البرلمانية الشاملة من خلال تشريعات جديدة، بما في ذلك "قانون الديمقراطية" حيث تقوم الأحزاب السياسية بمراقبة حصص الشباب والنساء على قوائمها الانتخابية (على المستوى المحلي والإقليمي والوطني).

• المملكة المغربية: عقد فعالية إقليمية في البرلمان في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2021، بمشاركة منظمات المجتمع المدني النسائية، لمتابعة منشور الاتحاد البرلماني الدولي الأخير حول العنف ضد المرأة في البرلمانات الإفريقية.

• زامبيا: إنشاء تجمع شبابي في البرلمان مع تفويض من أجل: (1) تعزيز قدرات البرلمانيين الشباب، (2) تعزيز دور المناصرة الذي يضطلع به البرلمانيون الشباب فيما يتعلق بالحكومة (السياسات المستجيبة

للشباب)، (3) تعزيز مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية، و(4) تبادل الخبرات مع البرلمانات الأخرى في المنطقة.

- سيراليون: العمل على تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية- بما في ذلك من خلال تنظيم مؤتمر مخصص في البرلمان بمشاركة رؤساء من البرلمانات المحلية.
- تايلاند: تم وضع آلية للسماح بتقديم تقارير سنوية في البرلمان عن قرارات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين، فضلاً عن الجهود المبذولة لزيادة الوعي والدعم لاتفاقية العام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، ولا سيما فيما يتعلق بالوضع في ميانمار.

وفي الختام، شكر الرئيس الوفود التي أخذت الكلمة على عملها الجيد وشجع جميع الأعضاء على المشاركة بشكل نشط في عملية الابلاغ للعام 2022. وسيعقد جزء مماثل للمساءلة في سياق الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي في تشرين الأول/ أكتوبر.

6. الجلسة الختامية للجمعية العامة

في الجلسة الختامية يوم 24 آذار/ مارس، قدم السيد ***ب. ف. كاسيني (إيطاليا) والسيدة ك. كاسترو (المكسيك)***، إعلان نوسا دوا حول *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ* (راجع الصفحة 73). وحثّ الإعلان البرلمانات على أن تقود الطريق بحلول مبتكرة، وأن تركز اهتماماً خاصاً على البلدان الواقعة في الخطوط الأمامية لآثار تغير المناخ. يجب أن تستمر البرلمانات في تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة من استجاباتها لأزمة المناخ. وينبغي أن تأخذ تلك الاستجابة في الاعتبار على النحو الواجب احتياجات المجتمعات المهمشة والممثلة، تمثيلاً ناقصاً وأن تسترشد بأهداف التنمية المستدامة والتوافق العلمي. لقد أثر تغير المناخ على جميع الأجيال، ولكن الشباب سيشعرون بعواقبه أكثر من غيرهم. ينبغي على البرلمانات أن تعيد توجيه الموازنات لمعالجة الأزمة وبذل كل جهد لحماية مواطنيها من عواقبها. وصادقت الجمعية العامة بالإجماع على إعلان نوسا دوا.

وعرضت ***السيدة أ. غوماشي (غانا)، المقررة المشاركة لقرار اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين***، القرار *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم* (راجع الصفحة 80). واعتمدت الجمعية القرار بتوافق الآراء، مع التحفظات التي أعربت عنها الهند بشأن ثلاث فقرات.

وعرضت ***السيدة أ. مولدر (هولندا)، رئيسة اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة***، قرار اللجنة، *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة* (راجع الصفحة 88). واعتمدت الجمعية العامة القرار بالإجماع.

وأحاطت الجمعية العامة علماً بتقارير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، التي قدمها رئيسها، ***السيد أ. جاجادين (سورينام)***، واللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة التي قدمتها رئيسة اللجنة، ***السيدة س. أ. نور (كينيا)*** (راجع الصفحتين 102 و105).

ووافقت الجمعية العامة على البنود الموضوعة للقرارات التي ستصيغها اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، لاعتمادها في الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب المقررين الذين سيعملون على مشاريع القرارات (راجع الصفحة 65).

ودعت ***السيدة ي. نيراسافاري، نائب رئيس مجلس الشيوخ الرواندي***، جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بحفاوة لحضور الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستنعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2022 في كيغالي. تم عرض مقطع فيديو ترويجي قصير.

وفي ختام أعمال الجمعية العامة، أخذ الكلمة ممثلو المجموعات الجيوسياسية:

السيد إي. موندياكانكو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) بالنيابة عن المجموعة الإفريقية،

السيدة أ. غيركنز (هولندا) بالنيابة عن مجموعة +12، ***السيدة س. كارفاجال ايسونزا (المكسيك)*** بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ***السيد ب. ويتشيتشولشاي (تايلاند)*** بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ***وسعادة السيد هيثم جريس عوده الزيادين (المملكة الأردنية الهاشمية)*** نيابة عن المجموعة العربية. ونقلوا شكرهم للبرلمان الإندونيسي على كرم ضيافته وللسيدة مهاراني على قيادتها. وقد طغت الأحداث في أوكرانيا إلى حد ما على الجمعية العامة وحثوا الأعضاء على تنفيذ الإجراءات المعتمدة في قرار البند الطارئ من دون تأخير. كما حثوا الأعضاء على الحشد واتخاذ إجراءات ملموسة بشأن تغير المناخ. وتعهدت المجموعات الجيوسياسية بالتزامها بمتابعة القرارات المهمة للجمعية العامة والاطلاع إلى الاجتماع مرة أخرى في كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

وهنأ ***السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي***، في كلمته الختامية، البرلمان الإندونيسي على تنظيمه للجمعية العامة، وشكر السيدة مهاراني على التزامها الشخصي بنجاحها. وقد كان عقد الجمعية العامة مؤاتياً للغاية لمداولات مثمرة وأسفر عن العديد من النتائج الملموسة، التي تُشجع الوفود الآن على استحضارها

وتنفيذها في برلماناتها. وكان اعتماد القرار المتعلق بالبند الطارئ بشأن أوكرانيا لحظة مهمة بشكل خاص، وسيتم قريباً تشكيل فريق عمل تابعة للاتحاد البرلماني الدولي بهدف زيارة كل من روسيا الاتحادية وأوكرانيا لتشجيع الحوار وإيجاد حل دبلوماسي للنزاع. بالإضافة إلى ذلك، كان توافق الآراء القوي في الجمعية العامة بشأن حالة الطوارئ المناخية، كما ينعكس في إعلان نوسا دوا، بمثابة دعوة واضحة لاتخاذ إجراءات فورية يجب أن تستجيب لها جميع البرلمانات. وشكر جميع المندوبين على مشاركتهم.

وقالت ***السيدة ب. مهاراني، رئيسة الجمعية العامة الـ 144 ورئيسة مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا***، في كلمتها الختامية، إن الجمعية العامة بدأت بالعديد من التساؤلات التي لم تتم الإجابة عنها، حول أزمة المناخ، والسلام العالمي، وجائحة كوفيد-19، لكن المندوبين توصلوا إلى اتفاقات ووجدوا توافقاً مع استيعاب وجهات نظرهم المختلفة. تتطلب الحلول العالمية تعاوناً دولياً وقد أظهرت البرلمانات أن لديها الوجه الصحيح للارتقاء إلى مستوى التحدي.

ولقد أسفرت الجمعية عن العديد من النتائج الملموسة. واتفق المندوبون على أن الحل السلمي للنزاعات لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الدبلوماسية المتعددة الأطراف. لا تزال ترد حاجة إلى التوزيع العالمي المتكافئ للقاحات في استجابة للجائحة. كما ينبغي على البرلمانات مواصلة مكافحتها للفساد وعدم المساواة لضمان عدم إغفال أحد. أما بالنسبة لحالة الطوارئ المناخية، فإن دعم البلدان النامية ضروري ولا يوجد شك في أن البيئة بحاجة إلى الحماية من أجل الأجيال القادمة. وشكرت المندوبين على مشاركتهم، وتمنت لهم عودة آمنة إلى ديارهم وأعلنت اختتام الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي.

الدورة الـ209 للمجلس الحاكم

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ144

في جلسة المجلس الحاكم الأولى، في 21 آذار/مارس، اقترح انتخاب السيدة ب. مهاراني، رئيسة مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا، رئيسة للجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي.

ووقف المجلس الحاكم دقيقة صمت حداداً على رئيس البرلمان الأوغندي، السيد جاكوب ل. أولانيا، الذي توفي في اليوم السابق.

2. تقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

أحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير أنشطة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، التي تغطي اجتماعات ثنائية خلال الجمعية العامة الـ 143 في مدريد، وزيارات إلى مختلف البلدان لتعزيز العلاقات مع الأعضاء، ومؤتمرات صحافية لزيادة ظهور الاتحاد البرلماني الدولي، ومبادرات لتعزيز العضوية العالمية للاتحاد البرلماني الدولي، وزيارة إلى أوكرانيا تلاها بيان حول الأزمة في أوكرانيا يدين غزو البلاد، ويعرب عن تضامن الاتحاد البرلماني الدولي مع شعب أوكرانيا، ويعرض دعم الاتحاد البرلماني الدولي لحل الأزمة.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بالمناقشة التي دارت في اللجنة التنفيذية بشأن التقرير المتعلق بمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة على مدى السنوات العشرين الماضية. وأيد المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية بالدعوة لمدخلات إضافية لهذا التقرير من قبل كل من اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة والمجموعات الجيوسياسية.

وقد ناشد المجلس الحاكم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، مجدداً لضمان إشراك شاغلي مكاتب الاتحاد البرلماني الدولي في وفودهم الوطنية.

وقد أُبلغ المجلس الحاكم باقتراح الرئيس إنشاء نشيد وطني للمنظمة. وأحاط علماً بالطريقة المقترحة للمضي قدماً، التي سيتم من خلالها صياغة اختصاصات عملية تنافسية وتقديمها لمواصلة مناقشتها.

وتم تذكير أعضاء المجلس الحاكم بالموعد النهائي لتقديم الترشيحات لجائزة كريمر-باسّي: 30 نيسان/ أبريل. وسيتم الإعلان عن الفائز في 30 حزيران/ يونيو.

3. تقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي

أُحيط المجلس الحاكم علماً بتقرير الأمين العام، عن أنشطة المنظمة ونتائجها خلال الفترة التي تغطيها الاستراتيجية السابقة للفترة 2017-2021. وعلى الرغم من النكسات التي تعرضت لها الديمقراطية في العديد من البلدان، بقي الاتحاد البرلماني الدولي ثابتاً في مهمته لبناء برلمانات قوية وديمقراطية. تضمن التقرير الإنجازات في مجال وضع المعايير وبناء مؤسسات أقوى، وتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والدفاع عن حقوق الإنسان، ودعم تمكين الشباب، والمساهمة في بناء السلام والأمن، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسهيل الدبلوماسية البرلمانية والمشاركة مع الأمم المتحدة.

4. استراتيجية الاتصالات للفترة 2022-2026

وافق المجلس الحاكم على استراتيجية اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي، للفترة 2022-2026، التي تم تصميمها لتعزيز جهود الاتصالات لمساعدة الاتحاد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة في السنوات الخمس المقبلة.

وحددت الاستراتيجية الشاملة الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي، للفترة 2022-2026 الاتصالات على أنها محرك شامل للتغيير.

وبُنيت استراتيجية الاتصالات المحدثة هذه على العمل الذي بدأ في استراتيجية الاتصالات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2019-2021، التي بدأ فيها الاتحاد البرلماني الدولي تحوله الرقمي، وشارك بشكل نشط مع أعضائه من خلال قنوات الاتصال الخاصة به وزاد من ظهوره بشكل كبير في الفضاء الإعلامي.

وبشكل عام، كان الهدف الرئيسي لاستراتيجية الاتصالات المحدثة هو تعزيز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي، كمورد عالمي أساسي للبرلمانات وفيما بينها، واستهدفت بشكل خاص 46000 برلماني حول العالم.

وتماشياً مع الهدف الاستراتيجي رقم 5 لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، للفترة 2022-2026، تم تحديد مساءلة الأعضاء كعامل نجاح حاسم لاستراتيجية اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي المحدثة.

وساهمت المساهمة النشطة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، في أن يصبح الاتحاد البرلماني الدولي معروفاً بشكل أفضل لدى جميع البرلمانيين في أنحاء العالم كافة. ومن العناصر الأساسية للاستراتيجية المحدثة تنشيط هؤلاء البرلمانيين، بحيث يصبحون سفراء محليين للمنظمة.

وتم تنظيم استراتيجية الاتصالات المحدثة حول ثلاثة مسارات عمل رئيسية:

- تسريع تحول الاتصالات الرقمية للاتحاد البرلماني الدولي.
- تشجيع المزيد من المشاركة والمساءلة من وبين الجهات المعنية في الاتحاد البرلماني الدولي؛
- زيادة تأثير الاتحاد البرلماني الدولي وظهوره.

5. تعديل قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط

بناءً على توصية من اللجنة التنفيذية، اعتمد المجلس الحاكم تعديلاً لقواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط. وكان القصد من التعديل أن يعكس الممارسة الراسخة لتلك اللجنة فيما يتعلق بالتوازن بين الرجال والنساء (الجندري) في تشكيلها.

6. الاجتماعات البرلمانية المقبلة

وافق المجلس الحاكم على قائمة الاجتماعات والأنشطة الأخرى التي سيتم تمويلها من خلال الموازنة العادية للاتحاد البرلماني الدولي ومن الموارد الخارجية (راجع الصفحة 143).

7. النتائج المالية للعام 2021

نظر المجلس الحاكم في التقرير المالي والبيانات المالية المدققة للعام 2021. وقد أُعدت الكشوف المالية بالامتثال التام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتم دمج حسابات الاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية المغلق في مجموعة واحدة من البيانات المالية.

وعرضت السيدة ك. ويدغرين (السويد)، رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل النتائج المالية للعام 2021. وذكرت أن مدقق الحسابات الخارجي، قد أوضح لها أن البيانات المالية كانت دقيقة وأنه تلقى دعماً مستمراً من فريق الشؤون المالية في الاتحاد البرلماني الدولي. تم إجراء التدقيق عن بعد بسبب قيود السفر. وجد المدققون أن الضوابط الداخلية للاتحاد البرلماني الدولي كانت قوية. خلال السنة قيد المراجعة، زاد صافي الأصول بمقدار 0.38 مليون فرنك سويسري بسبب انخفاض نفقات السفر والتشغيل الناجم عن استمرار تأثير جائحة كوفيد-19. انتهى الأداء الاستثماري العام بشكل إيجابي وبنتيجة صافية بلغت 0.42 مليون فرنك سويسري. في نهاية العام 2021، وصل صندوق رأس المال العامل إلى المستوى المستهدف لأول مرة. وبما أن إجمالي المساهمات المقررة في العام 2022 كان لا يزال أقل بكثير من المستوى الذي كان عليه في العام 2010، اقترحت السيدة ويدغرين أن تنظر اللجنة الفرعية في إعادة التوازن إلى مستوى دخل المساهمات في السنوات القادمة.

ورحبت السيدة ويدغرين بالزيادة المستمرة في المساهمات الطوعية لأن البرلمانات والشركاء الجدد قدموا دعمهم إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وأكدت أن المنظمات الشريكة تعتبر الاتحاد البرلماني الدولي على أنه وثيق الصلة وشفاف ويستحق الدعم. وفي الوقت نفسه، كان من المهم أن يأتي ثلاثة أرباع دخل الاتحاد البرلماني الدولي مباشرة من الأعضاء، مما يضمن عدم تمكن أي شخص من "شراء" الاتحاد البرلماني الدولي. وشكرت الأعضاء على التزامهم بدفع مساهماتهم على الرغم من تحديات كوفيد-19. ومع ذلك، فقد شكل عدد الأعضاء الذين لديهم متأخرات عن مساهماتهم المقررة مصدراً للقلق، وكان عشرة أعضاء وأعضاء منتسبين معرضين حالياً لخطر التعليق المحتمل لحقوق عضويتهم في الاتحاد البرلماني الدولي في وقت لاحق من العام. وينبغي أن تعمل جميع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي معاً في بذل كل جهد لمنع ذلك.

وعرضت السيدة ل. فيلمان- رييل (سويسرا)، التي عينها المجلس الحاكم تقرير المدقق الداخلي، بناء على توصية من اللجنة التنفيذية، لتحل محل السيدة س. مولينغوي- مويلا (الغابون) التي لم تعد نائب برلمانية. وأعربت عن رأيها بأن الحسابات أعطت انعكاساً حقيقياً وعادلاً للوضع المالي للاتحاد في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2021 وامتثلت لجميع المعايير والقواعد الحالية. ولم يبدِ مدقق الحسابات الخارجي أي تحفظات على الكشوف المالية، مشيراً إلى جودة نوعيتها وأكد أن جميع التوصيات السابقة كانت قيد التنفيذ. وقدمت أربع توصيات جديدة وافقت عليها إدارة الاتحاد البرلماني الدولي وستنظر في أفضل السبل لتنفيذها. أدت النتيجة الإجمالية للعام 2021 إلى زيادة احتياطيات الاتحاد البرلماني الدولي إلى المستوى المستهدف. كان للإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي أساس قوي قائم على الضوابط الداخلية وكان مركزه المالي متيناً.

واستكمل الأمين العام، هذه التقارير بملخص للوضع المالي حتى تاريخه، وحشد التبرعات من أجل تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. وكانت قاعدة التمويل الطوعي قوية وكان شركاء جدد يقدمون الدعم.

وورد العديد من المداخلات من قبل الحضور، هنأوا اللجنة الفرعية للتمويل وفريق الأمانة العامة، على النتائج الممتازة التي تحققت وعلى الالتزام بإدارة مالية قوية وفعالة. ورداً على ملاحظات الوفد الياباني بشأن كفاءة التكلفة والتوظيف، أكد أعضاء اللجنة الفرعية للتمويل أن موازنة المساهمات المقررة للاتحاد البرلماني الدولي لم تزداد منذ العام 2007، وهو ما لم يكن ممكناً من دون التقيد الوثيق بوفورات التكاليف والإدارة المالية الدقيقة. وأثنى وفد زيمبابوي على جهود الأمانة العامة للحفاظ على عمل المنظمة على الرغم من تجميد مساهمات الأعضاء، الذي كان من الممكن أن يحدث فحسب بجهود صارمة لتحقيق الكفاءات.

وشدد رئيس اللجنة الفرعية للتمويل، على التزام اللجنة الفرعية بالشفافية والمساءلة في العمليات المالية للاتحاد البرلماني الدولي، ووصف الأمين العام إجراءات التوظيف وأهمية التنوع داخل الأمانة العامة، والمعيار الأهم هو تأمين أعلى معايير الاختصاص بغض النظر عن الأصل القومي. كما أكد أنه لا يخطط لتقليل أعداد الموظفين لأن الموظفين الحاليين يتحملون بالفعل ما يفوق طاقاتهم، وحدد مختلف تدابير توفير التكاليف التي اتخذها وسيواصل النظر فيها. ورداً على ملاحظات أخرى من وفد زيمبابوي، أكد الأمين العام أن المجلس الحاكم، في جمعية مدريد العامة، قد عين اثنين من المدققين الداخليين للبيانات المالية للعام 2022. وسيتم تعيين المدققين الداخليين للعام 2023 في الدورة المقبلة في كيغالي.

ووافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي وعلى النتائج المالية للعام 2021.

8. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب

وافق المجلس الحاكم، على توصية اللجنة التنفيذية بتعليق قبول المراقبين الجدد إلى أن يحين وقت حصولها على تفاصيل أكثر اكتمالاً من المراقبين المرشحين، بما في ذلك الجمعية البرلمانية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO-PA)، ورابطة البرلمانيين من أجل القدس ورابطة العالم الإسلامي (MWL).

وفي هذا الصدد، اتفق المجلس الحاكم، أيضاً مع اللجنة التنفيذية على أن تقييم المراقبين كل أربع سنوات سيوفر فرصة ثمينة، لا سيما في سياق استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026، لوضع منهجية أوضح وأكثر صرامة لقبول المراقبين الجدد. قرر المجلس الحاكم دراسة هذه المسألة خلال الجمعية العامة الـ 145 في كيغالي.

وأحاط المجلس الحاكم، علماً ببيان اللجنة التنفيذية بتاريخ 26 شباط/ فبراير بشأن غزو روسيا الاتحادية لأوكرانيا. وأعرب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، عن اعتقاده بأن شن حرب واسعة النطاق ضد دولة مستقلة وذات سيادة أمر لا يغتفر. ودعا المجلس الحاكم، إلى وقف فوري للأعمال العدائية، التي من المحتمل أن تهدد السلام العالمي في ضوء تأثيرها الواسع النطاق المتوقع.

وأعرب المجلس الحاكم، عن تضامنه مع شعب أوكرانيا ورحب بالمبادرات الجارية للرئيس والأمين العام التي تهدف، تماشياً مع إيمان الاتحاد البرلماني الدولي الراسخ بالسلام والتزامه به، إلى إعادة إقامة الحوار بين برلمانات روسيا الاتحادية وأوكرانيا لاستعادة السلام.

وتم إطلاع المجلس الحاكم، على الوضع في بعض البرلمانات وأيد التوصيات ذات الصلة التي قدمتها اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بكل من تلك البرلمانات. وكرر قراراته السابقة بشأن أفغانستان وميانمار، عقب توصيات اللجنة التنفيذية وتضامناً مع شعوب هذين البلدين، للاعتراف بالبرلمانات المعلقة لهذين البلدين بوصفهما المحاورين الرئيسيين للاتحاد البرلماني الدولي والسماح بمشاركتهما في الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب ليس له حق التصويت.

وفيما يتعلق بجمهورية فنزويلا البوليفارية، أيد المجلس الحاكم مجدداً توصية اللجنة التنفيذية التي قدمت في مدريد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 بقبول وفد من الدولة فقط كمراقب إذا كان يتألف من أعضاء من كلا البرلمانيين (تم انتخابهم في 2015 و2020). ورحب المجلس الحاكم بالأنباء الإيجابية بشأن استئناف محادثات السلام بين الطرفين تحت رعاية حكومة المكسيك. وطالب الأمين العام بمواصلة مراقبة الوضع.

وأيد المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية بالإبقاء على عضوية بوركينا فاسو لأن وضعها مماثل للوضع في مالي وغينيا، التي أيد بموجبه التوصية نفسها الصادرة عن اللجنة التنفيذية. ومع ذلك، حث المجلس الحاكم السلطات الوطنية في بوركينا فاسو على العمل من أجل العودة السريعة للنظام الدستوري وعرض دعم الاتحاد البرلماني الدولي لهذا الغرض.

وفيما يتعلق في الجمهورية التونسية، فقد أوصى المجلس الحاكم، أثناء موافقته على توصية اللجنة التنفيذية بمواصلة الحوار مع البرلمان المنتخب والسلطات الوطنية، بإجراء تحليل متعمق للوضع في البلاد في ضوء تعقيد الأزمة والدور المهم الذي أدته الدولة في الربيع العربي.

وأشار المجلس الحاكم، بقلق إلى التطور المقلق للوضع السياسي في إسواتيني وحث السلطات على اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحقيق نتيجة ناجحة للحوار الوطني الذي يهدف إلى إنهاء الاضطرابات الاجتماعية السياسية في البلاد. وشجع المجلس الحاكم لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين على النظر في قضايا اثنين من أعضاء البرلمان الذين اعتقلوا في سياق هذه الأزمة.

ووافق المجلس الحاكم، على توصية اللجنة التنفيذية بمواصلة مراقبة الوضع في جمهورية السودان. وشجع السلطات السودانية على بذل قصارى جهدها من أجل العودة السريعة إلى النظام الدستوري.

كما وافق المجلس الحاكم، على توصية اللجنة التنفيذية بأن يواصل الأمين العام مراقبة الوضع في البلدان التالية وتقديم تحديثات خلال الدورة المقبلة: تشاد، وإسواتيني، وغينيا بيساو، وهايتي، ودولة ليبيا، ومالي، ودولة فلسطين، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية التونسية، والجمهورية اليمنية.

9. تقارير اللجان والهيئات الأخرى

وافق المجلس الحاكم، على التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بأنشطة منتدى النساء البرلمانيات، ومنتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، ولجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، ومجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والفريق الاستشاري المعني بالصحة، والفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ومجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا. وأقر المجلس التعيينات الجديدة في تلك الهيئات.

وأشار المجلس الحاكم، بارتياح إلى زيادة مشاركة البرلمانيين الشباب في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي واجتماعاته. وكدعم لهذا الزخم، شجع المجلس الحاكم البرلمانات الوطنية على إنشاء منصات للمشاركة المبكرة للشباب في السياسة اعتباراً من سن المدرسة الثانوية.

وأكد المجلس الحاكم، دعمه لجهود مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) وشجع الأعضاء على الانخراط في الاتجاه الإيجابي الحالي من أجل بلوغ هدف المجموعة المتعلق بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) بين المشاركين في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

ورحب المجلس الحاكم، بالنشر المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية لكتيب إرشادي جديد للبرلمانيين بعنوان *تعزيز التأهب للأمن الصحي: اللوائح الصحية الدولية*، الذي من شأنه أن يدعم جهود البرلمانيين لجعل مجتمعاتهم وبلدانهم أكثر أماناً.

واعتمد المجلس الحاكم، تسعة قرارات قدمتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين تتعلق بـ 217 برلمانياً (بما في ذلك 22 بالمئة من النساء) في تسعة بلدان.

وفيما يتعلق بالقرار الخاص بمسألة جمهورية مصر العربية، طلب المجلس الحاكم، أثناء اعتماده لهذا القرار، مراجعة الديباجة بالتشاور مع الوفد المصري بهدف التأكد من دقة المعلومات الواردة فيه.

وقد أحاط المجلس الحاكم، علماً بالقلق الذي أعرب عنه وفد إسرائيل قائلاً إن الاتحاد البرلماني الدولي لا ينبغي أن يدافع عن الإرهابيين. كما أخذ المجلس الحاكم علماً بالشرح الذي قدمه الأمين العام لتوضيح هذه المسألة. وقال إن الاتحاد البرلماني الدولي، ولجنة الحقوق المدنية التابعة له لا يدافعان عن المجرمين، الذين ربما انتهكوا القانون. كانت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، تدافع عن البرلمانيين كجزء من المؤسسة التي كان من المفترض أن تعمل من دون عوائق في أي ديمقراطية. إذا تمت ملاحقة أي من أعضاء البرلمان بسبب أدائهم

لواجباتهم كأعضاء في البرلمان، فيمكن للجنة أن تبدي رأيها في قضاياهم وتطلب من المجلس الحاكم اتخاذ قرارات. وأضاف أن اللجنة حريصة جداً على تصوير نفسها على أنها مؤسسة تقوم بعملها، بحيادية وفقاً لولايتها للدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين في أداء واجباتهم. ومع ذلك، إذا ارتكب أعضاء البرلمان جرائم، فيجب أن يواجهوا السلطة الكاملة للقانون. وكان طلب اللجنة في تلك الحالة بالذات هو تقديم هؤلاء الأشخاص لمحاكمة حرة وعادلة.

الدورة 287 للجنة التنفيذية

1. المناقشات والقرارات

عقدت اللجنة التنفيذية دورتها الـ287 عبر ثلاث جلسات عُقدت بحضور شخصي مع حضور بعض المشاركين عبر الإنترنت، الأولى في دبي في 26 شباط/فبراير، والثانية والثالثة في نوسا دوا في 18 و 19 آذار/مارس.

وترأس رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الاجتماعات وشارك الأعضاء التالية أسماؤهم في جلسة واحدة على الأقل:

سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، والسيدة سي. ميكس (تشيلي، بديل مؤقت)، والسيد تشين غومين (الصين)، والسيدة و. كيفالوجاني (اليونان)، والسيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال)، والسيد م. كروجيك (صربيا)، والسيد ج. إيشانيز (إسبانيا)، والسيدة ك. ويدغرين (السويد)، والسيدة ب. كرايريكش (تايلاند)، والسيدة إ. أنيكون (أوغندا)، ومعالي السيد الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والسيدة ب. أرغيمون (الأوروغواي)، والسيد أ. سيدوف (أوزبكستان)، والسيد ج. ف. ن. مودندا (زيمبابوي)، وسعادة السيدة سحر البزار (رئيسة مجلس منتدى البرلمانيين الشباب)، والسيدة ل. فازيلنكو (رئيسة مكتب النساء البرلمانيات).

وحضر الأمين العام جميع الجلسات بمساعدة موظفي الأمانة العامة حيثما كان ذلك مناسباً. وحضرت السيدة ف. مارتونفي (مستشارة لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي) الدورتين في 26 شباط/ فبراير و18 آذار/ مارس.

تقرير الأنشطة من قبل الرئيس

قدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي تقريراً عن أنشطته، ولا سيما بعثته إلى أوكرانيا وإعلانه اللاحق الذي يدين غزو روسيا الاتحادية للبلاد. وأبلغ اللجنة التنفيذية أنه على الرغم من أنه عرض السفر إلى موسكو في أعقاب بعثته إلى كييف، فقد أُبلغ أن البرلمان الروسي يعتبر الوضع في أوكرانيا مسألة داخلية يتعين على الأوكرانيين حلها وأنه غير راغب في الدخول في مناقشات حول هذا الموضوع.

وكانت الجمعية العامة الـ 143 في مدريد من أبرز الأحداث في تلك الفترة، وعقد الرئيس أكثر من 30 اجتماعاً ثنائياً واجتماعاً آخر على هامش الجمعية العامة. ومنذ انعقاد الجمعية العامة، زار مملكة البحرين وكازاخستان وصربيا، وحضر جلسة الاستماع السنوية في الأمم المتحدة في نيويورك التي ركزت على التعافي المستدام من الجائحة، وشارك في عدد من المبادرات الجارية المدرجة حالياً على جدول أعمال اللجنة التنفيذية، ولا سيما المشروع السياسي في الأمم المتحدة، وتقرير الشفافية، واستراتيجية الاتصالات.

وفيما يتعلق بموضوع الاتصالات، فقد سعى الرئيس للمشاركة في المؤتمرات الصحافية أو المقابلات الإعلامية خلال كل مهمة قام بها وتعزيز وجوده على وسائل التواصل الاجتماعي. وبغية دفع هدف العضوية العالمية للاتحاد البرلماني الدولي، يعتزم زيارة الولايات المتحدة ومنطقة البحر الكاريبي في الأشهر المقبلة.

وهنأت اللجنة التنفيذية الرئيس على عمله وتفانيه في تعزيز الديمقراطية والقيم الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب تعزيز التعاون متعدد الأطراف في خضم جائحة كوفيد-19.

تقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي

عرض الأمين العام تقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي، على مدى السنوات الخمس الماضية. وتناول التقرير الأنشطة والنتائج التي تم تحقيقها تماشياً مع أهداف استراتيجية الفترة 2017-2021، وهي: بناء برلمانات قوية وديمقراطية؛ تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) واحترام حقوق المرأة؛ حماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ المساهمة في بناء السلام ومنع النزاعات والتعاون؛ تعزيز تمكين الشباب؛ حشد البرلمانات حول خطة التنمية العالمية؛ وتضييق فجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية.

وهنأت اللجنة التنفيذية الأمين العام على التقرير الموضوعي والنتائج المبهرة التي تحققت والتي كانت شاهداً على التزام الأمانة العامة وتفانيها تجاه المنظمة.

وأعربت اللجنة التنفيذية عن ثقتها في أن الأمين العام وفريقه سيواصلون إظهار الالتزام نفسه بالتنفيذ الناجح لاستراتيجية الفترة 2022-2026. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة التنفيذية بإيلاء مزيد من الاهتمام لجملة من الأمور، للتنمية الاجتماعية، والعنف ضد المرأة، ودعم الفئات الضعيفة، وتغير المناخ. كما ينبغي أن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي جهوده لتعزيز عمليات الرقابة والتقييم الخاصة به حتى يكون أكثر قدرة على التأكد من تأثير الاستراتيجية.

المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وحالة بعض البرلمانات

درست اللجنة التنفيذية طلبات الحصول على صفة المراقب الدائم لدى الاتحاد البرلماني الدولي من المنظمات التالية: الجمعية البرلمانية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO-PA)، ورابطة البرلمانيين من أجل القدس، ورابطة العالم الإسلامي (MWL). وبينما أعربت اللجنة التنفيذية عن تقديرها لاهتمام تلك المنظمات الثلاث بأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، فقد طلبت معلومات إضافية عن المنظمات تتيح لها تقديم توصيات مستنيرة إلى المجلس الحاكم.

وفي هذا الصدد، قررت اللجنة التنفيذية أيضاً، في سياق التقييم المقبل للمراقبين كل أربع سنوات، إجراء تقييم دقيق لمستوى مشاركة أكثر من 75 منظمة تتمتع حالياً بصفة مراقب دائم، لتحديد القيمة المضافة التي تقدمها إلى الاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما في سياق استراتيجيته الجديدة للفترة 2022-2026، ووضع منهجية أوضح وأكثر صرامة لقبول مراقبين جدد. وسيتم بحث هذه المسألة في الجمعية العامة المقبلة في تشرين الأول/ أكتوبر.

وأُطلعت اللجنة التنفيذية على حالة بعض البرلمانات وقدمت عدداً من التوصيات ليتم النظر فيها من قبل المجلس الحاكم.

وفيما يتعلق بغزو أوكرانيا، نظرت اللجنة التنفيذية في النزاع باستفاضة خلال جلستيها في دبي في 26 شباط/ فبراير وفي نوسا دوا في 18 آذار/ مارس.

وأصدرت بياناً في 26 شباط/ فبراير أدانت فيه بشدة غزو روسيا الاتحادية لأوكرانيا، وأعربت عن تضامن اللجنة العميق مع البرلمان الأوكراني وضحايا الغزو الأبرياء. دعت اللجنة التنفيذية الرئيس بوتين، وكذلك أعضاء مجلسي البرلمان الروسي، إلى الإسراع بوقف الأعمال العدائية التي تعرض السلام العالمي للخطر.

وأكدت اللجنة التنفيذية على استعداد الاتحاد البرلماني الدولي ليكون جزءاً من الحل وعرضت مساعي الاتحاد البرلماني الدولي الحميدة لدعم استعادة السلام بين الطرفين. ومن هذا المنطلق، أيدت اللجنة التنفيذية المبادرات الجارية للرئيس والأمين العام لإعادة الاتصالات بين السلطات البرلمانية في البلدين. ودعت اللجنة التنفيذية جميع الدول إلى إبقاء القنوات الدبلوماسية مفتوحة مع روسيا الاتحادية بهدف تأمين وقف فوري لإطلاق النار.

وأشارت اللجنة التنفيذية بأسف إلى حقيقة أن الأزمة الحالية في أوكرانيا طغت إلى حد ما على الوضع في أفغانستان، حيث وقعت كارثة إنسانية جارية.

وتلقت اللجنة التنفيذية تأكيداً بعدم وجود برلمان عامل في أفغانستان، حيث تم حله من قبل طالبان. كان أعضاء البرلمان المنتخبون في العام 2018 في مناصبهم وقت الحل والذين فروا من البلاد قد شكلوا حالياً برلماناً في المنفى، يلتقي ممثلوه مع الرئيس والأمين العام خلال الجمعية العامة. أُبلغت اللجنة التنفيذية برأي قانوني يؤكد أن النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي لا يمكن أن يستوعب البرلمانات في المنفى. يجب أن يتم تشكيل أي برلمان يطمح إلى أن يكون عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي وفقاً لقوانين الدولة المعنية ويعمل على أراضي دولة ذات سيادة يمثل سكانها، وهو ما لم يكن كذلك بالنسبة لبرلمان أفغانستان في المنفى. أبلغ الأمين العام اللجنة التنفيذية أنه والرئيس قد أبلغا تلك المعلومات إلى المندوبين الأفغان الذين حضروا إلى نوسا دوا.

ومع ذلك، جددت اللجنة التنفيذية تأكيدها على أنه، تضامناً مع شعب أفغانستان وكبادرة رمزية، ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يواصل اعتبار برلمان المنفى محاور الاتحاد البرلماني الدولي بشأن أفغانستان ودعوته إلى المشاركة في مداولات المنظمة بصفة مراقب ليس له حق التصويت.

واتخذت اللجنة التنفيذية القرار نفسه بشأن **ميانمار**، حيث كان وضعها مشابهاً للوضع في أفغانستان. كانت اللجنة التي تمثل برلمان ميانمار (Pyidaungsu Hluttaw) تعمل أيضاً في المنفى. لذلك ستستمر دعوتها لحضور اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب من دون حق التصويت حتى يحين الوقت الذي يتواجد فيه برلمان كامل الأهلية في البلد.

وكانت **بوركينا فاسو** آخر دولة شهدت انقلاباً حدث في الفترة منذ الجمعية العامة الـ 143 في مدريد. وأُبلغت اللجنة التنفيذية أن هذا الوضع مشابه لما تمت مشاهدته في غينيا ومالي، حيث وصل الجيش إلى السلطة وحل مؤسسات الدولة وأقام هيئات انتقالية. قررت اللجنة التنفيذية، أثناء إدانتها للانقلاب، أن توصي بالإبقاء على عضوية بوركينا فاسو في الاتحاد البرلماني الدولي، تماشياً مع القرارات المتخذة في قضيتي غينيا ومالي. شجعت

اللجنة التنفيذية الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة العمل مع السلطات في بوركينا فاسو من أجل العودة السريعة إلى الحكم الدستوري.

وأحاطت اللجنة التنفيذية علماً بحقيقة عدم وجود برلمان حالياً في **جمهورية السودان**. لم تتوفر معلومات مؤكدة حول موعد إجراء الانتخابات، لكن المؤشرات المؤقتة توحي أنها ستجري في تموز/ يوليو 2023. وأعربت اللجنة التنفيذية عن استيائها من عدم إحراز تقدم في إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية في البلاد وأوصت بأن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي مراقبة الوضع.

وفي حالة **جمهورية فنزويلا البوليفارية**، أُبلغت اللجنة التنفيذية بأن محادثات السلام قد تُستأنف قريباً بين الطرفين، بتسهيل من حكومة المكسيك. أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بهذا التطور الإيجابي وكررت موقفها السابق بأنه ستتم دعوة البرلمانيين (في العامين 2015 و2020) إلى الاتحاد البرلماني الدولي كمراقبين، بشرط أن يشكلوا وفداً مشتركاً، ريثما يتضح الموقف.

وأعربت اللجنة التنفيذية عن استيائها من الفوضى المستمرة في **دولة ليبيا** وقررت الاستمرار في مراقبة الوضع.

وأوصت اللجنة التنفيذية بأن يواصل الأمين العام مراقبة الوضع في البلدان التالية وتقديم آخر المستجدات خلال الدورة التالية: تشاد، وإسواتيني، وغينيا بيساو، وهايتي، ومالي، ودولة فلسطين، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية التونسية، والجمهورية اليمنية.

المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة

قدم الأمين العام التقرير من قبل مستشار مستقل حول تطور التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة على مدى السنوات العشرين الماضية. وأعربت اللجنة التنفيذية عن دعمها القوي لنتائج التقرير وتوصياته العشر. كوسيلة للمضي قدماً، وبالنظر إلى الطابع المفيد للتعاون لكلا الطرفين، أوصت اللجنة التنفيذية بإمعان النظر في التقرير من قبل الأعضاء ودعت إلى بيان وجهات نظر اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة وكذلك المجموعات الجيوسياسية.

وطلبت اللجنة التنفيذية من الأمانة العامة من أجل المراجعة في جلساتها خلال الجمعية العامة الـ145، أن تضع استراتيجية وخارطة طريق لكيفية تنفيذ التوصيات العشر الواردة في التقرير، إلى جانب مصفوفة لتقييم الأثر بطريقة قابلة للقياس الكمي.

متابعة تقرير الشفافية

أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بتقرير رئيس الفريق العامل المعني بالشفافية والمساءلة والانفتاح عن الاجتماع الأول للفريق الذي عقد في 15 شباط/ فبراير.

الاستعدادات للجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

تم إطلاع اللجنة التنفيذية على التنظيم والمشاركة المتوقعة في الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي، في نوسا دوا، وكذلك الترتيبات الأمنية وترتيبات مكافحة كوفيد-19 المعمول بها. فيما يتعلق ببرنامج الجمعية العامة، ووفقاً لاقتراح الرئيس، سيتم تضمين جزء خاص في المناقشة العامة، حيث ستتم دعوة الأعضاء للمشاركة في كيفية تمكنهم من تنفيذ قرارات جمعية مدريد العامة وتأثير تلك الإجراءات في بلدانهم.

وفيما يتعلق بنتائج الجمعية العامة، أُبلغت اللجنة التنفيذية بمشروع قرار اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين حول *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*؛ ومشروع قرار اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، بعنوان *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك في أوقات الجائحة*؛ ومشروع إعلان نوسا دوا، الذي سيتم تعزيزه بشكل أكبر بناءً على المداولات في المناقشة العامة حول الموضوع العام للجمعية العامة، *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ*.

وأعربت اللجنة التنفيذية عن شكرها للسلطات الإندونيسية لتنظيمها السريع والجدير بالثناء للجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي.

وأخيراً، أشارت اللجنة التنفيذية بقلق إلى التقارير التي تفيد بأن بعض البرلمانات الأعضاء قد أخفقت في تحمل مسؤوليتها المتمثلة في ضم شاغلي مكاتب الاتحاد البرلماني الدولي إلى وفودها. وناشدت اللجنة التنفيذية البرلمانات المعنية الامتثال لالتزاماتها في هذا الصدد من خلال ضمان أن تشمل الوفود بشكل منهجي جميع شاغلي المناصب الحاليين في الاتحاد البرلماني الدولي، لأن الأفراد المعنيين مهمون في عمل هيئات الاتحاد البرلماني الدولي أثناء الجمعيات العامة. والاتحاد البرلماني الدولي على استعداد لإبداء المرونة فيما يتعلق بالقيود المفروضة على حجم الوفود التي تضم شاغلي مكاتب الاتحاد البرلماني الدولي.

مشروع استراتيجية الاتصالات المنقحة

تم إبلاغ اللجنة التنفيذية باستراتيجية الاتصالات الجديدة خلال جلستيها في دبي في 26 شباط/ فبراير وفي نوسا دوا في 19 آذار/ مارس.

وتهدف استراتيجية الاتصالات للاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026، إلى وضع الاتحاد كمورد عالمي للبرلمانات وحولها وفيما بينها وتنشيط 46000 برلماني حول العالم، أي تشجيعهم ليس فحسب على المشاركة في الفعاليات، وقراءة منشورات الاتحاد البرلماني الدولي، ومشاهدة مقاطع الفيديو والمشاركة على وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن أيضاً لاتخاذ إجراءات بشأن مبادرات وقرارات الاتحاد البرلماني الدولي والتواصل مع ناخبيهم للترويج لعمل الاتحاد البرلماني الدولي.

وهنأت اللجنة التنفيذية فريق الاتصالات على تصميم هذه الاستراتيجية الواضحة المعالم، التي جاءت في الوقت المناسب لأنها ستساعد الاتحاد البرلماني الدولي على تحقيق أهدافه الاستراتيجية على مدى السنوات الخمس المقبلة. وافقت اللجنة التنفيذية على أنه ينبغي على البرلمانيين، وبشكل أكثر تحديداً رؤساء البرلمانات، أن يستحوذوا على استراتيجية الاتصالات وينشروها على المستوى الوطني. وفي السياق نفسه، طلبت اللجنة التنفيذية من الأمين العام المساهمة في هذا النشر من خلال اجتماعات مع أمناء السر والموظفين البرلمانيين خلال الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. من أجل ضمان التنفيذ الناجح لاستراتيجية الاتصالات، أوصت اللجنة التنفيذية بحشد موارد مالية وبشرية إضافية للاتصالات، وإدخال آلية قوية للمراقبة والتقييم.

الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

ناقشت اللجنة التنفيذية وأقرت قائمة الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة. لاحظ أعضاء اللجنة التنفيذية بارتياح الضمانات، بما في ذلك المتعلقة بإصدار التأشيرات، التي قدمتها سلطات مملكة البحرين لدعم عرضها لاستضافة الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة في الفترة من 11 إلى 15 آذار/ مارس 2023.

واتفق أعضاء اللجنة التنفيذية على أن المؤتمر الدولي للهجرة الذي سيعقد في اسطنبول في الفترة من 9 إلى 10 حزيران/ يونيو 2022 ينبغي أن يوفر فرصة للمشاركين لزيارة مخيمات اللاجئين في تركيا. وستسمح مثل هذه الزيارة للمشاركين بالحصول على معلومات مباشرة عن الكيفية التي يمكن بها للآلية المتخصصة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن القانون الدولي الإنساني أن تقدم المساعدة لهؤلاء اللاجئين.

كما رحبت اللجنة التنفيذية باستضافة جمهورية مصر العربية المرتقبة للمؤتمر العالمي الثامن للبرلمانيين الشباب في أيار/ مايو 2022 واستضافة أوزبكستان للقمة الرابعة عشرة لرؤساء البرلمانات في 8 و9 أيلول/ سبتمبر 2022.

وأوصت اللجنة التنفيذية بأن يطلب المجلس الحاكم دعم الأعضاء لاستضافة فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي القادمة التي لم يتم تأكيد مكانها حتى الآن. ووافقت اللجنة التنفيذية على أن الفعاليات المعنية كانت جزءاً من مرحلة تنفيذ الاستراتيجية. وباستضافة مثل هذه الفعاليات، سيساهم الأعضاء بالتالي في الإنجاز الناجح لتلك الاستراتيجية.

وعلى المنوال نفسه، وبعد استعراض عام للمضيفين الجدد والمرتقبين للجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، لاحظت اللجنة التنفيذية أنه لم يستضيف أي بلد من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أو مجموعة أوراسيا مؤخراً أو من المقرر حالياً جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي. لذلك وجهت اللجنة التنفيذية نداءً قوياً للأعضاء في تلك المجموعات للنظر في تقديم عرض لاستضافة الجمعية العامة الـ147 في خريف العام 2023، التي كان من المقرر عقدها مؤقتاً في جنيف. وأكد الأمين العام أنه تم إجراء حجز مؤقت في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات.

تعديل قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط

درست اللجنة التنفيذية تعديلاً على قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط. ومن بين الأعضاء الـ 14 الذين شكلوا تلك اللجنة، قامت المجموعات الجيوسياسية بتعيين 12 عضواً، وعينت إسرائيل ودولة فلسطين عضوين بحكم المنصب. للامتثال لهدف الاتحاد البرلماني الدولي المتمثل في تحقيق التوازن بين الرجال والنساء (الجندري) بين شاغلي المناصب، نصت القاعدة 2.2 للجنة على أنه "لا يجوز أن يكون أكثر من سبعة أعضاء من الجندر نفسه". ومع ذلك، فإن هذه القاعدة لا تأخذ في الاعتبار حقيقة أن اللجنة لا تستطيع التأثير على جندر التعيينات بحكم المنصب. وبناءً على ذلك، أيدت اللجنة التنفيذية الاقتراح الخاص بتصحيح هذا التناقض لضمان التنفيذ المناسب لتلك القاعدة، من خلال تغيير "سبعة" إلى "ستة" واستبعاد الأعضاء بحكم منصبهم من شرط التوازن بين الرجال والنساء (الجندري).

نشيد الاتحاد البرلماني الدولي

أيدت اللجنة التنفيذية الاقتراح الذي قدمه الرئيس للاتحاد البرلماني الدولي بنظم نشيد يمكن عزفه في بداية فعاليات المنظمة في محاولة لتعزيز هويتها. اتفق الأعضاء على أنه ينبغي إطلاق مسابقة مفتوحة لتحديد مقطوعة

موسيقية أصلية لهذا الغرض، التي ينبغي قدر الإمكان أن تمثل التقاليد الموسيقية المتنوعة لجميع المجموعات الجيوسياسية للاتحاد البرلماني الدولي.

2. اللجنة الفرعية للتمويل

استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير السيدة ك. ويدغرين، رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، التي أوصت بالبيانات المالية للعام 2021، وتقرير التدقيق الخارجي للجنة التنفيذية للموافقة عليها.

وقد اجتمعت اللجنة الفرعية للتمويل في 14 آذار/مارس افتراضياً لإعداد وتسهيل دراسة اللجنة التنفيذية للمسائل المالية والمتعلقة بالموازنة. وقد نظرت بعناية في جميع الوثائق المالية بما في ذلك النتائج المالية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي والوضع المالي الحالي وآخر مستجدات التمويل الطوعي. وكان من دواعي سرورها أن تلاحظ من الرأي الإيجابي لمدقق الحسابات والتقرير المقدم من مدقق الحسابات الخارجي (المراقب المالي ومدقق الحسابات العام في الهند) أن الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي سليم، وأن ضوابطه الداخلية قوية وأن حسابات الاتحاد تمتثل مرة أخرى لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. وقد قُبلت توصيات التدقيق وستنظر إدارة الاتحاد البرلماني الدولي في أفضل السبل لتنفيذها. ارتفع صافي الأصول بمقدار 378000 فرنك سويسري، مع تفسير الفائض التشغيلي بتأثير جائحة كوفيد-19 على تكاليف السفر والاجتماعات والتشغيل، وإن كان ذلك بدرجة أقل مما كان عليه خلال العام 2020. وكان أداء الاستثمار إيجابياً للغاية خلال العام 2021 ووصل صندوق رأس المال العامل إلى مستواه المستهدف، على النحو الذي حددته اللجنة التنفيذية في العام 2006. ولفتت رئيس اللجنة الفرعية الانتباه إلى حقيقة أن متأخرات المساهمات المقدرة من الأعضاء، لا تزال تشكل مصدر قلق، وطلبت من المجموعات الجيوسياسية لفت انتباه الأعضاء إلى مسؤولياتهم عن سداد مستحقاتهم.

ولاحظت اللجنة الفرعية نجاح الاتحاد البرلماني الدولي، في اجتذاب المساهمات الطوعية. رأت المنظمات الشريكة أن عمل الاتحاد البرلماني الدولي ملائم ويجدر الاستثمار فيه.

وشكرت اللجنة التنفيذية اللجنة الفرعية والأمانة العامة، على العمل المنجز وأوصت بأن يوافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للاتحاد والنتائج المالية للعام 2021.

3. المسائل المتعلقة بالأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي

تم إبلاغ اللجنة التنفيذية بتعيين السيدة أ. ر. دماتشي كمساعدة إدارية في المكتب التنفيذي.

منتدى ومكتب النساء البرلمانيات

عقدت الدورة الـ33 لمنتدى النساء البرلمانيات في 20 آذار/مارس. وضمت 129 مشاركاً، من بينهم 64 برلمانياً (55 امرأة و9 رجال) من 60 دولة وممثلين عن منظمات دولية مختلفة.

وافتتحت الدورة النائب الأولى لرئيسة مكتب النساء البرلمانيات سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)، نيابة عن رئيسة المكتب السيدة ل. فازيلنكو، التي لم تتمكن من الحضور بسبب الحرب المندلعة في بلدها أوكرانيا. شرع المنتدى في انتخاب السيدة أي. ي. روبا بوتري (إندونيسيا) لرئاسة دورته الـ33. وأدلى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيد دوارتي باتشيكو، ورئيسة مجلس النواب الإندونيسي، السيدة بوان مهاراني، بكلمات افتتاحية.

وكمساهمة في الجمعية العامة، نظر المشاركون، من منظور جندري، في مشروع القرار المعروض على اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين تحت عنوان *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم* ومشروع القرار المعروض على اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة تحت عنوان *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة*. افتتحت المناقشة بعرض قدمته السيدة ب. باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وجرت المناقشة في مجموعتين منفصلتين، ناقشت كل منهما أحد مشاريع القرارات. تناولت المجموعة 1الأولى السيدة د. جوماشي (غانا) والسيدة ك. ويدغرين (السويد)، المقررتان المشاركتان المعنيتان بمشروع قرار اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين. واقترح المنتدى فيما بعد تعديلات على مشاريع قرارات اللجنتين الدائمتين وأعرب عن تأييده للتعديلات المقترحة من قبل الوفود الوطنية. وقد أُدرجت معظم التعديلات المقترحة في مشروع القرار ذي الصلة.

وعقد المنتدى حلقة نقاش حول التجارب البرلمانية في تعزيز صحة النساء والأطفال والمراهقين خلال أوقات جائحة كوفيد-19 والتعافي منها. ودعا المشاركون إلى إشراك النساء والفتيات في تصميم وتقديم الخدمات الصحية وتمكينهن من المطالبة بحقهن في الصحة. تبادلوا الاستراتيجيات والممارسات الجيدة للتعافي بعد فيروس كورونا الذي أعطى الأولوية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية للجميع.

واجتمع مكتب النساء البرلمانيات يومي 20 و24 آذار/مارس. في 20 آذار/مارس، استعرض أعمال المنتدى وفي 24 آذار/مارس، قام بتقييم نتائج الجمعية العامة الـ144 من منظور جندري وناقش مستقبل عملها. أجرى المكتب حواراً تفاعلياً مع السيدة ب. باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية

بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومع السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والرائد العالمي في مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، مع التركيز على التشريعات المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وتنفيذ نهج يراعي الناجين.

كما بدأ المكتب النظر المشترك مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بشأن أفضل السبل لدعم النساء البرلمانيات ضد أعمال العنف التي قد يتعرضن لها. وأشار ذلك إلى وضع بروتوكول خاص يتلاءم مع احتياجات مقدمات الشكاوى في حالات العنف الجندري و/ أو العنف الجنسي.

وفيما يتعلق بفريق العمل الذي سيتم إنشاؤه وفقاً لقرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن *الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية*، المعتمد في الجمعية العامة، قدم مكتب النساء البرلمانيات توصية قوية بأن يكون تشكيله متوازناً بين الرجال والنساء (الجندرية) وأن يشمل البلدان التي لم يكن لها حصة كبيرة في النزاع.

منتدى ومجلس منتدى
البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

عقد منتدى البرلمانيين الشباب جلسته في 21 آذار/مارس. وترأستها رئيسة المنتدى، سعادة السيدة سحر البزّار (جمهورية مصر العربية). وضم الاجتماع 58 برلمانياً (25 شابة و 33 شاباً) من 40 بلداً، فضلاً عن ممثلين من مختلف المنظمات الدولية. وألقى كل من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام كلمته الافتتاحية.

وعند استعراض موضوع المناقشة العامة للجمعية العامة، اتفق البرلمانيون الشباب على أن تغير المناخ كان أولوية حاسمة ووجودية. ونظراً لأنهم الأكثر تأثراً في الأزمة، طلبوا أن يتم إشراكهم بشكل كامل في القرارات السياسية ذات الصلة. وشددوا على أهمية التعاون الدولي لتيسير نقل التقنيات والموارد بين البلدان لتعزيز الانتقال إلى الطاقة النظيفة. إن عزم البرلمانيين الشباب في هذه المسألة دعمه أكثر القرار الذي يقضي بتخصيص المؤتمر العالمي للبرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي الذي سيعقد في جمهورية مصر العربية في أيار/مايو 2022 للعمل المناخي. وكان المؤتمر سيكون جزءاً من عملية إشراك الشباب – مؤتمر الأطراف السابع والعشرين الذي سينعقد في جمهورية مصر العربية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

والمساهمة بوجهات نظر الشباب في قرارات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*، و*تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة*، وجه البرلمانيون الشباب الانتباه إلى أهمية مشاركة الشباب في عمليات السلام ودعوا إلى حل النزاعات، بما في ذلك النزاع المستمر في أوكرانيا. كما سلطوا الضوء على التعاون بين الشمال والجنوب لنقل التقنيات لتمكين الوصول إلى التعليم بشكل أفضل للشباب.

وتبادل البرلمانيون الشباب المعلومات على المستوى القُطري حول التقدم المحرز في مشاركة الشباب من خلال تدابير جديدة مثل إقامة تجمعات للشباب، وتدريبات لتمكين البرلمانيين الشباب، والدعوة إلى تخصيص حصص الشباب، فضلاً عن النجاحات في تخفيض أعمار الأهلية للترشح للمناصب. بدأت الأنشطة في الاتحاد البرلماني الدولي لتمكين البرلمانيين الشباب وسيتم تعزيزها، بما في ذلك من خلال سلسلة من جلسات الإحاطة والتدريبات عبر الإنترنت.

وعقدوا جلسة أسئلة وأجوبة حول حصص الشباب. وجرى استعراض وضع الحصص الحالية، وتم التشديد على الممارسات الجيدة من أجل حصص الشباب الفعالة.

وعيّن المنتدى رئيسته، سعادة السيدة سحر البزّار (جمهورية مصر العربية)، لإعداد تقرير شامل عن الشباب حول القرارات التي سينظر فيها في الجمعية العامة الـ145.

الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم

1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

عقدت اللجنة جلستها الـ 168 في الفترة من 19 إلى 23 آذار/مارس. شاركت في الجلسة السيدة أ. رينوسو (المكسيك)، والرئيس، السيد س. كوغولاتي (بلجيكا)، ونائب الرئيس، السيد ن. باكو أريفاري (بنين)، والسيد س. سبينجيمان (كندا)، والسيدة ل. ديومونت (فرنسا)، والسيدة ل. كوارتابيل (إيطاليا)، والسيدة ك. آسياين (الأوروغواي). ولم يتمكن من الحضور كل من السيد ب. مبوكو- لاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والسيد أ. كاروني (سويسرا).

وبحثت اللجنة خلال الجلسة في قضية 253 برلمانياً (22٪ منهم من النساء) في 14 بلداً. ومن بين هذه القضايا، نظرت اللجنة لأول مرة في قضية برلمانيين اثنين من البلدين التاليين: البرازيل وجمهورية كونغو الديمقراطية. كما عقدت اللجنة عشر جلسات استماع مع العديد من الوفود وأصحاب الشكاوى.

وقدمت اللجنة توصيات إلى المجلس الحاكم لاعتمادها كقرارات بشأن قضية 217 برلمانياً في البلدان التالية: بيلاروسيا، والإكوادور، وجمهورية مصر العربية، وإسواتيني، ودولة ليبيا، وميانمار، ودولة فلسطين/إسرائيل، وأوغندا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

2. لجنة شؤون الشرق الأوسط

عقدت جلسة للجنة في 20 آذار/مارس 2022، بحضور ثمانية أعضاء. وناقشت اللجنة أهمية الحوار الذي يهدف إلى دعم التعاون بين البلدان من أجل تهيئة الظروف المواتية للسلام.

واستمع الأعضاء إلى تقرير من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطة اللجنة والرسائل التي تلقاها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الوضع في الشرق الأوسط منذ الاجتماع الأخير للجنة في الجمعية العامة الـ 143 في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وشددت اللجنة على أهمية التفاعل الدوري بين الأعضاء ومع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي في ما بين الاجتماعات، فضلاً عن احتمال زيادة وتيرة اجتماعاتها، لاطلاعها على الوضع في المنطقة. وقال الأعضاء إن التحديثات المنتظمة للرسائل الواردة ستتيح لهم مجالاً أوسع لتقييم الطريقة التي يمكن أن يتصرفوا بها استجابةً لذلك.

وكجزء من خطة عمل اللجنة للفترة 2022-2025، اتفق الأعضاء على أهمية رؤية الحقائق على أرض الواقع لأنفسهم من خلال زيارة إلى المنطقة في حزيران/يونيو 2022 من أجل توجيه أعمالهم بشكل أفضل. وفي ما يتعلق بالأحداث الأخيرة في أوروبا، لاحظت اللجنة أيضاً أنه ينبغي في إطار عملها، تناول موضوع الأمن الغذائي الهام، الذي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في منطقة الشرق الأوسط. ووافقت اللجنة أيضاً على أنه، تماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026، ينبغي أن تعزز الروابط مع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى، بما في ذلك الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ومجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا، ومنتدى البرلمانيين الشباب، من خلال عقد اجتماعات مشتركة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وعلى الرغم من الأهمية المحورية للقضية الإسرائيلية-الفلسطينية، وعملية السلام بالنسبة لولاية اللجنة، شدد الأعضاء على أهمية التصدي لجميع الأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك الجمهورية اللبنانية ودولة ليبيا والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية، وكذلك اتفاقيات السلام الأوسع نطاقاً بين

دول الشرق الأوسط. أشارت بتقدير إلى التحسن الذي تشهده العلاقات بين دول المنطقة والذي يعد دليلاً على فعالية اللجنة.

واستمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها الخبير من المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية، السيد م. بونا، في الندوة عبر الإنترنت القادمة حول حوارات العلوم من أجل السلام بعنوان *زيادة مصادر المياه: التكنولوجيات المائية في مواجهة أزمة المياه في الشرق الأوسط*. ستعتبر هذه الندوة مقدمة لمدارس العلوم من أجل السلام التابعة للاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقدها بالحضور الشخصي في المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية في جنيف في نهاية العام 2022.

وأشار الأعضاء إلى أن اللجنة كانت مسقط رأس مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا التابعة للاتحاد البرلماني الدولي. وشددت اللجنة على الكيفية التي يمكن أن يساهم بها العلم في الحوار بين الثقافات وفي مواجهة التحديات الإقليمية ذات الصلة من خلال حل المشكلات. لكن، كان من المهم الحفاظ على التركيز السياسي عند العمل من أجل تحقيق النتائج الملموسة حول قضايا الشرق الأوسط.

3. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

اجتمعت اللجنة في 23 آذار/ مارس. افتتحت الاجتماع السيدة أ. فاداي (المجر)، الرئيسة المنتهية ولايتها. لم تتمكن اللجنة من انتخاب رئيس جديد لعدم اكتمال النصاب القانوني في أي وقت خلال الاجتماع. حضر الاجتماع أعضاء من أستراليا ومملكة البحرين وجمهورية الكونغو الديمقراطية والمجر وجمهورية العراق وكينيا وجمهورية مولدوفا.

واستمعت اللجنة إلى موجز لآخر مستجدات حالة اللاجئين من أوكرانيا. حتى 21 آذار/ مارس، فرّ 3557245 لاجئاً من أوكرانيا منذ 24 شباط/ فبراير 2022.

وأكد أعضاء اللجنة مجدداً على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف في الحرب في أوكرانيا. بشكل ملموس، كان هذا يعني أنه:

– ينبغي حماية المدنيين أينما كانوا، والعمل بالاتفاقيات للسماح بمرور آمن من المدن أو مناطق العنف.

– ينبغي السماح بدخول المساعدات الإنسانية، حيث إن الأطراف ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بضمان حصول الأشخاص الخاضعين لسيطرتهم على المساعدة.

– ينبغي تجنيب البنية التحتية المدنية من الهجمات، بما في ذلك المستشفيات والمدارس ومرافق المياه والبنية التحتية للكهرباء.

– ينبغي معاملة أسرى الحرب والمدنيين المعتقلين بكرامة وحمايتهم من سوء المعاملة والتعرض لفضول الجمهور، بما في ذلك من خلال الصور المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي.

كما شدد أعضاء اللجنة على ضرورة تقديم المساعدة والحماية للاجئين فضلاً عن دعم البلدان المضيفة. وأخيرا، جددت اللجنة التأكيد على أهمية الحوار والحل السلمي.

واستمعت اللجنة إلى إحاطة عن التطورات الأخيرة في مكافحة انعدام الجنسية. دخلت المرحلة الأخيرة حملة *#أنا أنتمي لإنهاء حالات انعدام الجنسية* بحلول العام 2024 التي أطلقتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد قررت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التركيز بشكل خاص على الروابط بين انعدام الجنسية والتنمية. وشجعت أعضاء البرلمان على متابعة الالتزامات التي تعهدت بها حكوماتهم في الجانب رفيع المستوى بشأن انعدام الجنسية. كما تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على بناء تحالف عالمي لإنهاء حالات انعدام الجنسية. وأعرب أعضاء اللجنة عن رغبتهم في رؤية البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي كجزء من هذا التحالف.

ورحبت اللجنة بالتنظيم المقرر من قبل الاتحاد البرلماني الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لفعاليات عالمية افتراضية بشأن موضوعي اللاجئين وتغير المناخ واللاجئين والتعليم. كما رحبت بالاقتراح الذي قدمته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتنظيم بعثة ميدانية بشأن اللاجئين، تكون مرتبطة أيضاً بتغير المناخ، خلال الجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستعقد في رواندا في تشرين الأول/ أكتوبر 2022.

وناقشت اللجنة جهودها المشتركة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتعزيز الانضمام إلى البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف وتنفيذها. ورحبت اللجنة بتنظيم فعالية افتراضية عالمية للاحتفال بالذكرى السنوية الـ45 للبروتوكول الإضافي الأول في حزيران/ يونيو 2022، وطالبت بإدراج ذلك في قائمة الاجتماعات المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي.

وتبادلت اللجنة وجهات النظر مع الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة ب. باتن. وكانت مسألة بناء الأطر القانونية لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له في صميم التبادلات، وكذلك دور البرلمانات من حيث التنفيذ. كما لفتت اللجنة الانتباه إلى قضية مساءلة ومقاضاة الفاعلين من غير الدول، وكذلك العنف ضد الأطفال، وضد الرجال والفتيان. ووافقت اللجنة على التعامل مع مكتب الممثل الخاص ووضع برنامج عمل مشترك.

4. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

عقدت المجموعة جلستها الـ45 في 23 آذار/ مارس. وحضر الرئيس معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة) والسيدة أ.د.مرجان كانوتي (السنغال) وسعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين) لتحل محل السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا).

ونظرت المجموعة في حالة مشاركة النساء في البرلمانات الوطنية وفي الاتحاد البرلماني الدولي. وبحثت بشكل خاص في تشكيل الوفود في الجمعية العامة الـ144. وفي 24 آذار/ مارس، تشكلت نسبة 38.9 بالمئة من المندوبين في الجمعية العامة من النساء، وهي من أعلى النسب التي تم تحقيقها على الإطلاق. ومع ذلك، فقد ارتبطت هذه النسبة المئوية الأعلى نسبياً أيضاً بقلة عدد المندوبين الموجودين في نوسا دوا. ولاحظت المجموعة بقلق وجود بعض الوفود الكبيرة التي تضم امرأة واحدة فحسب وشجعتها على السعي لتحقيق التوازن بين الرجال والنساء (الجندري). وأثنى على الوفود المتوازنة جندرياً التي حضرت الجمعية العامة الـ144 في نوسا دوا، 30 وفداً من أصل 101 وفداً (أو 29.7 بالمئة) كانت متوازنة جندرياً، وتتألف من 40 إلى 60 بالمئة من النساء. وكانت تلك انتكاسة من الجمعية العامة السابقة، عندما كان 37.6 بالمئة من الوفود متوازنة جندرياً.

ومن بين 101 وفداً حاضراً، تألف 90 وفداً منها من مندوبين اثنين على الأقل، 13 منهم جميعهم من الذكور (14.4٪). بالإضافة إلى ذلك، تألفت ثلاثة وفود من مندوبين أو أكثر بالكامل من النساء.

وكانت هذه الوفود الـ 16 أحادية الجندر من برلمانات الدول التالية: أفغانستان، وأستراليا، وبيلاروسيا، وبلجيكا، وبنين، وكمبوديا، والصين، واليونان، وأيسلندا، واليابان، ولاتفيا، ومدغشقر، والمكسيك، وبولندا، وجمهورية كوريا، والجمهورية اليمنية. بالإضافة إلى ذلك، حضر الجمعية العامة 11 وفداً يضم عضواً واحداً فحسب. وإجمالاً، تخضع ثمانية وفود للعقوبات، بعد أن كانت أربعة وفود في الجمعية العامة السابقة. طلبت المجموعة أنه كلما تم تخفيض حقوق التصويت الخاصة بالوفد في الجمعية العامة والمجلس الحاكم إذ إنه لا يشمل مندوبين من الرجال والنساء، يجب تحديد ذلك بوضوح في لحظة التصويت.

واستعرضت المجموعة الممارسات الجيدة القائمة في منع ومعالجة التحيز الجنسي والتحرش الجنسي في الاجتماعات المتعددة الأطراف وبين البرلمانات بهدف وضع إطار أخلاقي لهذا الغرض للجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات الأخرى التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي. قررت المجموعة وضع مثل هذا الإطار للاتحاد البرلماني الدولي والذي من شأنه: (1) المصادقة على مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في فعاليات منظومة الأمم المتحدة؛ (2) الطلب من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي وضع خطة تنفيذ مع تدابير مصاحبة محددة بشأن المنع والاتصال والتدريب والإنفاذ في ميدان الموضوع، و (3) إنشاء آلية للمراقبة المنتظمة لخطة التنفيذ من قبل المجموعة. وتم التشديد على أهمية أن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي حث البرلمانات الوطنية ودعمها في وضع مثل هذه السياسات في مؤسساتها.

وواصلت المجموعة نقاشها حول كيفية دعم البرلمانات ذات العدد القليل من النساء أو التي لا تضم نساء على الإطلاق. وعقدت جلسة حوار مع وفد من البرلمان نيجيريا الذي حضر الجمعية العامة الـ144. وسلط الوفد الضوء على التحديات الخاصة التي تواجهها المرأة في السياسة في البلد، مثل الأعراف التقليدية والاجتماعية والثقافية والدينية الراسخة التي تمنعها من ممارسة الوظائف السياسية، ولا سيما الترشح للانتخابات. كما شكل نقص الدعم من قبل الأحزاب السياسية تحدياً في هذا الموضوع. كان تمويل الحملات الانتخابية عقبة رئيسية أخرى أمام النساء لدخول السياسة. ترد حاجة لتمكين المرأة وجعلها مستقلة مالياً. إن تمثيل النساء في الجمعية الوطنية النيجيرية منخفض تاريخياً. وتشغل النساء حالياً 3.6 بالمئة من مقاعد مجلس النواب و 7.3 بالمئة في مجلس الشيوخ. وحتى الآن، لم تتم الموافقة على أي من المقترحات لتعديل الدستور النيجيري لإدراج حصص جندرية أو مقاعد مخصصة للمرأة.

وحثت المجموعة البرلمانيين النيجيريين على مواصلة الحشد بشأن مشاريع قوانين التعديل الدستوري بخصوص التمكين السياسي للمرأة بحيث يمكن في نهاية المطاف تمرير مشاريع القوانين في الوقت المناسب لانتخابات العام 2023. كما شددت المجموعة على أهمية الإرادة السياسية وعلى ضمان مشاركة ودعم القادة الرجال على أعلى مستوى في الدولة وداخل الأحزاب السياسية. كما كان دعم المنظمات غير الحكومية وحشد القاعدة النسائية عاملاً رئيسياً. قررت المجموعة أن تخاطب قيادة الجمعية الوطنية كمتابعة للاجتماع لتقديم دعم مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) والاتحاد البرلماني الدولي للمساعدة في تعزيز مشاركة المرأة في السياسة، ولا سيما في الجمعية الوطنية. واختتم الاجتماع بالعزم على عقد اجتماع للمجموعة مع وفد أكبر من أعضاء البرلمان النيجيري لمتابعة هذه النقاشات.

5. الفريق الاستشاري المعني بالصحة

اجتمع الفريق الاستشاري في 20 آذار/ مارس بحضور أربعة من كل عشرة أعضاء. كما رحب بالشركاء التقنيين من منظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

وناقش الفريق الاستشاري، باعتباره جهة التنسيق للمساءلة البرلمانية بشأن قرار الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2019 حول التغطية الصحية الشاملة، التحديات في ضمان حصول الجميع على الخدمات الصحية. سلط الضوء تقرير المساءلة للعام 2021، بشأن تنفيذ القرار على استمرار التزام البرلمانات، حيث اتخذت العديد من البلدان خطوات لتحسين الحماية المالية، وتوسيع الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ومراقبة تأثير جائحة كوفيد-19. وأقر الفريق بأهمية التصدي للجائحة الحالية، ودعا في الوقت نفسه إلى زيادة الاهتمام بالأمراض والقضايا الصحية الأخرى التي تم تهميشها. تأثرت النساء والأطفال والمراهقون بالعواقب غير المباشرة للجائحة، لا سيما بسبب تعطيل خدمات الأمومة والتحصين. واتفق الفريق على ضرورة إعطاء الأولوية للتغطية الصحية الشاملة والنظم الصحية المعززة في جهود الاستعداد للجائحة. كما أشارت إلى أن التغيرات الديمغرافية وحوكمة النظم الصحية كانت من بين التحديات الرئيسية في تنفيذ التغطية الصحية الشاملة. الاستثمار المستدام والقابل للتنبؤ في الصحة أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الصحية طويلة الأجل. تماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة، سيواصل الفريق تأدية دوره في المساءلة من خلال نهج أكثر استهدافاً للتحديات الإقليمية للوصول إلى الخدمات الصحية وزيادة التركيز على بناء القدرات في البرلمانات الوطنية.

وأُطلع الفريق الاستشاري على عملية وضع صك دولي جديد للاستعداد للجوائح. وأعرب عن أهمية انخراط البرلمانات في العملية من خلال الاتحاد البرلماني الدولي والوصول إلى البيانات بالإضافة إلى تفاصيل الممارسات التشريعية ووضع الموازنة من البلدان الأخرى.

وأخيراً، انتخب الفريق الاستشاري بالإجماع السيد ج. إيشانيز من إسبانيا كرئيس له والسيدة س. نيونيز من المكسيك نائب للرئيس، لمدة عام واحد لكل منهما.

6. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

عقد الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف اجتماعاً في 21 آذار/ مارس بحضور 11 عضواً. وانتخب الأعضاء السيدة ج. أودول (كينيا) رئيسة جديدة، والسيد أ. ديختر (إسرائيل) نائباً جديداً للرئيسة.

وتم إبلاغ الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بإطلاق أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي: تطبيق للهاتف المحمول وخارطة تفاعلية. تم تصميم تطبيق الهاتف المحمول لتسهيل الترابط بين البرلمانيين وبين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية، ولتوفير أداة للتواصل والرؤية، بما في ذلك تفاصيل الفعاليات القادمة والوثائق والأخبار والمقالات وغيرها. كانت الخارطة التفاعلية أداة فريدة تتيح للمستخدمين الوصول إلى جميع التشريعات العالمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وقد اعتمدت على قاعدة بيانات الوصول المقيد لتسهيل الاتصال الفوري بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية، وتحديداً لجانهما المتخصصة في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

وأُبلغ الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، أن الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، قد أطلقوا أحكاماً تشريعية نموذجية لضحايا الإرهاب في اجتماع افتراضي مع الرؤساء من المنظمات الثلاث في 4 شباط/ فبراير 2022. كان الغرض من وضع الأحكام التشريعية النموذجية ذو شقين. ستكون الأحكام بمثابة مثال لمراجعة التشريعات والإجراءات القائمة المتعلقة بضحايا الإرهاب، مع تنظيم وتعزيز تبادل المعلومات بين البرلمانات بشأن الممارسات الجيدة القائمة.

كما ناقش الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، خطة العمل المطورة حديثاً والمستمدة من إعلان *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* المعتمد في القمة العالمية الأولى لمكافحة الإرهاب. كان أساس خطة العمل ثلاثة محاور للعمل: بشرية، ودولية، وإقليمية. غطت المحاور الثلاثة أربعة مجالات اهتمام رئيسة: التنمية والتعليم والمجتمع والأمن. اقترحت خطة العمل تنظيم أربعة اجتماعات، سيركز كل منها على أحد مجالات الاهتمام. وعقب الاجتماعات، سينظم الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف مؤتمراً عالمياً من خلال أمانة مشتركة تتألف من البرلمانات الإقليمية. سيستضيف المؤتمر البرلمانات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والمؤسسات الخاصة والعامة ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، وسيعقد في نهاية العام 2022.

واستمع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، إلى إحاطة من المتحدثة الضيفة السيدة ب. باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع. وأوضحت أن أحد أهم التهديدات الحالية للسلم والأمن والاستقرار هو اتساع نطاق وتأثير الإرهاب والتطرف العنيف. لقد أثر التطرف والإرهاب على الرجال والنساء بطرق مختلفة، وأصبح العنف الجنسي

يستخدم بشكل متزايد كأداة للإرهاب. في العام 2016، دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى "اتخاذ إجراءات حاسمة وفورية لمنع الجناة وتجريمهم والتحقيق معهم ومقاضاتهم وضمان مساءلتهم". ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات كثيرة في التشريعات ونادراً ما تمت مقاضاة الإرهابيين عن هذه الجرائم. وأشارت إلى أنه يمكن للفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف أن يؤدي دوراً حاسماً في تعزيز مراجعة التشريعات الوطنية الهادفة إلى منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وضمان الامتثال لتلك التشريعات.

وثم استمع الأعضاء إلى مداخلة من المتحدث الضيف الثاني، السيد د. سيسلين من الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، الذي أشاد بخطة العمل *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* بينما أبلغ الأعضاء بالوضع الصعب الذي تواجهه بلدان الساحل حالياً. وسلط السيد سيسلين الضوء على رغبة الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية في الانضمام إلى الأمانة العامة المشتركة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*.

وناقش الأعضاء مشروع خطة العمل للعام 2022-2023، وموازنة برنامج الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وشكر الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الصين ودولة الإمارات العربية المتحدة على مساهمتهما في الموازنة، وحث الأعضاء على جمع الأموال اللازمة لتنفيذ خطة العمل.

7. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

عقدت جلستان لمجموعة العمل في 4 شباط/ فبراير و22 آذار/ مارس، وحضر 13 عضواً إحدى الجلستين أو كلتيهما.

ورحبت مجموعة العمل بإدراج إشارة إلى العلم في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي 2022-2026 في إطار الهدف الاستراتيجي رقم 3: دعم البرلمانات المرنة والمبتكرة، من حيث تحقيق تغيير حقيقي من خلال بناء الجسور بين السياسة والعلم للمساهمة في تعزيز الحوكمة الرشيدة والثقة. من شأن هذا الإدراج أن يضمن أخذ العلم في الاعتبار طوال عملية صنع القرار السياسي على جميع المستويات.

وبالإشارة إلى خطة عمل مجموعة العمل، اتفق الأعضاء على عزمهم المشاركة رسمياً وعقد اجتماع لمجموعة العمل في المؤتمر الدولي بعنوان العلوم والأخلاقيات والتنمية البشرية في فيتنام في أيلول/ سبتمبر 2022، والذي ستنظمه مؤسسة *Rencontres du Vietnam* بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، وبرلمان فيتنام، ومنظمي السنة الدولية للعلوم الأساسية من أجل التنمية المستدامة 2022. وستكون مشاركة مجموعة

العمل في المؤتمر طريقة جيدة لضمان استمرار الحوار بين البرلمانيين والأوساط العلمية. كما كان من المهم تخصيص موازنة محددة لأنشطة مجموعة العمل من أجل التخطيط المناسب للأنشطة المستقبلية.

وأطلع السيد م. بونا، خبير المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية، مجموعة العمل على الندوة عبر الإنترنت القادمة حول حوارات العلوم من أجل السلام بعنوان *زيادة مصادر المياه: التكنولوجيات المائية في مواجهة أزمة المياه في الشرق الأوسط*. ستعتبر هذه الندوة مقدمة لمدارس العلوم من أجل السلام التابعة للاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقدها بالحضور الشخصي في المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية في جنيف في نهاية العام 2022. وأعرب الأعضاء عن دعمهم القوي لهذه المبادرة، واتفقوا على أنها ستساعد في تحويل عناصر النزاع بين الأطراف إلى أسباب للتعايش. واتفق الأعضاء على أهمية المبادرة وحسن توقيتها، لا سيما بالنظر إلى التطورات الأخيرة في أوروبا.

وبحثت مجموعة العمل في جلستيها أيضاً في الميثاق الدولي المقترح لأخلاقيات العلم والتكنولوجيا. سيكون الميثاق بمثابة إطار أخلاقي لتطبيق واستخدام العلم والتكنولوجيا ويمكن استخدامه كنقطة انطلاق للبلدان التي ترغب في وضع تشريعات في هذا المجال. واتفق الأعضاء على أهمية التأكد من أن الميثاق لن يفرض التزامات ولكن بدلاً من ذلك يقدم اقتراحات بأن كل دولة ستكون قادرة على التكيف مع ثقافتها الخاصة وقانونها المحلي. كما ينبغي بذل الجهود لضمان صياغة الميثاق بلغة عالمية يسهل فهمها، مما يجعله متاحاً ليس فقط للبرلمانيين والعلماء، وإنما لعامة الناس أيضاً.

الأنشطة والفعاليات الأخرى

1. اجتماع مشترك مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة

في 20 آذار/مارس، اجتمع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام برؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة. حضر الاجتماع: السيد إ. موندیلا کانکو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، رئيس المجموعة الأفريقية؛ ومعالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل (مملكة البحرين)، رئيسة المجموعة العربية؛ السيد فو هاي ها (فييتنام)، الرئيس بالنيابة لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ السيدة أ. كوسبان (كازاخستان)، رئيسة مجموعة أوراسيا؛ السيد ب. لانو (باراغواي)، رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ السيدة أ. جيركنز (هولندا)، رئيسة مجموعة 12+؛ وكذلك سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة

قطر) رئيس اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين؛ السيدة أ. مولدر (هولندا)، رئيسة اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة؛ والسيد أ. غاجاديين (سورينام)، رئيس اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وعرض الأمين العام للاتحاد الاستنتاجات الرئيسية للتقرير الذي أعده خبير استشاري مستقل عن المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة. ودرس التقرير تطور العلاقات بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة على مدى السنوات العشرين الماضية، وسعى إلى تحديد التحديات والفرص في المستقبل. وأقر بنجاح الاتحاد البرلماني الدولي في مساعدة البرلمانات على إصدار تشريعات لتنفيذ الاتفاقات العالمية وإشراكها في قضايا تشمل حقوق الإنسان وتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة. بينما سعى الاتحاد البرلماني الدولي للتأثير على النتائج في الأمم المتحدة – سعياً إلى «سد فجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية» – أشار التقرير إلى أن ذلك ربما كان طموحًا للغاية وأوصى بأن يركز الاتحاد البرلماني الدولي أكثر على مساعدة البرلمانات على أن تكون أكثر فعالية على المستوى الوطني من حيث التأثير على مواقف حكوماتها في الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، اقترح أن يركز الاتحاد البرلماني الدولي على عدد أقل من المسائل وأن يعيد تقييم ولاية وهيكل اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة.

ودعا الأمين العام الرؤساء إلى مناقشة التقرير والمشاركة المستقبلية مع الأمم المتحدة في اجتماعات المجموعات الجيوسياسية واللجان الدائمة، وتقديم تعليقات تساعد في تشكيل خارطة طريق للخطوات المقبلة لكي تنظر فيها اللجنة التنفيذية. أكد النقاش الذي أعقب ذلك الاتجاه الاستراتيجي المتخذ في الاستراتيجية الخمسية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي، حيث أعرب الأعضاء عن التزامهم بتعميق مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة. شاركت العديد من المجموعات الجيوسياسية نجاحها على المستوى الوطني في متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي بما في ذلك مؤخرًا حول تغير المناخ والمساواة في اللقاحات، سواء من أولويات الاتحاد البرلماني الدولي أو الأمم المتحدة. وشجعت إحدى المجموعات الجيوسياسية على تعزيز دور اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، واقترحت توجيه الحوار الذي يجريه الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة. وكان هناك تأييد لتركيز جهود الاتحاد البرلماني الدولي على نطاق أكثر إحكاماً من القضايا، على النحو المبين في الاستراتيجية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي. ولوحظ أن الدبلوماسيين يعينون لتمثيل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأنه ينبغي لذلك أن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي دعم البرلمانات في أداء مهامها الرقابية على الصعيد المحلي. في حين أن البرلمانيين لا يستطيعون توجيه عمل الأمم المتحدة، يمكن للأمم المتحدة استخدام الاتحاد البرلماني الدولي كشريك في تحقيق النجاح للشعب.

وقدمت الأمانة العامة لمحة عامة عن العملية قبل صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المقبل بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. ومن المقرر تعميم تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ذي الصلة قريباً مع مشروع القرار الذي ستقدمه البرتغال بصفتها البلد الذي يتولى رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي. وتم تشجيع جميع الأعضاء على العمل مع وزارات خارجية كل منها حتى يستفيد القرار من الدعم القوي وعدد كبير من المشاركين في تقديم القرار.

وأشار رئيس الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً إلى الاهتمام الذي دعي جميع الأعضاء إلى إيلائه لتعزيز مساءلة الاتحاد البرلماني الدولي على جميع المستويات، على النحو المشار إليه في الاستراتيجية للفترة 2022-2026 الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي. وكان من المقرر عقد جزء خاص للمساءلة من المناقشة العامة في سياق الجمعية العامة، مما يتيح للأعضاء فرصة تقديم تقارير عن الإجراءات والمبادرات التي اتخذوها لمتابعة القرارات المتخذة بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي في مدريد (تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

واتفق رؤساء المجموعات ورؤساء اللجان الدائمة، على أنه من الهام أن يبين الاتحاد البرلماني الدولي، بشكل أفضل نتائج وأثر عمله على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. وأعربوا عن تبادلهم العديد من الممارسات الجيدة وتعهدوا بزيادة تعزيز الرسالة في مجموعاتهم ولجانهم، والتشجيع على زيادة مشاركة الأعضاء.

2. حلقة نقاش: *الاستفادة من صلاحيات البرلمانات المتعلقة بوضع الموازنة لصالح الأطفال* (منظمة بالشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف)

نظم الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولجنة حقوق الطفل، حلقة نقاش بشأن *الاستفادة من صلاحيات البرلمانات المتعلقة بوضع الموازنة لصالح الأطفال* في 21 آذار/مارس.

تمثلت أهداف حلقة النقاش بما يلي:

- زيادة الوعي البرلماني بضرورة وإمكانيات عمل البرلمانات من أجل وضع موازنة لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها؛
- تحديد وتبادل الممارسات البرلمانية الجيدة في جميع مراحل دورة الموازنة التي يمكن أن تكون مصدر إلهام لتحسين وضع الموازنة دعماً لحقوق الأطفال.

وهنّأت السيدة س. كيلادزي، عضوة لجنة حقوق الطفل، مرحّبة بالمشاركين، الاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف على تنظيمهما في الوقت المناسب للمناقشة المتعلقة بقضية حاسمة، والتي غالباً ما أُهملت على الرغم من أهميتها في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19. ووجهت نداءً قوياً لصالح زيادة الوعي وتخصيص موازنات كافية لتمكين الأطفال من تجنب هذا الاتجاه المثير للقلق.

وأثنت السيدة د.كوميني، المديرة الإقليمية لليونيسيف في شرق آسيا والمحيط الهادئ، على التاريخ الطويل للشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف، التي تم من خلالها الاضطلاع بأنشطة هامة وهادفة، تغطي مجالات متنوعة مثل مشاريع القوانين، ومخصصات الموازنة، والدعوة للتوعية، وعرض المعلومات عن القضايا المتعلقة بحقوق الطفل خلال الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وسلطت الضوء على الدور الحاسم الذي ينبغي أن يؤديه البرلمانيون، بوصفهم ممثلين للشعب، في التعبير عن آراء جميع المواطنين، بمن فيهم الأطفال، في عمليات صنع القرار. كان يجب منح جميع الأطفال إمكانية الحصول على تعليم وصحة وحماية اجتماعية جيدة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة في فترة ما بعد كوفيد-19. ويجب أن تراعي تدابير الاستجابة لكوفيد الاحتياجات الخاصة للأطفال. كان التعلم من بعضنا البعض أحد الطرق الرئيسية لتحقيق هذا الهدف.

وقدم السيد أ.مويشتار، أخصائي السياسات الاجتماعية، المكتب القُطري لليونيسف في إندونيسيا، عرضه حول النقاط التالية:

- نظرة عامة موجزة على اتفاقية حقوق الطفل ودور البرلمانات لضمان تنفيذها، بما في ذلك من خلال تخصيص الموارد الكافية التي ينبغي أن تتسم العملية المتعلقة بها بالشفافية والشمول؛
- أفضل الممارسات في مجال الدعوة إلى توفير الموازنة للأطفال في جميع أنحاء العالم؛
- إحاطة بشأن مشاركة اليونيسيف في مختلف البلدان الآسيوية وأنشطة محددة في إندونيسيا؛
- التدخلات المقترحة للبرلمانات في عملية وضع الموازنة.

وشاركت السيدة د. طهيراج، عضو البرلمان من ألبانيا، الممارسات الجيدة في بلدها، بما في ذلك المستوى الثابت للاستثمارات العامة للأطفال ومختلف آليات الرقابة القائمة، التي اعترفت بالدعم الحاسم الذي تقدمه اليونيسيف.

وأعلمت السيدة ب. أبياغيي، عضوة البرلمان من غانا، المشاركين بالإطار القانوني والسياسات الرائعة لتعزيز نمو الأطفال في بلدها، بما في ذلك سياسة التعليم الأساسي الإلزامي المجاني للجميع، وسياسة تنمية الطفولة المبكرة، والاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية. ويجري تناول حقوق الطفل من خلال تلك الأحكام على مستويات متعددة القطاعات، بما في ذلك ثماني وزارات وضعت اعتمادات مقابلة في موازنتها.

وقدم المشاركون التوصيات التالية بشأن الاستفادة من صلاحيات البرلمانات المتعلقة بوضع الموازنة لصالح الأطفال وحمايتهم:

- زيادة الوعي البرلماني بضرورة تعزيز حقوق الطفل؛
- إدراج حقوق الطفل ضمن أولويات الإجراءات البرلمانية؛
- تزويد البرلمانات بالخبرات والآليات المتصلة بعملية وضع الموازنة، بما في ذلك:
  - تحليل الموازنات والمقاييس المرجعية الملائمة للأطفال؛
  - نماذج البرامج الناجحة المتصلة بموازنة حقوق الطفل؛
- إنشاء برلمانات للأطفال لجمع المعلومات المتعلقة باحتياجاتهم؛
- تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الطفل، ولا سيما اليونيسيف والاتحاد البرلماني الدولي؛
- ضمان الرصد الفعال لتنفيذ موازنة حقوق الطفل؛
- ضمان أن تشمل الأطر الوطنية لرصد أهداف التنمية المستدامة مؤشرات تركز على الطفل.

3. ورشة عمل: لا للتكرار مجدداً: تعزيز التأهب للأمن الصحي خلال التعافي من جائحة كوفيد-19 وما بعد

شارك الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية، كجزء من تعاونهما الطويل الأمد، في تنظيم هذه الدورة لمناقشة كيفية استخدام جائحة كوفيد-19 كفرصة لبناء المشاركة البرلمانية من أجل التأهب للأمن الصحي وتعزيز الحوار بين البرلمانيين ووزارات الصحة ومنظمة الصحة العالمية. أدار ورشة العمل الدكتور ج. سيلبرشميت، مدير الصحة والشراكة المتعددة الأطراف، منظمة الصحة العالمية. وأدلى بكلمة استهلالية الدكتور ت. أ. غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (عبر رسالة مرئية)؛ والسيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام

للاتحاد البرلماني الدولي؛ والسيدة ب. ماهاراني، رئيسة مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا. وأبرز جميع المتكلمين أنه ورد نقص واسع النطاق في التأهب لجائحة كوفيد-19 والدور الحاسم الذي تؤديه البرلمانات في ضمان ترجمة أطر التأهب الدولية إلى قوانين واستراتيجيات على الصعيد الوطني.

وقدّم الدكتور ج. محجور، المدير العام المساعد، التأهب لحالات الطوارئ، منظمة الصحة العالمية، والدكتور س. تشونغونغ، مدير التأهب للأمن الصحي، منظمة الصحة العالمية، لمحة عامة عن الصكوك والآليات الدولية القائمة لتعزيز التأهب للجوائح والتصدي لها، بما في ذلك خطة وضع اتفاقية جديدة أو صك آخر بشأن التأهب للجوائح وحددا مداخل المشاركة البرلمانية وعرضا العناصر الرئيسية لدليل جديد مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية للبرلمانيين سيصدر في سياق الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي.

وقدم ممثلو الحكومات من المملكة العربية السعودية وسنغافورة "دروس بلدانهم من الاستجابة لكوفيد-19 وكيف يمكن أن يوجه ذلك جهود التأهب. وأبرزوا الحاجة إلى بناء القدرات الوطنية مع الحفاظ على درجة من المرونة في خطط التأهب لحالات الطوارئ لمواجهة الظروف غير المتوقعة في المستقبل. شاركت سيشيل منظوراً برلمانياً، وشددت على أهمية القيادة والتعاون عبر الخطوط الحزبية في أوقات الأزمات.

ودعت مداخلات أخرى من القاعة إلى إنشاء منبر يمكّن البرلمانيين من تبادل الخبرات بشأن كيفية ترجمة البلدان للأنظمة الدولية إلى قوانين وطنية، وكذلك إلى دعم منظمة الصحة العالمية في توفير التوجيه التقني للبرلمانات الوطنية بشأن التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

4. ورشة عمل: *العمل في سبيل فرض حظر عالمي على التجارب النووية* (منظمة بالشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية)

في 22 آذار/مارس، نظم الاتحاد البرلماني الدولي بالشراكة مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ورشة عمل بشأن موضوع *العمل في سبيل فرض حظر عالمي على التجارب النووية*. وكان الهدف من ورشة العمل هو الاحتفال بآخر الدول التي صدقت على المعاهدة والمشاركة مع الدول الأعضاء غير المصدقة في الاتحاد البرلماني الدولي في حوار استراتيجي لمواصلة تعزيز إضفاء طابع عالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وأدارت ورشة العمل السيدة ب. برينر، رئيسة مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا. تألفت اللجنة من السيد ل.ف. بولوس، نائب رئيس مجلس النواب الإندونيسي؛ السيد ر. فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والسيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. وحضر ورشة العمل – التي كانت جلسة مغلقة – رؤساء برلمانات غينيا الاستوائية والنيبال وجنوب السودان وتيمور-ليشتي ووفود كل منهم، ووفود مملكة البحرين وبيلاروسيا وإندونيسيا والجمهورية العربية السورية.

وأشار السيد ر.فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ضرورية ليس من أجل السلام العالمي فحسب، بل أيضاً للحفاظ على الطبيعة بوجه عام، والحياة البحرية بوجه خاص، بما في ذلك تجنب أمواج تسونامي. أبرزت الحرب في أوكرانيا والتهديد النووي لروسيا الاتحادية الحاجة إلى حظر التجارب النووية بالكامل وزيادة صعوبة تحديث القوى النووية لأسلحتها النووية وكذلك منع الدول غير النووية من صنع أسلحتها. وفيما يتعلق بالبيانات التقنية، يتيح التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للأطراف الموقعة إمكانية الحصول على بيانات زلزالية دقيقة للغاية، ومؤشرات على حدوث تغيرات في الحياة البحرية، فضلاً عن جميع البيانات الأخرى ذات الصلة بشعب البلد ونظامه الإيكولوجي.

وشرح السيد ل.ف. بولوس، نائب رئيس مجلس النواب الإندونيسي، الخطوات التي اتخذتها إندونيسيا للتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وشدد على تصميم إندونيسيا على التنفيذ الكامل للمعاهدة.

وأكّد السيد مارتن تشونغونغ الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، التزام الاتحاد القوي بالسلام والأمن اللذين يشكلان جوهر تأسيس المنظمة. وأشار إلى أن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي دعوا إلى عالم خال من الأسلحة النووية حتى قبل إنشاء منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وركزت استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 على عمل أعضائه المتعدد الأطراف، الذي كان التعاون مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مثالاً جيداً على ذلك. وشكر البرلمانات الحاضرة على دعمها الثابت لعالم خال من الأسلحة النووية وعلى الخطوات الهامة التي اتخذتها داخل برلماناتها ومع حكوماتها. ولا يزال الاتحاد البرلماني الدولي ملتزماً بدعمه لمشاركته.

وخلال النقاش، شددت وفود الجمهورية العربية السورية، والنيبال، وتيمور-ليشتي، وغينيا الاستوائية، ومملكة البحرين، وجنوب السودان على الأهمية التي تولوها وبرلماناتهم لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما أوضحوا موقفهم في عملية التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتنفيذها. وأعرب المشاركون عن تأييدهم القوي للحظر المفروض على تجارب الأسلحة النووية وشجعوا الذين لم يصدقوا بعد على المعاهدة على أن يقوموا بذلك في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، مُنح الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي وسام شرف لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

5. حلقة نقاش حول *التعاون الدولي لمحاكمة مرتكبي الفساد واسترداد الموجودات المسروقة* (منظمة بالشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد)

في 22 آذار/مارس، نظم الاتحاد البرلماني الدولي بالشراكة مع المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد حلقة نقاش بشأن موضوع *التعاون الدولي لمحاكمة مرتكبي الفساد واسترداد الموجودات المسروقة*. واستناداً إلى العمل المتعدد الجوانب الذي أنجزته البرلمانات والبرلمانيون لمكافحة الفساد، ركز الفريق على سبل المضي قدماً في تعزيز التعاون الدولي بشأن هذه المسألة. وقد حظيت حلقة النقاش بحضور جيد. اتسم النقاش وجلسة الأسئلة والأجوبة بالحيوية. وجرت الإشادة كثيراً بالتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، وشكر الاتحاد البرلماني الدولي على عقد حلقة نقاش بشأن هذا الموضوع.

وأدار حلقة النقاش السيد ج. هايدي، أمين المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد. ضمت حلقة النقاش أعضاء من مناطق مختلفة من العالم، لديهم نظرة ثاقبة لاحتياجات وآليات مكافحة الفساد واسع النطاق: السيد ف. زون، عضو مجلس النواب الإندونيسي، نائب رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد ورئيس منظمة "برلمانيون جنوب شرق آسيا ضد الفساد" التابعة للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد؛ السيدة ر. زاهاريفا، منسقة الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد، التي ييسرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (شارك فيها عن بعد)؛ السيدة ل. وول (نيوزيلندا)، عضو مجلس النواب، مناصرة قوية لحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة؛ السيد ل. سياريف، عضو اللجنة الفرعية الدولية لمبادرات النزاهة في آسيا والمحيط الهادئ، خبير في شؤون الحوكمة الرشيدة وقضايا الشفافية ومكافحة الفساد.

وافتتح الاجتماع سعادة الدكتور علي بن فطيس المري (دولة قطر)، رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، في رسالة مرئية.

وفيما يلي المواضيع الرئيسية الثلاثة التي استرشد بها النقاش: تقييم المبادرات التي تعمل على مكافحة الفساد؛ واسترداد الموجودات – ما الذي يمكن أن تفعله البرلمانات لاسترداد الموجودات المسروقة؛ وما الذي يمكن أن يفعله الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد بشكل مشترك لضمان الالتزام الدولي بهذه الأهداف.

وأبرز أعضاء فريق المناقشة والمشاركون الدور الحاسم الذي تضطلع به البرلمانات في مكافحة الفساد، ولا سيما في سن تشريعات تستهدف على نحو فعال الفساد على نطاق واسع. وفي حين أدخل عدد من التحسينات الأساسية، من ناحية أخرى، استمر الفساد على نطاق واسع في الازدهار وواجهت الحكومات صعوبات في استرداد الموجودات المسروقة.

ووردت إشارات متعددة إلى وثائق بنما وإلى بيان كوفي عنان: «إذا عبرت الجريمة جميع الحدود، فعلى إنفاذ القانون أيضاً عبورها». وتحدث عدد من المتحدثين الذين كانوا قضاة سابقين أو أعضاء في هيئات التحقيق الجنائي عن العقبات التي يواجهونها في التنفيذ الفعّال للقوانين الوطنية لمكافحة الفساد. وفي سياق الحرب في أوكرانيا، أشير إلى الجهود المبذولة لتجميد الموجودات الأوليغارشية. وعُرضت الأداة الإلكترونية للشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد، التي يسّرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والتي ربطت بين 56 بلداً وعدداً من الخبراء المستقلين. ورحبت وفود منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ بالمبادرات الجديدة وشرحت التحديات التي تواجهها في منطقتها.

وفي الختام، أعرب أعضاء حلقة النقاش من الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد عن التزامهم بمواصلة مكافحة الفساد.

6. إطلاق *التقرير البرلماني العالمي*

وعُرض التقرير البرلماني العالمي الثالث المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المشاركة العامة في *عمل البرلمان*، في جزء خاص من الجمعية العامة في 22 آذار/مارس.

وكان الهدف من العرض ما يلي:

- إبلاغ القادة البرلمانيين من البرلمانات الأعضاء بالتقرير البرلماني العالمي ونتائجه وتوصياته والأدوات العملية ذات الصلة؛
- رفع مستوى الوعي بشبكة "أنصار المشاركة" التي يخطط الاتحاد البرلماني الدولي لبناء وتشجيع البرلمانيين على الانضمام إليها؛
- تحفيز البرلمانات وتشجيعها على تكثيف جهودها من أجل إحداث تغيير إيجابي في المشاركة العامة.

وفي كلماتهما الافتتاحية، وضع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي السيد د. باتشيكو ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد أ. شتاينر (بالفيديو) التقرير البرلماني العالمي على أنه استجابة لتصور المسافة المتزايدة بين الناس وبرلماناتهم. كان الهدف الأساسي من التقرير هو تعزيز توثيق العلاقات بين البرلمانات والمجتمعات التي تمثلها. وتعهد المتحدثون بدعم مؤسساتهم لجهود البرلمانات لتعزيز المشاركة العامة.

وقد عرض السمات الرئيسية للتقرير ممثلان عن الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد أ. ريتشاردسون والسيد س. شوفل. وتمحور التركيز في المستقبل على المشاركة العامة على خمس أفكار رئيسية: أخذ الشباب على محمل الجد، وعدم إغفال أحد، والتحول من خلال التكنولوجيا، وتشجيع الابتكار، والعمل معاً لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة. ويعرض التقرير دراسات حالات فردية وممارسات جيدة، ويختتم بتوصيات موجهة إلى البرلمانات وجميع الجهات المعنية.

وأخذت أربعة برلمانات الكلمة لتبادل دراسات الحالات الفردية عن المشاركة العامة من التقرير:

- السيدة س. لوكاس، نائب رئيس المجلس الوطني لمقاطعات جنوب إفريقيا
- السيد ر. إيبيلي نايلاتيكاو، رئيس برلمان جمهورية فيجي (رسالة مرئية)

- السيدة هـ. بالدوين، رئيسة الشعبة البرلمانية البريطانية للاتحاد البرلماني الدولي
- السيدة و. أندرادي، نائب رئيس مكتب النساء البرلمانيات؛ عضو الجمعية الوطنية للإكوادور

وفي معرض الترحيب بالتقرير، شدد المتحدثون على الإرادة السياسية لزيادة المشاركة العامة، والحاجة إلى نظم فعّالة وموظفين مؤهلين لدعم هذا العمل. وكرروا التزامهم بمواصلة تعزيز المشاركة العامة في برلماناتهم.

وتبادل المندوبون المشاركون آراءهم خلال الجزء الخاص عن طريق استطلاع عبر الإنترنت. أشارت نتائج المسح إلى وجود تصوّر إيجابي بأن المشاركة العامة تتزايد. وحدّد المندوبون مشاركة أفضل مع الشباب والنساء وجماعات الأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات الريفية على سبيل الأولوية.

واختتم الجزء الخاص بدعوة محددة للعمل، شجع فيها الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات الأعضاء على ما يلي:

- مراجعة استراتيجيتها للمشاركة العامة؛
- الانضمام إلى شبكة «أنصار المشاركة»، والدعوة إلى المشاركة العامة في أعمالها؛
- تبادل الممارسات الجيدة مع البرلمانات الأخرى لمواصلة التعلم من بعضها البعض؛
- المساهمة في التغيير الإيجابي. البرلمانيون هم الفاعلون الرئيسيون الذين لديهم القدرة على جعل البرلمان مؤسسة شاملة ومتجاوبة وتشاركية.

7. إطلاق دليل *تعزيز التأهب للأمن الصحي: اللوائح الصحية الدولية* (2005)

شارك الاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة الصحة العالمية في نشر الدليل بعنوان تعزيز التأهب للأمن الصحي: اللوائح الصحية الدولية (2005). إنه الدليل الرابع والثلاثون للبرلمانيين الذي يصدره الاتحاد البرلماني الدولي. أطلق الدليل الدكتور ت.أ. غبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (عن طريق رابط فيديو)، والسيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، خلال الدورة الـ209 للمجلس الحاكم، بحضور رئيسة مجلس النواب الإندونيسي، السيدة ب. ماهاراني.

ودعوا البرلمانيين إلى الاضطلاع بدورهم القيادي بفعالية واستخلاص الدروس من جائحة كوفيد-19، لضمان استعداد العالم للاستجابة لحالات الطوارئ الصحية في المستقبل. يستخدم الكتيب إطار اللوائح الصحية

الدولية التي تعد أداة من أدوات القانون الدولي المصممة لمنع انتشار المرض على الصعيد الدولي وتوجيه استجابة الصحة العامة عند ظهور المخاطر. والهدف من الكتيب هو تعريف البرلمانيين والموظفين البرلمانيين بمفهوم وأهمية الأمن الصحي واللوائح الصحية الدولي، واستكشاف الوظائف والفرص التي يمكن أن يستغلوها لتحديد الأولويات والنهوض بالتأهب للأزمات الصحية.

الانتخابات والتعيينات

1.نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

تم تعيين العضو التالي في اللجنة التنفيذية نائباً لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي ممثلاً لمجموعة 12+:

- السيدة ك. ويدغرين (السويد)

2. مكتب النساء البرلمانيات

انتخب منتدى النساء البرلمانيات الممثلة الإقليمية التالية في مكتب النساء البرلمانيات:

مجموعة أوراسيا

- السيدة ج. كاريلوفا (روسيا الاتحادية) ستحل محل السيدة ي. أفاناسييفا (روسيا الاتحادية) لإكمال الولاية التي ستنتهي في نيسان/ أبريل 2025.

3. مجلس منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

انتخب منتدى البرلمانيين الشباب عضو المجلس التالي:

المجموعة العربية

- سعادة السيد مبارك عبدالله العجمي (دولة الكويت) سيحل محل سعادة الدكتور علي عبد الرسول القطان (دولة الكويت) لإكمال الولاية التي تنتهي في نيسان/ أبريل 2023.

4. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لولاية خمس سنوات تنتهي في نيسان/ أبريل 2027:

- السيد ي. بلان (فرنسا)

5. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لولاية أربع سنوات تنتهي في نيسان/ أبريل 2026:

- السيدة ن. و. ت. ماكوينجا (بوتسوانا)

6. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

انتخب الفريق الاستشاري الرفيع المستوى السيدة ج. أودول (كينيا) رئيسة تالية له، والسيد أ. دكتر (إسرائيل) نائب الرئيسة.

ويبقى شاغر لعضو واحد من *مجموعة أوراسيا*.

7. مكاتب اللجان الدائمة

كما انتخبت اللجان الدائمة الأعضاء التاليين في لمكاتبها الخاصة بها:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ل. كريكسيل (الأرجنتين) لتكمل ولاية الأرجنتين التي ستنتهي في نيسان/ أبريل 2023.

المجموعة الإفريقية

- سعادة السيد محمد أنوار بوشويط (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) سيحل محل سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) لإكمال الولاية التي تنتهي في نيسان/ أبريل 2023.

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- تم انتخاب السيد ر. لوزانو (الأوروغواي) لولاية أولى تنتهي في نيسان/ أبريل 2024.

ولا يزال يرد شاغر لعضو واحد من *مجموعة أوراسيا*.

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

المجموعة العربية

- تم انتخاب سعادة الدكتورة حمدة بنت حسن السليطي (دولة قطر) لولاية أولى تنتهي في نيسان/ أبريل 2024.

8. مقررو الجمعية العامة الـ 146

عيّنت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين السيد ج. سيبيدا (إسبانيا) وسعادة السيدة سارة فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة) كمقررين مشاركين للبند الموضوع *"الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي*. وعيّنت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة السيد ك. هوفمان (ألمانيا) والسيدة هـ. كافيت (الهند) كمقررين مشاركين للبند الموضوع *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*.

وسائل الإعلام والاتصالات

الصحافة ووسائل الإعلام التقليدية

حظيت الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي بتغطية واسعة من قبل وسائل الإعلام، ولا سيما الصحافة الإندونيسية، التي كانت حاضرة بأعداد كبيرة. تم إرسال نشرة إعلامية وبيان صحافي على وجه التحديد بشأن قرار البند الطارئ حول الحرب في أوكرانيا وبيان صحافي ختامي إلى قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي التي تضم آلاف الصحافيين وساعدت في ضم المزيد من التغطية الدولية، بما في ذلك من قبل بعض وكالات الأنباء الكبرى.

ونظم فريق الاتصالات في الاتحاد البرلماني الدولي بالشراكة مع الفريق الإعلامي لرئيس مجلس النواب الإندونيسي، مؤتمرات صحافية افتتاحية وختامية، حضرها حوالي 50 ممثلاً لوسائل الإعلام، معظمهم من الصحافة الإندونيسية بالإضافة إلى المراسلين الدوليين.

كما غطت وفود من وسائل الإعلام الوطنية الجمعية العامة من منظور بلدانها، مما أدى إلى تغطية واسعة النطاق في أرمينيا، ومملكة البحرين، ودولة الكويت، وجنوب إفريقيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وفيتنام، وزيمبابوي.

كما أجرت قناة "سي إن إن" إندونيسيا مقابلة مع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

البث المباشر ومقتطفات الفيديو

أفضى البث المباشر للجمعية العامة وللمجلس الحاكم ولمنتدى النساء البرلمانيات، بالإضافة إلى تغطية الاتحاد البرلماني الدولي التحريرية للجمعية العامة، إلى ظهور العديد من الزيارات على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي ومنصة اليوتيوب.

وشاهد ما يقارب 10000 شخص البث المباشر، معظمهم من نصف الكرة الجنوبي (مقارنة بحوالي 4000 شخص خلال الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي في مدريد، إسبانيا).

وكانت الدول العشر الأكثر مشاهدة:

1. إندونيسيا
2. أوغندا
3. تايلاند

4- تيمور- ليشتي
5. نيبال
6. الهند
7. الولايات المتحدة الأمريكية
8. لوكسمبورغ
9. جنوب إفريقيا
10. بنغلادش

وكانت أوقات الذروة للمشاهدة يوم الاثنين، 21 آذار/ مارس أثناء مناقشة القرار بشأن البند الطارئ حول الحرب في أوكرانيا. كما يمكن تفسير الذروة من خلال حقيقة أن موقع الاتحاد البرلماني الدولي توقف عن العمل لمدة 8 ساعات تقريباً بسبب هجوم حجب الخدمة الموزعة (DDoS)، حيث لجأ الأشخاص إلى قناة الاتحاد البرلماني الدولي على اليوتيوب لمتابعة المداولات.

وتمت مشاهدة البث المباشر من قبل الشباب الرجال (69٪ من الرجال و81٪ تحت سن 45 عاماً).

وبفضل توفر المزيد من الموظفين، تمكن فريق الاتصالات من تقديم مقتطفات بالفيديو من مداخلات عامة محددة. أثبتت هذه الخدمة شعبية كبيرة ووسيلة فعالة للأعضاء لإبراز رسائل الجمعية العامة من خلال وسائل الاتصال ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم. تم طلب حوالي ثلاثين مقتطفاً وإرسالها إلى الوفود لإبرازها على المستوى الوطني.

وسائل التواصل الاجتماعي

أجرى فريق الاتصالات للاتحاد البرلماني الدولي حملة مكثفة على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث نشر تغريدات موضوعية حول مختلف الفعاليات والكلمات والمقاطع الصوتية والمنشورات. حثّ الفريق بشكل نشط على المشاركة والتداول بين البرلمانيين الحاضرين.

وحققت صفحة وسائل التواصل الاجتماعي https://my.walls.io/IPU نجاحاً كبيراً مرة أخرى، باستخدام هاشتاغ الفعالية IPU144#، حيث شجع البرلمانيين والمشاركين الآخرين على النشر بشكل منتظم بالإضافة إلى تحفيز "المنافسة" الصحية بينهم للظهور على الشاشة الكبيرة في القاعة العامة.

وكانت النتائج مشجعة كما هو مبين أدناه في الإحصاءات التي تغطي الفترة من 16 إلى 25 آذار/مارس:

تويتر – 93 منشوراً
126 ألف ظهور (متوسط 12 ألف ظهور في اليوم، أكثر من ضعف الأسبوع السابق)
4.2 ألف تفاعل (زيادة 60٪ عن الأسبوع السابق)
بلغ معدل المشاركة 5.5٪ في 25 آذار/ مارس، أي ضعف متوسطنا
10 آلاف ذكر (Mentions) من الحسابات الأخرى
106 ألف زيارة لصفحة الملف الشخصي
535 متابعاً جديداً (كل شهر آذار/ مارس)
المنشور الذي حظي بأعلى ذكر (Mentions) (حصل على 10.3 ألف تفاعل)
أفضل متابع جديد

إنستغرام – 55 منشوراً
985 تفاعلاً (معدل التفاعل 4.45٪)
22 ألف ظهور (زيادة أكثر من 50٪ عن الأسبوع السابق)

فيسبوك – 50 منشوراً
476 تفاعلاً (معدل التفاعل 5.5٪)
20 ألف ظهور (زيادة بنسبة 25٪ عن الأسبوع السابق)

لينكد إن (تم تقديم الإحصاءات بعد يومين فقط، حتى 22 آذار/ مارس)- 11 منشوراً
3.3 ألف ظهور

منصة الاتصالات

ساعد جناح الاتصالات ذي العلامات التجارية في إبراز أحدث منشورات الاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة للفترة 2022-2026.

ونفذ جميع مخزون المنصة- بسرعة في بعض الحالات- مما يدل على أنه لا يزال هناك طلب حقيقي على النسخ المطبوعة من منشورات الاتحاد البرلماني الدولي، لا سيما من البلدان النامية ذات الوصول المحدود إلى الإنترنت واسع النطاق.

الصور

رتب فريق الاتصالات للاتحاد البرلماني الدولي آلاف الصور كل يوم ونشرها على قناة فليكر التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، وذلك بالعمل عن كثب مع المصورين المعينين من قبل البرلمان المضيف. تم تنزيل آلاف الصور كل يوم من قبل البرلمانات الأعضاء ثم استخدامها لإبراز رسالة الجمعية العامة للجماهير الوطنية.

عضوية الاتحاد البرلماني الدولي*

الأعضاء (178)

أفغانستان، ألبانيا، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، مملكة البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية، الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، جمهورية جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، جمهورية مصر العربية، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إيسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غويانا، هايتي، هندوراس** ، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، المملكة الأردنية الهاشمية، كازاخستان، كينيا، دولة الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، الجمهورية اللبنانية، ليسوتو، دولة ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، مونتينيغرو، المملكة المغربية، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، سلطنة عُمان، باكستان، بالاو، دولة فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة **، باراغواي، البيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، دولة قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية الصومال الفيدرالية، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلاند، تيمور- ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية التونسية، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الأوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، الجمهورية اليمنية، زامبيا وزمبابوي.

* عند اختتام الجمعية العامة الـ144.

** الأعضاء غير المشاركين (جميع الحقوق معلقة)

الأعضاء المنتسبون (14)

برلمان دول الأنديز، البرلمان العربي، برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN)، الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، البرلمان الأوروبي، الجمعية البرلمانية الدولية للدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة (IPA CIS)، اللجنة البرلمانية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا (WAEMU)، برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PARLATINO)، البرلمان الإفريقي، برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود (PABSEC)، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية (APF).

جدول أعمال الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي
والقرارات والنصوص الأخرى

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ144 ونواب رئيسها
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة حول موضوع *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ*
4. *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*

(اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)

5. *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة*

(اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)

6. تقارير اللجان الدائمة
7. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة للجمعية العامة الـ146 وتعيين المقررين المشاركين
8. البند الطارئ: *الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية*

إعلان نوسا دوا

الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ

صادقت عليه الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي
(نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022)

نحن، أعضاء البرلمانات، المجتمعين معاً في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في نوسا دوا، إندونيسيا، نعترف بالحاجة الملحة لمعالجة الأزمة المناخية. يشكل تغير المناخ تهديداً وجودياً للبشرية، وينبغي اتخاذ إجراءات فورية للتخفيف من أسوأ الآثار المترتبة.

فإن هياكلنا الاقتصادية، وأساليب استخدام الطاقة، والأنظمة الغذائية تسبب بعواقب وخيمة في جميع مناطق العالم، بما في ذلك، درجات حرارة أعلى، وزيادة في الظواهر المناخية الشديدة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وفقدان التنوع البيولوجي. لقد سببت الفيضانات، والأعاصير تشرداً سكانياً واسع النطاق في جنوب آسيا. كما دمرت مراراً موجات الجفاف المتكررة في شرق إفريقيا وجنوبها المحاصيل، وسببت بانعدام الأمن الغذائي. ويقلّص ارتفاع مستوى سطح البحر الكتلة اليابسة للدول الصغيرة، والمنخفضة عبر منطقة المحيط الهادئ.

وأظهرت أحدث نتائج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن الهدف للحد من الاحتباس الحراري بحيث لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية، أو حتى درجتين مئويتين، لن يتم التوصل إليه إلا إذا يحصل تخفيضات فورية في انبعاثات غازات الدفيئة[1]. كما بيّنت أنه يحصل بالفعل ضرر لا يمكن إصلاحه إثر تغير المناخ[2]. يشكل احتراق الوقود الأحفوري، وزيادة تربية الماشية، وإزالة الغابات أسباباً رئيسية لزيادة الانبعاثات. يعتبر تنفيذ اتفاق باريس[3]، المعاهدة الدولية التاريخية الملزمة قانوناً بشأن تغير المناخ، مهماً لضمان أن تجري البلدان التخفيضات السريعة، والكبيرة في انبعاثاتها لكي نتوصل إلى عالم محايد مناخياً بحلول العام 2050.

[1] https://www.ipcc.ch/2021/08/09/ar6-wg1-20210809-pr/
[2] https://report.ipcc.ch/ar6wg2/pdf/IPCC_AR6_WGII_FinalDraft_FullReport.pdf
[3] https://report.ipcc.ch/ar6wg2/pdf/IPCC_AR6_WGII_FinalDraft_FullReport.pdf

وبصفتنا برلمانيين، علينا أن نضمن الوفاء بالالتزامات المرتبطة بالمناخ المنصوص عليها في اتفاق باريس، وغيرها من الاتفاقات الدولية، وكذلك، أهداف التنمية المستدامة. بصفتنا ممثلين للشعوب، علينا أن نضمن تلبية احتياجات السكان، لا سيما أولئك الموجودين في الصفوف الأمامية للتصدي لتغير المناخ. نقر بأن التكاليف تترتب للتصدي لتغير المناخ، لكن التكاليف المترتبة إثر عدم اتخاذ أي إجراءات أكبر بكثير.

فالعلم واضح ومفيد: لإبقاء هدف الـ1.5 درجة مئوية في متناول اليد، علينا أن نتوصل إلى صفر انبعاثات من خلال إنتاج كمية أقل من الكربون مقارنة مع الكمية المستخرجة من الغلاف الجوي، بحلول النصف الثاني من هذا القرن. علينا أن نظهر قيادة سياسية قوية في وضع الإطار المطلوب للتوصل إلى صفر انبعاثات.

ولا يزال التمويل المتعلق بالمناخ غير الملائم يمثل عقبة رئيسية أمام العمل المناخي الفعال، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي على وجه السرعة بوعودها لمعالجة فجوة التمويل هذه، أي الوفاء بالتعهد البالغ 100 مليار دولار أمريكي المخصص للتمويل المتعلق بالمناخ بحلول العام 2020 والذي يُفهم عموماً أنه لم يتحقق. يجب تقديم تمويل متعلق بالمناخ إلى البلدان النامية بحيث يكون وافياً ومستداماً ويمكن التنبؤ به، لا سيما من أجل التكيف في ظل النتائج المبينة في تقرير الفريق العامل 2 الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ مؤخراً[1]. ومن المهم أن يقابل التمويل للتخفيف من الآثار موارد متساوية للتكيف. يجب أن يعطي توسيع نطاق استثمارات التكيف الأولوية لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى المعرضة لمخاطر عالية، بما في ذلك المناطق غير الساحلية أو الجبلية أو المنخفضة. غالباً ما يكون لدى البلدان النامية انبعاثات من غازات الدفيئة منخفضة جداً ومع ذلك هي التي تدفع ثمناً أعلى لتغير المناخ. تتحمل البلدان المتقدمة المسؤولية الحتمية ليس فحسب للحد من انبعاثاتها ولكن أيضاً لضمان توفير الموارد والتقنيات الكافية لمكافحة تغير المناخ للبلدان النامية ذات الانبعاثات المنخفضة.

وبالتالي، نتعهد باستخدام كل صلاحياتنا المتاحة لنا لضمان وجود القوانين الفعالة، والتمويل الملائم لتعزيز العمل المناخي، بما في ذلك دعم الانتقال إلى الطاقة النظيفة، وتعزيز التكيف. علينا أن ندقق استجابة حكوماتنا للأزمة المناخية، ومساءلتها على أعمالها لتنفيذ الاتفاقات، والسياسات المتعلقة بالمناخ الدولية، والوطنية.

[1] https://report.ipcc.ch/ar6wg2/pdf/IPCC_AR6_WGII_FinalDraft_FullReport.pdf

وبصفتنا ممثلين للشعوب، نلتزم بتلبية احتياجات ناخبينا، لا سيما أولئك الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ. نعترف بالحاجة إلى إقامة حوارات مفتوحة، وبناءة مع ناخبينا لمناقشة مسائل المناخ الناشئة. علينا أن نشرك الناس، بمن فيهم الشباب، وفئات المجتمع المدني الذين يمثلونهم، في العمليات البرلمانية الرسمية بما في ذلك جلسات الاستماع، والنظر في تشريعات جديدة متعلقة بالمناخ.

تعزيز العمل على المستوى الوطني للوفاء بالالتزامات العالمية

لدى البرلمانات المسؤولية في ضمان أن القوانين الوطنية المرنة، والطموحة المتعلقة بالمناخ موضع التنفيذ، أي تلك التي تتماشى مع اتفاق باريس، بما فيها المساهمات المحددة وطنياً، وأهداف التنمية المستدامة، والسياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمناخ والتنمية. إن التقدم في العمل المناخي، والتنمية المستدامة مترابط. بالتالي، نتعهد باعتماد وتنفيذ قوانين تعزز بعضها البعض في هذا الخصوص.

ولقد أعربت البلدان حول العالم عن أهمية العمل المناخي الأقوى، إنما أعاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الـ26 (مؤتمر الأطراف الـ26) التأكيد على أن مستوى الطموح الحالي غير كاف، وأنه لا تبذل جهود كافية للتنفيذ من أجل ترجمة الالتزامات إلى أفعال. بدءاً من الآن، علينا أن نعتمد قوانين وسياسات وطنية مخصصة لسد الفجوة بين الطموح والتنفيذ.

ولزيادة الطموح، علينا أن نلتزم في تكريس هدف صفر انبعاثات في القانون، وتنفيذ إطار قانوني بشأن الانبعاثات. ينبغي أن تتضمن الأطر التشريعية والسياساتية الوطنية بشأن تغير المناخ أهدافاً واضحة، ومحددة زمنياً لتيسير الرقابة، والمساءلة.

تسريع وتيرة الانتقال إلى طاقة نظيفة للتعافي من كوفيد-19 بشكل يراعي البيئة

كان لجائحة كوفيد-19 عواقب صحية واجتماعية واقتصادية واسعة النطاق. فبالرغم من هذه التحديات، تقدم فترة التعافي من الجائحة فرصة لإدخال تغييرات أساسية على أنظمة الطاقة غير المستدامة الحالية لدينا. ترد حاجة ماسة لمثل هذه التغييرات إذا أردنا احتواء ارتفاع درجات الحرارة قبل فوات الأوان.

ويجب علينا تسريع وتيرة الانتقال إلى الطاقة النظيفة للتخفيف من تغير المناخ. وهذا يتطلب إعادة تخصيص كبيرة للموارد من مصادر الطاقة شديدة التلوث، مثل الوقود الأحفوري، إلى الطاقة المتجددة. يجب أن تحفز

القوانين التي نقدمها بصفتنا برلمانيين الاستثمار المراعي للبيئة وإعطاء الأولوية لمخصصات الموازنة للأنشطة منخفضة الكربون، بما في ذلك كجزء من إجراءات التعافي من كوفيد-19. يجب علينا زيادة الوعي بالفوائد الاقتصادية للانتقال إلى الطاقة النظيفة وقدرتها على توفير الملايين من فرص العمل الجديدة. يجب علينا التخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري وزيادة تكاليف السماح بالانبعاثات. إن أزمة الطاقة الحالية، التي نشهد فيها ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري، تجعل قضية الانتقال إلى الطاقة المتجددة أكثر إلحاحاً. كجزء من هذه العملية، قد نود استكشاف استخدام الطاقة النووية كمصدر نظيف للطاقة.

وعلينا أن نضاهي ما نبذله من جهود لتوسيع نطاق الاستثمارات في الطاقة المتجددة مع التزام مماثل لزيادة الوصول العالمي إلى الطاقة ميسورة التكلفة، والنظيفة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى وصول الفئات الأكثر فقراً في المجتمع إليها. ينبغي أن يكون الانتقال في مجال الطاقة منصفاً وشاملاً، وألا يكون لديه آثار متفاوتة على البلدان النامية، أو على الفئات الأكثر ضعفاً، وغير الممثلة تمثيلاً كافياً. علينا أن نأخذ في الاعتبار الآثار الاقتصادية المحتملة التي قد يشكلها الانتقال إلى طاقة نظيفة لأكثر الناس ضعفاً، ودعم توفير فرص عمل بديلة للناس الذين يعملون في مجال الوقود الأحفوري. يتطلب الاقتصاد المراعي للبيئة أيضاً اقتصاداً عادلاً.

نحو عمل مناخي شامل

لا يؤثر تغير المناخ على الجميع بشكل بالتساوي. إن أعضاء المجتمع المهمشين، وغير الممثلين تمثيلاً كافياً، بمن فيهم النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والأقليات، والأشخاص المعوقين يتأثرون بشكل متفاوت إثر تغير المناخ كنتيجة للوصول غير العادل إلى الحقوق الاجتماعية-الاقتصادية، والسياسية. تفاقم الأزمة المناخية أوجه انعدام المساواة القائمة. يمكن لتغير المناخ تعزيز المعايير الجندرية الضارة، وديناميات السلطة التي تؤثر تأثيراً سلبياً على النساء، والفتيات، وبالتالي، يؤدي ذلك إلى زيادة خطر انعدام الأمن الغذائي لديهن، والعنف القائم على الجندر.

وينبغي أن نلبي احتياجات السكان الأكثر عرضة للخطر عبر عمل مناخي إيجابي. وبالتالي، نتعهد باتخاذ إطار قانوني بشأن تغير المناخ من خلال منظور شامل اجتماعياً، ويراعي مصالح الفقراء، ويراعي الاعتبارات الجندرية، كي يكون بالفعل شاملاً، وفعالاً، ومستداماً. تشير الأبحاث إلى أن زيادة تمثيل النساء في البرلمانات

الوطنية يفضي البلدان إلى اعتماد سياسات متعلقة بالمناخ أكثر صرامة[1]. بالرغم من ذلك، ترد حالياً قلة عدد من النساء في الحيّز السياساتي الوطني، والعالمي. نلتزم بزيادة مشاركة النساء في السياسة، لمصلحة كل من المساواة الجندرية، والعمل المناخي الشامل.

وعلينا أن نعتمد حلول مناخية شاملة تحدّ بشكل متزامن من تعرّض الفئات المهمشة، وغير الممثلة تمثيلاً كافياً إلى تغير المناخ، مع تمكينهم ليصبحوا قادة للمناخ. في العديد من أرجاء العالم، يقود الشباب حركة المناخ، وعلينا أن نعزز الحوار ما بين الأجيال لضمان أن تتم تلبية المطالب المبررة للشباب من أجل كوكب سليم.

وتؤثّر أزمة المناخ على حقوق الإنسان. يجبر تغيّر المناخ الناس على إنهاء حياتهم السابقة والانتقال، لا سيما أولئك الذين يعيشون في حالات النزاع التي تؤدي إلى شح في الموارد. على هذا النحو، تتزايد المخاوف بشأن التشرد الناتج عن المناخ والهجرة المناخية. في العام 2020، كان هناك ما يقدّر بنحو سبعة ملايين نازح داخلي بسبب الكوارث، بما في ذلك تلك الناجمة عن تغيّر المناخ، وعلى الأخص في آسيا والمحيط الهادئ وجنوب الصحراء الإفريقية والأمريكيتين[2]. ويجب احترام حقوق الأشخاص المشردين بسبب تغير المناخ. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2021، اتّخذ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قراراً تاريخياً يعترف لأول مرة بأن تهيئة بيئة نظيفة وصحية ومستدامة هو حق من حقوق الإنسان[3]. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع الشباب والأجيال المقبلة بالحق نفسه في كوكب سليم مثل الأجيال التي سبقتهم، ومع ذلك، يتعرض هذا الحق للانتهاك الفادح. ولتعزيز العدالة البيئية والعدالة بين الأجيال، نتعهد بمراعاة هذه القضايا، وإبرازها في قوانيننا الوطنية، وضمان المساءلة عند انتهاك هذه الحقوق.

تعزيز برلمانات أكثر مراعاة للبيئة

للمزيد من التشجيع على الاستدامة، يجب أن نعمل على الحد من آثارنا الكربونية على المستوى المؤسسي. ويجب أن نقدّم القدوة ونخفّض انبعاثات برلماناتنا، بما في ذلك من خلال التغييرات في استخدام الطاقة وممارسات الشراء، من خلال بناء الاستدامة والاستخدام الأمثل للأدوات والتكنولوجيا الرقمية. ومن خلال جعل عملياتنا وممارساتنا كمؤسسات أكثر مراعاة للبيئة، سنثبّت التزامنا بالعمل المناخي. لزيادة تعزيز الوعي بشأن المناخ،

[1] https://yaleclimateconnections.org/2019/09/countries-with-more-female-politicians-pass-more-ambitious-climate-policies-study-suggests/

[2] https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2021/

[3] https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G21/289/50/PDF/G2128950.pdf?OpenElement

يمكن للبرلمانات تنفيذ تدريب حول المناخ للبرلمانيين والموظفين، وإجراء تبادلات معرفية منتظمة مع الخبراء بشأن تغير المناخ.

تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي للتوصل إلى حلول مناخية مشتركة

لا يعرف تغير المناخ حدوداً ولا تحترم آثاره الحدود الوطنية. لذلك، إن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية، لا سيما للتصدي للمخاطر المناخية العابرة للحدود. نظراً لأهمية التعاون البرلماني الدولي الإقليمي والعالمي القوي، سنواصل مناقشة التحديات المشتركة، وتعزيز الابتكار وبناء الشراكات من أجل معالجة أزمة المناخ بشكل مشترك.

ويعتبر السلام والأمن على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية أمرين أساسيين للتصدي الفعال لتغير المناخ. للنزاع والحرب عواقب بيئية سلبية عميقة وتحوّل الموارد الحيوية عن جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. أدت التطورات الجيوسياسية الأخيرة أيضاً إلى زيادة مخاطر الحوادث النووية، عن طريق التصميم أو سوء التقدير، مع احتمال حدوث آثار كارثية على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. كما لوحظ في قرارنا[1] الذي تم اعتماده في جنيف في العام 2014، أنه علينا بالتالي أن نجعل إلغاء الأسلحة النووية أولوية.

ونحن ندرك قيمة عقد اجتماعات برلمانية في مؤتمرات الأمم المتحدة السنوية لتغير المناخ لتضخيم الصوت البرلماني في مفاوضات تغير المناخ العالمية. توفر هذه الاجتماعات فرصة رئيسية للتفكير في التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق باريس وتحديد سبل زيادة العمل البرلماني من أجل المناخ. في الفترة التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الـ27 (مؤتمر الأطراف الـ27) الذي ستستضيفه جمهورية مصر العربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نؤكد مجدداً على أهمية تقديم نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الـ26 (مؤتمر الأطراف الـ26) وندعو الأطراف إلى تسريع تنفيذ مساهماتهم المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس ومواصلة مراجعة وتحديث المساهمات المحددة وطنياً، وكذلك العمل على تحديد هدف تمويل المناخ لما بعد العام 2025.

ولزيادة تسريع وتيرة العمل المناخي، سنعمل جاهدين على تعزيز الشراكات مع المنظمات والمنتديات الدولية الرئيسية العاملة في مجال تغير المناخ، بما في ذلك منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ، والمركز العالمي للتكيف، والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

[1] http://archive.ipu.org/conf-e/130/Res-1.htm

ونحن ندرك أيضاً أهمية عقد البرلمانات على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي لتبادل رؤى حول التحديات المحددة بالسياق والممارسات البرلمانية الجيدة بشأن تغير المناخ. تماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026[1]، التي تعطي الأولوية للعمل المناخي، نحث الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة الجمع بين البرلمانات لتعزيز المعرفة المناخية وبناء القدرات البرلمانية للتشريع والإشراف على استجابة حكوماتها لتغير المناخ. ينبغي على البرلمانات زيادة مشاركتها في عمل الاتحاد البرلماني الدولي من خلال مساءلة بعضها البعض والسعي لتقليص انبعاثات الكربون من خلال زيادة استخدام التكنولوجيا الافتراضية للتبادلات البرلمانية. كما نشجع الاتحاد البرلماني الدولي على وضع سياسات مناخية قوية لأنشطتها.

وتحتاج البرلمانات أيضاً إلى بناء علاقة أقوى مع القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات العابرة للحدود الوطنية. من الضروري تقييم مسؤولية القطاع الخاص للآثار البيئية السلبية الناتجة عن ممارسات الشركات العالمية. ينبغي علينا أيضاً دعم المزيد من الابتكارات من قبل القطاع الخاص لإيجاد حلول جديدة للتخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري وتقليل الانبعاثات، بما في ذلك من خلال التقنيات الجديدة.

وبصفتنا أعضاء في البرلمانات، نتفق بشدة وبشكل رسمي على أنه من خلال التعاون الدولي بشأن تغير المناخ فحسب يمكننا التصدي للمخاطر المتزايدة، وبناء التضامن، وإيجاد حلول وإمكانيات ملموسة دائمة من أجل عالم أكثر استدامة للأجيال القادمة.

[1] https://www.ipu.org/file/13678/download

إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم

***القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء* من قبل الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي**

(نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022)

إن الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى الأركان والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من آفة الحرب،

وإذ تشير أيضاً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك، العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغيرها من الاتفاقات لحقوق الإنسان، وتؤكد على أهمية أن تنفذها بالكامل جميع الدول الأعضاء الأطراف في هذه الاتفاقات من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين،

وكذلك، إذ تشير إلى التزام المجتمع الدولي المتمثل في منع نشوب النزاعات، وتحقيق السلام المستدام المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة للعام 2030، بشكل خاص الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة حول إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وتعزيز المجتمعات السلمية، والشاملة خاصة،

وإذ تدرك قرارات مجلس الأمن رقم 1325 المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 بشأن النساء، والسلام، والأمن؛ والقرار رقم 1612 المؤرخ 26 تموز/يوليو 2005 بشأن الأطفال، والنزاع المسلح؛ والقرار رقم 1820 المؤرخ 19 حزيران/يونيو 2008 بشأن العنف الجنسي في النزاع، والقرار رقم 2250 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2015 بشأن الشباب، والسلام، والأمن، والقرارات اللاحقة، التي تتصدى للتأثير المفرط للنزاع العنيف، والحرب على النساء، والأطفال، وكذلك، الحاجة إلى نهج متمحور حول الناجي / الضحية في جميع التدخلات، والتي تسلط الضوء على الدور الأساسي الذي ينبغي أن يؤديه النساء، والشباب، والأطفال في منع نشوب النزاعات، وبناء السلام، والذي بالفعل يقومون به،

* أعرب وفد الهند عن تحفظاته على الفقرتين 5 و13 من الديباجة والفقرة 17 من المنطوق

وإذ تستذكر قرارات الاتحاد البرلماني الدولي *تعزيز المصالحة الدولية، والمساعدة في تحقيق الاستقرار في مناطق النزاع، وتقديم المساعدة في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع* (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ110 للاتحاد البرلماني الدولي، نيسان/أبريل 2004)، *والحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة* (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ138 للاتحاد البرلماني الدولي، آذار/مارس 2018)، *والاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن إزاء التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها* (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي، أيار/مايو 2021)،

وإذ تستذكر أيضاً إعلان رؤساء البرلمانات الوطنية بعنوان *الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي على أعتاب الألفية الثالثة*، (الذي اعتُمد في 01 أيلول/سبتمبر 2000)، وإعلان سانت بطرسبرغ *تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق* (صادقت عليه الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2017)، وإعلان بلغراد *تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي* (الذي صادقت عليه الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2019)،

وإذ تدرك واقع أن تقريباً كل النزاعات المسلحة تنشب اليوم ضمن البلدان؛ وتم تسجيل 56 نزاعاً قائماً على مستوى الدولة في العالم في العام 2020، الرقم الذي يمثل الرقم الأكبر للنزاعات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ وأنه غالباً ما تم تدويل أغلبية هذه النزاعات،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً استخدام الأساليب التكتيكية دون عتبة الحرب، مثل الهجمات الإلكترونية، وحرب المعلومات، والتجارة القسرية، واستهداف البنية التحتية الحيوية، التي تضر المجتمعات على المستويات السياسية، والاجتماعية-الاقتصادية لتحقيق مكاسب استراتيجية،

وإذ تدرك أن السلام ليس مرادفاً لغياب النزاع العنيف الذي ما من مجتمع محصن منه؛ وأن الأسباب الجذرية للنزاع مزيج من أوجه عدم المساواة، والتخلف الإنمائي، والشكاوى، وإساءات الفهم التي لم تحل بعد، وطال أمدها ضمن المجتمعات، وكذلك، قدرة المجتمع على العنف المنظم؛ وأنه متى ينشب النزاع المسلح تتكبد المجتمعات تكاليف هائلة،

وإذ تقر بأن النزاعات التي تمت تسويتها تميل إلى إعادة النشوب، وترد عمليات سلام قائمة أقل من النزاعات،

وإذ تقر أيضاً بطبيعة مسائل السلم والأمن المعقدة ومتعددة الأبعاد التي تحتاج إلى المعالجة عبر اتباع نهج شامل، وتشدد على الدور الرئيسي للبرلمانات والبرلمانيين في عملية السلام المتواصلة برمتها، تماشياً مع هيكلية السلم، والأمن للأمم المتحدة،

وإذ تقر كذلك بأهمية الامتثال لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، لا سيما المبادئ الأساسية للقانون الدولي بما فيها السيادة، والاستقلال، والسلامة الإقليمية للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تصاعد المخاطر المستقبلية للنزاع نتيجة لتغير المناخ والجوائح مثلاً، وتعيد التأكيد أن لا تنمية من دون سلام، ولا سلام من دون تنمية، ولا يمكن تحقيق أياً من ذلك من دون تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ تعترف، أنه في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية، ترد حاجة إلى التعزيز الفعال للسلام، ومنع نشوب النزاع من أكثر من جهة فاعلة، ومنظمة، وتعتبر مساهمات النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، وغيرها من الفئات التي تم إغفالها تقليدياً أساسية في هذا الصدد، وإذ تشدد على أنه لا يمكن تحقيق الحلول الفعالة والمستدامة للنزاعات إلا عبر المفاوضات، المستندة إلى روح العدالة، والتسوية، والتوفيق المتبادل، *وإذ تعترف أيضاً* بأنه إذ إن العالم يواصل مواجهته لأزمات إنسانية، يمكن للأمن البشري، كنموذج بديل للتعاون الإنمائي، أن يفيد للتصدي للتحديات العالمية متعددة الأبعاد، والمعقدة،

وإذ تسلم كذلك بالدور الفريد للبرلمانات الوطنية، والبرلمانيين في الدبلوماسية البرلمانية باعتباره أداة أساسية من أجل تعزيز الحوار البرلماني الدولي المفيد مع الاستفادة من مهامهم التشريعية، والرقابية، والمالية لتحديد تخصص الموارد لمجالات التنمية التي تعتبر أولويات وطنية؛ والحاجة إلى سير عمل فعال ومتواصل للبرلمانات قبل نشوب النزاعات، وخلالها، وبعدها؛ ودور البرلمانات في منع نشوب النزاع،

وإذ تشدد على قدرة البرلمانات الوطنية والبرلمانيين في تنبيه الحكومات من خلال الطعن في استخدام الحكومات لسلطاتها الاستثنائية لشن حرب، الأمر الذي يمنح البرلمانات دوراً رئيسياً لتأديته في أوقات السلام، وفي منع نشوب النزاع في كل من بلدانها، وعلى المستوى الدولي،

وإذ تعترف بالدور الفريد للاتحاد البرلماني الدولي باعتباره النظير البرلماني للأمم المتحدة، ومنبراً للحوار والتعاون بشأن مسائل السلم والأمن الدوليين؛ ولا سيما، دوره في توفير الدعم للبرلمانات، والبرلمانيين في التصدي لتهديدات السلام على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية، وفي تبادل الدروس المستفادة بين برلماناته

الأعضاء، وتمكين التبادلات الحية، والمتسمة بالاحترام المتبادل بين البرلمانات الأعضاء من مختلف الوفود سعياً إلى التوصل إلى حلول،

وإذ تدرك استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، لفترة 2022 – 2026، لا سيما أهدافها لـ"بناء برلمانات فعالة وممكنة"؛ و"تعزيز البرلمانات الشاملة والممثلة"؛ و"تحفيز العمل البرلماني الجماعي"،

وإذ تعترف بأن التشريعات الشاملة، والتمثيلية، والمتاحة، والمسؤولة، والفعالة، ذات الاستقلال الذاتي، والقدرة على العمل، يمكن أن تعزز القدرة على التكيف مع النزاعات، والسلام المستدام في حال يُعبّر عن الشكاوى، والاختلافات، وبدائل الحلول ويتخذ قرار بشأنها في مناقشات عامة سلمية، وشفافة، وتتسم بالاحترام في البرلمان وخارجه،

كما تعترف بمختلف الوسائل، والإجراءات التي تمتلكها البرلمانات من أجل الحوار بين مختلف الجهات المعنية الوطنية، بما فيها الإجراءات للعمل بأسلوب ثنائي الحزبية من خلال إنشاء لجان تحقيق، وتنظيم جلسات استماع مع ممثلي الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً والمهمشة،

وإذ تعيد التأكيد على محورية التمثيل البرلماني في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والعنف، بما فيها أوجه التفاوت، والتهميش، وانعدام سيادة القانون، والظلم، والاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية، والتمييز، من بين أمور أخرى،

وإذ تعترف بالدور التشريعي الفريد للبرلمانات في تعزيز الشفافية، وكذلك، قدرتها على إجراء الضوابط والموازين،

وإذ يساورها القلق إزاء الخطر الذي يشكله الفساد على نزاهة المؤسسات، والمهام التشريعية، وتأثيره السلبي على قدرة البرلمانات للمساهمة بشكل فعال في السلام، والحوكمة،

وإذ تعترف بدور البرلمانات في الرقابة على أمن الدولة، ووكالات السلامة العامة، وأجهزة الاستخبارات، والقطاع التشريعي، والنفقات العسكرية، خاصة في ضمان أن تعمل بمسؤولية، وشفافية، مع احترام سيادة القانون، وحقوق الإنسان لتلبية الاحتياجات الأمنية لجميع الفئات السكانية، بمن فيهم النساء، والأطفال، وأعضاء الفئات المهمشة،

وإذ تعيد التأكيد على أهمية البرلمانات في التصدي لأي استخدام تعسفي أو تخريبي للجهات الفاعلة في مجال الاستخبارات والأمن الداخليين، ومكافحة الفساد،

وإذ تقر بالدور الرئيسي للبرلمانات، في تعزيز منع نشوب نزاع عبر التركيز على نزع السلاح، والقضايا الاجتماعية-الاقتصادية، والنفسية-الاجتماعية، والمناخية، والبيئية، وفي الحالات ما بعد النزاع في الحيلولة دون العودة إلى أعمال العنف الواسعة النطاق، بما فيها من خلال سن اتفاقات السلام، والإشراف على تنفيذها، ورصدها، مع ورود التمويل الملائم الذي يستثمر في مجال الصحة النفسية-الاجتماعية، والعدالة الانتقالية، وإعادة الإدماج، والإصلاحات المؤسسية،

وإذ تشدد على أنه ترد الحاجة إلى المزيد من الالتزام المنتظم للبرلمانات للنهوض ببرامج *النساء، والسلام، والأمن، والشباب، والسلم، والأمن*، وللتخفيف من أثر النزاعات المسلحة على الأطفال،

وإذ تقر بأنه من المطلوب مستويات أعلى من الموارد المالية، من أجل دعم تنفيذ الالتزامات لمنع نشوب النزاع، واستدامة السلام،

وإذ تدعو البرلمانات إلى تعزيز الأطر التشريعية، والقانونية، ومناقشة السياسات، والآليات المختلفة الضرورية لمكافحة ظاهرة الإرهاب، والتطرف، وإزالة مصادرها، وتشدد على دور البرلمانات في تعزيز قيم التسامح، والتعايش السلمي في المجتمع،

1. *تحث* الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات السلام على الاعتراف بالمؤسسات والجهات الفاعلة الوطنية أو المحلية وبرلماناتها، والتعاون معها، في صياغة وتصميم وتنفيذ العمليات الانتقالية، والمشاركة في أنشطة تركز على ترسيخ جهود السلام، واستدامتها عبر الملكية، والقيادة الوطنيتين أو المحليتين؛
2. *وتدعو* البرلمانات والبرلمانيين إلى مضاعفة جهودهم للسلام وحل الخلافات من دون اللجوء إلى العنف قبل نشوب النزاع، وخلاله، وبعده؛ وتدعو أيضاً البرلمانات إلى تعزيز الآليات الوطنية القائمة، ومن لم يقم بذلك بعد، تدعوهم إلى إنشاء هذه الآليات، حيث يمكن للمواطنين، ولا سيما النساء، أن يسجلوا شكواهم، وتتم مساءلة المرتكبين، وتُمنح العدالة للضحايا؛
3. *وتشجع* البرلمانات، في جهودها المبذولة سعياً إلى تحقيق النهج لعمليات السلام، وإعادة صياغته من أجل سلام عادل ومستدام، على التشارك بانتظام مع القطاع التنفيذي، وهيئات الرقابة المستقلة، ومنظمات المجتمع المدني، والحركات الدينية، ومجموعات النساء، ومنظمات المجتمع المحلي، وبناة السلام، والأوساط الأكاديمية، والإعلام، والقطاع الخاص، والهيئات الإقليمية والدولية في بلدانهم الخاصة، ودولياً؛

4. *وتدعو* البرلمانات إلى تخصيص الوقت والموارد لتحديد وإزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المواطنين، في اتخاذ القرار البرلماني استناداً إلى جنسهم، وعمرهم، وأصلهم الجغرافي، وفئة الهوية الاجتماعية (مثل الإثنية، والدين، والعرق)، ومركز المواطنة؛ والتوصل إلى حلول لتلك المسائل؛

5. *كما تدعو* البرلمانات إلى البحث في الآليات وأساليب العمل، والاستثمار فيها، مثل نهج الأمن البشري، من أجل العمل المتواصل والمنهجي مع المواطنين، والسكان، وتلك التي تراعي احتياجات مختلف شرائح السكان وأطرهم وحقائقها، لتنفيذها عبر الوسائل التقليدية والجديدة المتراوحة بين الإجراءات العملية أو التدخلات لأعضاء البرلمانات، والاستشارات والعمل عبر الإنترنت مع المجموعات المتأثرة بالنزاع؛

6. *وتدعو أيضاً* البرلمانيين إلى البحث في آليات آمنة تتمحور حول الناجي / الضحية، قد تمكّن أولئك الأكثر إغفالاً، وغير الممثلين تمثيلاً ملائماً للمطالبة بحقوقهم، والتعبير عن الشكاوى، والشواغل، والتطلعات الخاصة بهم، ومواصلة السعي نحو السبل لتمثيلهم الكامل والفعال في البرلمان؛

7. وتحث البرلمانات، وأعضائها، والأحزاب السياسية على تشكيل شراكات للتصدي لخطاب الكراهية، والتضليل، وعكس مسارهما، بما في ذلك عبر الإنترنت، والتشجيع على مشاركة، وتمثيل سياسيين يتسمان بالمزيد من التنوع والشمول؛ وتحث أيضاً البرلمانات على استعراض أو إصلاح التشريعات، والسياسات، والممارسات التي تعمل على التحريض على العنف و/أو الكراهية القائمة على العرق، والإثنية، والجندر، والدين؛

8. *وتشجع بشدة على* بذل المزيد من الجهود لضمان مشاركة النساء المتساوية في البرلمانات، وعلى جميع مستويات صنع القرار، وفي هذا الصدد، للإقرار بالدور الأساسي للدعم من الحلفاء الرجال، مع حث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مشاركة منهجية من البرلمانات في تنفيذ برامج *النساء، والسلام، والأمن، والشباب، والسلم، والأمن*؛

9. *وتدعو* البرلمانات *إلى* تعزيز الأطر والآليات القانونية لمكافحة الفساد، والتصدي له عبر تدابير مؤسسية، ووضع مدونات لقواعد السلوك تلزم البرلمانات الأعضاء على المستوى الفردي؛

10. *وتقر* بالدور المتزايد للحيز الإلكتروني للسياسة، والسلم الدوليين، وإن الأمن الإلكتروني يمثل تحديات عالمية متزايدة، كما تؤكد على أنه في الحيز الإلكتروني، ينطبق القانون الدولي، مما يعني أنه ينبغي حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترامها، وأنه ينبغي أن تبقى الإنترنت حرة، ومفتوحة، وقابلة للتشغيل المتبادل، وموثوقة، وحيزاً آمناً للجميع؛

11. *وتعترف* بأن احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وحمايتها، وتعزيزها أساسية لمنع نشوب النزاع العنيف، وضمان السلم، والأمن؛
12. *وتحث* البرلمانات على تعزيز الشفافية والمساءلة في تخصيص الموارد المالية، والموازنات، والسياسات، والممارسات، والتعيينات ضمن القطاعين العسكري، والأمني عبر إنشاء أجهزة رقابة، وكذلك، لتشجيع جهود نزع السلاح للحد من الأسلحة، والألغام، والذخائر غير المنفجرة، وتدميرها، ولدعم إنشاء برامج لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الدمج؛
13. *وتشجع بقوة* أعضاء البرلمانات لضمان تمويل شامل لبناء السلام من خلال الحد من العزل بين مختلف القروض مما يتيح استخدام أموال المساعدة الإنمائية الرسمية لأنشطة بناء السلام؛
14. *وتشجع* أعضاء البرلمانات على طرح الأسئلة حول "القيمة مقابل المال" للقطاعات الأمنية، بما فيها الإنفاق العسكري؛
15. *وتحث* البرلمانات على ضمان أن آليات الرقابة، وأنظمة اللجنة مشكلة، ومفوضة، ومزودة بالموارد الكافية، ومجهزة لتناول مسألة الأمن على أساس شامل، ومشترك بين القطاعات، بما في ذلك من خلال وجهة نظر التنمية البشرية، والبيئة؛ وتزويد المواطنين بالمعلومات المطلوبة للمساهمة بشكل بناء في العمليات التي تستخدم لإنتاج التشريع المرتبط بإضفاء الطابع الديمقراطي، والتنمية البشرية، على الصعيدين المحلي، والخارجي؛
16. *وتدعو* البرلمانات إلى الاستثمار في عملية متعددة الأبعاد بما فيها الأطر لحماية ومساعدة الفئات الضعيفة، والآليات السياسية، والمؤسسات لمنع نشوب النزاع وإدارته عبر الوسائل السلمية، وإضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة المنصفة في الحياة الاجتماعية – الاقتصادية، وتحقيق الرفاه النفسي- الاجتماعي للشعوب، وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، وفي المجتمعات المحلية لبناء السلام، ومنع تكرار دوامة العنف في المستقبل، بما فيها عبر آليات مماثلة مثل منتديات العدالة الانتقالية، والحقيقة، والتحقيقات، والملاحقة الجنائية؛
17. *كما تدعو* البرلمانات إلى طلب معلومات عن كيفية تصدي السلطة التنفيذية للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، وكيف يمكن للإجراءات المرتبطة بالمناخ تعزيز بناء السلام؛
18. *وتشجع على* التعاون البرلماني الدولي لإلهام الطموح الجماعي، وتعزيز التعلم من الأقران، وزيادة مشاركة الممارسة الجيدة بين البرلمانيين بشأن مسارات السلام المستدام، والتنمية البشرية الملائمة محلياً؛
19. *وتعيد التأكيد* على أن البرلمانات، والبرلمانيين، بصفتهم مؤسسات، وجهات فاعلة للحوار السلمي، والتشريع، والرقابة، يؤدون أدواراً فريدة، ولديهم قدرات فريدة لتوفير استجابات مصوغة خصيصاً

للنزاع، وتقر بسلطتهم لدعوة الجهات الفاعلة المعنية كي تجتمع من أجل أن تشارك في عمليات السلام الوطنية؛

20. *وتفوّض* الاتحاد البرلماني الدولي بوضع قائمة بالأدوات للبرلمانات، والبرلمانيين للمشاركة في الحوار، والتشريع، والرقابة، ومنع نشوب النزاعات سعياً إلى تحقيق السلام، وعرض النتائج في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي.

تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
كعامل مساعد لقطاع التعليم،
بما في ذلك خلال أوقات الجائحة

القرار الذي اعتمد بالإجماع من قبل الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي
(نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022)

إن الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ ترحب بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وإعلان إنشيون، وخريطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التعاون الرقمي التي تعترف جميعها بأهمية الوصول العادل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم،

وإذ تشجع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم، وتطوير، وتحسين تقديم المعلومات لإنشاء طرق جديدة للتعليم وتحسين نتائج التعلّم، مع إيلاء اهتمام للتحديات من حيث حقوق الإنسان، والإنصاف والإدماج، والأمن والخصوصية، والبنية التحتية، وتمويل القدرات الرقمية الباهظة الثمن،

وإذ تدرك أن العالم يواجه أزمة تعلّم عالمية منذ فترة طويلة قبل بدء جائحة كوفيد-19،

وإذ تدرك أنه، وفقاً لمعهد الإحصاءات التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في العام 2016، قدّر أن أكثر من 600 مليون طفل ومراهق لم يصلوا إلى الحد الأدنى من مستويات الكفاءة في القراءة، والرياضيات. وأن ما يقدر بنحو 53 في المئة من الأطفال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لا يستطيعون القراءة بكفاءة بحلول سن العاشرة، وهي ظاهرة عرّفها البنك الدولي على أنها "فقر التعلّم"،

وإذ ترحب بدعوة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى معالجة أزمة التعلّم وزيادة تمويل التعليم على وجه السرعة للأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص للمحرومين والمهمشين - الأطفال المعوقين، والأطفال المهاجرين واللاجئين، والأطفال في المناطق النائية،

وإذ تسلط الضوء على الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة وحقيقة أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية، مما أثر تأثيراً حاسماً على تعليم الأطفال، ولا سيما

المحرومين منهم، وأن إفريقيا وآسيا تمثلان قرابة ثلثي عدد أطفال المدارس غير القادرين على الوصول إلى التعليم عن بعد البالغ 463 مليون طفل،

وإذ تلاحظ أن التعلّم حق لكل طفل،

وإذ تضع في اعتبارها أن التعلّم عن بعد يمكن أن يتيح فرصاً واسعة في تقريب الفوارق بين المناطق الحضرية والمناطق النائية، عن طريق إدخال تطبيقات جديدة إلى الفصول الدراسية، وكذلك عبر التواصل مع الأسر في أوقات الجائحة، ولكنه يمكن أيضاً أن يعرض الأطفال لعدد لا يحصى من المخاطر بما في ذلك التنمر الإلكتروني والإساءة والاستغلال عبر الإنترنت،

وإذ ترحب بالتطور التكنولوجي الذي يوفر المزيد من الفرص عبر استخدام أجهزة أصغر وأكثر فعالية، وتطبيقات أكثر ابتكاراً، وحلول أكثر تفاعلاً،

وإذ تقر بأن إضفاء الطابع الرقمي أمر محوري لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكنها مدركة أن الوصول غير المتساوي إلى شبكة الإنترنت ذات النطاق العريض يمكن أن يؤدي إلى تعميق أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها، بين أفقر وأغنى الأسر المعيشية، نساء ورجال، فتيات وفتية، وبين المجتمعات المختلفة، بما في ذلك مجتمعات الشعوب الأصلية في المناطق الريفية، والنائية،

وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها مصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا لأقل البلدان نمواً لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل على بناء القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية،

وإذ تلاحظ أن التفاعلات الاجتماعية بالحضور الشخصي مهمة للأطفال والمراهقين،

وإذ تقر بأن البلدان تكون نقاط انطلاقها مختلفة للغاية من حيث قدرتها على اقتناء الأجهزة التكنولوجية ومن حيث أعضاء هيئة التدريس، وإذ تشدد على أهمية قيام الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع الدولي، بتوفير ما يكفي من بناء القدرات ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً،

وإذ تذكّر البرلمانات والحكومات بأنه وفقاً لتقديرات اليونيسف، فإن كل دولار يُستثمر في زيادة الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي يعود بالفوائد على المجتمع من 4 إلى 9 دولارات أمريكية،

وإذ تقر بأن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية يؤكد الحقوق الأساسية للشعوب الأصلية وحقها في أن تكون لها لغتها، وثقافتها، وديانتها، وأن تحقيق هذه الحقوق ينبغي أن تدعمها النظم والمؤسسات التعليمية التي تعكس أساليبها الثقافية في التعليم والتعلّم،

وإذ تلاحظ أن التعلم عن بعد يتطلب المزيد من الانضباط الذاتي من قبل التلاميذ وأسرهم، والذي يعد الافتقار إليه عاملاً مساهماً رئيسياً في الفجوة الرقمية بين التلاميذ،

وإذ تؤكد أن التعلم الرقمي والتعلم عن بعد لا يمكن أبداً أن يحل تماماً محل التعلم بالحضور الشخصي لأن التعليم المهني في كثير من الميادين يتطلب التعلم بالحضور الشخصي في الموقع،

وإذ تعترف بالدور الحاسم الذي يضطلع به القطاع الخاص في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحتوياتها وخدماتها، وكذلك بأهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وغير ذلك من النُهج لتحقيق هذه الغاية،

وإذ تعترف أيضاً بأن تحقيق المساواة بين الجنسين (الجندرية)، وتمكين النساء والفتيات من شأنه أن يسهم إسهاماً حاسماً في تحقيق التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة، وإذ تشدد على الحاجة إلى تعزيز واستهداف مواضيع "الابتكار والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات" لتضييق الفجوة الرقمية بين الجنسين (الجندرية)،

1. *تؤكد* أن الوصول إلى الأجهزة (أجهزة الحاسوب، وأجهزة الحاسوب المحمولة، والهواتف المحمولة، وغيرها)، ومحو الأمية الرقمية والمهارات، ووصلات الإنترنت التي تعمل بشكل جيد وبأسعار معقولة، تشكل الأساس لبنية تحتية ضرورية للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكيني لقطاع التعليم؛
2. *وتشدد على أن* المهارات التربوية ومحو الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمعلمين والموظفين المساعدين، لها أهمية رئيسية في جميع مجالات التعلّم، بما في ذلك استخدام أجهزة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي أساليب التدريس التي تدعم إدخال مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي، فإن مهارات المتعلمين والمدرسين والموظفين المساعدين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتطلب تحديثاً وتدريباً مستمرين؛

3. *وتؤكد* على أن مهارات المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتطلب تحديثاً وتطويراً مستمرين، حتى يتسنى تطبيق تكنولوجيا المعلومات على أفضل وجه ممكن من أجل التطبيق الفعال لفوائدها كاملة، بما في ذلك زيادة جودة التعلم السلوكي أثناء عملية التعليم الرقمي؛
4. *وتدعو* البرلمانات والحكومات إلى إصدار التشريعات اللازمة بشأن توفير الدعم الكافي والبنية التحتية اللازمة لتمكين التدريب الفعال على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمعلمين والحلول الرقمية لتكون جزءاً من مناهج بلدانهم استناداً الى أوضاعها الرقمية الوطنية مع مراعاة ضرورة عدم المساس بتمويل ظروف التعلّم ومعدات التعليم الأساسية؛
5. *وترحب* بالتفكير الشامل لإنشاء نظم إيكولوجية تدمج التكنولوجيا، والمحتوى الرقمي والمهارات الرقمية مع قدرات المعلمين وصانعي السياسات لبناء أنظمة تعليمية مرنة؛
6. *وتشدد* على أن ترتيبات التعليم الهجين، بما في ذلك التعلّم بالحضور الشخصي والتعلّم عن بعد، تزيد إلى حد كبير من عبء العمل على المعلمين الذي يجب أخذه بالاعتبار عند التعويض في رواتب أعضاء هيئة التدريس واستحقاقاتهم، وأنه ينبغي اتخاذ إجراءات كافية لتجنب إثقال كاهل المعلمين؛
7. *وتدعو* البرلمانات إلى تشجيع حكوماتها على تطوير أدوات فعالة، للتصدي لجميع أشكال المخاطر الأمنية على الإنترنت والتحرش والتنمر، وعلى وضع أطر قانونية لسياسات عدم التسامح المطلق ضد هذه الجرائم من أجل توفير بيئة تعليمية آمنة وغير تمييزية؛
8. *وتشدد* على أهمية تقييم نتائج التعليم ورصدها كأحد ركائز قياس نجاح سياسات التعليم وأساليب التعليم؛
9. *وتشجع* الحكومات على إبقاء عدد التلاميذ في الفصول الدراسية ضئيلاً، إذا لزم الأمر للحد من انتشار الجوائح ولضمان كفاءة عملية التعليم والتعلم؛
10. *وتشدد* على الدور الرئيسي للأسر في دعم الأطفال، ولا سيما في المراحل الأولى من التعليم، وفي التعلّم، سواء أفي عملية التعلّم نفسها أو في فهم أهمية التعليم؛
11. *وتشدد على* أن التعلّم الرقمي والتعلّم عن بعد لا يمكن أبداً أن يحل تماماً محل التعلّم بالحضور الشخصي لأن التعليم المهني في العديد من المجالات يتطلب التعلّم بالحضور الشخصي في الموقع، كما

تشدد على أنها ترد منافع مثبتة للتعلّم عن بعد للتلاميذ الذي يُشكل التعلّم بالحضور الشخصي في الموقع مشكلة لهم، ولذلك من المهم الاعتراف بمنافع التعلّم عن بعد لإشراك هؤلاء التلاميذ؛

12. *وتحث* البرلمانات على إيلاء اهتمام خاص للإنصاف، واللغة، والمحتوى المحلي، وإمكانية الوصول، ولا سيما للأشخاص المعوقين عند سن التشريعات في قطاع التعليم، بما في ذلك في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

13. *كما تحث* الحكومات والقطاع الخاص على العمل معاً لإزالة الحواجز التكنولوجية من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وخفض تكاليف الاتصال والأجهزة، ودعم الموارد التعليمية المفتوحة والوصول الرقمي المفتوح؛

14. *وتدعو* البرلمانات والحكومات إلى دعم مصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا لأقل البلدان نمواً في جهوده الرامية إلى سد الفجوة الرقمية؛

15. *وتشدد* على أن النساء يشكلن مصدراً تعليمياً كبيراً غير مستغل لأن النساء والفتيات كثيراً ما يمنعن من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة الإنترنت، وفي الوقت نفسه، فإن لدى النساء المتعلّمات تأثير كبير على التنمية المجتمعية من خلال المساهمة في تحقيق المزيد من الاستقرار، والمجتمعات المرنة التي تتيح لجميع الأفراد – بمن فيهم الفتيان والرجال والمواطنين المهمّشين – الفرصة لتحقيق إمكاناتهم؛

16. *وتدعو* البرلمانات والحكومات إلى ضمان أن السياسات والموارد المخصصة لتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم والتدريب والتوظيف المتعلقين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل على تمكين النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال وضع أهداف، وحصص وإجراءات إيجابية أخرى؛

17. *وتشجع* الحكومات على أن تدرج في برامجها للتعاون الإنمائي المساعدة في نقل التكنولوجيا في قطاع التعليم والدعم في تدريب المعلمين؛ وتمكين الطلاب من التعلم من التجارب العملية وحفز الأفكار الإبداعية والابتكارية؛

18. *كما تشجع* الحكومات على زيادة الاستثمار في التعلم، والبحث، والتطوير، والابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تشكل الركن الأساسي في تنمية الموارد البشرية الحديثة؛

19. *وتشجع* أيضاً الحكومات على توفير وظائف دعم ذات أهمية حيوية، مثل الوجبات المجانية في المدارس لأن التلاميذ الذين يحصلون على تغذية جيدة يمكنهم التركيز بشكل أفضل والحصول على نتائج أفضل في مجال التعلّم، وأيضاً لأن الوجبات المجانية في المدارس يمكن أن تشكل حافزاً إضافياً وخاصة للأسر الأكثر فقراً لإرسال أطفالهم إلى المدارس؛

20. *وتدعو* الحكومات إلى إشراك الشباب في وضع الخطط والاستراتيجيات على المدى القصير والمتوسط، وتحديد العقبات التي قد تنشأ، والبحث عن فرص جديدة لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم؛

21. *وتدعو* البرلمانات والحكومات إلى النظر في إمكانية إقامة شراكات مع منظمات الأمم المتحدة مثل اليونسكو واليونيسيف، وكذلك الصناعات والشركات، لتسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم في مرحلة ما بعد الجائحة؛

22. *وتشجع*، في الدول الفيدرالية واللامركزية حيث قد يكون التعليم مسؤولية مشتركة بين أكثر من مستوى حكومي، الهيئات التشريعية والتنفيذية المختلفة لإيجاد طرق للتعاون بشأن التدابير والمبادرات التي تم إبرازها في القرار الحالي؛

23. *وتشدد* على أهمية المهارات الرقمية المستدامة ومحو الأمية الرقمية في تضييق الفجوة الرقمية وتعزيز الشمول لتمكين التلاميذ، وبناء بيئة تعليمية حديثة وتفاعلية ومرنة من أجل غدٍ أفضل؛

24. *وتدعو* البرلمانات على سن التشريعات ووضع معايير تنظم عملية التعليم عن بعد والتعلّم عبر الإنترنت، بما في ذلك الاعتراف بالشهادات واعتمادها على جميع الأصعدة؛

25. *وتدعو* البرلمانات والحكومات إلى عدم التنازل عن موازنات التعليم أو تقليصها، بما في ذلك التعلّم عبر الإنترنت، وإلى مشاركة استراتيجيات وممارسات جيدة لدعم الدور الرئيسي للنظام التعليمي للدولة وأعضاء المجتمع كافة.

دور البرلمانات في دعم الحل السلمي للنزاع الروسي- الأوكراني

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناءً على طلب وفد إندونيسيا

لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية ..... 389 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية .. 861

الأصوات السلبية ..... 472 أغلبية الثلثين 574

الامتناع عن التصويت 162

البلد	ن	ض	م	البلد	ن	ض	م	البلد	ن	ض	م
أفغانستان	غياب			غويانا	غياب			الباراغواي		8	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	16			آيسلاندا		8		بولندا		15	
أندورا		10		الهند			23	البرتغال		13	
أنغولا	14			إندونيسيا	22			دولة قطر	11		
أرمينيا	11			الجمهورية الإسلامية الإيرانية	19			جمهورية كوريا	غياب		
أستراليا		10		إسرائيل		10	2	رواندا		10	
النمسا		12		إيطاليا		10		سان مارينو		10	
مملكة البحرين	11			اليابان			20	ساو تومي وبرينسيبي	غياب		
بنغلادش	غياب			المملكة الأردنية الهاشمية	12			المملكة العربية السعودية	غياب		
بيلاروسيا	13			كازاخستان	13			السنغال	10		
بلجيكا		13		كينيا	غياب			سيشيل			10
بنين	غياب			دولة الكويت	11			سيراليون	غياب		
بوتسوانا		11		جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية			12	جنوب إفريقيا	17		
بلغاريا		10		لاتفيا		9		جنوب السودان	غياب		
كابو فيردي			10	مدغشقر	غياب			إسبانيا	غياب		
كمبوديا	11			مالاوي		10		سريلانكا	غياب		
تشيلي		13		ماليزيا	غياب			سورينام	5		5
الصين	20			جزر المالديف			10	السويد		13	
كرواتيا		10		مالطا			8	سويسرا		12	
جمهورية التشيك		13		موريشيوس			11	الجمهورية العربية السورية	13		
جمهورية الكونغو الديمقراطية		17		المكسيك			18	تايلاند	18		
الدنمارك		12		موناكو		10		تيمور- ليشتي	4	7	
الإكوادور		13		المملكة المغربية	غياب			تركيا	9		10

جمهورية مصر العربية		20			موزامبيق			13		أوغندا	غياب		
غينيا الاستوائية	غياب			11	ناميبيا					دولة الإمارات العربية المتحدة	11		
إستونيا		11		غياب						المملكة المتحدة		18	
إسواتيني	غياب			11	هولندا					جمهورية تنزانيا المتحدة	17		
فنلندا		12		12	نيوزيلندا					الأورغواي		10	
فرنسا		18		13	النيجر					فيتنام	19		
ألمانيا		19		20	نيجيريا					الجمهورية اليمنية	11		
غانا		14			النرويج	12				زامبيا	3		10
اليونان		13		11	سلطنة عُمان					زيمبابوي	13		
غينيا		13		غياب	باكستان								

ملاحظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الدورة والتي لم يكن يحق لها التصويت عملاً بأحكام المادتين 5.2 و5.3 من النظام الأساسي.

الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة والسلامة الإقليمية

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناءً على طلب وفد نيوزيلندا لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية ..... 577 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية .. 765

الأصوات السلبية ..... 188 أغلبية الثلثين 510

الامتناع عن التصويت 258

البلد	ع	ض	ا	البلد	ع	ض	ا	البلد	ع	ض	ا
أفغانستان	غياب			غويانا	غياب			الباراغواي	8		
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			16	آيسلاندا	8			بولندا	15		
أندورا	10			الهند			23	البرتغال	13		
أنغولا			14	إندونيسيا		22		دولة قطر			11
أرمينيا			11	الجمهورية الإسلامية الإيرانية		19		جمهورية كوريا	غياب		
أستراليا	10			إسرائيل	12			رواندا	10		
النمسا	12			إيطاليا	10			سان مارينو	10		
مملكة البحرين		11		اليابان	20			ساو تومي وبرينسيبي	غياب		
بنغلادش	غياب			المملكة الأردنية الهاشمية			12	المملكة العربية السعودية	غياب		
بيلاروسيا		13		كازاخستان			13	السنغال		10	
بلجيكا	13			كينيا	غياب			سيشيل	10		
بنين	غياب			دولة الكويت			11	سيراليون	غياب		
بوتسوانا	11			جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية			12	جنوب إفريقيا		17	
بلغاريا	10			لاتفيا	9			جنوب السودان	غياب		
كابو فيردي	10			مدغشقر	غياب			إسبانيا	غياب		
كمبوديا			11	مالاوي	10			سريلانكا	غياب		
تشيلي	13			ماليزيا	غياب			سورينام	7		3
الصين			20	جزر المالديف	10			السويد	13		
كرواتيا	10			مالطا	8			سويسرا	12		
جمهورية التشيك	13			موريشيوس	11			الجمهورية العربية السورية		13	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	17			المكسيك	18			تايلاند			18

الدنمارك	12			موناكو	10			تيمور- ليشتي	7	4	
الإكوادور	13			المملكة المغربية	غياب			تركيا	19		
جمهورية مصر العربية			20	موزامبيق			13	أوغندا	غياب		
غينيا الاستوائية	غياب			ناميبيا			11	دولة الإمارات العربية المتحدة		11	
إستونيا	11			نيبال	غياب			المملكة المتحدة	18		
إسواتيني	غياب			هولندا	11			جمهورية تنزانيا المتحدة			17
فنلندا	12			نيوزيلندا	12			الأورغواي	10		
فرنسا	18			النيجر		13		فيتنام			19
ألمانيا	19			نيجيريا		20		الجمهورية اليمنية		11	
غانا	14			النرويج	12			زامبيا	10		3
اليونان	13			سلطنة عُمان		11		زمبابوي		13	
غينيا	13			باكستان	غياب						

ملاحظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الدورة والتي لم يكن يحق لها التصويت عملاً بأحكام المادتين 5.2 و5.3 من النظام الأساسي.

الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية

القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء من قبل الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي*

(نوسا دوا، 23 آذار/مارس 2022)

إن الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي منظمة عالمية للبرلمانات الوطنية تعمل من أجل السلام، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية،

وإذ تدرك الإرث التاريخي للاتحاد البرلماني الدولي في تيسير المشاركة السلمية عبر الحوار، والدبلوماسية، وإذ تشير إلى إعلان بلغراد بشأن تعزيز القانون الدولي، والأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي، الذي تم اعتماده في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي في صربيا، والذي وافق فيه الاتحاد البرلماني الدولي على تكريس نفسه في خدمة السلام الدولي وسيادة القانون،

وإذ تستذكر أنه في 24 شباط/فبراير 2022، شنّت روسيا الاتحادية هجوماً عسكرياً واسع النطاق لغزو دولة أوكرانيا التي تتمتع بالسيادة وعلى شعبها،

وإذ تلتزم بالضمان الامتثال التام بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه (1945)، وإذ تدرك الالتزامات الوطنية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)،

وإذ تعيد التأكيد على أن ميثاق الأمم المتحدة يحظر استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول،

وإذ تعترف بسلامة الأراضي الأوكرانية وسيادتها ضمن حدودها المعترف بها دولياً على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 262/68 الصادر في آذار/مارس 2014،

---

* بعد اعتماد القرار، أخذ عدد من الوفود الكلمة للتعبير عن تحفظاتهم:

- **مملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة وزيمبابوي**، التي أبدت تحفظات على الفقرات 2 و 3 و 4 من المنطوق، وكذلك على الفقرة 8 (دولة الإمارات العربية المتحدة وزيمبابوي) والفقرة 9 (زيمبابوي).

- **الصين والجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية العربية السورية وفيتنام**، التي أعربت عن تحفظها على نص القرار بأكمله.

أعربت **بيلاروسيا وجنوب إفريقيا** عن معارضتهما للقرار.

وإذ تستذكر قرار الجمعيّة العامة للأمم المتحدة 234/76 حول *تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي*، الذي اعتمد في كانون الأوّل/ديسمبر 2021،

وإذ تشير كذلك إلى اعتماد مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرار 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن في تشرين الأول/أكتوبر 2000، الذي يتناول أثر الحرب على المرأة فضلًا عن أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في حلّ النزاعات وبناء السلام وحفظه والاستجابة الإنسانية وإعادة الإعمار ما بعد النزاعات،

وإذ ترحب باعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ES-11/L.1 المؤرخ 1 آذار/مارس 2022 الذي يدين أعمال روسيا الاتحادية، ويطالب بالوقف الفوري لاستخدام القوة ضد أوكرانيا وسحب جميع قواتها العسكرية من أراضي أوكرانيا كما هي محددة ضمن حدودها المعترف بها دولياً،

وإذ تستذكر أيضاً أنه في إطار المادة 5 من ملحق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314 (XXIX) الصادر في كانون الأول/ديسمبر 1974، بشأن تعريف العدوان، ما من اعتبار أياً كانت طبيعته، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً أو غير ذلك، يصح أن يتخذ مبرّراً لارتكاب عدوان، والحرب العدوانية جريمة ضد السلام الدولي،

وإذ تستذكر أيضاً أنه منذ 24 شباط/فبراير 2022، تسببت الحرب المستمرة في معاناة إنسانية جسيمة، حيث قتل آلاف المدنيين وجرح عدد أكبر من ذلك، وتشرد الملايين، لا سيما النساء، والأطفال، وكبار السنّ، والمعوقين،

وإذ يثيرها بالغ القلق إزاء التهديد للسلم والأمن العالميين الذي شكله القرار بأمر وضع القوات النووية الروسية في نظام تشغيل خاص "ومستوى عال" من الجهوزية، وإذ تشير إلى الضرورة العاجلة المتمثلة بسحب روسيا الاتحادية لهذا التهديد، والامتناع عن إصدار تهديدات مماثلة،

وإذ تشير إلى أن روسيا الاتحادية ارتكبت عملاً عدوانياً، مما قد يشكل انتهاكاً صارخاً لقاعدة أساسية من القانون الدولي،

وإذ تؤكد من جديد أن أي أعمال قتالية تشكل نزاعاً مسلحاً تخضع بشكل صارم لقواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان،

وإذ تعترف بتقدير عميق، بالشجاعة المدهشة، والالتزام، وعزم الشعب الأوكراني في وجه هذه المحنة، بما في ذلك، الالتزام الذي لا يتزعزع من جانب الزملاء البرلمانيين في البرلمان الأوكراني بالتمسك بالديمقراطية بالرغم من المخاطر الشخصية الكبيرة التي يواجهونها،

وإذ تأخذ بالاعتبار البيان بشأن أوكرانيا الصادر عن اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي المؤرخ 26 شباط/فبراير 2022، الذي قدمته إلى المجلس الحاكم في 21 آذار/مارس 2022، وإذ تعيد التأكيد على استعداد الاتحاد البرلماني الدولي بالتوسط بحياد للتوصل إلى حل سلمي، والاستماع إلى جميع الأطراف في الأعمال العدائية.

1. *تشير بقلق* إلى الحرب في أوكرانيا، التي تهدد السلم والأمن العريقين في المنطقة الأوروبية، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات أوسع نطاقاً على الأمن العالمي واحتمالات عدم اليقين الاقتصادي العالمي والتعقيدات العالمية؛
2. *وتدين* الاستخدام المستمر للقوة من قبل روسيا ضد أوكرانيا باعتباره انتهاكاً للمادة 2 (الفقرة 4) من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية الذي تعترف به جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛
3. *وتعرب عن استيائها* من استخدام روسيا الاتحادية للقذائف والمدفعية التي تعمد إلى استهداف أهداف مدنية والسكان مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني،
4. *وتعرب عن قلقها إزاء* الهجمات ضد الوحدات الطبية والموظفين الطبيين، والاستخدام غير السليم للشعارات العسكرية، والشارات، والزي الرسمي للخصم من جانب روسيا الاتحادية التي تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني؛ وتدعو جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى المشاركة فوراً في الانضمام إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية للمطالبة بالوقف الفوري لجميع الهجمات على وحدات الرعاية الصحية في أوكرانيا، وتيسير الممر الآمن للدعم والمساعدات الإنسانية لأوكرانيا،
5. *وتدعو* إلى الامتثال الكامل لقواعد القانون الدولي الإنساني؛
6. *وتحث* البلدان على تقديم المساعدات الإنسانية إلى أوكرانيا لتخفيف المشقات التي يتعرض لها سكانها المدنيون الآن بسبب الحرب؛

7. *وتدعو* جميع الأمم التي يمكنها المساعدة إلى فتح حدودها على أساس إنساني لتوفير الملجأ والدعم للاجئين الفارين من أوكرانيا؛
8. *وتشجع* البرلمانات على بذل أقصى جهودها وفقًا لواجباتها وولاياتها والتزاماتها لمطالبة حكوماتها الوطنية بوضع حد لهذا العمل العدواني وتمكين الأطراف من حل خلافاتهم بالوسائل السلمية والمستدامة؛
9. *وتشجع* جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، على تقديم دعم مشترك لجميع الجهود السلمية الرامية الى وقف تصعيد الهجوم العسكري العنيف الحالي على الناس والبلدات والمدن في أوكرانيا؛
10. *وتدعو* الأطراف المعنية إلى إنشاء ممرات إنسانية، وضمان المرور الآمن لجميع المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص المعوقين وغيرهم من الفئات الضعيفة، واحترام حقوق الإنسان للاجئين بما يتماشى مع اتفاقيات الأمم المتحدة؛
11. وتدعو البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، إلى بذل أقصى جهودها لتسهيل المساعدة الإنسانية ودعم الفارين من هذه الحرب، وضمان المشاركة الكاملة والعادلة للنساء في حوارات السلام بين البرلمانيين من كلا البلدين؛
12. *وتناشد* أعضاء البرلمان في كل من روسيا الاتحادية وأوكرانيا تعزيز المبادرات لوقف الأعمال العدائية وحل الخلافات بالوسائل الدبلوماسية والسلمية؛
13. *وتدعو* جميع الحكومات التي لها نفوذ على كلا البلدين إلى تسريع الجهود الدبلوماسية للاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار مما يفضي إلى سحب روسيا الاتحادية لقواتها من أوكرانيا؛

وتدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى بذل مساعيه الحميدة لتشجيع الحوار بين البرلمانيين في كلا البلدين دعماً للجهود الدبلوماسية في إطار نظام دولي قائم على القواعد يحترم مبادئ السيادة ويتجنب تماماً التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة، وتوصي الاتحاد البرلماني الدولي بإنشاء فريق عمل بشأن الوضع في أوكرانيا لتيسير دور البرلمانات في صياغة حلول سلمية ممكنة.

تقرير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي
(نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022)

عقدت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان جلستيها في 22 و23 آذار/مارس. وترأس الجلستين رئيس اللجنة الدائمة السيد أ. غاجادين (سورينام).

المناقشة التحضيرية بشأن القرار التالي: *موضوع الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة.*

وجرت المناقشة يوم الثلاثاء 22 آذار/ مارس. وافتتح الجلسة السيد ف.زون (إندونيسيا)، المقرر المشارك، السيد أ. ليختي (ألمانيا) ممثلا للمقرر المشارك السيد ج. واديفول، والسيدة ب. باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والسيد س. شوودري (بنغلادش) ، الرئيس الفخري للاتحاد البرلماني الدولي.

وأشار المقررون والمحاورون إلى أن الفقر وعدم المساواة، إلى جانب الحرب والنزاعات والتوترات السياسية، هي دوافع رئيسية للهجرة. على مدى العقود القادمة، ستصبح الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ أيضًا سبباً رئيسياً للهجرة. ومن الضروري أن يرد رأي طويل الأجل مشترك بين الأجيال.

وتتطلب هذه الظاهرة العالمية استجابات متضافرة ونُهجا شاملة تقوم على حقوق الإنسان. مما يعني إيلاء اهتمام خاص للأشكال المتعددة للاستغلال والإيذاء التي يمكن أن يتعرض لها المهاجرون – طوعاً أو قسراً. ويؤثر الاتجار بالبشر والعمل والاستغلال الجنسي على النساء والفتيات المهاجرات واللاجئات بطريقة غير متناسبة ومتباينة. وازداد العنف الجنسي وزواج الأطفال في أوقات النزاع. وتؤدي المعايير والنظم الأبوية وانعدام الفرص الاقتصادية والتعليمية إلى زيادة تعرض النساء والفتيات للاتجار والاستغلال. ولذلك من الضروري معالجة أوجه عدم المساواة القائمة، وضمان مراعاة قوانين العمل والهجرة للمنظور الجندري وحماية جميع الأشخاص المعرضين للخطر بموجب نظم اللجوء.

ويجب أن تركز التشريعات وآليات الإنفاذ الشاملة لمكافحة الاتجار على الناجين، وأن تراعي الأطفال، وأن تراعي الفوارق بين الجنسين، وأن تركز على حقوق الإنسان. يجب أن تكون خدمات الدعم التي تركز على الضحايا شاملة ويمكن الوصول إليها. ويجب تعزيز التعاون عبر الحدود. وينبغي أن تظل الحدود مفتوحة أمام جميع الفارين من النزاع بغض النظر عن جنسيتهم ودينهم. وعلى جميع الدول واجب مكافحة الاتجار بالبشر. وللبرلمانيين دور رئيسي يؤدونه لتجنب جعل مسألة الهجرة رهينة للسياسات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويجب وضع حماية المهمشين والمحرومين في المحور.

وخلال المناقشة، أخذ 25 مندوباً الكلمة من جميع المجموعات الجيوسياسية. وشددوا على أهمية التصديق على المعاهدات الدولية الرئيسية، بما فيها المعاهدات المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار، وعلى أهمية ترجمتها إلى تشريعات محلية. وأشاروا أيضاً إلى ضرورة دعم وتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. وفي سياق التعاون الدولي، تتسم الاتفاقات الثنائية بأهمية المساواة.

كما سلط المندوبون الضوء على قلقهم إزاء الاتجار بالأعضاء وضرورة اتخاذ تدابير قانونية وتدابير لإنفاذ القانون للتصدي له. وتشمل معالجة الأسباب الجذرية للاتجار ضمان الحصول على التعليم للجميع والتنمية الاقتصادية. وأعرب المندوبون عن قلقهم إزاء الخطاب الشعبوي المناهض للهجرة وشددوا على أهمية اتباع نهج قائم على الحقوق إزاء الهجرة. كما أبرزوا أن البلدان المضيفة قد تواجه أحياناً صعوبات خاصة، لا سيما في أوقات الزيادة السريعة في طلبات اللجوء بسبب النزاع. ولذلك، من الضروري تقاسم مسؤولية الاستضافة فيما بين الدول.

مناقشة حول موضوع: *دور البرلمانات في التوفيق بين التدابير الصحية خلال الجائحة والحفاظ على الحريات المدنية.*

جرت المناقشة يوم الثلاثاء 22 آذار/مارس. وافتتحت الجلسة السيدة ج. جوردا (فرنسا)، إلى جانب السيد ي. ليتيرمي، رئيس وزراء بلجيكا السابق ورئيس اللجنة العالمية المعنية بالديمقراطية وحالات الطوارئ، والسيد ل. غوستين، أستاذ قانون الصحة العالمية في جامعة جورج تاون.

وأخذ 13 مندوباً الكلمة أثناء المناقشة. ولاحظوا أن خلال جائحة كوفيد-19، اتخذت تدابير تقييدية في كل بلد تقريباً من أجل الحفاظ على الصحة العامة. وكانت هذه التدابير، مثل عمليات الإغلاق الشامل وإغلاق المدارس، في كثير من الأحيان ذات نطاق غير مسبوق قبل هذه الجائحة. كان لها تأثير خطير على الحريات الفردية.

وفي الوقت نفسه، يتطلب الوضع أيضا من البرلمانات في العديد من البلدان تكييف الإجراءات التشريعية العادية في حالات مماثلة.

وركز النقاش على كيفية إيجاد التوازن المناسب بين الحفاظ على الحريات المدنية مع الاستجابة للجائحة. وعرض السيد ليتيرمي الاستنتاجات المستخلصة من تقرير اللجنة العالمية المعنية بالديمقراطيات وحالات الطوارئ، موجهاً الانتباه بوجه خاص إلى الأهمية الأساسية للرقابة البرلمانية. يجب أن يكون لدى البرلمان دائماً الوسائل للقيام بدوره، حتى في أوقات الأزمات.

وطرح السيد غوستين، في كلمته الافتتاحية، خمسة مبادئ رئيسية لتوجيه صانعي القرار أقرّ المندوبون بأنها ذات أهمية خاصة. وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1- لا تتدخلوا في الحريات الفردية ما لم يكن هناك خطر كبير على الصحة العامة.

2- اتبعوا نهجاً قائماً على الأدلة، يعتمد على العلم والبيانات.

3- افعلوا كل ما في وسعكم للحفاظ على الثقة في العلم وعمل وكالات الصحة العامة، والتي يجب الحفاظ عليها من سياسات اليوم.

4- افرضوا التدابير فقط عند اللزوم لتحقيق هدف مشروع في مجال الصحة العامة. عندما يرد خيار بين التدابير المختلفة التي يمكن اتخاذها، اتخذوا التدابير الأقل تكلفة على المجتمع.

5- أخيرًا، ولكن أهم ما في الأمر، مبادئ العدل والإنصاف. ضعوا في اعتباركم أن القانون مجرد وسيلة. الغاية نفسها هي العدالة. على البرلمانيين أن يقودوا بطرق حكيمة وعادلة.

وقد أدت جائحة كوفيد -19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان ولكن أيضا بين البلدان. كانت لتخزين البلدان الغنية اللقاحات بينما لم تتمكن البلدان الأخرى من الوصول إليها مجرد مثال واحد.

ولاحظ المندوبون أن الجائحة زادت من حدة التحديات المتعلقة بالصحة النفسية، ولا سيما تحديات الشباب الذين حرموا في كثير من الأحيان من حقهم في التعليم.

وتبادل المندوبون أيضاً أمثلة عن الكيفية التي اضطلعوا بها، بالرقابة أثناء الجائحة وألقوا على الحكومة مسؤولية التدابير التي تتخذها. ومن الأمثلة على ذلك استخدام منظور حقوق الإنسان لتقييم التدابير الحكومية المتعلقة بمشروعيتها وتناسبها وضرورتها ومساءلتها.

ورغم أن المناقشة لم تقدم إجابات ملموسة، فإنها سمحت بتبادل الخبرات والأفكار التي يمكن للمندوبين استخدامها في برلماناتهم الوطنية.

تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي

(نوسا دوا، 24 آذار/ مارس 2022)

اجتمعت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة في جلسة عامة يوم 23 آذار/ مارس برئاسة السيدة س. أ. نور (كينيا). بسبب النقاش الموازي حول البند الطارئ الخاص بالحرب في أوكرانيا، حضر 24 وفداً برلمانياً فقط من حوالي 50 برلمانياً. وتألفت الجلسة من حلقتي نقاش مع مسؤولين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة.

وضمت الجلسة الأولى حول موضوع *الوجود الميداني للأمم المتحدة لدعم التنمية الوطنية: حالة إندونيسيا* ممثلي منظمات الأمم المتحدة التاليين العاملين في إندونيسيا: السيد ج. كازي، ممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إندونيسيا ومنسق الاتصال برابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) والسيدة ت. بوونتو، المديرة القُطرية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في إندونيسيا. قدم السيد هـ. علي مفتي (عضو البرلمان، إندونيسيا) عرضاً حول تفاعل البرلمان الإندونيسي مع منظمات الأمم المتحدة.

وتتواجد منظومة الأمم المتحدة في معظم البلدان النامية مع فريق من الموظفين يرأسه منسق إقليمي يمثل الأمين العام للأمم المتحدة. يدير فريق الأمم المتحدة القُطري، الموجود أيضاً في المكان نفسه، مجموعة من مشاريع التنمية المتفق عليها مع الحكومة. دعا الاتحاد البرلماني الدولي على مر السنين إلى توثيق العلاقة بين ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبرلمان الدولة المضيفة.

وقدم ممثلو برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمحة عامة عن أنشطتهما في إندونيسيا. وشددوا على الظروف المعيشية الصعبة للفقراء والمهمشين في البلاد. وشملت المشاكل الخاصة عدم مشاركة المرأة في الحياة العامة، والعنف ضد المرأة، والوضع الصعب للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وبوجه عام، عدم تمكين المرأة. ركز السيد هـ. علي مفتي كلمته على الأهمية المعطاة لأهداف التنمية المستدامة في العديد من المبادرات البرلمانية.

وحثّ الرئيس المندوبين على تبادل خبراتهم مع ممثلي الأمم المتحدة في بلدانهم، بما في ذلك وتيرة الاتصالات وجودتها. وسلط النقاش الضوء على الاختلاف في أدوار ووجهات نظر موظفي الأمم المتحدة وأعضاء البرلمان.

تساءل الرئيس في بعض الأحيان عما إذا كان عملهم قد أصبح سياسياً للغاية عندما أصبحوا في البرلمان. يحتاج هؤلاء إلى مزيد من المعلومات حول عمل ممثلي الأمم المتحدة في بلدانهم.

وأخذ الكلمة سبعة برلمانيين. أكدت النقاشات مع أعضاء حلقة النقاش على الحاجة إلى مزيد من التفاعل بين ممثلي الأمم المتحدة والبرلمانيين في البلد ذاته. وشكر العديد من المتدخلين لتنظيم الزيارة الميدانية التي تمت في وقت سابق من اليوم. وكان أحد المندوبين مهتماً على وجه التحديد بالعمل المتطور في مكافحة الإيدز على الصعيد العالمي.

وركزت الجلسة الثانية على موضوع: *المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة والتحضير لدورة الاستعراض للعام 2022.*

وركزت المناقشة على الموضوع الرئيسي للمنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة، حول التنمية المستدامة 2022، الذي تمحور حول إعادة البناء بشكل أفضل من مرض فيروس كورونا. كان هناك عرض موجز لنتائج استطلاع الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2021 حول المشاركة البرلمانية في الاستعراضات الوطنية الطوعية واستطلاع هذا العام الذي سيشمل 45 برلماناً.

واستمع المندوبون إلى ثلاثة متحدثين قدموا عروضهم: السيد ك. شوفيل، قيادي عالمي في مركز تنسيق آسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بانكوك؛ السيدة ب. تورسني (مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك)، والسيدة ك. لوبيز كاسترو (عضو البرلمان، المكسيك).

وأوضح السيد شوفيل في عرضه الانتكاسة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بسبب جائحة كوفيد-19 والنزاع في أوكرانيا. ناقش المندوبون سبل إشراك البرلمانات بشكل أفضل في منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة استعراضاته الوطنية الطوعية. كان الوعي البرلماني بالاستعراضات الوطنية الطوعية لا يزال محدوداً إلى حد ما. نُصِح مندوبو البلدان التي قدمت تقاريرها في العام 2022، بالرجوع إلى استطلاع الاتحاد البرلماني الدولي الذي سينشر في نيسان/ أبريل.

وأكد جميع أعضاء فريق المناقشة على أهمية المشاركة البرلمانية في الاستعراض الوطنية الطوعية. سمحت المكسيك لقطاعات مختلفة من المجتمع بالمشاركة في الاستعراض الوطنية الطوعية لجعل جميع الجهات المعنية الوطنية أكثر وعياً بدورها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ركزت المكسيك بشدة على تغير المناخ في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. شكل البرلمان المكسيكي لجنة غير رسمية للمساهمة في الاستعراض الوطنية الطوعية.

وأخذ تسعة برلمانيين الكلمة مع بعض المندوبين الذين أعربوا عن أسفهم لتأثير الجائحة الذي أدى إلى توسيع الفجوة بين العالم المتقدم وبلدان الجنوب. وشدد آخرون على دور البرلمانات في إعادة البناء بعد الجائحة وكذلك في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتبادلوا التدابير الوطنية الخاصة بهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تبادل العديد من المندوبين خبرات برلماناتهم في صياغة استراتيجيات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والاستعراضات الوطنية الطوعية.

استراتيجية الاتصالات للاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022–2026

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 209

(نوسا دوا، 21 آذار/مارس 2022)

1. مقدمة والأهداف العامة

تم تصميم استراتيجية الاتصالات للاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022–2026، لتعزيز جهودنا في مجال الاتصالات لمساعدة الاتحاد البرلماني الدولي على تحقيق أهدافه الاستراتيجية في السنوات الخمس المقبلة. وتشير إلى أنه حددت الاستراتيجية العامة الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022–2026 الاتصالات كمحرّك شامل للتغيير.

وتستند استراتيجية الاتصالات المحدّثة إلى العمل الذي بدأ في استراتيجية الاتصالات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي، للفترة 2019–2021 التي بدأ فيها الاتحاد البرلماني الدولي تحوله الرقمي، وشارك بنشاط مع أعضائه من خلال قنوات الاتصال الخاصة به وعزز ظهوره بشكل كبير في مجال وسائل الإعلام.

وتنتقل استراتيجية الاتصالات المحدثة من دورة مدتها ثلاث سنوات إلى خمس سنوات لتتماشى بشكل أفضل مع الاستراتيجية الشاملة. ومع ذلك، وبالنظر إلى وتيرة التطور السريعة للاتصالات، قد يلزم استعراضها على أساس أكثر انتظاماً.

وبوجه عام، يتمثل الهدف الرئيسي لاستراتيجية الاتصالات المحدثة في تعزيز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي بصفته المورّد العالمي الرئيسي **للبرلمانات وحولها وفيما بينها**، وهو موجه بصفة خاصة إلى **الـ 46000 برلماني** في جميع أنحاء العالم.

والهدف من ذلك هو تجاوز الاتصال في اتجاه واحد، الذي يكتفي ببث وإبلاغ الجهات المعنية بالاتحاد البرلماني الدولي إلى العمل معهم بنشاط من أجل إحداث التغيير.

وتهدف اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي، إلى إلهام جميع الجهات المعنية في النظام البرلماني للعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي، من خلال الرسائل الجريئة ورواية القصص المقنعة والدعوات القوية للعمل. نريد أن نقود إنشاء مجتمعات عبر الإنترنت ومساحات رقمية تسمح للجهات المعنية في الاتحاد البرلماني الدولي، بالتواصل والتعلم من بعضهم البعض وكذلك الوصول إلى البرلمانيين الذين لا يتعاملون عادة مع الاتحاد البرلماني الدولي من خلال أنشطته التقليدية.

وستركز اتصالات الاتحاد، بشكل صارم على الأولويات المحددة في الاستراتيجية العامة للاتحاد البرلماني الدولي. سنعمل أيضاً على اتصالات «أكثر مراعاة للبيئة» لتقليل بصمتنا الكربونية.

وفيما يتعلق بالرسائل، سنشدد على تميّز الاتحاد البرلماني الدولي وقيمته المضافة فضلاً عن أهميته المستمرة كما يتضح من نموه الذي استمر لأكثر من 13 عقداً.

وتماشياً مع الهدف الاستراتيجي رقم 5 من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، للفترة 2022-2026، تمثّل مساءلة الأعضاء عامل نجاح حاسم لاستراتيجية الاتصالات للاتحاد البرلماني الدولي المحدثة. وتعتبر المساهمة النشطة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مفيدة للاتحاد البرلماني الدولي لكي يصبح معروفاً على نحو أفضل لـ 46000 برلماني في العالم. سيكون أحد العناصر الرئيسية للاستراتيجية المحدثة هو تنشيط هؤلاء البرلمانيين، حتى يصبحوا سفراء محليين للمنظمة.

وتنظم استراتيجية الاتصالات المحدثة حول ثلاثة مسارات عمل رئيسية يتم توسيعها في القسم 2:

- تسريع وتيرة تحول الاتصالات الرقمية للاتحاد البرلماني الدولي؛
- التشجيع على زيادة المشاركة والمساءلة من الجهات المعنية في الاتحاد البرلماني الدولي وفيما بينها؛
- زيادة تأثير الاتحاد البرلماني الدولي ومكانته.

كما تتضمن الاستراتيجية المحدثة نموذجاً لإشراك الجهات المعنية في القسم 3 وجدولاً زمنياً لأبرز الاتصالات في العام في القسم 4.

2. مسارات العمل

2.1 تسريع وتيرة تحول الاتصالات الرقمية للاتحاد البرلماني الدولي

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع وتيرة التطوير الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي، بشكل كبير، على سبيل المثال، من خلال استثمارات كبيرة في تكنولوجيا المعلومات، وتحسين التكنولوجيا للاجتماعات الافتراضية وتطوير قاعدة بيانات مركزية جديدة لتوجيه اتصالاتنا مع أعضاء البرلمان بشكل أفضل.

وفي دورة الاستراتيجية المقبلة، سنكثف الجهود لإنشاء مجتمعات افتراضية مترابطة وتنشيط البرلمانيين غير المرتبطين بالاتحاد البرلماني الدولي من خلال أنشطته التقليدية التي تقام بالحضور الشخصي.

وسيركز جزء كبير من الاستثمار على الموقع الالكتروني الرئيسي للاتحاد البرلماني الدولي، www.ipu.org، فضلاً عن دعم تطوير منصات أخرى، ولا سيما بارلاين Parline، data.ipu.org، وهو مصدر البيانات المفتوحة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات. وستساهم الاتصالات في الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً في التطوير الاستراتيجي الشامل لمجموعة منصات الاتحاد البرلماني الدولي الرقمية المتنامية لضمان تحسين الروابط بينها.

الاستثمار في المنصة الرقمية الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي

يمثل الموقع الإلكتروني الرئيسي للاتحاد البرلماني الدولي، الركن الأساسي في استراتيجية الاتحاد للاتصالات الرقمية، التي حددتها أيضاً الأغلبية الساحقة من الجهات المعنية في الاتحاد البرلماني الدولي في استطلاع للاتصالات أجري في العام 2021 كمصدر رئيسي للمعلومات[1].

وأدى إطلاق موقع الكتروني جديد والتحسينات المستمرة في السنوات الثلاث الماضية إلى زيادة عدد الزوار، حيث زار أكثر من 370000 شخص الموقع في العام 2021 (ارتفاع بنسبة 24% مقارنة بالعام 2020) بما في ذلك العديد من البلدان الجديدة. البيانات مشجعة، حيث يقضي الزوار المزيد من الوقت على الموقع الالكتروني (ازدادت مشاهدة الصفحات بنسبة 16٪ في العام 2021 مقارنة بالعام 2020) مما يدل على أنهم مهتمون بما يقدمه الاتحاد البرلماني الدولي.

[1]صرحت نسبة 90 بالمئة من الجهات المعنية التي شملها الاستطلاع أن الموقع الالكتروني ipu.org مصدر معلوماتهم الرئيسي عن الاتحاد البرلماني الدولي.

وللحفاظ على هذا المسار التصاعدي، سنقوم بإعادة تنظيم الموقع الالكتروني من أجل مواءمته بشكل أفضل مع الاستراتيجية العامة الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي ومواصلة تحسين تجارب المستخدمين، لا سيّما على شاشات الهاتف المحمول.

تحسين إنتاج المحتوى الرقمي الخاص بنا

سنواصل في الحفاظ على مكانة الاتحاد البرلماني الدولي، في صدارة السرد المتعلق بالعمل البرلماني للتصدي للتحديات العالمية. بناءً على نجاح السنوات السابقة، سنقوم بتحسين استراتيجية المحتوى الخاصة بنا بمزيد من المحتوى الرقمي الاستراتيجي.

وسيكون هذا المحتوى الرقمي إيجابياً ويركز على الحلول، سواء أكان مقالات رأي أو بيانات إخبارية أو مقابلات أو منشورات وسائل التواصل الاجتماعي أو فيديو أو بودكاست. وسنواجه المعلومات المضللة لتوطيد صوت الاتحاد البرلماني الدولي بصفته مصدراً رسمياً وموثوقاً للأخبار بالنسبة للبرلمانات وحولها وفيما بينها. سنمارس ما نعظ به لإنتاج محتوى مراعياً دائماً للمنظور الجندري.

وسنعرض إجراءات متابعة مبادرات الاتحاد البرلماني الدولي، لتشجيع المزيد من مساءلة الأعضاء، وتعزيز الممارسات البرلمانية الجيدة، والربط المشترك مع بيانات بارلاين Parline، والاستفادة بأكبر قدر ممكن من الابتكار من بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، والخرائط، والتصورات، والحقائق والأرقام.

وسنمنح المزيد من وقت البث للبرلمانيين أنفسهم، من خلال مقابلات مثل سلسلة الفيديو «محادثة مع...» بالإضافة إلى تجربة سلسلة بودكاست جديدة أكثر ملاءمة للمقابلات المتعمّقة مع البرلمانيين.

وبالتعاون الوثيق مع شركاء الاتحاد البرلماني الدولي، سنركز على عدد أقل، ولكن أكثر استراتيجية، من المنشورات والكتيبات للبرلمانيين، التي تغطي الأولويات الرئيسية للسياسات.

وتعمل الكتيبات على وجه الخصوص، كأدوات هامة لبناء القدرات من أجل تعزيز وتمكين البرلمانات التي تعاني أحياناً من نقص المعرفة والبيانات.

وسنواصل أيضاً تقليص استخدام الورق، ونقل بعض محتوياتنا إلى صيغ إلكترونية لتجربة أكثر تفاعلية للمستخدم، مثل تقرير الوقع والأثر للعام 2020.

دعم المنصات الرقمية الأخرى قيد الإعداد

سيدعم فريق الاتصالات أيضاً الزملاء في تنفيذ المشاريع الرقمية الأخرى للاتحاد البرلماني الدولي، لا سيما بعد تنفيذ شير بوينت SharePoint في الفترة 2021-2022، وهي منصة تعاونية عبر الإنترنت لإدارة الوثائق.

وستتيح المنصة للاتحاد البرلماني الدولي، إنشاء شبكة داخلية للأمانة العامة، وتبسيط بعض تدفقات العمل الإدارية، فضلاً عن التخطيط لإمكانية إنشاء شبكة خارجية مخصصة للأعضاء فقط، تتضمن وثائق الحوكمة والجمعية العامة على سبيل المثال.

وتشمل المشاريع الأخرى قيد الإعداد خلال دورة الخمس سنوات المقبلة دعم منصة الفعاليات الافتراضية أو الهجينة، والمشاريع الرقمية لمكافحة الإرهاب، وموقع التعلم عبر الإنترنت.

2.2 التشجيع على زيادة المشاركة والمساءلة من الجهات المعنية في الاتحاد البرلماني الدولي

وسيتمثل أحد العناصر الرئيسية لاستراتيجية الاتصالات المحدثة في تحسين المشاركة مع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانيين الـ 46000 في جميع أنحاء العالم.

وتماشياً مع الاستراتيجية الشاملة الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي، سوف نتجاوز النظر إلى البرلمانات بمعزل عن النظر في النظام الذي تعمل فيه.

وسينصب التركيز الأساسي على التواصل، مع الأعضاء النشطين في الاتحاد البرلماني الدولي، أثناء محاولة تنشيط أولئك الأقل مشاركة.

ومع وجود فريق صغير فقط من الأمانة العامة، فإننا نعتمد اعتماداً كبيراً على أعضائنا لتوسيع رسائلنا لمساعدتنا على الانخراط داخل برلماناتهم وكذلك إلى الناس.

وإن مشاركة الأعضاء ضعيفة في اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي ومبادراته. نتيجة لذلك، نقترح التوقف عن إنشاء مجموعات أدوات اتصال مفصّلة للجهات المعنية التي نادراً ما يتم استخدامها.

وسننظر أيضاً في سبل لإظهار القيمة المضافة للبرلمانيين في أن يصبحوا مناصرين للاتحاد البرلماني الدولي في بلدانهم.

وسنقوم بتبسيط طرق العمل الحالية بحيث يكون الأعضاء واضحين بشأن ما هو متوقع منهم وكيف يمكنهم بسهولة أن يعملوا كموسّعين للمنظمة على الصعيد الوطني. وبالمثل، سنطلب بانتظام من الأعضاء أن يبرهنوا على الإجراءات التي اتخذوها لزيادة إبراز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي في حيزهم الوطني. سنعرض هذه الإجراءات على منصات الاتصالات لدينا لتشجيع الأعضاء البرلمانيين الآخرين على القيام بالأمر نفسه.

توحيد قواعد بياناتنا وإضفاء الطابع المركزي عليها

للتواصل مع الجهات المعنية لدينا، نحتاج إلى تحديد كيفية ومكان الاتصال بهم. في العام 2021، استثمرنا بكثافة لتركيز قوائم جهات الاتصال المجزأة في الاتحاد البرلماني الدولي في قاعدة بيانات مركزية واحدة لعلاقات العملاء باستخدام البرنامج الإلكتروني زوهو Zoho.

وفي بداية العام 2022، تحتوي قاعدة البيانات على حوالي 12000 جهة اتصال، معظمهم برلمانيون. وستركز استراتيجية الاتصالات المقبلة على زيادة وإثراء معلومات الاتصال الخاصة بهم من أجل توجيه الاتصالات على نحو أفضل في المستقبل.

حملات توعية واتصال موجهة بقدر أكبر

ستسمح لنا قاعدة بيانات غنيّة، مع المزيد من البيانات حول الاهتمامات المحددة للأعضاء البرلمانيين، بالحصول على حملات اتصالات موجهة بقدر أكبر على النحو الموصي به في الاستراتيجية العامة الجديدة.

وعلى سبيل المثال، في العام 2021، كان إطلاق حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!* فرصة جيدة للعمل مباشرة مع البرلمانيين المهتمين بقضايا الشباب وتشجيعهم على التعهد بتجديد برلماناتهم. في العام 2022، بعد تعليقات الأعضاء، سنطلق حملة اتصالات محددة حول الإجراءات البرلمانية لمعالجة حالة الطوارئ المناخية.

وتتمثل إحدى أدوات التسويق المباشر في النشرة الإلكترونية الشهرية للاتحاد البرلماني الدولي. في السنوات القليلة الماضية، شهدت الرسالة الإخبارية نمواً قوياً سنعتمد عليه في دورة الاستراتيجية القادمة.

2.3 زيادة التأثير والمكانة (وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي على حد سواء)

كجزء من استراتيجية الاتصالات للفترة 2019-2021، استثمرنا بكثافة في ملء قنوات التواصل الاجتماعي ورعايتها وكذلك في التواصل مع الصحافيين. وفي دورة الاستراتيجية المقبلة، سنستند إلى هذا العمل وننتقل بالاتحاد البرلماني الدولي إلى المستوى التالي من حيث المشاركة في وسائل التواصل الاجتماعي وزيادة التغطية المتعمقة في أهم الوسائط الإعلامية.

تشجيع المزيد من المشاركة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

إن العائد على جهودنا في الدورة الاستراتيجية السابقة على وسائل التواصل الاجتماعي، مشجع، مع وجود قاعدة متزايدة من المتابعين، والوصول والمشاركة على القنوات الموجودة مسبقاً تويتر واليوتيوب وفيسوبك بالإضافة إلى أحدث حسابات الاتحاد البرلماني الدولي على انستغرام ليكندإن.

وسنركز على عدد أقل من المنشورات ولكن ستكون أكثر استراتيجية وسنشجع على المزيد من التفاعل من قبل أعضائنا على منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بنا. شهدت الابتكارات مثل عرض صفحة على وسائل التواصل الاجتماعي خلال جمعياتنا الرئيسية مشاركة ممتازة من الأعضاء، والتي سنستمر فيها.

وفي الدورة الاستراتيجية المقبلة، سنسهل على أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إعادة استخدام محتوى الفيديو أو مقتطفات من كلمات الأعضاء البرلمانيين. سنواصل بث الفعاليات الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي وعرض اللقطات على القنوات التلفزيونية البرلمانية.

زيادة تأثيرنا من خلال وسائل الإعلام التقليدية

بدأ تأثيرنا على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية في الظهور. على سبيل المثال، يشمل المتابعون على وسائل التواصل الاجتماعي كبار الصحافيين المؤثرين، بالإضافة إلى النشطاء الشباب والمنظمات الشريكة ومراكز الأبحاث والمؤسسات وبالطبع العديد من البرلمانيين.

وفي وسائل الإعلام التقليدية، يزداد الاعتراف بالاتحاد البرلماني الدولي، بصفته السلطة العالمية على البرلمانات. غالباً ما يتم تغطية بيانات الاتحاد البرلماني الدولي حول النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة والشباب والابتكار من قبل وسائل الإعلام الدولية ووكالات الأنباء رفيعة المستوى مثل رويترز (Reuters) أو سي إن إن (CNN) أو وكالة فرانس برس (AFP) أو الباييس El País أو واشنطن بوست Washington Post. كما يتم الإشارة إلى عملنا بانتظام في منشورات مؤثرة من، على سبيل المثال،

المنتدى الاقتصادي العالمي أو مطبعة جامعة كامبريدج. سنعزز علاقاتنا مع وسائل الإعلام الوطنية حيثما أمكن ذلك[1]

وسيكون أحد الابتكارات في استراتيجية الاتصالات المحدثة هو الترويج للقصص المتداولة محلياً للصحافة، والعمل مع الفرق الصحافية في البرلمان حيثما أمكن ذلك.

سيكون إطلاق أول جائزة كريمر-باسّي، ما يسمى بجائزة «عضو برلمان العام»، فرصة سنوية جيدة لزيادة مكانتنا وعمل البرلمانيين بأسلوب يحظى باهتمام وسائل الإعلام في 30 حزيران/يونيو، واليوم الدولي للبرلمانية والذكرى السنوية لتأسيس الاتحاد البرلماني الدولي.

وسنواصل أيضاً الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية في 15 أيلول/سبتمبر، وهو أيضاً الذكرى السنوية الهامة لاعتماد الإعلان العالمي للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الديمقراطية في العام 1997.

3. نموذج مشاركة الجهات المعنية في الاتحاد البرلماني الدولي

تتمثل إحدى التجديدات في الاستراتيجية الشاملة للاتحاد البرلماني الدولي، في النظر إلى النظام الجهات المعنية والديناميات التي تعمل فيها البرلمانات. أدناه قمنا بتعيين تلك الجهات المعنية لتوجيه اتصالاتنا بشكل أفضل. يوضح الرسم البياني دوائر متداخلة من المشاركة وتوسيع النطاق. وتمثل تلك الجهات المعنية معاً شبكة فريدة يمكن للاتحاد البرلماني الدولي من خلالها التوصل إلى حلول لمجالات تركيز السياسات الأربعة على مدى السنوات الخمس المقبلة.

[1] اعتبر إطلاق التقرير عن التحيز الجنسي في البرلمانات الأفريقية أواخر العام 2021 فرصة جيدة لتوفير تغطية استباقية في وسائل الإعلام الوطنية بالإضافة إلى الصحف الإقليمية مثل Jeune Afrique والصفحات الإفريقية من صحيفة Le Monde.

شركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني ومراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية
أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والأعضاء البرلمانيون الـ 46000 في العالم
الجهات المانحة والحكومة والسفارات والبعثات
وسائل الإعلام والمواطنون المشاركون

الجهة المعنية	مَن	المشاركة	قناة المشاركة
أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والأعضاء البرلمانيون الـ 46000 في العالم	قيادة الاتحاد البرلماني الدولي، وشاغلو المناصب في هيئات حوكمة الاتحاد البرلماني الدولي، وأمناء وفود الاتحاد البرلماني الدولي والموظفون البرلمانيون، ورؤساء البرلمانات، وأعضاء البرلمان الذين يحضرون فعاليات الاتحاد. تشمل هذه المجموعة أيضاً البرلمانيين الذين إما ليسوا على دراية بالاتحاد البرلماني الدولي أو لديهم اهتمام محدود به. يجب تنشيطهم. يشمل أيضاً الشبكة الإلكترونية ومكاتب الصحافة في البرلمانات التي تهتم بالقصص الوطنية أكثر من القضايا العالمية.	تضم من الأفراد أولئك الذين يشاركون في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي إما في هياكل الحوكمة الخاصة به أو من خلال حضور الفعاليات أو استخدام مواردنا. تشارك هذه المجموعة بنشاط مع الاتحاد البرلماني الدولي على وسائل التواصل الاجتماعي وهي على استعداد للدفاع نيابة عن الاتحاد والقيم التي نروج لها. يتألف الأفراد أيضاً جميع النواب البالغ عددهم 46000 في العالم الذين يحتاجون إلى تنشيط من خلال الاتصالات الموجهة حتى يصبحوا وسيلة لإيصال صوتنا.	الفعاليات بالحضور الشخصي، والفعاليات الافتراضية، والمواقع الإلكترونية، ووسائل الإعلام التقليدية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والمنشورات، والمشتركين في النشرات الإخبارية للاتحاد البرلماني الدولي.
شركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني ومراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية	المنظمات الدولية أو وكالات الأمم المتحدة أو مجموعات المجتمع المدني المهتمة بمواضيع الاتحاد البرلماني الدولي مثل حقوق الإنسان أو تغير المناخ. يشمل أيضاً الباحثين والأكاديميين.	لدى الاتحاد البرلماني الدولي العديد من الشراكات في هذه المجموعة. تختلف المشاركة وفقاً للمصالح المشتركة. بوجود الشريك الاستراتيجي المناسب، يمكن لهذه المجموعة أن تكون مناصراً فعالاً للغاية ووسيلة لإيصال صوت الاتحاد البرلماني الدولي.	الفعاليات بالحضور الشخصي، والفعاليات الافتراضية، ووسائل الإعلام التقليدية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والموقع الإلكتروني، والمشتركون في النشرات الإخبارية للاتحاد البرلماني الدولي، والمنشورات الرئيسية. مجموعة جيدة من المتحدثين والخبراء لفعالياتنا.
الجهات المانحة والحكومة والسفارات والبعثات	السلطة التنفيذية والسفارات والبعثات الدبلوماسية الدائمة، وخاصة في مدن الأمم المتحدة. المنظمات المانحة التي تراقب أنشطتنا عن كثب.	الكثير من المشاركة من خلال مكاتب الاتحاد البرلماني الدولي الثلاثة في جنيف ونيويورك وفيينا	الفعاليات، ووسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام التقليدية، باعتبارها متحدثين في فعالياتنا.
وسائل الإعلام والمواطنون المشاركون	تستهدف اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي وسائل الإعلام العالمية والمنافذ الوطنية لفعاليات أو مبادرات محددة. هذه هي قناتنا الرئيسية للتواصل مع المواطنين المهتمين.	ستتمحور المشاركة حول لحظتين أو ثلاث رئيسية خلال العام عندما يكون لدى الاتحاد البرلماني الدولي أخبار مهمة أو بيانات جديدة للإبلاغ عنها.	النشرات الصحافية والمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية والمطبوعات الرئيسية.

4. النقاط البارزة

يُظهر الجدول الزمني أدناه أبرز وسائل الاتصال في العام عندما يكون لدى الاتحاد البرلماني الدولي ما يقوله والذي يمكن أن يفضي إلى قدر أكبر من الاهتمام والمشاركة من قبل الأعضاء ووسائل الإعلام.

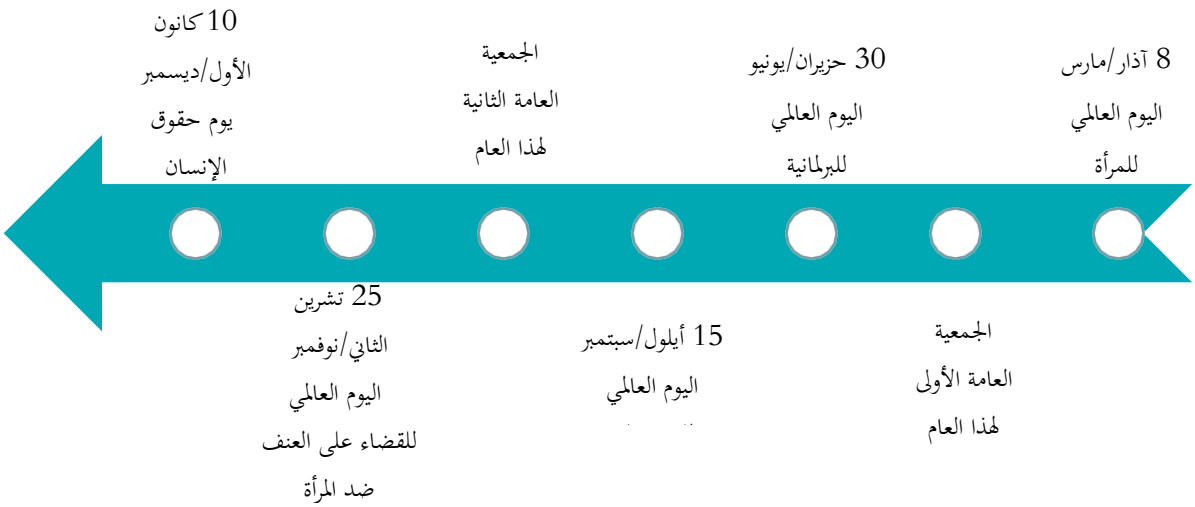

بالإضافة إلى النقاط البارزة المذكورة أعلاه، تدعم اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً جميع فعاليات وأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى على مدار العام، بما في ذلك برامجه السبعة.

تعديل قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط

اعتمدها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 209

(نوسا دوا، 21 آذار/ مارس 2022)

القاعدة 2

تعدل القاعدة 2.2 لتصبح كما يلي:

2. لا يجوز أن يكون أكثر من ~~سبعة~~ **ستة*** من الأعضاء **الذين ليسوا أعضاء بحكم مناصبهم** من الجندر نفسه، ويجب أن يتم تمثيل أكبر عدد ممكن من المجموعات الجيوسياسية في اللجنة.

---

* باعتبار أن جندر الأعضاء بحكم مناصبهم غير جوهري.

تقرير منتدى النساء البرلمانيات

أُحيط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ209
(نوسا دوا، 24 آذار/ مارس 2022)

1. انعقدت الدورة الـ33 لمنتدى النساء البرلمانيات في 20 آذار/مارس 2022. ضمت 129 مشاركاً، بمن فيهم 64 برلمانياً من 60 بلداً، وممثلين من مختلف المنظمات العالمية. حضر المنتدى 55 امرأة، و9 رجالاً من البرلمانيين.

انتخاب الرئيسة وإلقاء الكلمات الترحيبية

2. افتتحت الدورة نائب الرئيسة الأولى لمكتب النساء البرلمانيات، سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)، وانتقل المنتدى إلى انتخاب السيدة إ. ي. روبا بوتري (إندونيسيا) رئيسة للدورة الـ33. رحب بالمشاركين في المنتدى وفي الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيد دوارتي باتشيكو، ورئيسة مجلس النواب في إندونيسيا، السيدة ب. مهاراني.

أعمال الاتحاد البرلماني الدولي الهادفة إلى تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

3. أوجزت سعادة السيدة عايدة نصيف أيوب (جمهورية مصر العربية) عمل الدورة الـ46 للمكتب، التي انعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في مدريد، والدورة الـ47 التي انعقدت فوراً قبل المنتدى.
4. أعلمت المشاركين السيدة أ. د. ميرغان كانوتيه (السنغال)، نائب رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، وعضو مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، عن التوازن الجندري في الوفود إلى الجمعية العامة الـ144. ورد انخفاض في مشاركة النساء في نوسا دوا مقارنة مع الحالة في الجمعية العامة الـ143. ستواصل عملها مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) للتوصل إلى التكافؤ. كما أنها كانت تواصل تطوير إطار سياساتي لمنع التحرش، والتحرش الجنسي في الجمعيات العامة، وغيرها من الاجتماعات التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي.
5. أُبلغ المشاركون عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة، والمقبلة لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وقدمت سعادة السيدة هالة رمزي فايز تقريراً عن الاجتماع البرلماني الافتراضي الذي انعقد خلال الدورة الـ66 للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة الذي انعقد في 14 آذار/مارس 2022. وأحاطت المشاركين أمينة سر المنتدى، السيدة زينة هلال بشأن تقرير الاتحاد البرلماني الجديد حول النساء في البرلمان في العام 2021.

المساهمات لعمل الجمعية العامة الـ144 من منظور جندري

6. نظر المشاركون من منظور جندري في مشروع القرار المطروح أمام اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، بعنوان *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*، ومشروع القرار المطروح أمام اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة بعنوان *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة*. افتتح النقاش بعرض قدمته السيدة ب. باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في النزاع. انعقدت المناقشة في مجموعتين فرعيتين، ناقشت كل منهما إحدى مشروعي القرارين، وخاطبت المجموعة الأولى السيدة د. غوماسيبي (غانا)، والسيدة ك. وايدغرن (السويد)، المقررتان المشاركتان لمشروع القرار التابع للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين.

7. عيّنت السيدة و. أنياكون (أوغندا) رئيسة، والسيدة ل. وول (نيوزيلندا) مقررة للمجموعة الأولى، وعينت السيدة ب.أ. كومارودين (إندونيسيا) رئيسة، وسعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة) مقررة للمجموعة الثانية.

8. اتفق المشاركون في المجموعة الأولى أن مشروع القرار تضمن منظوراً جندرياً ملحوظاً. اتفقوا على أنه كان من الملّح ضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، والقرارات ذات الصلة بشأن النساء، والسلم، والأمن. حثّت المجموعة الحكومات، والبرلمانات على ضمان مشاركة النساء العادلة، والقيّمة على جميع الأصعدة، من الصعيد المحلي وصولاً إلى الدولي، في منع نشوب النزاع، وحل النزاع، والتعافي الاجتماعي-الاقتصادي ما بعد النزاع لضمان السلام الشامل، وطويل الأمد. باعتبار أن العنف القائم على الجندر، والعنف الجنسي يتفاقمان في أطر النزاع، والتشرد، والهجرة، وفي إطار الجوائح، ركز القرار بوجه خاص على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1820 بشأن العنف الجنسي في النزاع. أوصت المجموعة بالاستماع إلى الضحايا/الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والخضوع للمساءلة بشأن حقوقهن من خلال ضمان القوانين المنفذة بشكل جيد، ونهج ملائم يركز على الناجيات.

9. ناقش المشاركون في المجموعة الثانية تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والحاجة إلى معالجة أوجه عدم المساواة القائمة للنساء والفتيات في الوصول إلى الإنترنت. كما تمت مناقشة تدابير القضاء على الفوارق في الاتصال والوصول إلى الأجهزة بين البلدان وداخلها. وتشمل هذه التدابير تجهيز المدارس في المناطق الريفية؛ توجيه الآباء في دعم أطفالهم في المنزل للوصول إلى المعلومات والتعليم عبر الإنترنت؛ تكييف أدوات التعلم للوصول إلى أوسع نطاق من المتعلمين؛ إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مناهج

المعلمين والتوسع في تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس؛ وتشجيع المزيد من الفتيات والنساء على ممارسة مهنة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي العلوم بشكل عام. اتفقت المجموعة على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم يمكن أن تكون بمثابة أداة تمكين، شريطة أن تخصص البرلمانات موارد كافية للتعليم وتحويله الرقمي، وتكييف التشريعات لخلق بيئة مواتية للتعلم الإلكتروني، وتطبيق منظور جندري في تخصيص الموارد وتنفيذ السياسات ذات الصلة، بما في ذلك السياسات التي تفيد وتستهدف النساء والفتيات على وجه التحديد.

10.وتضمنت التقارير المتعلقة بالنقاشات التي أجريت في المجموعات تعديلات على مشروعي قرارين اللجنتين الدائمتين وعبارات عن التأييد للتعديلات التي اقترحتها الوفود الوطنية. وقد أُدرجت معظم التعديلات المقترحة في مشروع القرار ذي الصلة.

حلقة نقاش حول التجارب البرلمانية في مجال تعزيز صحة الأم والوليد والطفل في زمن كوفيد-19 وفي التعافي من الجائحة

11.ناقشت حلقة النقاش تأثير جائحة كوفيد-19، مع التركيز بشكل خاص على الوصول غير العادل إلى الخدمات الصحية، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ورفاه الأطفال والمراهقين. حدد المشاركون الإصلاحات التشريعية والسياساتية المطلوبة، ووسائل تعزيز دورهم كبرلمانيين في الدفاع عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية للجميع.

12.استُهلت النقاشات بعروض قدمها كل من السيدة س. مبايا من الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل؛ والسيد ج. كازي من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إندونيسيا؛ والدكتور د. تشو من قسم الصحة الجنسية والإنجابية والبحوث في منظمة الصحة العالمية؛ ورسالة مرئية من منظمة "فتيات لا زوجات"؛ والسيدة ب. كومارودين، عضو في البرلمان (إندونيسيا) وعضو في مكتب النساء البرلمانيات؛ والسيدة ب. باير، عضو البرلمان (النمسا)، ورئيسة المنتدى البرلماني الأوروبي للحقوق الجنسية والإنجابية والنائب السابقة لرئيس الفريق الاستشاري للاتحاد البرلماني الدولي المعني بالصحة.

13.تبادل المشاركون الخبرات بشأن الآثار المباشرة وغير المباشرة لجائحة كوفيد-19 على صحة النساء والأطفال والمراهقين، وأكثرهم تضرراً أولئك الذين يعيشون في المجتمعات الفقيرة والمهمشة. نتجت هذه الآثار عن تعطيل الوصول إلى الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية والخدمات الصحية للأمهات وحديثي الولادة والأطفال والمراهقين في معظم بلدان العالم خلال جائحة كوفيد-19، فضلاً عن التفاوتات الراسخة في النظم

الصحية. شدد المشاركون على ضرورة إشراك النساء والفتيات في تصميم وتقديم الخدمات الصحية وتمكينهن من المطالبة بحقوقهن في الصحة. وشاركوا الاستراتيجيات الملموسة والممارسات الجيدة للتعافي بعد كوفيد، مثل: ضمان أن تأخذ في الاعتبار أي تشريعات وموازنات للاستجابة للطوارئ والتعافي الاحتياجات المحددة المتعلقة بالصحة للنساء والفتيات؛ تقديم خدمات الصحة النفسية، ولا سيما للشابات والمراهقات؛ تقديم خدمات الكشف المبكر عن سرطان الثدي والمنتجات الصحية المجانية؛ توفير أجور متكافئة وعادلة وظروف عمل آمنة للعاملين الصحيين؛ إدارة لجنة برلمانية معنية بجرائم قتل الإناث لبناء آليات وقائية قوية؛ وزيادة خدمات الدعم لضحايا العنف القائم على الجندر.

انتخابات مكتب النساء البرلمانيات

14. لملء الشاغر لمجموعة أوراسيا، انتخب المشاركون السيدة ج. كاريلوفا (روسيا الاتحادية) لإنهاء ولاية السيدة ي. أفاناسييفا (روسيا الاتحادية) التي استقالت من المنصب.

مكتب النساء البرلمانيات

15. اجتمع المكتب يومي 20 و24 آذار/ مارس. في 20 آذار/ مارس، استعرض أعمال المنتدى وفي 24 آذار/ مارس، قام بتقييم نتائج الجمعية العامة الـ144 من منظور جندري وناقش مستقبل عمله.

16. أجرى حواراً تفاعلياً مع السيدة ب. باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد مارتن تشونغونغ، المناصر العالمي لمكافحة العنف الجنسي في النزاع، مع التركيز على التشريعات المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وتنفيذ نهج يركز على الناجيات.

17. متابعة لنشر الدراسة عن التحيز، والتحرش والعنف ضد النساء في البرلمانات في إفريقيا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، بدأ المكتب النظر بالمشاركة مع لجنة البرلمانيين لحقوق الإنسان بشأن إيجاد أفضل السبل لدعم النساء البرلمانيات إزاء أعمال العنف التي قد يتعرضن لها. أشارت الجلسة هذه إلى وضع بروتوكول خاص يتلاءم مع احتياجات الشاكيات في حالات العنف الجندري و/ أو العنف الجنسي.

*****

تشكيل ورئاسة مكتب النساء البرلمانيات

(لغاية 20 آذار/ مارس 2022)

الرئيسات (نيسان/ أبريل 2021–2023)

الرئيسة: السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)

نائب الرئيسة الأولى: سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)

نائب الرئيسة الثانية: السيدة و. ب. أندرادي مونوز (الإكوادور)

الممثلات الإقليميات		**انتهاء مدة الولاية**
المجموعة الإفريقية:		
السيدة و. سانوغو (مالي)	السيدة س. واكاروراكيهيكا (كينيا)	نيسان/ أبريل 2023
السيدة ن. بوجيلا (إسواتيني)	السيدة بابا موسى سومانو (بنين)	نيسان/ أبريل 2025
المجموعة العربية:		
سعادة السيدة ميرة سلطان ناصر السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة)	سعادة السيدة ميساء محمد صالح (الجمهورية العربية السورية)	نيسان/ أبريل 2023
سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)	سعادة الدكتورة عايدة نصيف أيوب (جمهورية مصر العربية)	نيسان/ أبريل 2025
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:		
السيدة ب. معضم (الهند)	السيدة ي. تشينبات (منغوليا)	نيسان/ أبريل 2023
السيدة ب.أ. كوماروديين (اندونيسيا)	السيدة و. أزاد (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)	نيسان/ أبريل 2025
مجموعة أوراسيا:		
السيدة و. فتوريجينا (روسيا الاتحادية)	السيدة ز. كريسياني (جمهورية مولدوفا)	نيسان/ أبريل 2023
السيدة ج. كاريلوفا (روسيا الاتحادية)	السيدة م. فاسيليفيش (بيلاروسيا)	نيسان/ أبريل 2025
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:		
السيدة س. ميكس (تشيلي)	السيدة ف. بيرسود (غويانا)	نيسان/ أبريل 2023
السيدة و.ب. أندراديه مونيوز (الإكوادور)	السيدة أ. ف. سغاستي (الأرجنتين)	نيسان/ أبريل 2025

مجموعة 12+:		
السيدة ل. وول (نيوزيلندا)	السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)	نيسان/ أبريل 2023
السيدة ف. ريوتون (فرنسا)	السيدة م. غراندي (إيطاليا)	نيسان/ أبريل 2025

أعضاء اللجنة التنفيذية	**انتهاء مدة الولاية**
(بحكم منصابهن، لفترة ولايتهن في اللجنة التنفيذية)	
السيدة و. كيفالوجياني (اليونان)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
السيدة ب. آرغيمون (الأورغواي)	تشرين الأول/ أكتوبر 2024
السيدة ي. أنياكون (أوغندا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
السيدة ك. وايدغرين (السويد)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
السيدة ب. كرايريكش (تايلند)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
السيدة أ.د. ميرغان كانوتيه (السنغال)	نيسان/ أبريل 2023

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات	**انتهاء مدة الولاية**
(بحكم مناصبهن لمدة عامين)	
السيدة ي. يوسيانا روبا بوترو (إندونيسيا)	نيسان/ أبريل 2024
السيدة م. باتيت لامانا (إسبانيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023

تقرير منتدى البرلمانيين الشباب
للاتحاد البرلماني الدولي
أُحيط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ209
(نوسا دوا، 24 آذار/ مارس 2022)

عقد منتدى البرلمانيين الشباب في 21 آذار/مارس 2022. وضم 65 مشاركاً، من بينهم 58 برلمانياً (25 شابة و33 شاباً من أعضاء البرلمان) من 40 بلداً، فضلاً عن ممثلين من مختلف المنظمات الدولية. وترأست الاجتماع رئيسة مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، سعادة السيدة سحر البزّار (جمهورية مصر العربية).

وفي افتتاح منتدى البرلمانيين الشباب، رحب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام للاتحاد بالمشاركين وأعربوا عن دعمهم لقضية مشاركة الشباب. وشددوا على العواقب الطويلة الأجل لتغير المناخ، وأهمية إشراك الشباب في جميع جهود اتخاذ الإجراءات. مع بقاء بضع سنوات فقط قبل فوات الأوان، لم يكن إشراك الشباب يتعلق بالمستقبل فحسب، بل كان مهماً أيضاً في عملية اتخاذ القرار الحالية.

وأبلغ أعضاء المنتدى عن التطورات الرئيسية المتعلقة بمشاركة الشباب في بلدانهم والتي شملت ما يلي: إنشاء تجمعات للشباب، والتدريب على التمكين، والدعوة إلى تخصيص حصص للشباب، وتخفيض الأهلية العمرية للترشح للمناصب. وأُبلغ أيضاً عن تغييرات تشريعية ودستورية رسخت حقوق الشباب على نحو أكمل، فضلاً عن اعتماد تدابير لتمويل الحملات الانتخابية دعماً لمرشحي الشباب في الانتخابات.

وشدد الأعضاء البرلمانيون الشباب على قيمة أن يكونوا جزءاً من مجتمع دولي من البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز مشاركة الشباب. واعتبرت مشاركة الشباب عاملاً موحداً في الجمع بين الأحزاب السياسية داخل البلدان من أجل قضايا مشتركة.

وتبادل أعضاء المنتدى الآراء بشأن الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة للجمعية العامة: *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ*. وترد حاجة إلى اتخاذ إجراءات عالمية بشأن المناخ، بما في ذلك توفير تمويل أكثر استدامة ويمكن التنبؤ به في مجال العمل المناخي للبلدان النامية، ولا سيما تمويل التكيف مع تغير المناخ. وتغير المناخ مسألة محددة ووجودية بالنسبة للشباب والأجيال المقبلة. وبما أن جيل الشباب سيكون الأكثر تأثراً بالأزمة، يجب إشراكه إشراكاً كاملاً في القرارات السياسية التي ستشكل العالم لقرون قادمة.

وتم التأكيد على أهمية مساءلة الحكومات عن تقديم مساهماتها المحددة وطنياً بموجب اتفاقية باريس. وأشار المشاركون إلى الشعار الذي كان القوة الدافعة لحركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي على مدى السنوات الماضية: «لا قرارات بشأن الشباب، من دون شباب». وجرى التأكيد على أهمية التعاون الدولي في تيسير نقل التكنولوجيات والموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية لتعزيز الانتقال إلى الطاقات النظيفة.

وتعزز تصميم البرلمانيين الشباب على العمل بشأن قضية تغير المناخ بقرار تكريس المؤتمر العالمي للبرلمانيين الشباب للعام 2022 في جمهورية مصر العربية للعمل المناخي. سيوفر مؤتمر الشباب فرصة أخرى لضمان إدراج أصوات النواب الشباب في مؤتمر الأمم المتحدة المقبل لتغير المناخ للعام 2022 (مؤتمر الأطراف الـ27) الذي سيعقد في جمهورية مصر العربية. تم الترحيب باستضافة جمهورية مصر العربية لمؤتمر الأطراف الـ27.

ونوقشت قرارات الاتحاد البرلماني الدولي بعنوان *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*، وقد نوقشت أيضاً تقارير الاستعراض العام للشباب التي قدمها المنتدى. كما تمت الإشارة إلى أنه ينبغي إشراك الشباب في حل النزاع، بما في ذلك النزاع الحالي في أوكرانيا. ترد الحاجة إلى ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب في نقل التكنولوجيات لتوفير فرص تعليم أفضل للشباب.

وبعد تبادل الممارسات الجيدة للنهوض بتنفيذ حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!*، عقد البرلمانيين الشباب جلسة أسئلة وأجوبة حول حصص الشباب. تم استعراض الوضع الحالي لحصص الشباب في جميع أنحاء العالم، وكذلك التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الدولية لتمثيل الشباب التي حددها المنتدى في العام 2018. وتم تسليط الضوء على الممارسات الجيدة لنظام الحصص الفعال للشباب، بما في ذلك تعزيز: الحصص الطموحة والمصممة بشكل جيد لتناسب النظام الانتخابي وقابلة للتنفيذ؛ والآليات التي تضع المرشحين الشباب في مناصب يمكن الفوز بها في القوائم الانتخابية؛ وإدراج أحكام التكافؤ بين الجنسين في حصص الشباب لضمان دعمهم لمشاركة الشباب والشابات على حد سواء. كما تم تسليط الضوء على أهمية النظر إلى حصص الشباب كجزء من مجموعة أوسع من التدابير الرامية إلى تعزيز مشاركة الشباب من حيث الهدف الرامي إلى كسر «الحاجز غير المرئي» الذي يعاني منه الشباب. وخلصت إلى انه عرضت حملة *أن أقول نعم للشباب في البرلمان!* مجموعة واسعة من التدابير للنهوض بمشاركة الشباب.

واستعداداً للجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي التي ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2022، كلف المنتدى رئيسته سعادة السيدة سحر البزّار بإعداد تقرير استعراضي للشباب كمساهمة في قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن موضوع *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة.*

وفي الختام، انتخب المنتدى سعادة السيد مبارك عبدالله العجمي، عضو برلماني شاب من دولة الكويت، ليحل محل الدكتور علي عبد الرسول القطان، كعضو جديد للمجلس من المنطقة العربية.

تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط

أُحيط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ209

(نوسا دوا، 24 آذار/ مارس 2022)

عقدت جلسة للجنة في 20 آذار/مارس 2022، بحضور ثمانية أعضاء. وناقشت اللجنة أهمية الحوار الذي يهدف إلى دعم التعاون بين البلدان من أجل تهيئة الظروف المواتية للسلام، وتمكين اللجنة من أن تؤدي دوراً هاماً في عجلة بناء السلام في المنطقة.

واستمع الأعضاء إلى تقرير من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطة اللجنة والرسائل التي تلقاها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الوضع في الشرق الأوسط منذ الاجتماع الأخير للجنة في الجمعية العامة الـ 143 في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وشددت اللجنة على أهمية التفاعل الدوري بين الأعضاء ومع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي في ما بين الاجتماعات، فضلاً عن احتمال زيادة وتيرة اجتماعاتها، لاطلاعها على الوضع في المنطقة. وقال الأعضاء إن التحديثات المنتظمة للرسائل الواردة ستتيح لهم مجالاً أوسع لتقييم الطريقة التي يمكن أن يتصرفوا بها استجابةً لذلك.

وكجزء من خطة عمل اللجنة للفترة 2022-2025، اتفق الأعضاء على أهمية رؤية الحقائق على أرض الواقع لأنفسهم من خلال زيارة إلى المنطقة في حزيران/يونيو 2022 من أجل توجيه أعمالهم بشكل أفضل. وفي ما يتعلق بالأحداث الأخيرة في أوروبا، لاحظت اللجنة أيضاً أنه ينبغي في إطار عملها، تناول موضوع الأمن الغذائي الهام، الذي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في منطقة الشرق الأوسط. ووافقت اللجنة أيضاً على أنه، تماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026، ينبغي أن تعزز الروابط مع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى، بما في ذلك الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ومجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا، ومنتدى البرلمانيين الشباب، من خلال عقد اجتماعات مشتركة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وعلى الرغم من الأهمية المحورية للقضية الإسرائيلية-الفلسطينية، وعملية السلام بالنسبة لولاية اللجنة، شدد الأعضاء على أهمية التصدي لجميع الأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك الجمهورية اللبنانية ودولة ليبيا والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية، وكذلك اتفاقيات السلام الأوسع نطاقاً بين

دول الشرق الأوسط. أشارت بتقدير إلى التحسن الذي تشهده العلاقات بين دول المنطقة والذي يعد دليلاً على فعالية اللجنة.

واستمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها الخبير من المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية، السيد م. بونا، في الندوة عبر الإنترنت القادمة حول حوارات العلوم من أجل السلام بعنوان زيادة مصادر المياه: التكنولوجيات المائية في مواجهة أزمة المياه في الشرق الأوسط. ستعتبر هذه الندوة مقدمة لمدارس العلوم من أجل السلام التابعة للاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقدها بالحضور الشخصي في المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية في جنيف في نهاية العام 2022.

وأشار الأعضاء إلى أن اللجنة كانت مسقط رأس مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا التابعة للاتحاد البرلماني الدولي. وشددت اللجنة على الكيفية التي يمكن أن يساهم بها العلم في الحوار بين الثقافات وفي مواجهة التحديات الإقليمية ذات الصلة من خلال حل المشكلات. وفي ما يتعلق بأهمية العلم، شدد الأعضاء على أهمية التركيز السياسي على النتائج الملموسة حول القضايا في الشرق الأوسط. كان استخدام تقنيات المياه الجديدة لمعالجة ندرة المياه في الشرق الأوسط أحد المسائل الملموسة التي تعاملت معها اللجنة بالفعل في الماضي، مما أتاح التعاون بين دول المنطقة تحت مظلة العلم المحايدة.

تقرير لجنة تعزيز الاحترام
القانون الدولي الإنساني

أُحيط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ209
(نوسا دوا، 24 آذار/ مارس 2022)

اجتمعت اللجنة في 23 آذار/ مارس. افتتحت الاجتماع السيدة أ. فاداي (المجر)، الرئيسة المنتهية ولايتها. لم تتمكن اللجنة من انتخاب رئيس جديد لعدم اكتمال النصاب القانوني في أي وقت خلال الاجتماع. حضر الاجتماع أعضاء من أستراليا ومملكة البحرين وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مولدوفا وجمهورية العراق وكينيا والمجر. وحضر بصفة مراقب ممثلون عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

1. واستمعت اللجنة إلى موجز لآخر مستجدات حالة اللاجئين من أوكرانيا. وحتى 21 آذار/ مارس، فرّ 3557245 لاجئاً من أوكرانيا منذ 24 شباط/ فبراير 2022. وقد فرّ أكثر من مليوني شخص إلى بولندا، وأكثر من 500000 إلى رومانيا، وأكثر من 350000 إلى جمهورية مولدوفا، وأكثر من 300000 إلى المجر، وأكثر من 250000 إلى سلوفاكيا، وفرّ العدد نفسه تقريباً إلى روسيا الاتحادية، وأكثر من 4000 إلى بيلاروسيا.

3. وأكد أعضاء اللجنة مجدداً على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف في الحرب في أوكرانيا. بشكل ملموس، كان هذا يعني أنه:

– ينبغي حماية المدنيين أينما كانوا، والعمل بالاتفاقيات للسماح بمرور آمن من المدن أو مناطق العنف.

– ينبغي السماح بدخول المساعدات الإنسانية، حيث إن الأطراف ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بضمان حصول الأشخاص الخاضعين لسيطرتهم على المساعدة.

– ينبغي تجنيب البنية التحتية المدنية من الهجمات، بما في ذلك المستشفيات والمدارس ومرافق المياه والبنية التحتية للكهرباء.

– ينبغي معاملة أسرى الحرب والمدنيين المعتقلين بكرامة وحمايتهم من سوء المعاملة والتعرض لفضول الجمهور، بما في ذلك من خلال الصور المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي.

كما شدد أعضاء اللجنة على ضرورة تقديم المساعدة والحماية للاجئين فضلاً عن دعم البلدان المضيفة. وأخيرا، جددت اللجنة التأكيد على أهمية الحوار والحل السلمي.

4. واستمعت اللجنة إلى إحاطة عن التطورات الأخيرة في مكافحة انعدام الجنسية. ولاحظت أن عدة بلدان قد نقحت أطرها القانونية لإزالة التمييز في قوانين الجنسية. انضمت عدة دول أخرى إلى اتفاقيتي انعدام الجنسية للعامين 1954 و1961، دخلت المرحلة الأخيرة حملة # أنا أنتمي لإنهاء حالات انعدام الجنسية بحلول العام 2024 التي أطلقتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. لقد حان الوقت لتكثيف العمل. وقد قررت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التركيز بشكل خاص على الروابط بين انعدام الجنسية والتنمية. ورحبت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتعاون الاتحاد البرلماني الدولي وشجعت أعضاء البرلمان على متابعة التعهدات التي قدمتها حكوماتهم في الجزء الرفيع المستوى المعني بانعدام الجنسية لدعم التقدم المحرز في هذا المجال. كما تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على بناء تحالف عالمي لإنهاء حالات انعدام الجنسية. وأعرب أعضاء اللجنة عن رغبتهم في رؤية البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي كجزء من هذا التحالف.

5. وأحيطت اللجنة علماً بمتابعة المنتدى العالمي للاجئين وتنفيذ التعهدات المعلنة. ودعي أعضاء الوحدة إلى متابعة تعهدات بلدهم (راجع https://globalcompactrefugees.org/index.php/). ورحبت اللجنة بالتنظيم المقرر من قبل الاتحاد البرلماني الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لفعاليات عالمية افتراضية بشأن موضوعي اللاجئين وتغير المناخ واللاجئين والتعليم. كما رحبت بالاقتراح الذي قدمته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتنظيم بعثة ميدانية بشأن اللاجئين، تكون مرتبطة أيضاً بتغير المناخ، خلال الجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستعقد في رواندا في تشرين الأول/ أكتوبر 2022.

6. وناقشت اللجنة تعاونها مع لجنة الصليب الأحمر الدولية والجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز الانضمام إلى البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف وتنفيذهما في ضوء الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين لإنشائهما في حزيران/يونيو 2022. وقد اعتمدت اللجنة خطة عمل في هذا الصدد ورحبت بتنظيم فعالية افتراضية عالمية للاحتفال بالذكرى السنوية. وأحاط أعضاء اللجنة علماً أيضاً بمختلف الأدوات التي يمكن وضعها تحت تصرفهم لإشراك برلماناتهم وناخبيهم حول اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين.

7. وأجرت اللجنة تبادلاً مثيراً للاهتمام مع الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتن. وفي العام 2021، وقّع الاتحاد البرلماني الدولي اتفاق تعاون مع مكتب الممثل الخاص. وعرضت الممثلة الخاصة ولايتها وعملها على اللجنة وحددت مجالات التعاون الممكنة. وترد مسألة بناء أطر قانونية لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له هي في صميم التبادلات، وكذلك دور البرلمانات من حيث التنفيذ. كما لفتت اللجنة الانتباه إلى قضية مساءلة ومقاضاة الفاعلين من غير الدول، وكذلك العنف ضد الأطفال، وضد الرجال والفتيان. ووافقت اللجنة على التعامل مع مكتب الممثل الخاص ووضع برنامج عمل مشترك.

تقرير الفريق الاستشاري المعني بالصحة

أُحيط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ209
(نوسا دوا، 24 آذار/ مارس 2022)

اجتمع الفريق الاستشاري في 20 آذار/ مارس بحضور أربعة من كل عشرة أعضاء. كما رحب بالشركاء التقنيين من منظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

وناقش الفريق الاستشاري، باعتباره جهة التنسيق للمساءلة البرلمانية بشأن قرار الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2019 حول التغطية الصحية الشاملة، التحديات في ضمان حصول الجميع على الخدمات الصحية. سلط الضوء تقرير المساءلة للعام 2021 بشأن تنفيذ القرار على استمرار التزام البرلمانات، حيث اتخذت العديد من البلدان خطوات لتحسين الحماية المالية، وتوسيع الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ومراقبة تأثير جائحة كوفيد-19. وأقر الفريق بأهمية التصدي للجائحة الحالية، ودعا في الوقت نفسه إلى زيادة الاهتمام بالأمراض والقضايا الصحية الأخرى التي تم تهميشها. تأثرت النساء والأطفال والمراهقون بالعواقب غير المباشرة للجائحة، لا سيما بسبب تعطيل خدمات الأمومة والتحصين.

واتفق الفريق على ضرورة إعطاء الأولوية للتغطية الصحية الشاملة والنظم الصحية المعززة في جهود الاستعداد للجائحة. كما أشارت إلى أن التغيرات الديمغرافية وحوكمة النظم الصحية كانت من بين التحديات الرئيسية في تنفيذ التغطية الصحية الشاملة. الاستثمار المستدام والقابل للتنبؤ في الصحة أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الصحية طويلة الأجل. تماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة، سيواصل الفريق تأدية دوره في المساءلة من خلال نهج أكثر استهدافاً للتحديات الإقليمية للوصول إلى الخدمات الصحية وزيادة التركيز على بناء القدرات في البرلمانات الوطنية.

وأُطلع الفريق الاستشاري على عملية وضع صك دولي جديد للاستعداد للجوائح. وأعرب عن أهمية انخراط البرلمانات في العملية من خلال الاتحاد البرلماني الدولي والوصول إلى البيانات بالإضافة إلى تفاصيل الممارسات التشريعية ووضع الموازنة من البلدان الأخرى.

وأخيراً، انتخب الفريق الاستشاري بالإجماع السيد ج. إيشانيز من إسبانيا كرئيس له والسيدة س. نيونيز من المكسيك نائب للرئيس، لمدة عام واحد لكل منهما.

تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى
المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

أحيط علماً بها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 209
(نوسا دوا، 24 آذار/ مارس 2022)

عقد الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف اجتماعاً في 21 آذار/ مارس بحضور 11 عضواً. وانتخب الأعضاء السيدة ج. أودول (كينيا) رئيسة جديدة، والسيد أ. ديختر (إسرائيل) نائباً جديداً للرئيسة.

وتم إبلاغ الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بإطلاق أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي: تطبيق للهاتف المحمول وخارطة تفاعلية. تم تصميم تطبيق الهاتف المحمول لتسهيل الترابط بين البرلمانيين وبين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية، ولتوفير أداة للتواصل والرؤية، بما في ذلك تفاصيل الفعاليات القادمة والوثائق والأخبار والمقالات وغيرها. كانت الخارطة التفاعلية أداة فريدة تتيح للمستخدمين الوصول إلى جميع التشريعات العالمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وقد اعتمدت على قاعدة بيانات الوصول المقيد لتسهيل الاتصال الفوري بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية، وتحديداً لجانهما المتخصصة في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. كانت الخريطة متوافقة مع أجهزة متعددة، بما في ذلك الهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية، وضمنت وصولاً آمناً إلى المحتوى بناءً على امتيازات المستخدم الفردية.

وأُبلغ الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف أن الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب قد أطلقوا أحكاماً تشريعية نموذجية لضحايا الإرهاب في اجتماع افتراضي مع الرؤساء من المنظمات الثلاث في 4 شباط/ فبراير 2022. كان الغرض من وضع الأحكام التشريعية النموذجية ذو شقين. ستكون الأحكام بمثابة مثال لمراجعة التشريعات والإجراءات القائمة المتعلقة بضحايا الإرهاب، تماشياً مع أوجه التقدم التي تحققت مؤخراً بشأن هذا الموضوع، وكذلك لصياغة التشريعات التي لا توجد فيها تشريعات سارية. وثانياً، ستضفي طابعاً منهجياً على تبادل المعلومات بين البرلمانات بشأن الممارسات الجيدة القائمة وتعززها. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن إطلاق

الأحكام التشريعية النموذجية توجيه الانتباه إلى الضرورة الملحة لاتخاذ خطوات ملموسة لحماية ضحايا الإرهاب ومساعدتهم ودعمهم.

كما ناقش الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف خطة العمل المطورة حديثاً والمستمدة من إعلان الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل المعتمد في القمة العالمية الأولى لمكافحة الإرهاب. وقد جمع الإعلان كتلة برلمانية تشترك في التزام قوي وتضامن حقيقي مع شعب منطقة الساحل. وتهدف الكتلة إلى تحقيق نتائج ملموسة من خلال دعم بلدان الساحل من خلال نهج شامل. واتفق الفريق على أنه سيكون من الضروري إعادة تقييم التعاون الدولي وتقييم السبب في أن الحالة الإقليمية، بدلاً من أن تتحسن، تزداد سوءاً وتصبح خطراً كبيراً على السلام والأمن العالميين.

واستعرض الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف خطة عمله التي سبق أن ناقشها واتفق عليها بعض شركاء الفريق، بما في ذلك برلمان البحر الأبيض المتوسط واللجنة البرلمانية الدولية لمجموعة الخمس لمنطقة الساحل. واستندت خطة العمل إلى ثلاثة محاور للعمل: بشرية، ودولية، وإقليمية. غطت المحاور الثلاثة أربعة مجالات اهتمام رئيسة: التنمية والتعليم والمجتمع والأمن. اقترحت خطة العمل تنظيم أربعة اجتماعات، سيركز كل منها على أحد مجالات الاهتمام. وعقب الاجتماعات، سينظم الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف مؤتمراً عالمياً من خلال أمانة مشتركة تتألف من البرلمانات الإقليمية. سيستضيف المؤتمر البرلمانات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والمؤسسات الخاصة والعامة ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، وسيعقد في نهاية العام 2022.

وناقش الأعضاء خطة العمل وقدموا ملاحظات وتعديلات. وقد صممت خطة العمل لكي يكون لها أثر ملموس على أرض الواقع وأن تعالج، من خلال نهج شامل، الأسباب التي أدت إلى تدهور الحالة في بلدان الساحل.

واستمع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف إلى إحاطة من المتحدثة الضيفة السيدة ب. باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع. وأوضحت أن أحد أهم التهديدات الحالية للسلم والأمن والاستقرار هو اتساع نطاق وتأثير الإرهاب والتطرف العنيف. لقد أثر التطرف والإرهاب على الرجال والنساء بطرق مختلفة، وأصبح العنف الجنسي يستخدم بشكل متزايد كأداة للإرهاب. في العام 2016، دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى "اتخاذ إجراءات حاسمة

وفورية لمنع الجناة وتجريمهم والتحقيق معهم ومقاضاتهم وضمان مساءلتهم". ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات كثيرة في التشريعات ونادراً ما تمت مقاضاة الإرهابيين عن هذه الجرائم. واقترحت أن يقوم الفريق بدور حاسم في تعزيز استعراض التشريعات الوطنية الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وضمان الامتثال لذلك التشريع. وسيكون تعميم مراعاة المنظور الجندري أيضاً خطوة هامة نحو تعزيز مجتمعات أكثر مساواة، يكون فيها العنف الجندري أقل شيوعاً.

وثم استمع الأعضاء إلى مداخلة من المتحدث الضيف الثاني، السيد د. سيسلين من الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، الذي أشاد بخطة العمل الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل بينما أبلغ الأعضاء بالوضع الصعب الذي تواجهه بلدان الساحل حالياً. وسلط السيد سيسلين الضوء على رغبة الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية في الانضمام إلى الأمانة العامة المشتركة الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل.

وناقش الأعضاء مشروع خطة العمل للعام 2022-2023 وموازنة برنامج الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وشكر الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الصين ودولة الإمارات العربية المتحدة على مساهمتهما في الموازنة، وحث الأعضاء على جمع الأموال اللازمة لتنفيذ خطة العمل.

تقرير مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

أحيط علماً بها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 209

(نوسا دوا، 24 آذار/ مارس 2022)

عقدت جلستان لمجموعة العمل في 4 شباط/ فبراير و22 آذار/ مارس، وحضر 13 عضواً إحدى الجلستين أو كلتيهما.

ورحبت مجموعة العمل بإدراج إشارة إلى العلم في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي 2022-2026 في إطار الهدف الاستراتيجي رقم 3: دعم البرلمانات المرنة والمبتكرة، من حيث تحقيق تغيير حقيقي من خلال بناء الجسور بين السياسة والعلم للمساهمة في تعزيز الحوكمة الرشيدة والثقة. من شأن هذا الإدراج أن يضمن أخذ العلم في الاعتبار طوال عملية صنع القرار السياسي على جميع المستويات وإن القيم العلمية للعقلانية والشفافية بمثابة لغة مشتركة لدعم الدبلوماسية البرلمانية. وقد أصبح دور مجموعة العمل الآن هو تنفيذ هذا الهدف من خلال خطة عملها. وتماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، لاحظت مجموعة العمل أيضاً أهمية إقامة روابط مع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى لتعزيز عملها.

وبالإشارة إلى خطة عمل مجموعة العمل، اتفق الأعضاء على عزمهم المشاركة رسمياً وعقد اجتماع لمجموعة العمل في المؤتمر الدولي بعنوان العلوم والأخلاقيات والتنمية البشرية في فيتنام في أيلول/ سبتمبر 2022، والذي ستنظمه مؤسسة *Rencontres du Vietnam* بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، وبرلمان فيتنام، ومنظمي السنة الدولية للعلوم الأساسية من أجل التنمية المستدامة 2022. وستكون مشاركة مجموعة العمل في المؤتمر طريقة جيدة لضمان استمرار الحوار بين البرلمانيين والأوساط العلمية. كما كان من المهم تخصيص موازنة محددة لأنشطة مجموعة العمل من أجل التخطيط المناسب للأنشطة المستقبلية.

وأطلع السيد م. بونا، خبير المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية، مجموعة العمل على الندوة عبر الإنترنت القادمة حول حوارات العلوم من أجل السلام بعنوان *زيادة مصادر المياه: التكنولوجيات المائية في مواجهة أزمة المياه في الشرق الأوسط*. ستعتبر هذه الندوة مقدمة لمدارس العلوم بمن أجل السلام التابعة للاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقدها بالحضور الشخصي في المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية في جنيف في نهاية العام 2022. وأعرب الأعضاء عن دعمهم القوي لهذه المبادرة، واتفقوا على أنها ستساعد في تحويل عناصر النزاع بين الأطراف إلى أسباب للتعايش. واتفق الأعضاء على أهمية المبادرة وحسن توقيتها، لا سيما بالنظر إلى التطورات الأخيرة في أوروبا. ويمكن أن يكون حياد العلم والتكنولوجيا فرصة ملموسة للتقارب بين البلدان التي تشهد نزاعات.

وكانت مشاركة لجنة شؤون الشرق الأوسط في المبادرة هامة أيضاً من حيث تعزيز التعاون مع الهيئات الأخرى التابعة للاتحاد البرلماني الدولي.

وبحثت مجموعة العمل في جلستيها أيضاً في الميثاق الدولي المقترح لأخلاقيات العلم والتكنولوجيا. سيكون الميثاق بمثابة إطار أخلاقي لتطبيق واستخدام العلم والتكنولوجيا ويمكن استخدامه كنقطة انطلاق للبلدان التي ترغب في وضع تشريعات في هذا المجال. واتفق الأعضاء على أهمية التأكد من أن الميثاق لن يفرض التزامات ولكن بدلاً من ذلك يقدم اقتراحات بأن كل دولة ستكون قادرة على التكيف مع ثقافتها الخاصة وقانونها المحلي. كما ينبغي بذل الجهود لضمان صياغة الميثاق بلغة عالمية يسهل فهمها، مما يجعله متاحاً ليس فقط للبرلمانيين والعلماء، وإنما لعامة الناس أيضاً. وينبغي أيضاً أن يتضمن الميثاق مبدأً أساسياً متمثلاً في عدم التمييز في ما يتعلق بالوصول إلى العلم والتكنولوجيا، مع هدف شامل هو ضمان رفاه البشرية، مع الاهتمام بالنظم البيئية التي يشكل البشر جزءاً منها بطريقة مسؤولة ومستدامة بيئياً.

إحصاءات مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

حالة مشاركة المندوبات في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

(في 24 آذار/ مارس 2022)

تشكيلة وفود أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في الاجتماعات النظامية الثمانية الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(تشرين الأول/ أكتوبر 2017 – حتى الآن)

الاجتماع	إجمالي المندوبين	إجمالي/ النسبة المئوية للمندوبات		مجموع الوفود	إجمالي/ النسبة المئوية للوفود المؤلفة كلها من رجال (2 أو أكثر)		إجمالي الوفود المؤلفة كلها من نساء (2 أو أكثر)	إجمالي الوفود المؤلفة كلها من جندر واحد (2 أو أكثر)	إجمالي الوفود المؤلفة من عضو واحد (رجل أو امرأة)
نوسا دوا (24/03/22)	393	38.9	153	101	14.4	13	3	16	11
مدريد (21/11)	509	38.9	198	117	9.3	10	3	13	10
جنيف افتراضي (21/05)	755	38	287	133	6.2	8	2	10	4
بلغراد (19/10)	719	30.7	221	149	11.4	15	0	15	17
الدوحة (19/04)	721	30.3	219	147	11.8	16	0	16	12
جنيف (18/10)	751	32.9	247	149	12.1	17	4	21	9
جنيف (18/03)	745	30.5	227	148	12.7	18	3	21	6
سانت بطرسبرغ (17/10)	829	30.0	249	155	11.8	17	1	18	11

وفود متعددة الأعضاء أحادية الجندر من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الحاضرين في نوسا دوا
(الحالة في 24 آذار/ مارس 2022)

الرقم	البلد	نوسا دوا آذار/مارس22			مدريد تشرين الثاني/نوفمبر 21			افتراضي أيار/مايو 21			بلغراد تشرين الأول/أكتوبر19			الدوحة نيسان/أبريل19			جنيف تشرين الأول/أكتوبر18			جنيف آذار/مارس18			سانت بطرسبرغ تشرين الأول/أكتوبر17		
		برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	ثانيات نساء	نواب رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع
1	أفغانستان	0	2	2	غياب			2	6	8	2	7	9	1	1	2	2	1	3	4	5	9	3	5	8
2	أستراليا	2	0	2	غياب			3	1	4	2	2	4	غياب			2	2	4	2	2	4	0	3	3
3	بيلاروسيا	0	2	2	1	0	1	2	2	4	0	1	1	0	1	1	1	1	2	1	1	2	1	5	6
4	بلجيكا	0	2	2	2	3	5	3	5	8	0	2	2	2	3	5	1	2	3	3	4	7	3	4	7
5	بنين	0	2	2	1	1	2	1	4	5	0	3	3	1	3	4	1	2	3	1	3	4	1	5	6
6	كمبوديا*	0	5	5	0	2	2	2	5	7	2	4	6	1	4	5	3	3	6	غياب			1	5	6
7	الصين	0	2	2	غياب			4	7	11	1	5	6	2	3	5	2	4	6	1	3	4	1	4	5
8	اليونان	0	3	3	1	2	3	1	4	5	1	3	4	2	3	5	2	2	4	2	3	5	2	3	5
9	آيسلندا *	0	2	2	0	1	1	1	2	3	1	2	3	1	1	2	1	1	3	1	2	3	1	0	1
10	اليابان	0	4	4	غياب			2	2	4	1	4	5	2	3	5	1	6	6	1	4	5	0	1	1
11	لاتفيا *	0	2	2	0	3	3	2	2	4	0	2	2	1	3	4	1	1	2	1	2	3	2	3	5
12	مدغشقر*	0	2	2	0	4	4	3	6	9	2	3	5	غياب			غياب			3	5	8	1	5	6
13	المكسيك *	6	0	6	3	0	3	5	5	10	5	2	7	6	4	10	6	2	8	5	5	10	4	6	10
14	بولندا	2	0	2	2	2	4	4	5	9	0	3	3	0	4	4	3	3	6	2	2	4	غياب		
15	جمهورية كوريا	0	3	3	2	4	6	1	8	9	1	3	4	1	3	4	0	7	7	2	3	5	1	7	8
16	الجمهورية اليمنية*	0	5	5	0	5	5	0	8	8	0	8	8	غياب			0	5	5	0	7	7	غياب		

وفود مؤلفة من عضو واحد من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الحاضرين في نوسا دوا
(الحالة في 24 آذار/ مارس 2022)

الرقم	البلد	نوسا دوا آذار/مارس22			مدريد تشرين الثاني/نوفمبر 21			افتراضي أيار/مايو 21			بلغراد تشرين الأول/أكتوبر19			الدوحة نيسان/أبريل19			جنيف تشرين الأول/أكتوبر18			جنيف آذار/مارس18			سانت بطرسبرغ تشرين الأول/أكتوبر17		
		برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	نواب رجال	نائبات نساء	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع
1	بلغاريا	1	0	1	غياب						0	2	2	1	0	1	1	1	2	2	1	3	2	2	4
2	كرواتيا	1	0	1	1	1	2	1	2	3	2	1	3	1	2	3	1	2	3	1	1	2	1	2	3
3	غواتيمالا	1	0	1	غياب						0	3	3	1	3	4	1	2	3	0	1	1	2	2	3
4	غينيا- بيساو	0	1	1	2	0	2	غياب			1	1	2	غياب			1	1	2	1	1	2	2	5	7
5	إيطاليا	0	1	1	2	3	5	3	3	6	1	3	4	1	4	5	2	4	6	1	2	3	1	2	3
6	ماليزيا	0	1	1	غياب			1	2	3	2	3	5	1	3	4	2	4	6	غياب			2	6	8
7	مالطا *	0	1	1	0	3	3	0	2	2	0	1	1	0	3	3	1	1	2	0	2	2	0	3	3
8	الباراغواي *	0	1	1	0	2	2	1	2	3	0	1	1	0	1	1	0	1	2	0	1	1	0	1	1
9	رواندا	1	0	1	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	1	1	2	1	2	3	1	0	1
10	السنغال	1	0	1	2	3	5	2	3	5	3	3	6	3	3	5	3	2	5	غياب			1	0	1
11	الأوروغواي	0	1	1	3	3	6	4	4	8	1	1	2	1	1	2	1	2	5	1	5	6	1	3	4

** وفود خاضعة لعقوبات في الجمعية العامة الـ 144، وفقاً للمادة 10.4 و 15.2 (ج) من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، لأنها تتألف حصرياً من ممثلين من الجندر نفسه لجمعيتين عامتين متتاليتين.*

*****

الدورة الـ45 لمجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)
وفود تضم 40 إلى 60 بالمئة من النساء البرلمانيات

تعمل مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) على تعزيز التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري) ضمن وفود البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى الجمعيات العامة، وقد قررت إبراز تلك التي تتألف من 40 بالمئة كحد أدنى و60 بالمئة كحد أقصى من كل جندر.

والبلدان التالية مرتبة حسب النسبة المئوية للنساء البرلمانيات في وفودها في الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي. يوجد ما مجموعه 30 وفداً متوازناً جندرياً من أصل 101 وفداً (29.7 بالمئة) من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الذين يحضرون الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي (في تاريخ 24 آذار/ مارس 2022).

وفود البلدان التي تضم 40 إلى 49.9 بالمئة من النساء البرلمانيات (6):

جمهورية الكونغو الديمقراطية (40 ٪)

غويانا (40٪)

ناميبيا (40٪)

سلطنة عُمان (40٪)

المملكة العربية السعودية (40٪)

أوغندا (43٪)

وفود البلدان التي تضم 50 بالمئة من النساء البرلمانيات (19):

أرمينيا

كابو فيردي

جمهورية إفريقيا الوسطى

فنلندا

فرنسا

الهند

إسرائيل

موريشيوس

موناكو

هولندا

نيوزيلندا

النيجر

سيشيل

جنوب السودان

تيمور ليشتي

تركيا

دولة الإمارات العربية المتحدة

المملكة المتحدة

جمهورية تنزانيا المتحدة

وفود البلدان التي تضم 50.1 إلى 60 بالمئة من النساء البرلمانيات (5)

زامبيا (57٪)

النمسا (60٪)

الدنمارك (60٪)

الإكوادور (60٪)

كينيا (60٪)

الجدول الزمني للاجتماعات المستقبلية وغيرها من الأنشطة

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 209

(نوسا دوا، 21 آذار/ مارس 2022)

سلسلة من الندوات عبر الإنترنت حول نزع السلاح منظمة من شبكة "برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح"	افتراضية كانون الثاني/يناير -كانون الأول/ديسمبر 2022
سلسلة التمكين العالمية: جلسات إحاطة وتدريب للبرلمانيين الشباب	اجتماع افتراضي (كل شهر) 2022
سلسلة من حوارات العلم من أجل السلام	افتراضية بداية آذار/مارس 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
اجتماع / الدعوة لإنقاذ منطقة الساحل: تمويل الإرهاب وتمويل مكافحة الإرهاب	جنيف (سويسرا) نيسان/أبريل – أيار/مايو 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
ندوة إعلامية حول هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وعمله للمشاركين الناطقين باللغة الفرنسية	افتراضية 17-20 أيار/مايو 2022
المؤتمر العالمي الثامن للبرلمانيين الشباب	جمهورية مصر العربية أيار/مايو 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
المؤتمر الإقليمي المعني بالقضاء على العنف ضد المرأة في إفريقيا، الذي يشارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الإفريقي	سيتم تحديد المكان لاحقاً أيار/مايو 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)

ورشة عمل دولية أو إقليمية لأعضاء لجان حقوق الإنسان البرلمانية	جنيف (سويسرا) أيار/مايو – حزيران/يونيو 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
مؤتمر الدعوة لإنقاذ منطقة الساحل: منع التطرف العنيف: الظروف المؤدية إلى الإرهاب	سيتم تحديد المكان لاحقاً أيار/مايو – حزيران/يونيو 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
مؤتمر برلماني حول الهجرة	إسطنبول (تركيا) 9-10 حزيران/يونيو 2022
دور البرلمان في تعزيز استعداد الأمن الصحي: لجنة اللوائح الصحية الدولية في مؤتمر الأمن الصحي العالمي 2022.	سنغافورة (سنغافورة) 28 حزيران/يونيو – 1 تموز/يوليو 2022
ندوة إقليمية لبرلمانات منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حول تغير المناخ	مونتفيديو، (أوروغواي) حزيران/يونيو 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي	مونتفيديو، (أوروغواي) حزيران/يونيو 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
ندوة عالمية عبر الانترنت منظمة بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تغير المناخ واللاجئين	افتراضية حزيران/يونيو 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
ورشة العمل الـ15 للباحثين البرلمانيين، والبرلمانيين، يشارك برعايتها الاتحاد البرلماني الدولي، ومركز الدراسات التشريعية، جامعة هال، المملكة المتحدة	روكستون (المملكة المتحدة) 30 – 31 تموز/ يوليو 2022

منتدى برلماني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) تموز/يوليو 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
القمة الرابعة عشرة لرئيسات البرلمانات	أوزبكستان 8-9 أيلول/سبتمبر 2022
ندوة إقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات آسيا والمحيط الهادئ	إسلام أباد (باكستان) أيلول/سبتمبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
ورشة عمل لأعضاء لجان حقوق الإنسان البرلمانية من البلدان الناطقة باللغة الفرنسية التي استعرضها مؤخراً مجلس حقوق الإنسان أو سيستعرضها قريباً	جنيف (سويسرا) أيلول/سبتمبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
مؤتمر الدعوة لإنقاذ منطقة الساحل: الأمن والتنمية في مجال مكافحة الإرهاب	افتراضية أيلول/سبتمبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
ندوة عبر الإنترنت عن الجرائم الإلكترونية	افتراضية أيلول/سبتمبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
اجتماع برلماني في سياق المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية	جنيف (سويسرا) أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)

اجتماع البرلمانات والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات للشراكة من أجل تأثير الرقابة المالية ومساءلة أكبر مع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات	افتراضية أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
قمة رؤساء البرلمانات (P20) بمناسبة قمة مجموعة العشرين	جاكارتا (اندونيسيا) 6-7 تشرين الأول /أكتوبر 2022
الجمعية العامة الـ145 والاجتماعات ذات الصلة	كيغالي (رواندا) 11-15 تشرين الأول/أكتوبر 2022
اجتماع برلماني في مؤتمر الأطراف الـ27	شرم الشيخ (جمهورية مصر العربية) 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2022
المؤتمر العالمي حول القضاء على العنف ضد المرأة	كييف (أوكرانيا) تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
مؤتمر الدعوة لإنقاذ منطقة الساحل: الكرامة الإنسانية والمرأة والطفل	افتراضية تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
اجتماع برلماني حول الجرائم الإلكترونية	تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً)
المؤتمر البرلماني السنوي المعني بمنظمة التجارة العالمية	جنيف (سويسرا) تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)

قمة الدعوة لإنقاذ منطقة الساحل: الاستجابة العالمية للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل	سيتم تأكيد المكان لاحقاً كانون الأول/ديسمبر 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لمجموعة دول الساحل الخمس	نيامي (النيجر) 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
ندوة أقاليمية حول أهداف التنمية المستدامة	افتراضية 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
الندوة الإقليمية الثانية للبرلمانات الإفريقية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	جيبوتي (جمهورية جيبوتي) 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
الندوة الإقليمية الثالثة لبرلمانات منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	مدينة باناما (باناما) 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
الندوة الإقليمية الثالثة لمجموعة 12+ حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	باريس (فرنسا) 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
المؤتمر العالمي للحوار بين الثقافات والأديان: *العمل معاً من أجل السلام والإنسانية*	سانت بطرسبرغ (روسيا الاتحادية) 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)

سلسلة من الندوات عبر الإنترنت الإقليمية ودون الإقليمية حول انعدام الجنسية	افتراضية 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
سلسلة من ورش عمل افتراضية إقليمية وعالمية حول المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتمكين المرأة	افتراضية 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
ندوة عالمية عبر الإنترنت منظمة بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول التعليم واللاجئين	افتراضية 2022 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
ندوة إعلامية عن هيكل وعمل الاتحاد البرلماني الدولي لبرلمانات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2022 المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لمجموعة أوراسيا	2022 المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لمجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	2022 المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف للمجموعة الإفريقية	2022 المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً
ورشة عمل إقليمية حول تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات غرب إفريقيا	2022 المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً
ورشة عمل إقليمية حول تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات منطقة شرق وجنوب آسيا	2022 المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً
مؤتمر القمة الخامس لرؤساء برلمانات دول جنوب آسيا حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	2022 المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً
ورشة عمل حول نزع السلاح الشامل	2022 المكان والصيغة والمواعيد تؤكد لاحقاً

سلسلة من ورشات العمل حول الأمن البشري، في إطار الحملة العالمية لتوفير الأمن البشري للجميع	2022 المكان والصيغة والمواعيد تؤكد لاحقاً
المسار البرلماني في منتدى حوكمة الإنترنت للعام 2022	2022 (المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً)
المنتدى البرلماني بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بالبلدان الأقل نمواً	الدوحة (دولة قطر) 5-9 آذار/مارس 2023 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
الجمعية العامة الـ146 والاجتماعات ذات الصلة	المنامة (مملكة البحرين) 11-15 آذار/مارس 2023
الجمعية العامة الـ147 والاجتماعات ذات الصلة	جنيف (سويسرا) 8-12 تشرين الأول/أكتوبر 2023
فعالية جانبية في الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة	نيروبي (كينيا) 2023 (المواعيد تؤكد لاحقاً)
القمة البرلمانية العالمية الثانية بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف	2023 المكان والمواعيد تؤكد لاحقاً

جدول أعمال الجمعية العامة الـ 145

(كيغالي، رواندا، 11-15 تشرين الأول/اكتوبر 2022)

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة الـ145
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة
4. *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة.* (اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان)
5. تقارير اللجان الدائمة
6. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان للجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

144th IPU Assembly and related meetings

Nusa Dua, Indonesia
20 – 24 March 2022

Results of the proceedings

Inter-Parliamentary Union – 2022

Inter-Parliamentary Union

For democracy. For everyone.

TABLE OF CONTENTS

Page(s)

Meetings and other activities

144th Assembly

1. Inaugural ceremony 4
2. Participation 5
3. Choice of an emergency item 6
4. Debates and decisions of the Assembly and its Standing Committees 7
5. Special accountability segment 12
6. Concluding sitting of the Assembly 13

209th session of the Governing Council

1. Election of the President of the 144th Assembly 14
2. Report of the IPU President 14
3. IPU Impact report 14
4. 2022-2026 Communications Strategy 15
5. Amendment to the Rules of the Committee on Middle East Questions 15
6. Future inter-parliamentary meetings 15
7. Financial results for 2021 15
8. Questions relating to Membership of the IPU and observer status 16
9. Reports of committees and other bodies 17

287th session of the Executive Committee

1. Debates and decisions 18
2. Sub-Committee on Finance 22
3. Questions relating to the IPU Secretariat 23

Forum and Bureau of Women Parliamentarians 23

Forum and Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU 24

Subsidiary bodies of the Governing Council

1. Committee on the Human Rights of Parliamentarians 24
2. Committee on Middle East Questions 24
3. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law 25
4. Gender Partnership Group 26
5. Advisory Group on Health 27
6. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) 27
7. Working Group on Science and Technology 28

Other activities and events

1. Joint Meeting with the Chairpersons of the Geopolitical Groups and the Presidents of the Standing Committees 29
2. Panel discussion: *Leveraging parliamentary budgeting powers for children* (Organized jointly by the IPU and UNICEF) 30
3. Workshop: *Never again – Strengthening health security preparedness during COVID-19 recovery and beyond* (Organized jointly by the IPU and WHO) 31
4. Workshop: *Engaging for a universal ban on nuclear tests* (Organized jointly by the IPU and the CTBTO) 31
5. Panel discussion: *International cooperation to prosecute corruption and recover stolen assets (*Organized jointly by the IPU and the Global Organization of Parliamentarians Against Corruption (GOPAC)) 32
6. Launch of the *Global Parliamentary Report* 33
7. Launch of the handbook *Strengthening health security preparedness: The International Health Regulations (2005)* 34

Elections, appointments and membership of the Inter-Parliamentary Union

Elections and appointments

1. IPU Vice-Presidents 34
2. Bureau of Women Parliamentarians 34
3. Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU 34
4. Committee on the Human Rights of Parliamentarians 34
5. Committee on Middle East Questions 34
6. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) 34
7. Bureaux of the Standing Committees 35
8. Rapporteurs to the 146th Assembly 35

Media and communications 35

Membership of the Inter-Parliamentary Union 38

Agenda, resolutions and other texts of the 144th Assembly of the Inter-Parliamentary Union

Agenda 39

Nusa Dua Declaration on *Getting to zero: Mobilizing parliaments to act on climate change* .. 40

Resolutions

- *Rethinking and reframing the approach to peace processes with a view to fostering lasting peace* 44
- *Leveraging Information and Communication Technology as an enabler for the education sector, including in times of pandemic* 49

Emergency item

- Results of the roll-call vote on the requests for the inclusion of an emergency item in the agenda of the Assembly 52-53
- Resolution: *Peaceful resolution of the war in Ukraine, respecting international law, the Charter of the United Nations and territorial integrity* 54

Reports of the Standing Committees

- Standing Committee on Democracy and Human Rights 57
- Standing Committee on United Nations Affairs 59

Reports, decisions and other texts of the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

Reports, decisions and other texts

- IPU Communications Strategy 2022-2026 61
- Amendment to the Rules of the Committee on Middle East Questions 66
- Report of the Forum of Women Parliamentarians 66
- Report of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU 69
- Report of the Committee on Middle East Questions 71
- Report of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law 71
- Report of the Advisory Group on Health 73
- Report of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) 73
- Report of the Working Group on Science and Technology 74
- Statistics of the Gender Partnership Group 75

Other documents available online

- IPU Impact Report (https://www.ipu.org/file/14180/download)
- Decisions of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians (https://www.ipu.org/decisions-committee-human-rights-parliamentarians)

Future meetings

- Calendar of future meetings and other activities 78
- Agenda of the 145th Assembly 82

144th Assembly

1. Inaugural ceremony

The inaugural ceremony of the 144th IPU Assembly took place at the Bali International Conference Centre, Nusa Dua, Indonesia at 19:30 on Sunday, 20 March 2022, with President Joko Widodo in attendance.

Ms. Gilda Sagrado, Master of Ceremonies, welcomed delegates to Bali.

A medley of Indonesian cultural dances was performed.

Mr. Duarte Pacheco, President of the Inter-Parliamentary Union, thanked the Indonesian Parliament for their warm hospitality and their efforts to ensure that the Assembly would take place under the best possible conditions. He noted that the world was at a crossroads, entering the third year of the devastating COVID-19 pandemic, which had not only had direct health consequences for millions but had also set back progress on sustainable development. Nonetheless, parliaments and the IPU had remained open for business and parliamentarians had continued to play their role in securing better lives for everyone.

The crisis in Ukraine cast a considerable shadow over the Assembly. One member of the international community had invaded another, resulting in a major humanitarian catastrophe in Europe and repercussions around the world. The human toll of the invasion was unacceptable, as was the threat of use of nuclear force. The IPU called on the Parliament of the Russian Federation to stop the war and engage in the search for a peaceful solution. The IPU also stood ready to facilitate dialogue as the optimum way to resolve the crisis.

The world was facing many other challenges, but none was more urgent than the climate crisis, which had therefore been chosen as the main theme of the Assembly. The people of the world were tired of words and wished to see action. All crises resulted in increased inequalities, and the climate crisis was no different. The Assembly therefore needed to mobilize the parliaments of the world to take resolute action before it was too late.

The Assembly would also turn its attention to the ever-growing number of cases before the IPU's Committee on the Human Rights of Parliamentarians, as well as the ongoing plight of the parliamentarians of Afghanistan, Myanmar and other parliaments in crisis. The IPU's Member Parliaments needed to be accountable for their own performance and continue to innovate, rejuvenate and improve, in particular by redoubling efforts to reach gender parity and increase youth engagement in politics.

In a video message, ***Mr. António Guterres, Secretary-General of the United Nations***, said that, as the world struggled to recover from the COVID-19 pandemic, senseless violence was causing death and destruction in Ukraine, threatening global peace and security. The war was aggravating existing economic and social vulnerabilities both in the region and beyond. It also highlighted how the global addiction to fossil fuels was placing energy security, climate action and the global economy at the mercy of geopolitics.

The answers to the global climate catastrophe were clear: reduce emissions by 45 per cent this decade and achieve net zero emissions by 2050, invest 50 per cent of climate finance in adaptation and resilience to protect vulnerable communities, and ensure that existing climate finance commitments to developing countries were met. Parliaments and legislators were essential to achieving those goals and needed to drive forward ambitious climate policies, the transition to renewable energy and the creation of green jobs.

Ms. Puan Maharani, Speaker of the House of Representatives of the Republic of Indonesia, welcomed delegates to Indonesia and noted that the ongoing uncertainties of the COVID-19 pandemic added to the many complex challenges the world was already facing. Global issues required global solutions and parliaments had a key role in garnering political support for international cooperation and multilateralism. International commitments meant nothing without national implementation.

The 144th Assembly would provide an essential forum in which to engage in inter-parliamentary dialogue on democracy, peace, human rights and sustainable development. Democracy had been challenged in various ways in many countries. The Assembly would also provide an opportunity for the global community to call for an end to the war in Ukraine, express its support for the full independence of Palestine and encourage Myanmar to follow the path of democracy once more.

The choice of climate change as the theme of the 144th Assembly was particularly pertinent and parliamentarians needed to follow several steps to address the crisis: work to create a peaceful and stable geopolitical situation conducive to climate diplomacy, accelerate the equitable global availability of vaccines, mobilize commitments and actions to save the world from the impact of climate change, and accelerate the recovery of the global economy in the aftermath of the pandemic.

The challenges and uncertainties facing the world could only be overcome by working together and strengthening international cooperation. Parliaments were key to that effort and needed to demonstrate their leadership in mobilizing concrete actions to build a healthy, peaceful and prosperous world.

His Excellency Mr. Joko Widodo, President of the Republic of Indonesia, welcomed delegates to Indonesia and noted that the challenges evoked by the other speakers would only become greater in the years to come. The world would always struggle to keep up with the pace of technological change, and the COVID-19 pandemic had shown how a single crisis could disrupt everything. People were now facing huge increases in the cost of living due to energy scarcity and disruptions to global logistics. The words of parliaments and governments on climate change had yet to be matched with actions. The transition from fossil fuels to renewable energy seemed a simple solution on the surface but would be a formidable challenge to implement, particularly in developed countries.

The international community needed to mobilize investment in renewable energy without delay. Indonesia had enormous potential for renewable energy from hydroelectric, wind, tidal and solar power, but needed considerable investment and transfer of technology to harness it. The global community could not ignore the devastation resulting from climate change for much longer. IPU Member Parliaments needed to mobilize and work together now to formulate policies and concrete actions that could be implemented on the ground.

President Joko Widodo declared the 144th IPU Assembly open.

2. Participation

Delegations from 101 Member Parliaments took part in the work of the Assembly:[*]

Afghanistan, Algeria, Andorra, Angola, Armenia, Australia, Austria, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Benin, Botswana, Bulgaria, Cabo Verde, Cambodia, Central African Republic, Chile, China, Croatia, Czech Republic, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Ecuador, Egypt, Equatorial Guinea, Estonia, Eswatini, Finland, France, Germany, Ghana, Greece, Guatemala, Guinea, Guinea-Bissau, Guyana, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Israel, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Kuwait, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Madagascar, Malawi, Malaysia, Maldives, Malta, Mauritius, Mexico, Monaco, Morocco, Mozambique, Namibia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Niger, Nigeria, Norway, Oman, Pakistan, Paraguay, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Rwanda, San Marino, Sao Tome and Principe, Saudi Arabia, Senegal, Seychelles, Sierra Leone, South Africa, South Sudan, Spain, Sri Lanka, Suriname, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Thailand, Timor-Leste, Turkey, Uganda, United Arab Emirates, United Kingdom, United Republic of Tanzania, Uruguay, Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe.

The following four Associate Members also took part in the Assembly: the Arab Parliament, the East African Legislative Assembly (EALA), the Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS), and the Parliamentary Assembly of La Francophonie (APF).

[*] For the complete list of IPU Members, see page 38

Observers included representatives of:

(i) the United Nations and related organizations: United Nations, Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS), the United Nations Development Programme (UNDP), United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women), World Health Organization (WHO), the Preparatory Commission for the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty Organization (CTBTO);

(ii) parliamentary assemblies and associations: African Parliamentary Union (APU), Arab Inter-Parliamentary Union (AIPU), ASEAN Inter-Parliamentary Assembly (AIPA), Asian Parliamentary Assembly (APA), Forum of Parliaments of the International Conference on the Great Lakes Region (FP-ICGLR), Global Organization of Parliamentarians Against Corruption (GOPAC), International Parliamentary Network for Education (IPNEd), Parliamentary Assembly of the Mediterranean (PAM), Parliamentary Assembly of Turkic Speaking Countries (TurkPA), Parliamentary Union of the Organization of Islamic Cooperation Member States (PUIC), Southern African Development Community Parliamentary Forum (SADC PF);

(iii) international political party federations: Liberal International.

Of the 778 delegates who attended the Assembly, 404 were members of parliament (393 from Member Parliaments and 11 from Associate Member delegations). Those parliamentarians included 30 Presiding Officers, 28 Deputy Presiding Officers, 154 women MPs (38.1%) and 110 young MPs (27.2%).

In continuation of the good practices from the 143rd Assembly, the 144th Assembly was an in-person event with adaptations for hybrid participation. Six of the seven session rooms were equipped for external engagement and remote interpretation and these technical capacities were well used throughout the Assembly.

The deliberations of the Inaugural Ceremony, Forum of Women Parliamentarians, Assembly General Debate and all sittings of the Governing Council were live streamed in English and the original language, with up to 2,000 views at any one time and over 1,100 hours of viewing time. The General Debate included pre-recorded videos from high-level speakers. The debate on the Emergency Item included a live intervention over Zoom from Ukraine and a video message from the Russian Federation.

Three of the four official side events (organized in cooperation with partner organizations – UNICEF, WHO and GOPAC), and all sittings of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP) allowed remote participation, as did two of the geopolitical group meetings. Viewers and speakers came from Asia, North and South America, and Europe.

Between the ongoing COVID-19 pandemic and the war in Ukraine, these hybrid arrangements were crucial to enable the voices of IPU Members, supporters and partners from around the world to contribute to the work of the 144th Assembly.

3. Choice of an emergency item

On 21 March, the President informed the Assembly that the following three requests for the inclusion of an emergency item had been proposed:

- *Russian and Belarusian aggression against Ukraine* (Ukraine)
- *The role of parliaments in supporting a peaceful resolution to the Russian-Ukrainian conflict* (Indonesia)
- *Peaceful resolution of the war in Ukraine, respecting international law, the Charter of the United Nations and territorial integrity* (New Zealand)

Ukraine, which presented its emergency item proposal via Zoom, withdrew this proposal in support of New Zealand's proposal.

Poland opposed the proposal submitted by Indonesia, expressing its support for New Zealand's proposal. South Africa opposed the proposal submitted by New Zealand and expressed its support for Indonesia's proposal.

The Assembly proceeded with a roll-call vote on the two remaining proposals (see pages 52-53). The proposal by New Zealand, which received the required two-thirds majority of the vote, was adopted, and added to the agenda as Item 8.

4. Debates and decisions of the Assembly and its Standing Committees

(a) General Debate: *Getting to zero: Mobilizing parliaments to act on climate change* (Item 3)

During the three days of deliberations, 114 legislators from 87 Member Parliaments, including 22 Presiding Officers and 15 young parliamentarians, as well as representatives of two Associate Members and three permanent observers, contributed to the General Debate. Several delegations that were unable to travel to Nusa Dua for the Assembly sent video messages. The proceedings of the Debate were livestreamed, and many of the good practices and recommendations that emerged were reflected in the outcome document.

Ms. P. Maharani, Speaker of the House of Representatives of the Republic of Indonesia, opened the General Debate on 21 March, noting that the world was facing a multitude of crises: the continuation of the COVID-19 pandemic driven by mutations of the virus, a rapid escalation of geopolitical tensions, precipitous increases in the cost of essential items, and the continued failure to address global warming. The world needed to come together, build trust in one another, strengthen global solidarity and bolster partnerships to address those crises.

The IPU's core goal of making parliaments stronger to promote democracy, peace and sustainable development was more important than ever. By making dialogue a habit and putting diplomacy first, parliaments had an opportunity to demonstrate that they were the guardians of democracy and could make democracy more resilient. Determination was still required to end the pandemic, particularly by accelerating equal global vaccine distribution. The global health architecture would also need to be strengthened to respond to any future pandemic. Recovery from the pandemic was not just about health and the economy, but also social recovery, including increasing the participation of women and young people in decision-making bodies.

Climate change was an existential crisis for the planet and parliaments needed to play their role in addressing it by mobilizing concrete actions and leading by example. Parliaments needed to adopt both mitigation and adaptation actions, realize the international community's commitment to provide US$ 100 billion of climate finance per year and support the transition to clean energy through technology transfer and investment. The deliberations of the 144th Assembly should therefore take due account of the importance of strengthening global partnerships and multilateralism, the need to translate international commitments into tangible actions at the national level, the need to build a culture of peace marked by dialogue and tolerance, and the need for parliaments to take an active role in bridging differences and building trust. Indonesia was committed to hosting and leading the Assembly in a transparent and inclusive manner and believed that, through dialogue and solidarity, the parliaments of the world could create a safer, fairer and more prosperous world.

Mr. D. Pacheco, President of the Inter-Parliamentary Union, observed that the climate change was worsening with every passing minute and would continue to intensify unless parliaments enacted major changes to economies, energy use practices and food systems. Human activity was a major driver of climate change, which impacted not only the planet and biodiversity, but the livelihoods of all human populations. Women and girls, and marginalized and underrepresented members of society were disproportionately affected. Climate-related displacement and migration were on the rise in many parts of the world.

The Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) had found that the goal of limiting global warming to 1.5 degrees Celsius would be unreachable without immediate reductions in greenhouse gas emissions. Parliamentarians needed to take urgent action to minimize the most devastating impacts of climate change, by acting on the commitments made at the United Nations Climate Change Conference (COP26) in Glasgow in November 2021 and implementing the Paris Agreement. Actions to address climate change must be informed by science and developed through a gender-responsive and socially inclusive lens, to ensure that no-one would be left behind. Climate change did not recognize borders and its nature as a shared challenge must be acknowledged by fostering constructive, open, multilateral dialogues and defining concrete actions. Future generations had the right to expect a healthy planet.

In a video message, ***Mr. Ban Ki-moon, former Secretary-General of the United Nations and co-Chair of the Ban Ki-moon Centre for Global Citizens***, observed that the IPU's 144th Assembly was being held in trying times, with the world facing the dual struggle of the climate emergency and the COVID-19 pandemic, leaving progress on the Sustainable Development Goals well behind expectations. Parliaments could play a cardinal role in mobilizing cross-cutting climate action, through support for both international diplomacy and grassroots local implementation.

At COP26 in Glasgow in November 2021, the governments of the world had pledged to limit warming to 1.5 degrees Celsius, as enshrined in the Paris Agreement. However, emissions were clearly not being reduced quickly enough and more efforts were needed to motivate the necessary legislative response. High-impact and innovative mitigation solutions were required and countries needed to follow through with the pledges they had made in their Nationally Determined Contributions.

In a video message presenting the findings of the latest IPCC report, ***Mr. A. Guterres, Secretary-General of the United Nations***, observed that the report was an unprecedented indictment of failed climate leadership. Half of humanity was in immediate danger and ecosystems had reached the point of no return. Emissions targets were not being met and fossil fuels continued to choke humanity. Countries needed to come together to accelerate the energy transition and end their reliance on fossil fuels.

An equal focus on adaptation and mitigation was required and investment needed to be increased in both, particularly for countries on the front line. Any delay in getting funding to small island developing states and less economically developed countries would be fatal. Development banks needed to work together with the public and private sector to secure funding, and the G20 needed to lead the way. The people of the world were anxious and angry and it was time to turn that rage into action.

In a video message recorded at COP26 in Glasgow in November 2021, ***Mr. S. Penitala Teo, Speaker of the Parliament of Tuvalu***, said that the majority of his country was only a few feet above sea level and was already feeling the effect of sea level rise and changing weather patterns. Salt water was entering water courses and affecting the country's staple crops. The answer to the crisis was in the hands of rich nations. Tuvalu was barely contributing to global emissions but was paying a huge price, with many of its people now expecting to have to leave the country in the coming years. Investment from developed countries was needed to build up the defences of Tuvalu and many other island nations.

Ms. M. Wijsen, Indonesian youth activist, leader of the Youthtopia movement and founder of Bye Bye Plastic Bags, said that climate change was real and was happening now, with no place on Earth not already affected. Young people knew very well that action was needed. She had begun her own successful campaign against plastic pollution at the age of 12 and now, at the age of 21, she was seeing a new generation of activists campaigning on issues such as the protection of biodiversity, promoting indigenous voices, stopping deforestation, objecting to new nuclear power facilities and supporting the implementation of the Sustainable Development Goals.

Floods, forest fires and extreme weather were becoming a reality for everyone, often resulting in people losing their homes and becoming refugees. Conferences, speeches and photo opportunities were not enough; now was the time for action. Young people were ready to get involved and take their rightful place at the decision-making table. Parliamentarians should step up as there was no time to spare.

Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain), first Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians speaking on behalf of Ms. L. Vasylenko (Ukraine), President of the Bureau of Women Parliamentarians, observed that the theme of the general debate was of great importance to women and girls everywhere. The most immediate impact of climate change would be felt by already vulnerable and marginalized populations. Proactive measures to increase women's participation in parliaments would advance climate action as there was a strong positive correlation between the percentage of women in parliament and increased prioritization of climate change policy.

Climate legislation needed to be complemented with social policies, including gender-responsive policies. Institutions, starting with parliaments, needed to be both greener and more gender responsive. The green economy needed to be inclusive, taking into account gender and other socially differentiated needs. Action was needed now, not just for the sake of the families of today but for the children of the future.

Ms. S. Albazar (Egypt), President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, observed that, as the key issue of our time, climate change was at the forefront of the minds of young people. Degradation of the environment had begun well before most of the youth of today had been born, yet it was youth who would suffer the effects and have to repair the damage. Youth must have a say in climate action, in particular to draw on their talents and fresh ideas.

Young MPs were ideally placed to convey the views of youth to parliament but only 3 per cent of MPs were under the age of 30. More young MPs were needed, youth civil society needed to be included in parliamentary processes and MPs of all ages needed to listen to and speak up for youth. Attendees at

the 144th Assembly were encouraged to sign up for the IPU's ongoing *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign. Egypt, her home country, would be hosting the IPU's Global Conference of Young Parliamentarians in May 2022 and the COP27 Climate Change Conference later in the year, including the UNFCCC Conference of Youth.

(b) Standing Committee on Peace and International Security

The Standing Committee on Peace and International Security held three sittings from 21 to 23 March, with its President, Mr. M. Al-Ahbabi (Qatar) in the chair. The Committee was entrusted with the task of debating the draft resolution on the theme *Rethinking and reframing the approach to peace processes with a view to fostering lasting peace*. The draft resolution and an accompanying explanatory note had been prepared by the two co-Rapporteurs Ms. D. Gomashie (Ghana) and Ms. C. Widegren (Sweden).

Following the introductory remarks by Mr. S. Chowdhury, IPU Honorary President, and the presentation of the draft resolution by the two co-Rapporteurs, 28 speakers took the floor to express their thoughts on the subject matter. During the drafting process, the Committee considered 83 amendments tabled by 16 Member Parliaments and the Forum of Women Parliamentarians. Just over half of the proposed amendments and sub-amendments were taken on board.

At its sitting on 23 March, the Committee adopted the consolidated draft resolution by consensus. It was agreed that Ms. Gomashie would present the draft resolution to the Assembly in the afternoon of 24 March. The Indian delegation expressed its reservations on preambular paragraphs 5 and 13 and on operative paragraph 17 which all relate to the linkage between climate change and conflict.

The Bureau of the Standing Committee met on 22 March. Bureau members had the opportunity to have an exchange with Ms. P. Patten, Special Representative of the UN Secretary-General on Sexual Violence in Conflict on potential joint activities. The subject item to be studied during the next one-year cycle was also discussed. The proposed topic with the title *Cyberattacks and cybercrimes: The new risks to global security* put forward by the delegation of Spain was approved by the Committee at its sitting on 23 March. The Committee also approved the Bureau's proposal to hold a virtual meeting in May or June 2022 to discuss further its work plan for the next Assembly to be held in Rwanda and endorsed the nomination of Mr. J. Cepeda (Spain) and Ms. S. Falaknaz (United Arab Emirates) as the co-Rapporteurs for the next resolution.

The Committee elected to the Bureau Ms. L. Crexell (Argentina) to represent GRULAC and took note of the replacement of Mr. A. Kharchi (Algeria) by Mr. M.A. Bouchouit (Algeria) as announced by the African Group.

(c) Standing Committee on Sustainable Development

The Standing Committee on Sustainable Development held its sittings on 21 and 23 March with its President, Ms. A. Mulder (Netherlands), in the chair. The Committee was entrusted with the task of debating the draft resolution on the theme *Leveraging Information and Communication Technology as an enabler for the education sector, including in times of pandemic*. The draft resolution and an accompanying explanatory note had been prepared by the two co-Rapporteurs Ms. H. Järvinen (Finland) and Mr. S. Patra (India).

The presentation of the draft resolution was followed by a debate in plenary. The Committee considered 64 amendments submitted by 13 Member Parliaments and the Forum of Women Parliamentarians. The consolidated draft resolution was adopted by acclamation. The Committee agreed that Ms. Mulder would present the draft resolution to the Assembly. The resolution was adopted by acclamation at the plenary sitting of the Assembly in the afternoon of 24 March.

At its sitting on 23 March and upon the proposal of its Bureau, the Standing Committee adopted its next subject item entitled *Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests*. The Committee approved the nomination of Mr. C. Hoffmann (Germany) and Ms. H. Vijakumar Gavit (India) as co-Rapporteurs.

The Committee also approved a work plan for the next Assembly to be held in Rwanda. The work plan includes: a debate on the theme of the next resolution, a panel debate on the theme *Reconnecting local communities with a local sustainable inclusive economy to achieve the targets of SDG 8*, as well as a segment to discuss preparations for the Parliamentary Meeting at the United Nations Climate Change Conference (COP27) in Egypt.

The Committee elected to the Bureau Mr. R. Lozano (Uruguay) to represent GRULAC.

(d) Standing Committee on Democracy and Human Rights

The Committee held sittings on 22 and 23 March with its President, Mr. A. Gajadien (Suriname) in the chair.

At its sitting on 22 March, the Committee held a preparatory debate on the theme of its next resolution, namely *Parliamentary impetus to local and regional development of countries with high levels of international migration and to stopping all forms, including state-sponsored, of human trafficking and human rights abuses*. The sitting began with introductory remarks by Mr. F. Zon (Indonesia), co-Rapporteur; Mr. U. Lechte (Germany) representing the co-Rapporteur Mr. J. Wadephul (Germany); Ms. P. Patten, United Nations Special Representative of the United Nations Secretary-General on Sexual Violence in Conflict; and Mr. S. Chowdhury (Bangladesh), IPU Honorary President.

At its second sitting, the Committee held a debate on the theme *The role of parliaments in reconciling health measures during a pandemic with the preservation of civil liberties*. The debate was introduced by Senator Ms. G. Jourda (France), along with Mr. Y. Leterme, former Prime Minister of Belgium and Chair of the Global Commission on Democracy and Emergencies, and Mr. L. Gostin, Professor of Global Health Law at Georgetown University. For further information about the two debates, see page 57.

The Bureau of the Standing Committee met on 21 March and discussed how the Committee could contribute to the implementation of the overall IPU 2022-2026 Strategy. The Bureau resolved to develop a strategic plan for the Committee for that period and to hold a virtual meeting in May 2022 to move forward on the preparation of this strategic plan.

(e) Standing Committee on United Nations Affairs

The Standing Committee on United Nations Affairs met on 23 March with its President, Ms. S.A. Noor (Kenya) chairing the meeting. The session consisted of two panel discussions with high-level UN officials.

The first panel focused on the UN country team and its work in supporting Indonesian development.

Mr. J. Kazi, UN Women Indonesia Representative and Liaison to the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN), and Ms. T. Boonto, UNAIDS Indonesia Country Director, shared an overview of their activities in Indonesia. They stressed the hard living conditions for poor and marginalized people in Indonesia. Specific problems involved the lack of participation of women in public life, violence against women, the difficult situation of HIV/AIDS infected persons and, in general, the lack of women's empowerment. Mr. H. Ali Mufthi (Indonesia) presented his Parliament's interaction with the United Nations which was focused on implementing the Sustainable Development Goals (SDGs). Parliamentarians and panellists emphasized the need for more interaction between the representatives of the United Nations and parliamentarians in each country.

The second panel focused on the United Nations High-Level Political Forum on Sustainable Development (HLPF). The 2022 HLPF's main theme centred on building back better from the COVID-19 pandemic.

In his presentation, Mr. C. Chauvel, Global Lead and Asia-Pacific Focal Point, Inclusive Processes and Institutions, United Nations Development Programme (UNDP), outlined the set-back in SDG implementation due to the COVID-19 pandemic and the conflict in Ukraine. Ms. P. Torsney (Head of the Office of the Permanent Observer of the IPU to the UN in New York) presented the IPU's survey on parliamentary engagement. Ms. C.I. López Castro (Mexico) shared her experience with Mexico's 2021 voluntary national review (VNR). All panellists underlined the importance of parliamentary participation in the VNRs.

Some delegates deplored the impact of the pandemic which had widened the gap between the developed world and the global south. Others stressed the role of parliaments both in building back after the pandemic as well as in implementing the SDGs and shared their respective national measures in SDGs implementation. Several delegates shared their parliament's experience in drafting the SDGs implementation strategy and the VNRs.

(f) Debate on the emergency item

Peaceful resolution of the war in Ukraine, respecting international law, the Charter of the United Nations and territorial integrity

The debate on the emergency item was held in the morning of 22 March, with Mr. J.F.N. Mudenda, Speaker of the National Assembly of Zimbabwe, in the chair. Both the IPU President and IPU Secretary General joined the debate. A record 34 speakers took the floor.[1]

Before the debate began, a video message from Ms. L. Vasylenko, MP from Ukraine, was shown, in which she appealed to fellow parliamentarians at the Assembly to react decisively to the war of aggression against Ukraine. Also via video message, Mr. K. Kosachev, Deputy Speaker of the Federation Council of the Russian Federation, explained that the war was a continuation of the conflict that had started in 2014 and its aim was to stop the genocide of Russians in Ukraine.

Many speakers expressed their solidarity with the people of Ukraine, in particular women, children, the elderly and the disabled, who were suffering most from the war, and deplored the loss of many civilian lives. Over 3 million people had fled Ukraine while 6 million were internally displaced, including other nationals. Speakers deplored the shelling of schools and a maternity hospital and called for an immediate ceasefire so as to open humanitarian corridors for urgent humanitarian assistance and to allow Ukrainians to leave conflict areas safely.

Several delegates underscored the importance of respecting the UN Charter and basic international law, including the need to respect the territorial integrity of a sovereign state and the right of all countries to co-exist peacefully. They praised the actions of solidarity by neighbouring countries, such as Poland, Republic of Moldova and Romania, which were hosting millions of refugees.

Other delegates expressed disappointment at the lack of historical context in the selected proposal and lamented inconsistencies in the way the IPU had expressed opinions on past conflicts. The IPU had not been as forceful in condemning actors in past military operations. Several felt that language in parts of the resolution was inflammatory and not helpful in terms of encouraging dialogue and mediation aimed at ending the war. They further called on the IPU to be unswerving in expressing values and opinions in a neutral manner in future.

Most delegates emphasized the need for dialogue to immediately stop the war and achieve peace between two IPU Members and several called on the IPU to lead this effort.

In summarizing the debate, Ms. L. Wall (New Zealand), author of the emergency item proposal, underscored the necessity for peaceful solutions and the role that the IPU – with its legacy of dialogue and diplomacy – could and should play to help achieve peace. She called for an immediate ceasefire and urged the participants in the 144th Assembly to unite to address the issue.

The Assembly referred the emergency item to a drafting committee made up of representatives of Belarus, the Democratic Republic of the Congo, Indonesia, Kazakhstan, Kuwait, Maldives, Mexico, Poland, South Africa, the United Kingdom and Uruguay.

(g) Adoption of the resolution on the emergency item

In the afternoon of 23 March, the plenary sitting of the Assembly adopted the resolution by consensus (see page 54).

After the adoption of the resolution, a number of delegations took the floor to express reservations or explain their vote:

Bahrain, United Arab Emirates and Zimbabwe expressed reservations to operative paragraphs 2, 3 and 4, as well as to operative paragraphs 8 (UAE and Zimbabwe) and 9 (Zimbabwe). China, Iran (Islamic Republic of), Syrian Arab Republic and Viet Nam expressed a reservation to the entire text of the resolution. Belarus and South Africa expressed their opposition to the resolution.

[1] United Arab Emirates, Switzerland, Viet Nam, Islamic Republic of Iran, Malta, Maldives, Greece, Indonesia, Belarus, Czech Republic, China, Paraguay, Australia, South Africa, the Netherlands, the United Kingdom, Zimbabwe, Portugal, Poland, Suriname, Timor-Leste, India, Austria, Zambia, Finland, Syrian Arab Republic, Malaysia, Turkey, Jordan, Nigeria, Spain, Israel, Algeria and New Zealand.

Most of those delegations stated that the neutrality of the IPU should be preserved, adding that any resolution condemning only one party did not support mediation for a peaceful resolution. Zimbabwe also deplored the fact that there had not been any IPU resolutions condemning western countries on past wars. China stated that the resolution failed to reflect the views many countries held and that there was always a need for political courage to create space for peace and leave room for political settlement. It also emphasized that the sovereignty and territorial integrity of all countries must be respected.

5. Special accountability segment

For the first time, the General Debate included a special accountability segment where Members could share their good practices and the concrete actions they had undertaken towards implementation of IPU resolutions and other decisions.

In this context, the IPU President underscored that the 2022-2026 IPU Strategy was a new phase for the Organization where stronger accountability was required from both Member Parliaments and the Secretariat. The aim, which was reflected in the fifth strategic objective, also sought to reinforce the statutory provisions of the Organization according to which all Members were expected to submit an annual report of their activities in follow-up to IPU decisions. The Organization was keen to actively engage the membership in this important exercise.

Multiple delegations took the floor to report on their good practices and the activities they had undertaken in follow-up to the decisions adopted at the 143rd IPU Assembly, in particular the Madrid Declaration on overcoming contemporary challenges to democracy, the resolutions on combating online child sexual exploitation and abuse and on harnessing parliamentary support for vaccine equity, as well as the decisions relating to violations of the human rights of parliamentarians.

Delegations shared the following concrete examples of their parliamentary actions:

- Indonesia: Parliamentary youth programme as a model of training.
- Nepal: Coordinated outreach to local communities on the risks of the COVID-19 virus which was supported by all political parties.
- Paraguay: Launch of the Spanish language version of the IPU's worldwide campaign *I Say Yes to Youth in Parliament!*.
- Sweden: Identifying modalities for more effective interventions both at the level of national parliaments and within the IPU in keeping with the work of the newly established IPU Working Group on Transparency, Accountability and Openness.
- United Kingdom: Providing expertise to other parliaments when legislating around arms bills; annual reporting on IPU decisions to the Secretary of State for Foreign, Commonwealth and Development Affairs.
- Bahrain: Convening a second session of the Youth Parliament; new legislation drafted to combat abuse and violence; new mechanisms put in place such as the focal point on justice and child protection.
- India: National production of essential medicines and equipment for equal access to COVID-19 protection throughout the country; support to other countries including through the distribution of over 160 million vaccine doses to 98 countries.
- Ecuador: Promoting inclusive parliamentarism through new legislation, including a "democracy code" whereby political parties observe youth and women quotas on their electoral lists (at local, regional and national level).
- Morocco: Convening a regional event in Parliament on 7 December 2021, with the participation of women's civil society organizations, in follow up to the recent IPU publication on violence against women in African parliaments.
- Zambia: Establishment of a youth caucus in Parliament with a mandate to: (1) enhance capacities of young parliamentarians, (2) leverage the advocacy role of young parliamentarians with respect to government (youth responsive policies), (3) promote youth participation in political parties, and (4) share experiences with other parliaments in the region.
- Sierra Leone: Working to promote gender equality at the regional, national and local levels – including through the organization of a dedicated conference in Parliament with the participation of Speakers from local parliaments.
- Thailand: Mechanism put in place to allow for annual reporting in Parliament on the IPU decisions on the human rights of parliamentarians, as well as efforts to raise awareness and support for the 1951 Convention relating to the Status of Refugees, particularly with respect to the situation in Myanmar.

In closing, the President thanked the delegations that had taken the floor for their good work and encouraged all Members to actively engage in the 2022 reporting exercise. A similar accountability segment would be convened in the context of the 145th IPU Assembly in Kigali in October.

6. Concluding sitting of the Assembly

At the concluding sitting on 24 March, ***Mr. P.F. Casini (Italy)*** and ***Ms. C. Castro (Mexico)*** introduced the Nusa Dua Declaration on *Getting to zero: Mobilizing parliaments to act on climate change* (see page 40). The Declaration encouraged parliaments to lead the way with innovative solutions and to focus particular attention on countries on the front line of the effects of climate change. Parliaments should continue to share best practices and lessons learned from their responses to the climate crisis. That response should also take due account of the needs of marginalized and underrepresented communities and be guided by the Sustainable Development Goals and scientific consensus. Climate change affected all generations, but its consequences would be most felt by young people. Parliaments urgently needed to redirect budgets to addressing the crisis and deploy every effort to protect their citizens from its consequences. The Assembly unanimously endorsed the Nusa Dua Declaration.

Ms. A. Gomashie (Ghana), co-Rapporteur of the resolution of the Standing Committee on Peace and International Security, presented the resolution *Rethinking and reframing the approach to peace processes with a view to fostering lasting peace* (see page 44). The Assembly adopted the resolution by consensus, with reservations expressed by India on three paragraphs.

Ms. A. Mulder (Netherlands), President of the Standing Committee on Sustainable Development, presented the Committee's resolution, *Leveraging Information and Communication Technology as an enabler for the education sector, including in times of pandemic* (see page 49). The Assembly unanimously adopted the resolution.

The Assembly took note of the Reports of the Standing Committee on Democracy and Human Rights, presented by its President, ***Mr. A. Gajadien (Suriname)***, and of the Standing Committee on United Nations Affairs presented by its President, ***Ms. S.A. Noor (Kenya)*** (see pages 57 and 59).

The Assembly approved the subject items for the resolutions to be drafted by the Standing Committee on Peace and International Security and the Standing Committee on Sustainable Development, for adoption at the 146th IPU Assembly, together with the rapporteurs that would be working on the draft resolutions (see page 35).

Ms. E. Nyirasafari, Vice-President of the Senate of Rwanda*,* warmly invited all IPU Members to attend the 145th IPU Assembly, which would be taking place in October 2022 in Kigali. A short promotional video was shown.

At the conclusion of the Assembly, the representatives of the geopolitical groups took the floor: ***Mr. E. Mundela Kanku (Democratic Republic of Congo)*** on behalf of the African Group, ***Ms. A. Gerkens (Netherlands)*** on behalf of the Twelve Plus Group, ***Ms. S. Carvajal Isunza (Mexico)*** on behalf of the Group of Latin America and the Caribbean, ***Mr. P. Wichitcholchai (Thailand)*** on behalf of the Asia-Pacific Group, and ***Mr. H. Alziadin (Jordan)*** on behalf of the Arab Group. They conveyed their thanks to the Indonesian parliament for its hospitality and to Ms. Maharani for her leadership. The events in Ukraine had somewhat overshadowed the Assembly and they urged Members to implement the actions adopted in the emergency item resolution without delay. They also encouraged Members to mobilize and take concrete actions on climate change. The geopolitical groups pledged their commitment to follow up on the important decisions of the Assembly and looked forward to meeting again in Kigali in October 2022.

In his concluding remarks, ***Mr. D. Pacheco, President of the IPU*** congratulated the Indonesian parliament for its organization of the Assembly, and thanked Ms. Maharani for her personal commitment to its success. The setting of the Assembly had been highly conducive to fruitful deliberations and had produced several concrete outcomes, which delegations were now encouraged to take back and implement in their parliaments. The adoption of the emergency item resolution on Ukraine had been a particularly important moment and an IPU task force would be established soon with a view to visiting both the Russian Federation and Ukraine to encourage dialogue and a diplomatic resolution to the conflict. In addition, the Assembly's strong consensus on the climate emergency, as reflected in the Nusa Dua Declaration, was a clear call for immediate action that all parliaments must heed. He thanked all delegates for their participation.

In her concluding remarks, ***Ms. P. Maharani, President of the 144th Assembly and Speaker of the House of Representatives of the Republic of Indonesia,*** said that the Assembly had begun with many unanswered questions, on the climate crisis, world peace and the COVID-19 pandemic, but delegates had reached agreements and found consensus while accommodating their different views. Global solutions required international cooperation and parliaments had shown that they had the right spirit to rise to the challenge.

The Assembly had produced several concrete outcomes. Delegates had agreed that the peaceful resolution of conflicts could only be achieved through multilateral diplomacy. The equal global distribution of vaccines was still needed in response to the pandemic. Parliaments also needed to continue their fight against corruption and inequality to ensure that no one was left behind. As for the climate emergency, support for developing countries was essential and there was no doubt that the environment needed to be protected for future generations. She thanked delegates for their participation, wished them a safe return home and declared the 144th IPU Assembly closed.

209th session of the Governing Council

1. Election of the President of the 144th Assembly

At its first sitting on 21 March, the Governing Council proposed that Ms. P. Maharani, Speaker of the House of Representatives of the Republic of Indonesia, be elected President of the 144th IPU Assembly.

The Governing Council observed a minute's silence in memory of the Speaker of the Parliament of Uganda, Mr. Jacob L. Oulanyah, who had passed away the previous day.

2. Report of the IPU President

The Governing Council took note of the report of the activities of the President of the IPU covering bilateral meetings during the 143rd Assembly in Madrid, visits to various countries to strengthen relations with Members, press conferences to increase the IPU's visibility, initiatives to promote universal membership of the IPU, and a visit to Ukraine followed by a statement on the crisis in Ukraine condemning the invasion of the country, expressing the IPU's solidarity with the people of Ukraine, and offering the IPU's support to resolve the crisis.

The Governing Council took note of the discussion of the Executive Committee on the report on the IPU's engagement with the United Nations over the previous 20 years. The Governing Council endorsed the recommendation of the Executive Committee to invite additional inputs to this report from both the Standing Committee on United Nations Affairs and the geopolitical groups.

The Governing Council appealed anew to IPU Members to ensure that they include IPU office holders in their national delegations.

The Governing Council was apprised of the President's proposal to institute an anthem for the Organization. It took note of the proposed way forward, in which terms of reference for a competitive process would be drafted and submitted for further discussion.

Members of the Governing Council were reminded of the deadline for nominations for the Cremer-Passy Award: 30 April. The winner would be announced on 30 June.

3. IPU Impact Report

The Governing Council took note of the report of the Secretary General on the activities and results of the Organization over the period covered by the previous strategy, for 2017-2021. Despite setbacks for democracy in many countries, the IPU had remained steadfast in its mission to build strong, democratic parliaments. The report covered achievements in the area of standard setting and building stronger institutions, promoting gender equality and defending human rights, supporting youth empowerment, contributing to peace building and security, achieving the SDGs, and facilitating parliamentary diplomacy and engagement with the United Nations.

4. 2022-2026 Communications Strategy

The Governing Council approved the IPU Communications Strategy 2022-2026, which was designed to boost communications efforts to help the IPU achieve the Organization's strategic objectives in the next five years.

The new overall IPU 2022-2026 Strategy had identified communications as a cross-cutting driver of change.

This refreshed Communications Strategy built on the work started in the previous IPU Communications Strategy 2019-2021, in which the IPU had begun its digital transformation, engaged actively with its Members through its communication channels and raised its visibility significantly in the media space.

Overall, the principal objective of the refreshed Communications Strategy was to strengthen the IPU's positioning as the primary global resource for, about and between parliaments, targeted especially at the 46,000 parliamentarians around the world.

In line with Strategic Objective 5 of the IPU 2022-2026 Strategy, Member accountability was identified as a critical success factor for the refreshed IPU Communications Strategy.

The active contribution of IPU Members was instrumental for the IPU to become better known to all parliamentarians around the world. A key element of the refreshed strategy would be to activate those parliamentarians, so they became domestic ambassadors for the Organization.

The refreshed Communications Strategy was organized around three key work streams :

- accelerating the IPU's digital communications transformation;
- encouraging more engagement and accountability from and between IPU stakeholders;
- increasing the IPU's influence and visibility.

5. Amendment to the Rules of the Committee on Middle East Questions

Following a recommendation by the Executive Committee, the Governing Council adopted an amendment to the Rules of the Committee on Middle East Questions. The amendment was intended to reflect the established practice of that Committee with regard to the gender balance of its composition.

6. Future inter-parliamentary meetings

The Governing Council approved the list of future meetings and other activities to be funded by the IPU's regular budget and by external sources (see page 78).

7. Financial results for 2021

The Governing Council considered the Financial Report and Audited Financial Statements for 2021. The Financial Statements had been prepared in full compliance with the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) and the accounts of the IPU and the closed Pension Fund were consolidated into a single set of financial statements.

The financial results for 2021 were introduced by Ms. C. Widegren (Sweden), Chair of the Sub-Committee on Finance. She reported that the External Auditor had expressed to her that the financial statements were accurate and that he had received constant support from the IPU finance team. The audit had been carried out remotely due to travel restrictions. The auditors had found that the IPU's internal controls were strong. During the year under review, the net assets had increased by CHF 0.38 million due to reduced travel and operational expenses caused by the continued impact of the COVID-19 pandemic. Investment performance had ended the year positively with a net result of CHF 0.42 million. At the end of 2021, the Working Capital Fund had reached its target level for the first time. As total assessed contributions in 2022 were still well below the level they had been in 2010, Ms. Widegren proposed that the Sub-Committee look into rebalancing the level of contribution income in the coming years.

Ms. Widegren welcomed the continued increase in voluntary contributions, as new parliaments and partners had brought their support to the IPU. She underlined that the IPU was viewed by partner organizations as relevant, transparent and worth supporting. At the same time, it was important that three quarters of the IPU's income came directly from the Members, ensuring that no-one could "buy" the IPU. She thanked Members for their commitment to paying their contributions despite the challenges of COVID-19. Nevertheless, the number of Members in arrears of their assessed

contributions remained a concern, and ten Members and Associate Members were currently at risk of potential suspension of their IPU membership rights later in the year. All IPU bodies should work together in making every effort to prevent this.

The Internal Auditor's report was presented by Ms. L. Fehlmann-Rielle (Switzerland) who had been appointed by the Governing Council, following the recommendation of the Executive Committee, to replace Ms. S. Moulengui-Mouélé (Gabon), who was no longer an MP. She conveyed her opinion that the accounts gave a true and fair reflection of the financial situation of the IPU at 31 December 2021 and complied with all current standards and rules. The External Auditor had expressed no reservations on the Financial Statements, noting their good quality and confirming that all previous recommendations were under implementation. Four new recommendations were made, which IPU management had accepted and would consider how best to implement. The overall result for the year 2021 increased the reserves of the IPU to their target level. The financial management of the IPU had a strong foundation based on internal controls and its financial position was solid.

The Secretary General supplemented these reports with a summary of the financial situation to date and the mobilization of voluntary funds towards implementation of the IPU's Strategy. The voluntary funding base was strong and new partners were coming forward with support.

There were several interventions from the floor, congratulating the Sub-Committee on Finance and the Secretariat team for the excellent results achieved and for the adherence to strong and effective financial management. In response to remarks from the Japanese delegation on cost efficiency and staffing, members of the Sub-Committee on Finance confirmed that the IPU assessed contribution budget had not increased since 2007, which would not have been possible without close adherence to cost savings and careful financial management. The Zimbabwean delegation commended the efforts of the Secretariat to keep the Organization functioning despite a freeze in Members' contributions, which could only have happened with stringent efforts to achieve efficiencies.

The Chair of the Sub-Committee on Finance underlined the Sub-Committee's commitment to transparency and accountability in the IPU's financial processes and the Secretary General described the recruitment procedures and importance of diversity within the Secretariat, the overriding criterion being to secure the highest standards of competence irrespective of national origin. He also confirmed that he did not plan to reduce staff numbers as the current staff were already overstretched, and outlined the various cost-saving measures he had undertaken and would continue to consider. In response to further remarks from the Zimbabwean delegation, the Secretary General confirmed that, at the Madrid Assembly, the Governing Council had appointed two Internal Auditors for the 2022 Financial Statements. The two Internal Auditors for 2023 would be appointed at the next session in Kigali.

The Governing Council approved the Secretary General's financial administration of the IPU and the financial results for 2021.

8. Questions relating to Membership of the IPU and observer status

The Governing Council endorsed the recommendation of the Executive Committee to suspend admission of new observers until such time as it had more complete details from the candidate observers, including the Collective Security Treaty Organization Parliamentary Assembly (CSTO-PA), the League of Parliamentarians for Al Quds, and the Muslim World League (MWL).

In that regard, the Governing Council also concurred with the Executive Committee that the four-yearly assessment of observers would provide a valuable opportunity, especially in the context of the IPU 2022-2026 Strategy, to develop a clearer and more rigorous methodology for the admission of new observers. The Governing Council decided to examine this matter during the 145th Assembly in Kigali.

The Governing Council took note of the Executive Committee's statement of 26 February on the invasion by the Russian Federation of Ukraine. The IPU President believed that launching a large-scale war against an independent and sovereign State was inexcusable. The Governing Council called for an immediate cessation of the hostilities, which potentially threatened world peace in light of their expected large-scale impact.

The Governing Council expressed its solidarity with the people of Ukraine and welcomed the ongoing initiatives of the President and the Secretary General which, in line with the IPU's unwavering belief in and commitment to peace, aimed at re-establishing dialogue between the parliaments of the Russian Federation and Ukraine to restore peace.

The Council was apprised of the situation of certain parliaments and endorsed the related recommendations made by the Executive Committee with regard to each of those parliaments. It reiterated its previous decisions on Afghanistan and Myanmar, following the recommendations of the Executive Committee and in solidarity with the people of those countries, to recognize the suspended parliaments of those two countries as the IPU's main interlocutors and to allow their participation in the IPU in a non-voting observer capacity.

Regarding the Bolivarian Republic of Venezuela, the Governing Council supported anew the recommendation of the Executive Committee made in Madrid in November 2021 to accept a delegation as observers from the country only if composed of Members from both parliaments (elected in 2015 and 2020). The Governing Council welcomed the positive news on the resumption of peace talks between the two parties under the auspices of the Government of Mexico. It requested that the Secretary General continue to monitor the situation.

The Governing Council endorsed the recommendation of the Executive Committee to retain Burkina Faso's membership as its situation was similar to those of Mali and Guinea, for which it had endorsed the same recommendation from the Executive Committee. However, the Governing Council urged the national authorities of Burkina Faso to work for a speedy return to constitutional order and offered the IPU's support to that effect.

Regarding Tunisia, while endorsing the recommendation of the Executive Committee to continue dialogue with the elected Parliament and the national authorities, the Governing Council recommended conducting an in-depth analysis of the situation in the country in light of the complexity of the crisis and the major role that the country had played in the Arab Spring.

The Governing Council noted with concern the worrying development of the political situation in Eswatini and urged the authorities to make the necessary arrangements for a successful outcome of the national dialogue intended to end the sociopolitical unrest in the country. The Governing Council encouraged the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to look into the cases of two parliamentarians arrested in the context of this crisis.

The Governing Council endorsed the recommendation of the Executive Committee to continue to monitor the situation in Sudan. It encouraged the Sudanese authorities to do their utmost for a speedy return to constitutional order.

The Governing Council further endorsed the recommendation of the Executive Committee that the Secretary General continue to monitor the situation in the following countries and provide an update during the next session: Chad, Eswatini, Guinea Bissau, Haiti, Libya, Mali, Palestine, South Sudan, Syrian Arab Republic, Tunisia and Yemen.

9. Reports of committees and other bodies

The Governing Council approved the recommendations contained in the reports on the activities of the Forum of Women Parliamentarians, the Forum of Young Parliamentarians of the IPU, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, the Committee on Middle East Questions, the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law, the Gender Partnership Group, the Advisory Group on Health, the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) and the Working Group on Science and Technology. The Council endorsed the new appointments to those bodies.

The Governing Council noted with satisfaction the increased participation of young parliamentarians in IPU Assemblies and meetings. As a support to that momentum, the Governing Council encouraged national parliaments to create platforms for early engagement of youth in politics as of secondary school age.

The Governing Council reiterated its support for the efforts of the Gender Partnership Group and encouraged Members to engage in the current positive trend so as to reach the objective of the Group related to gender parity among participants in IPU Assemblies.

The Governing Council welcomed the joint publication by the IPU and the World Health Organization (WHO) of a new handbook for parliamentarians entitled *Strengthening health security preparedness: The International Health Regulations*, which would support parliamentarians' efforts to make their communities and countries safer.

The Governing Council adopted nine decisions concerning 217 parliamentarians (including 22 per cent women) in nine countries submitted by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP).

In respect of the decision on the Egyptian case, the Governing Council, while adopting this decision, requested that the preamble be reviewed in consultation with the Egyptian delegation with a view to ascertaining the accuracy of the information reflected therein.

The Governing Council took note of the concern expressed by the delegation of Israel saying that the IPU should not be defending terrorists. The Governing Council also took note of the explanation provided by the Secretary General to clarify the matter. He said that the IPU and its CHRP were not defending criminals, people who might have violated the law. The CHRP was defending parliamentarians as part of the institution that was supposed to function in an unimpeded manner in any democracy. If there were any members of parliament who had been prosecuted on account of performing their duties as members of parliament, the Committee could pronounce itself on their cases and ask the Governing Council to take decisions. He added that the Committee was very anxious to portray itself as an institution that was doing its work impartially according to its mandate to defend the human rights of parliamentarians in the performance of their duties. However, if members of parliament committed crimes, they should face the full force of the law. The request of the Committee in that particular instance was that those persons be given a free and fair trial.

287th session of the Executive Committee

1. Debates and decisions

The Executive Committee held its 287th session across three sittings that took place in person with some participants attending online, the first in Dubai on 26 February, and the second and third in Nusa Dua on 18 and 19 March.

The President of the IPU chaired the meetings and the following members took part in at least one sitting:

Mr. A. Kharchi (Algeria), Ms. C. Mix (Chile, temporary replacement), Mr. Chen Guomin (China), Ms. O. Kefalogianni (Greece), Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal), Mr. M. Grujic (Serbia), Mr. J.I. Echániz (Spain), Ms. C. Widegren (Sweden), Ms. P. Krairiksh (Thailand), Ms. E. Anyakun (Uganda), Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates), Ms. B. Argimón (Uruguay), Mr. A. Saidov (Uzbekistan), Mr. J.F.N. Mudenda (Zimbabwe), Ms. S. Albazar (President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians), Ms. L. Vasylenko (President of the Bureau of Women Parliamentarians).

The Secretary General attended all the sittings, assisted by staff members of the Secretariat where relevant. Ms. F. Martonffy (Consultant for the IPU Strategy) attended the sessions on 26 February and 18 March.

Activities report by the President

The President of the IPU presented a report on his activities, notably his mission to Ukraine and his subsequent declaration condemning the invasion of the country by the Russian Federation. He informed the Executive Committee that, while he had also offered to travel to Moscow in the wake of his mission to Kyiv, he had been advised that the Russian Parliament considered the situation in Ukraine to be an internal matter for the Ukrainians to resolve and was unwilling to engage in discussions on the topic.

The 143rd Assembly in Madrid had been a particular highlight of the period, and the President had held more than 30 bilateral and other meetings in the margins of the Assembly. Since the Assembly, he had visited Bahrain, Kazakhstan and Serbia, attended the annual hearing at the United Nations in New York focused on a sustainable recovery from the pandemic, and engaged in a number of ongoing initiatives currently on the Executive Committee's agenda, notably the political project at the UN, the Transparency Report and the Communications Strategy.

On the subject of communications, he had endeavoured to participate in press conferences or media interviews during every mission he had undertaken and to enhance his own presence on social media. With a view to advancing the goal of universal membership of the IPU, he planned to visit the United States and the Caribbean in the coming months.

The Executive Committee congratulated the President on his work and devotion to promoting democracy and the IPU core values, as well as to strengthening multilateral cooperation in the midst of the COVID-19 pandemic.

IPU Impact Report

The Secretary General presented the IPU Impact Report for the past five years. The report covered activities and results achieved in line with the objectives of the 2017-2021 Strategy, namely: building strong and democratic parliaments; advancing gender equality and respect for women's rights; protecting and promoting human rights; contributing to peace building, conflict prevention and cooperation; promoting youth empowerment; mobilizing parliaments around the global development agenda; and bridging the democracy gap in international relations.

The Executive Committee congratulated the Secretary General on the substantive report and the impressive results achieved, which were testimony to the whole Secretariat's commitment and dedication to the Organization.

The Executive Committee expressed its confidence that the Secretary General and his team would continue to demonstrate the same commitment to the successful implementation of the 2022-2026 Strategy. In that regard, the Executive Committee recommended more attention be focused, inter alia, on social development, violence against women, support for vulnerable groups and climate change. The IPU should also pursue efforts to strengthen its monitoring and evaluation processes so as to be better able to ascertain the impact of the Strategy.

Questions relating to IPU membership and the situation of certain parliaments

The Executive Committee examined requests for permanent observer status at the IPU from the following organizations: the Collective Security Treaty Organization Parliamentary Assembly (CSTO-PA), the League of Parliamentarians for Al Quds, and the Muslim World League (MWL). While appreciating the interest of those three organizations in the IPU's activities, the Executive Committee requested additional information on the organizations which would allow it to make informed recommendations to the Governing Council.

In that regard, the Executive Committee also decided, in the context of the upcoming four-yearly assessment of observers, to undertake a careful evaluation of the level of engagement of the over 75 organizations currently holding permanent observer status, to determine the added value they brought to the IPU, in particular in the context of its new Strategy for 2022-2026, and to develop a clearer and more rigorous methodology for the admission of new observers. The matter would be examined at the next Assembly in October.

The Executive Committee was apprised of the situation of certain parliaments and made a number of recommendations for consideration by the Governing Council.

Concerning the invasion of **Ukraine**, the Executive Committee examined the conflict at length during its sittings in Dubai on 26 February and in Nusa Dua on 18 March.

It issued a statement on 26 February which strongly condemned the invasion of Ukraine by the Russian Federation, and expressed the Committee's profound solidarity with the Ukrainian Parliament and the innocent victims of the invasion. The Executive Committee called on President Putin, as well as members of both houses of the Russian Parliament, to rapidly bring about the cessation of hostilities, which were jeopardizing world peace.

The Executive Committee reaffirmed the IPU's availability to be part of the solution and offered the IPU's good offices to support the restoration of peace between the two parties. In that view, the Executive Committee supported the ongoing initiatives of the President and the Secretary General to restore contacts between the parliamentary authorities of the two countries. The Executive Committee called on all countries to keep diplomatic channels open with the Russian Federation with a view to securing an immediate ceasefire.

The Executive Committee noted with regret the fact that the current crisis in Ukraine had somewhat overshadowed the situation in **Afghanistan**, where a humanitarian disaster was underway.

The Executive Committee received confirmation that there was no functioning parliament in Afghanistan, as it had been dissolved by the Taliban. The members of parliament elected in 2018 and in office at the time of dissolution who had escaped the country had now formed a parliament-in-exile, representatives of which would meet with the President and the Secretary General during the Assembly. The Executive Committee was informed of a legal opinion confirming that the IPU Statutes could not accommodate parliaments in exile. Any parliament aspiring to be a Member of the IPU must be constituted in accordance with the laws of the country in question and function on the territory of a sovereign state whose population they represented, which was clearly not the case for the parliament-in-exile of Afghanistan. The Secretary General informed the Executive Committee that he and the President had brought that information to the attention of the Afghan delegates who had come to Nusa Dua.

However, the Executive Committee reiterated that, in solidarity with the people of Afghanistan and as a symbolic gesture, the IPU should continue to consider the parliament-in-exile as the IPU's interlocutor for Afghanistan and invite it to participate in the deliberations of the Organization in a non-voting observer capacity.

The Executive Committee took the same decision on **Myanmar**, as its situation was similar to that of Afghanistan. The Committee Representing Pyidaungsu Hluttaw (CRPH) was also functioning in exile. It would therefore continue to be invited to attend IPU meetings in a non-voting observer capacity until such time as there was a fully fledged parliament in the country.

Burkina Faso was the latest country to experience a coup, which had occurred in the period since the 143rd Assembly in Madrid. The Executive Committee was informed that this was a similar situation to those witnessed in Guinea and Mali, where the military had stepped into power, dissolved state institutions and put in place transitional bodies. The Executive Committee, while condemning the coup, decided to recommend that Burkina Faso's membership of the IPU be maintained, in line with the decisions taken in the cases of Guinea and Mali. The Executive Committee encouraged the IPU to continue to work with the authorities in Burkina Faso towards a rapid return to constitutional rule.

The Executive Committee took note of the fact that no parliament currently existed in **Sudan**. No confirmed information was available as to when elections would take place, but provisional indications had suggested July 2023. The Executive Committee expressed its dismay at the lack of progress in re-establishing democratic institutions in the country and recommended that the IPU continue to monitor the situation.

In the case of **the Bolivarian Republic of Venezuela,** the Executive Committee was informed that peace talks might soon resume between the two parties, facilitated by the Government of Mexico. The Executive Committee took note of this positive development and reiterated its previous position that the two parliaments (of 2015 and 2020) would be invited to the IPU as observers, on condition that they form a joint delegation, until such time as the situation was clarified.

The Executive Committee expressed its displeasure at the ongoing chaos in **Libya** and decided to continue to monitor the situation.

The Executive Committee recommended that the Secretary General continue to monitor the situation in the following countries and provide an update during the next session: Chad, Eswatini, Guinea Bissau, Haiti, Mali, Palestine, South Sudan, Syrian Arab Republic, Tunisia and Yemen.

The IPU political project at the United Nations

The Secretary General presented the report by an independent consultant on the evolution of the cooperation between the IPU and the UN over the previous 20 years. The Executive Committee expressed its strong support for the findings of the report and its ten recommendations. As a way forward, and considering the mutually beneficial character of the cooperation, the Executive Committee recommended further consideration of the report by Members and invited the views of the Standing Committee on United Nations Affairs as well as the geopolitical groups.

The Executive Committee asked the Secretariat to produce, for review at its sittings during the 145th Assembly, a strategy and roadmap as to how the ten recommendations of the report would be implemented, along with a matrix for evaluating the impact in a quantifiable way.

Follow-up to the Transparency Report

The Executive Committee took note of the report by the Chair of the Working Group on Transparency, Accountability and Openness on the Group's first meeting held on 15 February.

Preparations for the 144th IPU Assembly

The Executive Committee was briefed on the organization of and expected participation in the 144th IPU Assembly in Nusa Dua, as well as the security and anti-COVID-19 arrangements in place. In terms of the programme of the Assembly, and as per the proposal of the President, a special segment would be included in the General Debate, during which Members would be invited to share how they had been able to implement decisions from the Madrid Assembly and the impact of those actions in their countries.

Regarding the outcomes from the Assembly, the Executive Committee was informed of the draft resolution of the Standing Committee on Peace and International Security on *Rethinking and reframing the approach to peace processes with a view to fostering lasting peace;* the draft resolution of the Standing Committee on Sustainable Development, entitled *Leveraging Information and Communication Technology as an enabler for the education sector, including in times of pandemic*; and the draft Nusa Dua Declaration, which would be further enhanced based on discussions in the general debate on the overall theme of the assembly, *Getting to zero: Mobilizing parliaments to act on climate change*.

The Executive Committee expressed its thanks to the authorities of Indonesia for their speedy and commendable organization of the 144th IPU Assembly.

Finally, the Executive Committee noted with concern reports that some Member Parliaments had been failing in their responsibility to include IPU office holders in their delegations. The Executive Committee appealed to the parliaments concerned to comply with their obligations in that regard by ensuring that delegations systematically included all current IPU office holders, since the individuals concerned were critical to the functioning of the IPU bodies during Assemblies. The IPU stood ready to show flexibility with regard to limits on the size of delegations that included IPU office holders.

Draft revised Communications Strategy

The Executive Committee was apprised of the new Communications Strategy during its sittings in Dubai on 26 February and in Nusa Dua on 19 March.

The IPU Communications Strategy for 2022-2026 aimed to position the IPU as a global resource for, about and between parliaments and to activate the 46,000 parliamentarians around the world, i.e. encourage them not only to participate in events, read the IPU's publications, watch its videos and engage on social media, but also to take action on the IPU's initiatives and resolutions and reach out to their constituents to promote the IPU's work.

The Executive Committee congratulated the Communications team for designing this well-articulated strategy, which was all the more timely as it would help the IPU to achieve its strategic objectives over the next five years. The Executive Committee agreed that parliamentarians, and more specifically Speakers of Parliaments, should take ownership of the Communications Strategy and disseminate it at the national level. In the same vein, the Executive Committee asked the Secretary General to contribute to that dissemination through meetings with parliamentary secretaries and staff during the IPU Assemblies. In order to ensure the successful implementation of the Communications Strategy, the Executive Committee recommended that additional financial and human resources be mobilized for communications, and a robust monitoring and evaluation mechanism be introduced.

Future inter-parliamentary meetings

The Executive Committee discussed and endorsed the list of future inter-parliamentary meetings. The members of the Executive Committee noted with satisfaction the guarantees, including regarding visa issuance, provided by the authorities of Bahrain to support its offer to host the 146th IPU Assembly in Manama from 11 to 15 March 2023.

Members of the Executive Committee concurred that the International Conference on Migration that would be held in Istanbul from 9 to 10 June 2022 should offer an opportunity for participants to visit refugee camps in Turkey. Such a visit would allow participants to get first-hand information on how the IPU's specialized mechanism on international humanitarian law could provide assistance to those refugees.

The Executive Committee also welcomed Egypt's forthcoming hosting of the Eighth Global Conference of Young Parliamentarians in May 2022 and Uzbekistan's hosting of the 14th Summit of Women Speakers of Parliament on 8 and 9 September 2022.

The Executive Committee recommended that the Governing Council request the support of Members to host upcoming IPU events which as yet had no venue confirmed. The Executive Committee agreed that the events in question were part of the implementation phase of the Strategy. In hosting such events, Members would therefore be contributing to the successful achievement of that Strategy.

In the same vein, following an overview of recent and upcoming hosts of IPU Assemblies, the Executive Committee noted that no country from either the Group of Latin America and the Caribbean or the Eurasia Group had recently hosted or was currently scheduled to host an IPU Assembly. The Executive Committee therefore made a strong appeal to the Members in those groups to consider making an offer to host the 147th Assembly in Autumn 2023, which was nonetheless provisionally scheduled to take place in Geneva. The Secretary General confirmed that a provisional booking had been made at the Geneva International Conference Centre.

Amendment to the Rules of the Committee on Middle East Questions

The Executive Committee examined an amendment to the Rules for the Committee on Middle East Questions. Of the 14 members that comprised that Committee, the geopolitical groups appointed 12, and Israel and Palestine appointed two ex-officio members. To comply with the IPU's target of achieving gender balance among office holders, Rule 2.2 of the Committee stipulated that "no more than seven of the members shall be of the same sex". However, that rule did not take into account the fact that the Committee could not influence the gender of the ex-officio appointments. The Executive Committee therefore endorsed the proposal to correct this discrepancy to ensure proper enforcement of that rule, by changing "seven" to "six" and excluding the ex officio members from the gender balance requirement.

IPU Anthem

The Executive Committee endorsed the proposal by the President for the IPU to institute an anthem, which could be played at the start of the Organization's events in a bid to enhance its identity. Members agreed that an open competition should be launched to identify an original composition for that purpose, which insofar as possible should represent the diverse musical traditions of all the IPU's geopolitical groups.

2. Sub-Committee on Finance

The Executive Committee heard the report of Ms. C. Widegren, Chair of the Sub-Committee on Finance, who recommended the 2021 financial statements and the external audit report to the Executive Committee for its approval.

The Sub-Committee on Finance had met virtually on 14 March to prepare and facilitate the Executive Committee's consideration of financial and budgetary matters. It had carefully examined all the financial documents including the financial results, the External Auditor's report, the current financial situation and voluntary funding update. It had been pleased to note from the positive audit opinion and report from the External Auditor (the Comptroller and Auditor General of India) that the IPU's financial situation was healthy, its internal controls were strong and the IPU's accounts were again fully IPSAS-compliant. The audit recommendations had been accepted and the IPU management would consider how best to implement them. Net assets had increased by CHF 378,000, with the operational surplus being explained by the impact of the COVID-19 pandemic on travel, meeting and operating costs, albeit to a lesser extent than during 2020. Investment performance had been very positive during 2021 and the Working Capital Fund had reached its target level, as set by the Executive Committee in 2006. The Chair of the Sub-Committee drew attention to the fact that the arrears of assessed contributions from Members remained a matter of concern and asked the geopolitical groups to draw Members' attention to their responsibility to pay their dues.

The Sub-Committee had noted the success of the IPU in attracting voluntary contributions. Partner organizations saw the IPU's work as relevant and worth investing in.

The Executive Committee thanked the Sub-Committee and the Secretariat for the work performed and recommended that the Governing Council approve the financial administration of the IPU and the financial results for 2021.

3. Questions relating to the IPU Secretariat

The Executive Committee was informed of the recruitment of Ms. A.R. Damachi as an Executive Office Administrative Assistant.

Forum and Bureau of Women Parliamentarians

The 33rd session of the Forum of Women Parliamentarians was held on 20 March. It brought together 129 participants, including 64 parliamentarians (55 women and 9 men) from 60 countries and representatives from various international organizations.

The First Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians, Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain), opened the session on behalf of the Bureau President, Ms. L. Vasylenko, who was prevented from attending by the ongoing war in her country, Ukraine. The Forum proceeded to elect Ms. I.Y. Roba Putri (Indonesia) to the Presidency of its 33rd session. The President of the IPU, Mr. D. Pacheco, and the Speaker of the House of Representatives of Indonesia, Ms. P. Maharani, made opening remarks.

As a contribution to the Assembly, the participants considered, from a gender perspective, the draft resolution before the Standing Committee on Peace and International Security entitled *Rethinking and reframing the approach to peace processes with a view to fostering lasting peace* and the draft resolution before the Standing Committee on Sustainable Development entitled *Leveraging Information and Communication Technology as an enabler for the education sector, including in times of pandemic*. The discussion opened with a presentation by Ms. P. Patten, the Special Representative of the United Nations Secretary-General on Sexual Violence in Conflict. The debate was conducted in two breakout groups, each of which discussed one of the draft resolutions. Ms. D. Gomashie (Ghana) and Ms. C. Widegren (Sweden), co-Rapporteurs on the draft resolution of the Standing Committee on Peace and International Security, addressed Group 1. The Forum subsequently proposed amendments to the draft resolutions of the two Standing Committees and expressed support for amendments proposed by national delegations. Most of the proposed amendments were included in the relevant draft resolution.

The Forum held a panel discussion on parliamentary experiences in promoting women's, children's and adolescents' health in time of the COVID-19 pandemic and pandemic recovery. The participants called for women and girls to be involved in the design and delivery of health services and to be empowered to claim their right to health. They shared strategies and good practices for a post-COVID recovery that prioritized sexual and reproductive health and rights and improved access to health services for all.

The Bureau of Women Parliamentarians met on 20 and 24 March. On 20 March, it reviewed the proceedings of the Forum and on 24 March, it took stock of the results of the 144th Assembly from a gender perspective and discussed the future of its work. The Bureau had an interactive dialogue with Ms. P. Patten, Special Representative of the United Nations Secretary-General on Sexual Violence in Conflict, and with Mr. M. Chungong, Secretary General of the IPU and Global Champion for the Fight Against Sexual Violence in Conflict, focusing on legislation on conflict-related sexual violence and the implementation of a survivor-sensitive approach.

The Bureau also initiated a joint reflection with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians on the best means to support women parliamentarians against the acts of violence that they may face. The reflection pointed towards the development of a special protocol adapted to the needs of women complainants in cases of gender-based and/or sexual violence.

Regarding the Task Force to be created in accordance with the IPU resolution on *Peaceful resolution of the war in Ukraine, respecting international law, the Charter of the United Nations and territorial integrity*, adopted at the Assembly, the Bureau of Women Parliamentarians made a strong recommendation that its composition be gender-balanced and that it include countries that did not have a high stake in the conflict.

Forum and Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU

The Forum of Young Parliamentarians held its sitting on 21 March. It was presided over by its President, Ms. S. Albazar (Egypt). The meeting brought together 58 parliamentarians (25 young women and 33 young men) from 40 countries, as well as representatives from various international organizations. The IPU President and Secretary General made opening remarks.

Reviewing the theme of the Assembly's General Debate, the young parliamentarians agreed that climate change was a defining and existential priority. As they would be the most impacted by this crisis, they demanded being fully included in relevant political decisions. They emphasized the importance of international cooperation to facilitate the transfer of technologies and resources among countries to strengthen the transition to clean energies. The resolve of young parliamentarians on that issue was further supported by the decision to dedicate the IPU Global Conference of Young Parliamentarians to take place in Egypt in May 2022 to climate action. The Conference was to be part of a process of youth inclusion ahead of COP27 to take place also in Egypt, in November 2022.

Contributing youth perspectives to the IPU resolutions on *Rethinking and reframing the approach to peace processes with a view to fostering lasting peace* and *Leveraging Information and Communication Technology as an enabler for the education sector, including in times of pandemic*, the young MPs drew attention to the importance of youth engagement in peace processes and called for conflict resolution, including the ongoing conflict in Ukraine. They also highlighted north-south cooperation to transfer technologies to better enable access to education for young people.

The young MPs exchanged country-level information on progress in youth participation through new measures such as the creation of youth caucuses, empowerment trainings for young MPs, advocacy for youth quotas, as well as successes in lowering of ages of eligibility to run for office. Activities to empower young MPs had started at the IPU and would be furthered, including through a series of online briefings and trainings.

They held a questions and answers session on youth quotas. The current state of quotas was reviewed, and good practices for effective youth quotas were highlighted.

The Forum appointed its President, Ms. S. Albazar (Egypt), to prepare a youth overview report on the resolution to be considered at the 145th Assembly.

Subsidiary bodies of the Governing Council

1. Committee on the Human Rights of Parliamentarians

The Committee held its 168th session from 19 to 23 March. Ms. A. Reynoso (Mexico), President, Mr. S. Cogolati (Belgium), Vice-President, Mr. N. Bako-Arifari (Benin), Mr. S. Spengemann (Canada), Ms. L. Dumont (France), Ms. L. Quartapelle (Italy) and Ms. C. Asiaín Pereira (Uruguay) participated in the session. Mr. B. Mbuku Laka (Democratic Republic of the Congo) and Mr. A. Caroni (Switzerland) were unable to attend.

During the session, the Committee examined the situation of 253 parliamentarians (22% of whom are women) in 14 countries. Of these cases, the Committee examined for the first time the cases of two parliamentarians in the following countries: Brazil and the Democratic Republic of the Congo. The Committee also held ten hearings with several delegations and complainants.

The Committee submitted recommendations to the Governing Council for adoption as decisions on the situation of 217 parliamentarians in the following countries: Belarus, Ecuador, Egypt, Eswatini, Libya, Myanmar, Palestine/Israel, Uganda and Venezuela (Bolivarian Republic of).

2. Committee on Middle East Questions

A sitting of the Committee was held on 20 March, with eight members in attendance. The Committee discussed the importance to its mandate of dialogue in supporting collaboration between countries to achieve conditions conducive to peace.

Members heard a report from the IPU Secretariat on the Committee's activities and the communications received by the IPU on the situation in the Middle East since the Committee's last meeting at the 143rd Assembly in November 2021. The Committee emphasized the importance of periodic interactions in-between meetings between members and with the IPU Secretariat as follow up briefings on the situation in the region. Members said that regular updates on communications received would give them greater scope to assess how to act in response.

As part of the Committee's work plan for the period 2022-2025, members agreed on the importance of seeing the realities on the ground through a visit to the region in June 2022 in order to better inform their work. With reference to recent events in Europe, the Committee noted that the topic of food security was important and that it should be addressed by the Committee. It was agreed that, in line with the IPU Strategy for 2022-2026, the Committee should foster links with other IPU bodies, including the Working Group on Science and Technology and the Forum of Young Parliamentarians, by holding joint meetings on issues of common interest.

Notwithstanding the fact that the Israeli-Palestinian question and peace process were central to the Committee's mandate, members stressed the importance of addressing all crises occurring in the Middle East, including in Lebanon, Libya, the Syrian Arab Republic and Yemen, as well as the general peace agreements between countries in the region. The Committee noted with satisfaction the warming of relations between countries in the region, which was evidence of the Committee's effectiveness.

The Committee heard a briefing by an expert from the European Organization for Nuclear Research (CERN), Mr. M. Bona, on the upcoming Science for Peace Dialogues webinar entitled "Making the water pie bigger, water technology vis-à-vis the water crisis in the Middle East", a precursor to the IPU Science for Peace Schools due to be held in-person at CERN in Geneva at the end of 2022. The Committee pointed out that science could contribute to intercultural dialogue and to addressing relevant regional challenges through problem-solving. It was however important to retain political focus when working towards concrete results on Middle East issues.

3. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

The Committee met on 23 March. The meeting was opened by Ms. A. Vadai (Hungary), the outgoing President. The Committee was unable to elect a new President as quorum was not met at any point during the meeting. Members attending were from Australia, Bahrain, Democratic Republic of Congo, Hungary, Iraq, Kenya and Republic of Moldova.

The Committee heard a brief update on the situation of refugees from Ukraine. As at 21 March, 3,557,245 refugees had fled Ukraine since 24 February 2022.

The Committee members reiterated the importance for International Humanitarian Law (IHL) to be respected by all parties in the war in Ukraine. In concrete terms, this meant that:

- Civilians must be protected, wherever they are, and agreements passed to allow safe passage out of cities or areas of violence.
- Humanitarian aid should be allowed in, as the parties were obligated under IHL to ensure people under their control had access to assistance.
- Civilian infrastructure must be spared from attacks, including hospitals, schools, water facilities and electricity infrastructure.
- Prisoners of war and interned civilians must be treated with dignity and protected against ill-treatment and exposure to public curiosity, including through images posted on social media.

The Committee members also stressed the need to provide assistance and protection to refugees as well as support to host countries. Lastly, the Committee reiterated the importance of dialogue and peaceful resolution.

The Committee heard a briefing on recent developments in combatting statelessness. The Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR)'s *#IBelong Campaign to End Statelessness* by 2024 was entering its last phase. UNHCR had decided to lay particular emphasis on the links between statelessness and development. It encouraged members of parliament to follow up on pledges made by their respective governments at the High-Level Segment on Statelessness. UNHCR was also working on building a Global Alliance to End Statelessness. Committee members expressed their wish to see parliaments and the IPU be part of this Alliance.

The Committee welcomed the planned organization by the IPU and UNHCR of virtual global events on the themes *Refugees and climate change* and *Refugees and education*. It also welcomed the proposal made by UNHCR to organize a field mission on refugees, that would also be linked to climate change, during the next IPU Assembly, to be held in Rwanda in October 2022.

The Committee discussed its joint efforts with the International Committee of the Red Cross (ICRC) to promote accession to and implementation of the Protocols Additional to the Geneva Conventions. The Committee welcomed the organization of a global virtual event to mark the 45th anniversary of Protocol Additional 1 in June 2022 and asked that this be included in the list of future meetings of the IPU.

The Committee held an exchange with the Special Representative of the United Nations Secretary-General on Sexual Violence in Conflict, Ms. P. Patten. The question of building legal frameworks to prevent and address sexual violence in conflict was at the heart of the exchanges, as was the role of parliaments in terms of implementation. The Committee also drew attention to the question of accountability and prosecution of non-state actors, as well as violence against children, and against men and boys. The Committee agreed to engage with the Office of the Special Representative and develop a joint work programme.

4. Gender Partnership Group

The Group held its 45th session on 23 March. In attendance were the Chair Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates), Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal), and Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain) replacing Ms. L. Vasylenko (Ukraine).

The Group reviewed the state of women's participation in national parliaments and at the IPU. It examined in particular the composition of delegations at the 144th Assembly. As at 24 March, 38.9 per cent of the delegates at the Assembly were women which was one of the highest percentages ever achieved. However, this relatively higher percentage was also linked to the smaller number of delegates present in Nusa Dua. The Group noted with concern that there were some large delegations that included only one woman and it encouraged them to strive for gender balance. Gender-balanced delegations attending the 144th Assembly were commended. In Nusa Dua, 30 delegations out of 101 (or 29.7%) were gender-balanced, namely composed of 40 to 60 per cent women. That was a setback from the last Assembly, when 37.6 per cent of delegations were gender balanced.

Of the 101 delegations present, 90 were composed of at least two delegates, of which 13 were all-male (14.4%). In addition, three delegations of two or more delegates were composed entirely of women. These 16 single-sex delegations were from the parliaments of the following States: Afghanistan, Australia, Belarus, Belgium, Benin, Cambodia, China, Greece, Iceland, Japan, Latvia, Madagascar, Mexico, Poland, Republic of Korea and Yemen. In addition, there were 11 single-member delegations attending the Assembly. All in all, eight delegations are subject to sanctions, up from four at the last Assembly. The Group requested that whenever a delegation had their voting rights reduced at the Assembly and Governing Council due to the fact that they did not include both men and women delegates, that that should be clearly specified at the moment of voting.

The Group reviewed existing good practices in preventing and addressing sexism and sexual harassment at multilateral and inter-parliamentary meetings in view of developing an ethical framework to that effect for IPU Assemblies and other IPU-organized meetings. The Group decided to develop such a framework for the IPU which would: (1) endorse the UN Code of Conduct to prevent harassment, including sexual harassment, at UN system events; (2) request that the IPU Secretariat draw up an implementation plan with specific accompanying measures on prevention, communication, training, and enforcement in the subject area, and (3) set up a mechanism for regular monitoring of the implementation plan by the Group. The importance for the IPU to continue to encourage and support national parliaments in the development of such policies in their own institutions was stressed.

The Group pursued its discussion on how to support parliaments with few or no women members. It held a dialogue session with the delegation from the Nigerian Parliament attending the 144th Assembly. The delegation highlighted the particular challenges that women faced in politics in the country, such as entrenched traditional, social, cultural and religious norms, that prevented them from exercising political functions, in particular to run for elections. Lack of support by political parties also constituted a challenge. Financing electoral campaigns was another major obstacle for women to enter politics. There was a need to empower women and to make them financially independent. The representation of

women in the Nigerian National Assembly had been historically low. Currently, women occupied 3.6 per cent of seats in the House of Representatives and 7.3 per cent in the Senate. To date, none of the proposals to amend the Nigerian Constitution in order to introduce gender quotas or reserved seats for women had been approved.

The Group encouraged the Nigerian parliamentarians to continue mobilization on the constitutional amendment bills on women's political empowerment so that the bills could eventually be passed in time for the 2023 elections. The Group also emphasized the importance of political will and on ensuring the engagement and support of men leaders at the highest level of the State and within political parties. The support of NGOs and women's grassroots mobilization were also key. The Group decided to write to the leadership of the National Assembly as a follow-up to the meeting to offer the Gender Partnership Group's and IPU's support to help strengthen women's participation in politics, particularly in the National Assembly. The meeting concluded with the resolve to organize a meeting of the Group with a larger delegation of Nigerian members of parliament to pursue these discussions.

5. Advisory Group on Health

The Advisory Group met on 20 March, with four out of ten members in attendance. It also welcomed technical partners from the World Health Organization, the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health, and UNAIDS.

As the focal point for parliamentary accountability on the 2019 IPU resolution on universal health coverage, the Advisory Group discussed challenges in ensuring access to health for all. The 2021 accountability report on the implementation of the resolution highlighted the continued commitment of parliaments, with several countries having taken steps to improve financial protection, expand access to sexual and reproductive health services, and monitor the impact of the COVID-19 pandemic. The Group acknowledged the importance of addressing the ongoing pandemic, while calling for increased attention to be paid to other diseases and health issues that had been sidelined. Women, children and adolescents were impacted by indirect consequences of the pandemic, particularly due to disruption to maternal and immunization services. The Group agreed that universal health coverage and strengthened health systems needed to be prioritized in pandemic preparedness efforts. It further pointed out that demographic changes and the governance of health systems were among the main challenges in implementing universal health coverage. Sustainable and predictable investment in health was critical to achieving long-term health goals. In line with the new IPU Strategy, the Group will continue to play its accountability role with a more targeted approach to regional challenges to access to health and an increased focus on capacity building in national parliaments.

The Advisory Group was briefed on the process of development of a new international instrument for pandemic preparedness. It expressed the importance for parliaments to engage in the process through the IPU and to have access to data as well as details of legislative and budgetary practices from other countries.

Finally, the Advisory Group unanimously elected Mr. J.I. Echániz of Spain as its Chair and Ms. S. Núñez of Mexico as Vice-Chair, each for a period of one year.

6. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)

The HLAG held a meeting on 21 March, with 11 members in attendance. Members elected a new Chair, Ms. J. Oduol (Kenya), and a new Vice-Chair, Mr. A. Dicter (Israel).

The HLAG was informed of the launch of the IPU's new information and communication technology tools: a mobile application and an interactive map. The mobile application was designed to facilitate interconnectivity among parliamentarians and between the IPU and national parliaments, and to provide a tool for outreach and visibility, including details of upcoming events, documents, news, articles and more. The interactive map was a unique tool that gave users access to all global legislation on counter-terrorism. It drew on a restricted access database to facilitate immediate connection between the IPU and national parliaments, specifically their specialized committees on countering terrorism and the prevention of violent extremism.

The HLAG was informed that the IPU, the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) and the United Nations Office of Counter-Terrorism (UNOCT) had launched Model Legislative Provisions (MLPs) for victims of terrorism in a virtual meeting with the heads of the three organizations on

4 February 2022. The purpose of developing the MLPs was twofold. The provisions would serve as an example for the review of existing legislation and procedures relating to the victims of terrorism, while systematizing and promoting the exchange of information between parliaments on existing good practices.

The HLAG also discussed the newly developed Action Plan derived from the *Call of the Sahel* declaration adopted at the First Global Summit on Counter-Terrorism. The basis of the Action Plan was three axes of action: human, state and regional. The three axes covered four key areas of interest: development, education, community and security. The Action Plan proposed the organization of four meetings, each of which would focus on one of the areas of interest. Following the meetings, the HLAG would organize a global conference through a Joint Secretariat composed of regional parliaments. The conference would host parliaments, regional parliamentarian associations, private and public institutions, and relevant United Nations organizations, and would be held towards the end of 2022.

The HLAG heard a briefing by guest speaker Ms. P. Patten, Special Representative of the Secretary-General of the United Nations on Sexual Violence in Conflict (SRSG/SVC). She explained that one of the most significant current threats to peace, security and stability was the expanding reach and impact of terrorism and violent extremism. Extremism and terrorism impacted men and women in different ways, and sexual violence was increasingly being used as a tool of terror. In 2016, the UN Security Council had called for "decisive and immediate action to prevent, criminalize, investigate, prosecute and ensure accountability" for perpetrators. However, there were still many gaps in legislation and terrorists were rarely prosecuted for these crimes. She suggested that the HLAG could play a critical role in promoting the review of national legislation aimed at preventing and countering terrorism and violent extremism, and ensuring compliance with that legislation.

Members then heard an intervention by a second guest speaker, Mr. D. Cesselin, of the Parliamentary Assembly of the Francophonie (APF), who praised the Action Plan for the *Call of the Sahel* while informing members of the difficult situation that the Sahel countries were currently facing. Mr. Cesselin highlighted the APF's willingness to join the Joint Secretariat of the *Call of the Sahel*.

Members discussed the draft work plan for the year 2022-2023 and the budget for the IPU's programme on countering terrorism and violent extremism. The HLAG thanked China and the United Arab Emirates for their contributions to the budget and encouraged members to raise the necessary funds for the implementation of the work plan.

7. Working Group on Science and Technology

Two sittings of the Working Group were held, on 4 February and 22 March, and 13 members attended one or both of the sittings.

The Working Group welcomed the inclusion of a reference to science in the IPU 2022-2026 Strategy under Strategic Objective 3: Supporting resilient and innovative parliaments, in terms of achieving real change by building bridges between politics and science to contribute to the fostering of good governance and trust. The inclusion would ensure that science was considered throughout political decision-making at all levels.

With reference to the Working Group's Work Plan, members agreed on their intention to officially participate in and hold a meeting of the Working Group at the international conference entitled *Science, Ethics and Human Development* in Viet Nam in September 2022, organized by the *Rencontres du Vietnam* in collaboration with the European Organization for Nuclear Research (CERN), the Parliament of Viet Nam, and the organizers of the International Year of Basic Sciences for Sustainable Development 2022. The Working Group's participation in the conference would be a good way to ensure that there was continual dialogue between parliamentarians and the scientific community. It was also important that a concrete budget for the activities of the Working Group be determined, in order to plan adequately for future activities.

The Working Group was briefed by Mr. M. Bona, CERN expert, on the upcoming Science for Peace Dialogues webinar entitled *Making the water pie bigger, water technology vis-à-vis the water crisis in the Middle East*, a precursor to the IPU Science for Peace Schools due to be held in-person at CERN in Geneva at the end of 2022. Members expressed their strong support for this initiative, agreeing that it would help transform elements of conflict between parties into reasons for coexistence. Members agreed on the importance and timeliness of the initiative, in particular given the recent developments in Europe.

At both of its sittings, the Working Group also examined the proposed International Charter on the Ethics of Science and Technology. The Charter would serve as an ethical framework on the application and use of science and technology and could be used as a starting point for countries wishing to establish legislation in the field. Members agreed on the importance of ensuring that the Charter would not impose obligations but instead make suggestions that each country would be able to adapt to its own culture and domestic law. Efforts should also be made to ensure the Charter was drafted in language that was easily understandable and universal, making it accessible not only to parliamentarians and scientists, but also the general public.

Other activities and events

1. Joint Meeting with the Chairpersons of the Geopolitical Groups and the Presidents of the Standing Committees

On 20 March, the IPU President and Secretary General met with the Chairs of the Geopolitical Groups and the Presidents of the Standing Committees. The meeting was attended by: Mr. E. Mundela Kanku (Democratic Republic of the Congo), President of the African Group; Ms. F. Bint Abdullah Zainal (Bahrain), President of the Arab Group; Mr. Vu Hai Ha (Viet Nam), acting President of the Asia-Pacific Group; Ms. A. Kuspan (Kazakhstan), President of the Eurasia Group; Mr. B. Llano (Paraguay), President of the Group of Latin America and the Caribbean; Ms. A. Gerkens (Netherlands), President of the Twelve Plus Group; as well as by Mr. M.B.M. Al-Ahbabi (Qatar), President of the Standing Committee on Peace and International Security; Ms. A. Mulder (Netherlands), President of the Standing Committee on Sustainable Development; and Mr. A. Gajadien (Suriname), President of the Standing Committee on Democracy and Human Rights.

The IPU Secretary General presented the main findings of the report by an independent consultant on the IPU's political project at the United Nations. The report examined the evolution of relations between the IPU and the United Nations over the past twenty years and sought to identify challenges and opportunities going forward. It recognized the IPU's success in helping parliaments to pass legislation implementing global agreements and engaging them on issues including human rights, climate change and the Sustainable Development Goals (SDGs). While the IPU had sought to influence outcomes at the UN – seeking to "bridge the democracy gap in international relations" – the report suggested that perhaps that was too ambitious and recommended that the IPU focus more on helping parliaments be more effective at the national level in terms of influencing their own governments' positions at the UN. Furthermore, it suggested that the IPU focus on fewer issues and that it re-evaluate the mandate and structure of the Standing Committee on United Nations Affairs.

The Secretary General invited the Chairs to discuss the report and future engagement with the United Nations in the geopolitical group and standing committee meetings, and provide feedback that would help shape a roadmap of next steps for consideration by the Executive Committee. The discussion that followed confirmed the strategic direction taken in the IPU's new five-year Strategy, with members expressing their commitment to deepening the IPU's engagement with the UN. Several geopolitical groups shared their success at the national level following up on the IPU's resolutions including most recently on climate change and vaccine equity, both IPU and UN priorities. One geopolitical group encouraged the strengthening of the role of the Standing Committee on United Nations Affairs, suggesting it guide the IPU's dialogue with the United Nations. There was support for focusing the IPU's efforts across a tighter range of issues, as reflected in the new IPU Strategy. It was noted that diplomats were appointed to represent Member States at the UN, and that as such the IPU should continue supporting parliaments fulfil their oversight functions at the domestic level. While parliamentarians could not direct the UN's work, the UN could use the IPU as a partner in achieving success for the people.

The Secretariat provided an overview of the process ahead of the upcoming UN General Assembly resolution on interaction between the UN, national parliaments and the IPU. The UN Secretary-General's related report was to be circulated shortly together with the draft resolution to be submitted by Portugal as the country holding the IPU Presidency. All Members were encouraged to work with their respective foreign ministries so that the resolution would benefit from strong support and a high number of co-sponsors.

The IPU President also referred to the attention that all Members were called upon to give to strengthening the IPU's accountability at all levels, as noted in the new IPU 2022-2026 Strategy. A special accountability segment of the General Debate was to be held in the context of the Assembly,

allowing Members the opportunity to report back on the action and initiatives they had undertaken in follow up to the decisions adopted on the occasion of the 143rd IPU Assembly in Madrid (November 2021).

The Chairs of the Groups and Presidents of the Standing Committees concurred that it was critical that the IPU better demonstrate the results and impact of its work at national, regional and global levels. They shared several good practices and pledged to further reinforce the message in their respective Groups and Committees, and encourage greater engagement by Members.

2. Panel discussion: *Leveraging parliamentary budgeting powers for children* (Organized jointly by the IPU and UNICEF)

The IPU, in collaboration with the United Nations Children's Fund (UNICEF) and the Committee on the Rights of the Child (CRC), organized a panel discussion on *Leveraging parliamentary budgeting powers for children* on 21 March.

The objectives of the panel were to:

- Raise parliamentary awareness around the need and possibilities for action by parliaments to budget for the promotion and protection of children's rights;
- Identify and share good parliamentary practices in all phases of the budget cycle that could serve as inspiration for better budgeting in support of children's rights.

Welcoming the participants, Ms. S. Kiladze, Member of the CRC, congratulated the IPU and UNICEF for their timely organization of the debate on a crucial issue, which despite its importance had often been left on the back burner in the context of recovery from the COVID-19 pandemic. She made a strong appeal in favour of awareness raising and the allocation of sufficient budgets to allow children to escape from this alarming trend.

In her keynote message, Ms. D. Comini, Regional Director for UNICEF East Asia and the Pacific, commended the long history of partnership between the IPU and UNICEF, through which significant and targeted activities had been carried out, covering such varied areas as draft legislation, budget allocations, sensitization advocacy and the presentation of information on child rights related issues during IPU Assemblies. She highlighted the critical role that parliamentarians, as representatives of the people, should play in articulating the views of all citizens, including children, in decision-making processes. In the post-COVID-19 period, all children needed to be given access to quality education, health and social protection in line with the SDGs. COVID response measures must take the specific needs of children into account. Learning from each other was one of the key ways to achieve this objective.

Mr. A. Moechtar, Social Policy Specialist, UNICEF Indonesia country office, articulated his presentation around the following points:

- A brief overview of the Convention on the Rights of the Child and the role of parliaments to ensure its implementation, including through allocation of sufficient resources, the process for which should be transparent and inclusive;
- Best practices on budget advocacy for children around the world;
- Briefing on UNICEF engagements in various Asian countries and specific activities in Indonesia;
- Suggested interventions for parliaments in the budgeting process.

Ms. D. Tahiraj, Member of Parliament from Albania, shared the good practices in her country, including the steady level of public investments for children and various oversight mechanisms in place, for which she recognized the decisive support provided by UNICEF.

Ms. P. Appiagyei, Member of Parliament from Ghana, informed participants of the impressive legal framework and policies to enhance the development of children in place in her country, including the Free Compulsory Universal Basic Education (FCUBE) policy, the early childhood development policy and the national social protection strategy. The rights of the child were being addressed through those provisions at multi-sectoral levels including eight ministries which had made corresponding provisions in their budgets.

Participants made the following recommendations regarding the leveraging of parliamentary budgeting powers to promote and protect children:

- Increase parliamentary awareness of the necessity to promote the rights of the child;
- Include child rights among the priorities of parliamentary actions;
- Provide parliaments with expertise and mechanisms related to the budgeting process including:
  - Child friendly budget and benchmarking analysis;
  - Models of successful programmes related to the child rights budget;
- Create child parliaments to gather information related to the needs of children;
- Foster partnerships with international organizations working on child rights issues, especially UNICEF and the IPU;
- Ensure the effective monitoring of the implementation of the child rights budget;
- Ensure that national frameworks monitoring the SDGs include child-focused indicators.

3. Workshop: *Never again – Strengthening health security preparedness during COVID-19 recovery and beyond* (Organized jointly by the IPU and WHO)

As part of their long-standing collaboration, the IPU and the World Health Organization (WHO) jointly organized this session to discuss how the COVID-19 pandemic can be used as an opportunity to build parliamentary engagement for health security preparedness and promote dialogue between parliamentarians, ministries of health and the WHO. It was moderated by Dr. G. Silberschmidt, Director, Health and Multilateral Partnership, WHO. Introductory remarks were given by: Dr. T.A. Ghebreysesus, Director-General of WHO (via video message); Mr. M. Chungong, Secretary General of the IPU; and Ms. P. Maharani, Speaker of the House of Representatives of the Republic of Indonesia. All speakers highlighted the fact that there had been a widespread lack of preparedness for the COVID-19 pandemic and the critical role that parliaments played in ensuring that international preparedness frameworks were translated into laws and strategies at the national level.

Dr. J. Mahjour, Assistant Director-General, Emergency Preparedness, WHO, and Dr. S. Chungong, Director, Health Security Preparedness, WHO, provided an overview of the existing international instruments and mechanisms to strengthen pandemic preparedness and response, including the plan for a new convention or other instrument on pandemic preparedness. They identified entry points for parliamentary engagement and presented the main elements of a new IPU-WHO handbook for parliamentarians to be launched in the context of the 144th IPU Assembly.

Government representatives from Saudi Arabia and Singapore presented their countries' lessons from the COVID-19 response and how that could guide preparedness efforts. They highlighted the need for building national capacities while maintaining a degree of flexibility in emergency preparedness plans to cope with future unforeseen circumstances. The Seychelles shared a parliamentary perspective, stressing the importance of leadership and collaboration across party lines in times of crisis.

Further interventions from the floor called for a platform enabling parliamentarians to exchange experiences on how countries translated international regulations into national laws, as well as for support from the WHO in providing technical guidance to national parliaments on emergency preparedness and response.

4. Workshop: *Engaging for a universal ban on nuclear tests* (Organized jointly by the IPU and CTBTO)

On 22 March, a workshop was jointly organized by the IPU and the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty Organization (CTBTO) on the theme *Engaging for a universal ban on nuclear tests*. The aim of the workshop was to celebrate the latest States to ratify the Treaty and to engage with non-ratifying IPU Members in a strategic dialogue to further advance CTBT universalization.

The workshop was moderated by Ms. B. Brenner, head of the Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations and other international organizations in Vienna. The panel was composed of Mr. L.F. Paulus, Deputy Speaker of the House of Representatives of Indonesia; Mr. R. Floyd, Executive Secretary of the CTBTO; and Mr. M. Chungong, Secretary General of the IPU. The workshop – which was a closed meeting – was attended by the Speakers of Equatorial Guinea, Nepal, South Sudan and Timor-Leste and their respective delegations, and the delegations of Bahrain, Belarus, Indonesia and the Syrian Arab Republic.

Mr. R. Floyd, Executive Secretary of the CTBTO, pointed out that the CTBT was essential not only for world peace but also for the preservation of nature in general, and maritime life in particular, including in avoiding tsunamis. The war in Ukraine and the Russian Federation's nuclear threat highlighted the need to ban nuclear testing completely and to make it more difficult for nuclear powers to update their nuclear weaponry as well as to prevent non-nuclear states making their own. In terms of technical data, the ratification of the CTBT gives the signatories access to very precise seismic data, indications of changes in maritime life, as well as all other data of relevance to a country's people and ecosystem.

Mr. L.F. Paulus, Deputy Speaker of the House of Representatives of Indonesia, explained the steps Indonesia had undertaken to sign and ratify the CTBT and stressed Indonesia's determination to fully implement the Treaty.

Mr. M. Chungong, IPU Secretary General, emphasized the IPU's strong commitment to peace and security which were at the core of the Organization's foundation. He recalled that the IPU Members had called for a world free of nuclear weapons even before the CTBTO had been set up. The IPU's Strategy for 2022-2026 focused on its Members' multilateral work, of which the cooperation with the CTBTO was a good example. He thanked the parliaments present for their unwavering support for a nuclear free world and for the important steps they had undertaken within their own parliaments and with their respective governments. The IPU remained committed in its support to their engagement.

In the course of the discussion, the delegates from the Syrian Arab Republic, Nepal, Timor-Leste, Equatorial Guinea, Bahrain and South Sudan all stressed the importance they and their parliaments accorded the CTBT. They also explained where they stood in the process of signing, ratifying and implementing the CTBT. The participants gave their strong support to the ban on nuclear weapons testing and encouraged those who had not yet ratified the Treaty to do so as soon as possible.

In closing, the IPU Secretary General was awarded a CTBTO pin of honour.

5. Panel discussion: *International cooperation to prosecute corruption and recover stolen assets* (Organized jointly by the IPU and the Global Organization of Parliamentarians Against Corruption (GOPAC))

On 22 March, the IPU and the Global Organization of Parliamentarians Against Corruption (GOPAC) organized jointly a panel discussion on the theme *International cooperation to prosecute corruption and recover stolen assets.* Building on the manifold work done by parliaments and parliamentarians to combat corruption, the panel focused on the way forward to strengthen international cooperation on the issue. The panel discussion was well attended. The discussion and Q&A session were animated. The IPU-GOPAC cooperation was highly praised and the IPU was thanked for having scheduled a panel discussion on the topic.

The panel was moderated by Mr. J. Hyde, Secretary of GOPAC. The panellists, who were from different regions of the world, and had insight into the needs and mechanisms of the fight against large-scale corruption included: Mr. F. Zon, Member of the House of Representatives of Indonesia, Vice-Chair of GOPAC and Chair of GOPAC's Southeast Asian Parliamentarians Against Corruption (SEAPAC); Ms. R. Zaharieva, Coordinator, Global Operational Network of Anti-Corruption Law Enforcement Authorities (GlobE Network) facilitated by the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) (participated remotely); Ms. L. Wall (New Zealand), Member of the House of Representatives, strong advocate for human rights and good governance; Mr. L. Syarif, member of the Integrity Initiatives International Asia-Pacific Sub-Committee, expert in good governance, transparency issues and anti-corruption. Mr. A.F. Al-Marri (Qatar), GOPAC Chair, opened the meeting in a video message.

The following were the three main themes guiding the discussion: taking stock of initiatives that work in combatting corruption; recovering assets – what can parliaments do to recover stolen assets; and what can the IPU and GOPAC do jointly to ensure international commitment to these goals.

The panellists and participants underscored the critical role of parliaments in combatting corruption, especially in passing legislation that effectively targeted large-scale corruption. While on the one hand a number of essential improvements had been made, on the other hand, big-scale corruption continued to flourish and governments continued having difficulties in recovering stolen assets.

Multiple references were made to the Panama Papers and to Kofi Annan's statement: "If crime crosses all borders, so must law enforcement". A number of speakers who were former judges or members of criminal investigative bodies spoke of the obstacles they faced in effectively implementing national laws

against corruption. In the context of the war in Ukraine, reference was made to the efforts to freeze the assets of oligarchs. The online tool GlobE Network, facilitated by UNODC, which linked 56 countries and a number of independent experts was presented. The delegations of the south-east Asia-Pacific region welcomed the new initiatives and explained what challenges they faced in their region.

In closing, the IPU and GOPAC panellists expressed their commitment to continue the fight against corruption.

6. Launch of the *Global Parliamentary Report*

The third IPU-UNDP Global Parliamentary Report (GPR), *Public engagement in the work of parliament*, was presented at a special segment of the Assembly on 22 March.

The presentation aimed to:

- Inform parliamentary leaders from the Member Parliaments about the GPR, its findings, recommendations and related practical tools;
- Raise awareness of the network of "engagement champions" that the IPU plans to build and encourage parliamentarians to join;
- Motivate and encourage parliaments to intensify their efforts towards positive change in public engagement.

In their introductory remarks, IPU President Mr. D. Pacheco and UNDP Administrator Mr. A. Steiner (by video) situated the Global Parliamentary Report as a response to the perception of a growing distance between the people and their parliaments. The core aim of the report was to promote closer relationships between parliaments and the communities they represent. The speakers pledged their institutions' support to parliaments' efforts to enhance public engagement.

The key features of the report were presented by IPU and UNDP representatives, Mr. A. Richardson and Mr. C. Chauvel respectively. The future focus for public engagement was centred around five key ideas: taking youth seriously, leaving no-one behind, transforming through technology, encouraging innovation and working together to share experience and good practices. The report set out case studies and good practices, concluding in recommendations addressed to parliaments and all stakeholders.

Four parliaments took the floor to share case studies on public engagement from the report:

- Ms. S. Lucas, Deputy Chairperson of the National Council of Provinces of South Africa
- Mr. R. Epeli Nailatikau, Speaker of the Parliament of the Republic of Fiji (video message)
- Ms. H. Baldwin, Chair of the British IPU Group
- Ms. W. Andrade, Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians; Member of the National Assembly of Ecuador

Welcoming the report, the speakers emphasized the political will for greater public engagement, and the need for effective systems and qualified staff to support this work. They reiterated their commitment to continue to strengthen public engagement in their parliaments.

Participating delegates shared their views during the special segment via an online survey. Survey results suggested a positive perception that public engagement is increasing. Delegates identified as a priority better engagement with youth, women, minority groups, people with disabilities and rural communities.

The special segment concluded with a specific call to action, in which the IPU Secretary General encouraged Member Parliaments to:

- Review their strategy for public engagement;
- Join the network of "Engagement Champions", and advocate for public engagement in their work;
- Share good practices with other parliaments to continue to learn from each other;
- Contribute to positive change. Parliamentarians are the key actors who have the power to make parliament an inclusive, responsive and participatory institution.

7. Launch of the handbook *Strengthening health security preparedness: The International Health Regulations* (2005)

The IPU and the World Health Organization (WHO) jointly published the handbook entitled *Strengthening health security preparedness: The International Health Regulations (2005)*. This is the 34th handbook for parliamentarians published by the IPU. Dr. T.A. Ghebreyesus, Director General of the WHO (via video link), and Mr. M. Chungong, Secretary General of the IPU, launched the handbook during the 209th session of the Governing Council, in the presence of the Speaker of the Indonesian House of Representatives, Ms. P. Maharani.

They called on parliamentarians to carry out their leadership role effectively and draw lessons from the COVID-19 pandemic to ensure the world was prepared to respond to future health emergencies. The handbook uses the framework of the International Health Regulations (IHR) which are an instrument of international law designed to prevent the spread of disease internationally and to guide the public-health response when risks arise. The aim of the handbook is to introduce parliamentarians and parliamentary staff to the concept and importance of health security and the IHR, and to explore the functions and opportunities they can use to prioritize and advance health crisis preparedness.

Elections and appointments

1. IPU Vice-Presidents

The following member of the Executive Committee was designated as IPU Vice-President representing the Twelve Plus Group:

- Ms. C. Widegren (Sweden)

2. Bureau of Women Parliamentarians

The Forum of Women Parliamentarians elected the following regional representative to the Bureau of Women Parliamentarians:

Eurasia Group

- Ms. G. Karelova (Russian Federation) will replace Ms. E. Afanasieva (Russian Federation) to complete the term which will end in April 2025.

3. Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU

The Forum of Young Parliamentarians elected the following Board member:

Arab Group

- Mr. M. Alajmi (Kuwait) will replace Mr. A. Al-Kattan (Kuwait) to complete the term which will end in April 2023.

4. Committee on the Human Rights of Parliamentarians

The Governing Council elected the following member for a five-year term ending in April 2027:

- Mr. E. Blanc (France)

5. Committee on Middle East Questions

The Governing Council elected the following member for a four-year term ending in April 2026:

- Ms. N.W.T. Makwinja (Botswana)

6. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)

The High-Level Advisory Group elected Ms. J. Oduol (Kenya) as its next Chair, and Mr. A. Dicter (Israel) as Vice-Chair.

A vacancy remains for one member from the *Eurasia Group*.

7. Bureaux of the Standing Committees

The Standing Committees also elected the following members to their respective Bureaux:

Standing Committee on Peace and International Security

Group of Latin America and the Caribbean

- Ms. L. Crexell (Argentina) to complete Argentina's term which will end in April 2023

African Group

- Mr. M.A. Bouchouit (Algeria) will replace Mr. A. Kharchi (Algeria) to complete the term which will end in April 2023.

Standing Committee on Sustainable Development

Group of Latin America and the Caribbean

- Mr. R. Lozano (Uruguay) elected for a first term which will end in April 2024.

A vacancy remains for one member from the *Eurasia Group*.

Standing Committee on United Nations Affairs

Arab Group

- Ms. H.H. Al-Sulaiti (Qatar) elected for a first term which will end in April 2024.

8. Rapporteurs to the 146th Assembly

The Standing Committee on Peace and International Security appointed Mr. J. Cepeda (Spain) and Ms. S. Falaknaz (United Arab Emirates) as co-Rapporteurs for the subject item entitled *Cyberattacks and cybercrimes: The new risks to global security*

The Standing Committee on Sustainable Development appointed Mr. C. Hoffmann (Germany) and Ms. H. Gavit (India) as co-Rapporteurs for the subject item entitled *Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests.*

Media and communications

Press and traditional media

The 144th IPU Assembly was covered extensively by the media, particularly the Indonesian press, who were present in large numbers. A media advisory, a press release specifically on the emergency item resolution on the war in Ukraine and a closing press release were sent to the IPU database of thousands of journalists and helped generate more international coverage, including from some major news agencies.

In partnership with the media team of the Speaker of the Indonesian House of Representatives, the IPU Communications team organized opening and closing press conferences, which were attended by around 50 representatives of the media, mostly Indonesian press as well as international correspondents.

National media delegations also covered the Assembly from their own country perspectives, leading to extensive coverage in Armenia, Bahrain, Kuwait, South Africa, the United Arab Emirates, Viet Nam and Zimbabwe.

The IPU President was also interviewed by CNN Indonesia.

Live feed and video extracts

Livestreaming of the Assembly, the Governing Council and the Forum of Women Parliamentarians, as well as IPU editorial coverage of the Assembly, generated many hits on the IPU website and YouTube platform.

Close to 10,000 people viewed the live stream feeds, mostly from the southern hemisphere (compared with around 4,000 people during the 143rd IPU Assembly in Madrid, Spain).

The top 10 countries viewing were:

1. Indonesia
2. Uganda
3. Thailand
4. Timor-Leste
5. Nepal
6. India
7. USA
8. Luxembourg
9. South Africa
10. Bangladesh

Peak viewing times were on Monday, 21 March during the debate on the resolution on an emergency item on the war in Ukraine. The peak can also be explained by the fact that the IPU website was out of action for around 8 hours due to a DDoS attack, with people resorting to the IPU YouTube channel to watch proceedings.

The livestreaming was watched predominately by young males (69% of viewers were male and 81% were under 45 years old).

Thanks to the availability of more staff, the Communications team were able to offer video extracts of specific plenary interventions. This service proved immensely popular and an effective way for Members to amplify the messages of the Assembly through their own communications and social media platforms. Around thirty extracts were requested and sent to the delegations for national amplification.

Social media

On social media, the IPU Communications team conducted an extensive campaign, publishing substantive tweets on the different events, speeches, soundbites and publications. The team actively encouraged engagement and amplification among the parliamentarians present.

The social media wall https://my.walls.io/IPU was again a great success, using the event hashtag #IPU144, as it encouraged MPs and other participants to post frequently as well as stimulating healthy "competition" between them to appear on the big screen in the plenary hall.

The results were encouraging, as shown below in the statistics covering 16 to 25 March:

TWITTER - 93 posts

126K impressions (average 12K per day, more than double the previous week)
4.2K engagements (60% increase on previous week)
Engagement rate on 25 March was 5.5%, double our average
10K mentions from other accounts
106K profile visits
535 new followers (all of March)
Top mention (earned 10.3K engagements)
Top follower gained

INSTAGRAM - 55 posts

985 engagements (4.45% engagement rate)
22K impressions (more than 50% increase on previous week)

FACEBOOK - 50 posts

476 engagements (5.5% engagement rate)
20K impressions (25% increase on previous week)

LINKEDIN (stats only provided two days later, so up to 22 March) - 11 posts

3.3K impressions

Communications stand

A branded communications stand helped give visibility to the latest IPU publications, especially the new IPU 2022-2026 Strategy.

All of the stand's stock disappeared – rapidly in some cases – showing there is still a real demand for hard copies of IPU publications, particularly from countries in the developing world with limited access to broadband internet.

Photographs

Working closely with the photographers recruited by the host parliament, the IPU Communications team processed thousands of photographs each day and posted them on the IPU's Flickr channel. Thousands of pictures were downloaded every day by Member Parliaments and then used to amplify the message of the Assembly to national audiences.

Membership of the Inter-Parliamentary Union*

Members (178)

Afghanistan, Albania, Algeria, Andorra, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Azerbaijan, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Benin, Bhutan, Bolivia (Plurinational State of), Bosnia and Herzegovina, Botswana, Brazil, Bulgaria, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cambodia, Cameroon, Canada, Central African Republic, Chad, Chile, China, Colombia, Comoros, Congo, Costa Rica, Côte d'Ivoire, Croatia, Cuba, Cyprus, Czech Republic, Democratic People's Republic of Korea, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Djibouti, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, El Salvador, Equatorial Guinea, Estonia, Eswatini, Ethiopia, Fiji, Finland, France, Gabon, the Gambia, Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guatemala, Guinea, Guinea-Bissau, Guyana, Haiti, Honduras**, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Israel, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Kuwait, Kyrgyzstan, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Lebanon, Lesotho, Libya, Liechtenstein, Lithuania, Luxembourg, Madagascar, Malawi, Malaysia, Maldives, Mali, Malta, Marshall Islands, Mauritania, Mauritius, Mexico, Micronesia (Federated States of), Monaco, Mongolia, Montenegro, Morocco, Mozambique, Myanmar, Namibia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Nicaragua, Niger, Nigeria, North Macedonia, Norway, Oman, Pakistan, Palau, Palestine, Panama, Papua New Guinea**, Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Republic of Moldova, Romania, Russian Federation, Rwanda, Saint Lucia, Saint Vincent and the Grenadines, Samoa, San Marino, Sao Tome and Principe, Saudi Arabia, Senegal, Serbia, Seychelles, Sierra Leone, Singapore, Slovakia, Slovenia, Somalia, South Africa, South Sudan, Spain, Sri Lanka, Suriname, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Tajikistan, Thailand, Timor-Leste, Togo, Tonga, Trinidad and Tobago, Tunisia, Turkey, Turkmenistan, Tuvalu, Uganda, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, United Republic of Tanzania, Uruguay, Uzbekistan, Vanuatu, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe

Associate Members (14)

Andean Parliament, Arab Parliament, Central American Parliament (PARLACEN), East African Legislative Assembly (EALA), European Parliament, Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States (IPA CIS), Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union (WAEMU), Latin American and Caribbean Parliament (PARLATINO), Pan-African Parliament, Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS), Parliament of the Central African Economic and Monetary Community (CEMAC), Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation (PABSEC), Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE) and Parliamentary Assembly of La Francophonie (APF)

* As at the close of the 144th Assembly.

** Non-participating Members (all rights suspended)

Agenda, resolutions and other texts of the 144th Assembly of the Inter-Parliamentary Union

1. Election of the President and Vice-Presidents of the 144th Assembly

2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

3. General Debate on the theme *Getting to zero: Mobilizing parliaments to act on climate change*

4. *Rethinking and reframing the approach to peace processes with a view to fostering lasting peace*
(Standing Committee on Peace and International Security)

5. *Leveraging Information and Communication Technology as an enabler for the education sector, including in times of pandemic*
(Standing Committee on Sustainable Development)

6. Reports of the Standing Committees

7. Approval of the subject items for the Standing Committee on Peace and International Security and for the Standing Committee on Sustainable Development for the 146th Assembly and appointment of the co-Rapporteurs

8. Emergency item: *Peaceful resolution of the war in Ukraine, respecting international law, the Charter of the United Nations and territorial integrity*

Nusa Dua Declaration

Getting to zero: Mobilizing parliaments to act on climate change

Endorsed by the 144th IPU Assembly
(Nusa Dua, 24 March 2022)

We, Members of Parliament, gathered together at the 144th IPU Assembly in Nusa Dua, Indonesia, recognize the urgent need to address the climate crisis. Climate change poses an existential threat to humankind and immediate action must be taken to minimize its worst impacts.

Our current economic structures, energy use practices and food systems are causing devastating consequences in all regions of the world, including hotter temperatures, an increase in extreme weather events, sea level rise and the loss of biodiversity. Flooding and cyclones have caused large-scale population displacement in South Asia. Recurrent droughts in East and Southern Africa have repeatedly destroyed crops and caused widespread food insecurity. Rising sea levels are reducing the land mass of small, low-lying nations across the Pacific.

The recent findings of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) show that the goal of limiting global warming to 1.5 degrees Celsius, or even 2 degrees Celsius, will be unreachable unless there are immediate reductions in greenhouse gas emissions,[1] and that irreversible damage from climate change is already occurring.[2] The burning of fossil fuels, increased livestock farming and deforestation are all major causes of rising emissions. Implementation of the Paris Agreement,[3] the landmark legally binding international climate change treaty, is critical for ensuring that countries make rapid and deep cuts in their emissions so that we reach a climate neutral world by 2050.

As parliamentarians, we must ensure that the climate commitments outlined in the Paris Agreement and other international agreements, as well as the Sustainable Development Goals, are met. As representatives of the people, we must ensure that the needs of our populations, particularly those on the front lines of climate change, are addressed. We acknowledge that there are costs to addressing climate change, but the costs of inaction are far greater.

The science is clear and instructive: to keep the 1.5 degrees target within reach, we must achieve net zero emissions by producing less carbon than the amount we take out of the atmosphere by the second half of this century. We must demonstrate strong political leadership in setting the framework required for net zero emissions.

Inadequate climate finance remains a major obstacle to effective climate action, particularly for developing countries. Developed countries should urgently fulfil their promises to address this funding gap, namely the US$ 100 billion pledge for climate finance by 2020 that is generally understood to have been missed. Ample, sustainable and predictable climate finance, particularly for adaptation, needs to be provided to developing countries in light of the findings outlined in the recently released IPCC Working Group 2 report.[4] It is essential that funding for mitigation is matched by equal resources for adaptation. The scaling-up of adaptation investments should prioritize least developed countries, small island developing states, and other high-risk countries, including those that are landlocked, mountainous or low-lying. Developing countries often have very low greenhouse gas emissions yet pay a higher price for climate change. Developed countries have the imperative responsibility not only to reduce their own emissions but also to ensure that sufficient resources and technologies to combat climate change are made available to developing countries with low emissions.

We therefore pledge to use all powers at our disposal to ensure that there are effective laws and appropriate budgets to bolster climate action, including supporting the transition to clean energy and strengthening adaptation. We must also scrutinize our governments' response to the climate crisis and hold them accountable over their actions to implement international and national climate change agreements and policies.

1 https://www.ipcc.ch/2021/08/09/ar6-wg1-20210809-pr/
2 https://report.ipcc.ch/ar6wg2/pdf/IPCC_AR6_WGII_FinalDraft_FullReport.pdf
3 https://unfccc.int/sites/default/files/english_paris_agreement.pdf
4 https://report.ipcc.ch/ar6wg2/pdf/IPCC_AR6_WGII_FinalDraft_FullReport.pdf

As representatives of the people, we commit to meeting the needs of our constituents, particularly those most at risk, resulting from climate change impacts. We recognize the need to hold open, constructive dialogues with our constituents to discuss emerging climate issues. We must also engage the public, including youth and the civil society groups that represent them, in formal parliamentary processes including hearings and examination of new climate legislation.

Strengthening national-level action to meet global commitments

Parliaments have a responsibility to ensure that robust and ambitious national laws on climate change are put in place that are directly aligned with the Paris Agreement, including its Nationally Determined Contributions, the Sustainable Development Goals, and national climate and development policies and strategies. Progress on climate action and sustainable development is interdependent. We therefore pledge to adopt and implement laws that are mutually reinforcing in those respects.

Countries around the globe have expressed the importance of stronger climate action, yet the recent 26th United Nations Climate Change Conference (COP26) reaffirmed that the current level of ambition is insufficient, and that not enough is being done on implementation in order to translate commitments into action. From now on, we must adopt national laws and policies designed to close the gap between ambition and implementation.

To increase ambition, we commit to enshrining a net zero emissions target in law and to implementing a legal framework on emissions. National legislative and policy frameworks on climate change must include clear, time-bound targets to facilitate oversight and accountability.

Accelerating a clean energy transition for a green COVID-19 recovery

The COVID-19 pandemic has had far-reaching health, social and economic consequences. Despite these challenges, the pandemic recovery period presents an opportunity to introduce fundamental changes to our current unsustainable energy systems. Such changes are desperately needed if we want to contain rising temperatures before it is too late.

We must accelerate the clean energy transition to mitigate climate change. This requires a major reallocation of resources from highly polluting energy sources, such as fossil fuels, to renewable energy. The laws we introduce as parliamentarians must incentivize green investment and prioritize budget allocations for low-carbon activities, including as part of COVID-19 recovery packages. We must raise awareness of the economic benefits of a clean energy transition and its potential to create millions of new jobs. We should phase out fossil fuel subsidies and increase the cost of emission allowances. The current energy crisis, in which we are witnessing the soaring prices of fossil fuels, makes the case for transitioning to renewable energy even more urgent. As part of the process, we may wish to explore the use of nuclear energy as a clean source of energy.

We must match our efforts to scale up renewable energy investments with an equal commitment to increase universal access to affordable and clean energy, with particular attention being paid to access for the poorest groups in society. The energy transition should be just and inclusive and not have disproportionate impacts on developing countries, nor on marginalized or underrepresented groups. We must consider the potential economic implications of a clean energy transition for the most vulnerable and support the creation of alternative employment opportunities for people who have been employed in the fossil fuel industry. A green economy also needs to be a fair economy.

Towards inclusive climate action

Climate change does not affect everyone equally. Marginalized and underrepresented members of society, including women, youth, indigenous people, minorities and people with disabilities are disproportionally impacted by climate change as a result of unequal access to socio-economic and political rights. The climate crisis is exacerbating existing inequalities. Climate change can reinforce harmful gender norms and power dynamics that adversely impact women and girls, thereby heightening their risk of food insecurity and gender-based violence.

We must respond to the needs of the most at-risk members of the population through positive climate action. We therefore pledge to approach the legal framework on climate action through a socially inclusive, pro-poor and gender-responsive lens so that it may be truly comprehensive, effective and sustainable. Research indicates that greater representation of women in national parliaments leads

countries to adopt more stringent climate change policies.[5] However, there is currently a lack of women in national and global policy spaces. We are committed to increasing women's political participation in the interests of both gender equality and inclusive climate action.

We should also adopt inclusive climate solutions that simultaneously reduce the exposure of marginalized and underrepresented groups to climate change, while also empowering them to become climate leaders themselves. In many parts of the world, youth are already leading the climate movement and we must strengthen intergenerational dialogue to ensure that the justifiable demands of youth for a healthy planet are met.

The climate crisis is affecting human rights. Climate change is forcing people to uproot their lives and move, particularly those living in resource-scarce conflict situations. As such, concerns over climate displacement and climate migration are growing. As of 2020, there were an estimated seven million internally displaced people due to disasters, including those caused by climate change, most notably in Asia and the Pacific, Sub-Saharan Africa and the Americas.[6] The rights of persons displaced due to climate change must be respected. In October 2021, the United Nations Human Rights Council adopted a landmark resolution that recognizes for the first time that having a clean, healthy and sustainable environment is a human right.[7] Additionally, young people and future generations have the same right to a healthy planet as generations before them, and yet this right is being grossly violated. To promote environmental and intergenerational justice, we pledge to take account of these issues, reflect them in our national laws and guarantee accountability when such rights are violated.

Promoting greener parliaments

To further encourage sustainability, we must work to reduce our own carbon footprints at an institutional level. We must lead by example and reduce the emissions of our own parliaments, including through changes to energy usage and procurement practices, by building sustainability, and the optimized use of digital tools and technology. By greening our operations and practices as institutions, we will further demonstrate our commitment to climate action. To further boost climate awareness, parliaments can implement climate training for parliamentarians and staff, and hold regular knowledge exchanges with experts on climate change.

Enhancing regional and global cooperation for joint climate solutions

Climate change knows no boundaries and its impacts do not respect national borders. International cooperation is therefore crucial, particularly for addressing transboundary climate risks. In view of the importance of strong regional and global inter-parliamentary cooperation, we will continue to discuss shared challenges, foster innovation and build partnerships for jointly tackling the climate crisis.

National, regional and global peace and security are paramount for effectively addressing climate change. Conflict and war have profound negative environmental consequences and divert vital resources from climate change mitigation and adaptation efforts. Recent geopolitical developments have also heightened the risk of nuclear incidents, by design or miscalculation, with potential catastrophic impacts on ecosystems and biodiversity. Therefore, as noted in our own Resolution[8] adopted in Geneva in 2014, we must make the abolition of nuclear weapons a priority.

We recognize the value of convening parliamentary meetings at the annual United Nations Climate Change Conferences to amplify the parliamentary voice in global climate change negotiations. These meetings provide a key opportunity to reflect on progress made in implementing the Paris Agreement and to identify ways to further scale up parliamentary action for the climate. In the lead up to the 27th United Nations Climate Change Conference (COP27) that will be hosted by the Arab Republic of Egypt in November 2022, we reiterate the importance of delivering on the outcomes of COP26 and call upon parties to expedite implementation of their nationally determined contributions (NDCs) under the Paris Agreement and to further revise and update their NDCs, as well as to work towards the setting of a post-2025 climate finance goal.

5 https://yaleclimateconnections.org/2019/09/countries-with-more-female-politicians-pass-more-ambitious-climate-policies-study-suggests/
6 https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2021/
7 https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G21/289/50/PDF/G2128950.pdf?OpenElement
8 http://archive.ipu.org/conf-e/130/Res-1.htm

To further accelerate climate action, we will also strive to strengthen partnerships with key international organizations and forums working on climate change, including the Climate Vulnerable Forum, the Global Center on Adaptation, the Secretariat of the United Nations Framework Convention on Climate Change and the United Nations Environment Programme.

We also recognize the importance of convening parliaments regionally and sub-regionally to exchange insights on context-specific challenges and good parliamentary practices on climate change. In line with the IPU 2022-2026 Strategy,[9] which prioritizes climate action, we urge the IPU to continue bringing parliaments together to advance climate knowledge and build parliamentary capacity to legislate and oversee their governments' response to climate change. Parliaments should maximize their participation in the IPU's work by being accountable to one another and by striving to minimize their carbon footprint through increased use of virtual technology for parliamentary exchanges. We also encourage the IPU to develop a robust climate policy for its own activities.

Parliaments also need to build a stronger relationship with the private sector, including with transnational corporations. It is essential to assess the responsibility of the private sector for the negative environmental impacts resulting from corporations' global practices. We must also support further innovation by the private sector to find novel solutions to mitigate global warming and reduce emissions, including through new technologies.

As Members of Parliament, we strongly and solemnly agree that it is only through international cooperation on climate change that we can address increasing risks, build solidarity and find lasting concrete solutions and possibilities for a more sustainable world for future generations.

9 https://www.ipu.org/file/13678/download

Rethinking and reframing the approach to peace processes with a view to fostering lasting peace

Resolution adopted by consensus[*] by the 144th IPU Assembly
(Nusa Dua, 24 March 2022)

The 144th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Recalling the tenets and principles enshrined in the Charter of the United Nations to save succeeding generations from the scourge of war,

Recalling also the Universal Declaration of Human Rights, as well as the International Covenants on Human Rights and other human rights agreements, and affirming the importance for all member States parties to these agreements to implement them fully in order to promote international peace and security,

Recalling further the international community's commitment to preventing conflict and achieving sustainable peace contained in the United Nations 2030 Agenda for Sustainable Development, in particular Sustainable Development Goal 16 on providing access to justice and promoting peaceful and inclusive societies,

Mindful of Security Council resolutions 1325 of 31 October 2000 on women, peace and security; 1612 of 26 July 2005 on children and armed conflict; 1820 of 19 June 2008 on sexual violence in conflict; and 2250 of 9 December 2015 on youth, peace and security; and their successor resolutions that address the inordinate impact of conflict and war on women and children, as well as the need for a survivor/victim-centred approach in all interventions, and highlight the crucial role that women, youth and children should and already do play in conflict prevention and peace building,

Recalling the IPU resolutions *Promoting international reconciliation, helping to bring stability to regions of conflict, and assisting with post-conflict reconstruction* (adopted at the 110th IPU Assembly, April 2004), *The role of parliament in respecting the principle of non-intervention in the internal affairs of States* (adopted at the 136th IPU Assembly, April 2017), *Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development* (adopted at the 138th IPU Assembly, March 2018), and *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences* (adopted at the 142nd IPU Assembly, May 2021),

Recalling also the Declaration of Presiding Officers of National Parliaments entitled *The parliamentary vision for international cooperation at the dawn of the third millennium* (adopted on 1 September 2000), the St. Petersburg Declaration *Promoting cultural pluralism and peace through interfaith and inter-ethnic dialogue* (endorsed by the 137th IPU Assembly, October 2017), and the Belgrade Declaration *Strengthening international law: Parliamentary roles and mechanisms, and the contribution of regional cooperation* (endorsed by the 141st IPU Assembly, October 2019),

Mindful of the fact that nearly all armed conflicts today take place within countries; that 56 armed state-based conflicts in the world were recorded in 2020 which represented the highest number of conflicts in the post-Second World War period; and that the majority of these conflicts were internationalized,

Mindful also of the use of tactics below the threshold of war, such as cyberattacks, information warfare, coercive trade and the targeting of critical infrastructure, that harm societies politically and socio-economically for strategic gain,

Cognizant that peace is not synonymous with the absence of violent conflict, to which no society is immune; that the root causes of conflict are a combination of inequalities, underdevelopment, grievances, and unresolved and protracted misunderstandings within societies as well as a society's capacity for organized violence; and that once armed conflict begins the costs to societies are enormous,

[*] The delegation of India expressed reservations on preambular paragraphs 5 and 13, and operative paragraph 17.

Recognizing that resolved conflicts have a tendency to recur and that there are fewer ongoing peace processes than there are conflicts,

Recognizing also the current complex and multidimensional nature of peace and security issues that need to be addressed through a holistic approach, and stressing the key role of parliaments and parliamentarians in the whole peace continuum process, in line with the peace and security architecture of the United Nations,

Recognizing further the importance of adherence to the Charter of the United Nations, particularly the fundamental principles of international law, including the sovereignty, independence and territorial integrity of States, and non-intervention in the internal affairs of States,

Deeply concerned that future risks of conflict arising from current and ongoing global issues are expected to escalate, for example, as a consequence of climate change and pandemics, reaffirming that there is no development without peace, no peace without development, and that neither is possible without the promotion and protection of human rights,

Recognizing, in the light of current and future challenges, that the active promotion of peace and conflict prevention by more actors and organizations is needed, and that contributions of women, youth, indigenous peoples, local communities and other groups that have traditionally been left furthest behind are essential in this regard, and stressing that effective and sustainable solutions to conflicts can only be achieved through negotiations, based on a spirit of justice, compromise and mutual accommodation,

Recognizing also that, as the world continues to face humanitarian crises, human security, as an alternative paradigm for development cooperation, could be instrumental to address multidimensional and complex global challenges,

Recognizing further the unique role of national parliaments and parliamentarians in using parliamentary diplomacy as a vital tool in promoting meaningful inter-parliamentary dialogue and mediation while using their legislation, oversight and financial functions to determine the fair allocation and efficient use of resources to areas of development considered national priorities; the need for effective and uninterrupted functioning of parliaments before, during and after conflicts; and parliaments' role in conflict prevention,

Stressing the capacity of national parliaments and parliamentarians to call governments to order by challenging the use of governments' emergency powers to wage war which gives parliaments a key role to play in times of peace and in conflict prevention both in their own countries and internationally,

Acknowledging the IPU's unique role as the parliamentary counterpart to the United Nations and as a forum for dialogue and cooperation on matters of international peace and security; and, in particular, its role in providing support to parliaments and parliamentarians in addressing threats to peace at the local, national, regional and international levels, and in sharing lessons learned among its Member Parliaments and enabling vivid, mutually respectful exchanges among members of parliaments of different delegations in seeking solutions,

Mindful of the IPU 2022–2026 Strategy, particularly its objectives to "build effective and empowered parliaments"; "promote inclusive and representative parliaments"; and "catalyse collective parliamentary action",

Recognizing that inclusive, representative, accessible, accountable and effective legislatures with the autonomy and capacity to act can foster conflict resilience and sustainable peace if grievances, differences and solution alternatives are articulated and decided upon in peaceful, transparent and respectful public debates in and outside of parliament,

Recognizing also the various tools and measures that parliaments have for dialogue between different national stakeholders, including measures to work in a bi-partisan fashion by establishing commissions of inquiry and to arrange hearings with representatives of underrepresented or marginalized groups,

Reaffirming the centrality of parliamentary representation in addressing the root causes of conflict and violence, including inequalities, exclusion, the lack of rule of law, injustice, illegal exploitation of natural resources and discrimination, among others,

Recognizing the unique legislative role of parliaments in promoting transparency, as well as their ability to perform checks and balances,

Concerned about the risk that corruption presents to the integrity of legislative institutions and functions, and about its negative effect on the capacity of parliaments to effectively contribute to peace and governance,

Recognizing parliaments' role in the oversight of state security, public safety agencies, intelligence structures, the legislative sector and military expenditures, in particular in ensuring that they operate accountably, transparently and with respect for the rule of law and human rights to meet the security needs of all parts of the population, including women, children and members of vulnerable groups,

Reaffirming the centrality of parliament in countering any abusive and subversive use of internal intelligence and security actors, and fighting corruption,

Acknowledging the essential role of parliaments in promoting conflict prevention through a focus on disarmament, socioeconomic, psychosocial, climate and ecological issues, and in post-conflict situations in preventing a relapse to large-scale violence, including through enacting, overseeing and monitoring the implementation of agreed peace agreements accompanied by adequate funding, investing in psychosocial health, basic healthcare service, transitional justice, reintegration, and institutional reforms,

Emphasizing that more systematic engagement of parliaments is needed to advance and implement the *Women, Peace and Security* and *Youth, Peace and Security* agendas and to alleviate the impact of armed conflicts on children,

Recognizing that higher levels of financial resources are required in order to support the implementation of commitments to prevent conflict and sustain peace,

Calling upon parliaments to strengthen legislative and legal frameworks and discuss the various policies and mechanisms necessary to combat the phenomenon of terrorism and extremism and dry up its sources, and emphasizing parliaments' role in promoting the values of tolerance and peaceful coexistence in society,

1. *Urges* actors engaged in peace processes to acknowledge and collaborate with national or local institutions and actors and their respective parliaments, in the articulation, design and implementation of transitional processes, and to participate in activities focused on anchoring and sustaining peace efforts through national or local ownership and leadership;

2. *Calls upon* parliaments and parliamentarians to intensify their efforts for peace and the non-violent resolution of differences before, during and after conflict; and also calls upon parliaments to strengthen existing national mechanisms, and upon those who are yet to do so, to establish these mechanisms in which citizens, especially women, can register their grievances, perpetrators are held accountable, and victims are accorded justice;

3. *Encourages* parliaments, in their efforts to pursue and reframe the approach to peace processes for a just and lasting peace, to systematically partner with the executive, independent oversight bodies, civil society organizations, faith-based movements, women's groups, community organizations, peace builders, academia, media, the private sector, and regional and international bodies, in their own countries and internationally;

4. *Calls upon* parliaments to allocate time and resources to the identification and eradication of barriers that limit the participation of citizens in parliamentary decision-making based on their gender, age, geography, social identity group (such as ethnicity, religion and race), and citizenship status, and to seek solutions to such issues;

5. *Also calls upon* parliaments to explore and invest in mechanisms and modalities, such as the human security approach, for continuous and systematic engagement with citizens and residents, and that are sensitive to the needs and realities of different population segments and contexts to be implemented through conventional and new means ranging from MPs' practical actions or interventions to consultations and online engagement with conflict-affected groups;

6. *Further calls upon* parliamentarians to explore safe and survivor/victim-centred mechanisms that would enable those left furthest behind and without adequate representation to invoke their rights, express their grievances, concerns and aspirations, and to pursue meaningful ways for their full and effective representation in parliament;

7. *Urges* parliaments, their members and political parties to form partnerships to address and reverse hate speech and disinformation, including those online, and to encourage more diverse and inclusive political participation and representation; and also urges parliaments to review or reform legislation, policies, and practices that perpetuate incitement to violence and/or hatred that is based on race, ethnicity, gender and religion;

8. *Strongly encourages* further efforts at ensuring women's equal participation in parliaments and at all levels of decision-making, and, in that regard, at acknowledging the critical role of support by male allies, while urging UN Member States to ensure a systematic engagement of parliaments in the implementation of the *Women, Peace and Security* and *Youth, Peace and Security* agendas;

9. *Calls upon* parliaments to strengthen legal frameworks and mechanisms to prevent and address corruption through institutional measures and to develop codes of conduct committing members of parliament at the individual level;

10. *Acknowledges* the increasing role of cyberspace for international politics and peace, and that cybersecurity presents increasing global challenges, and also affirms that in cyberspace, international law applies, that human rights and fundamental freedoms must be protected and respected, and that the internet must remain a free, open, interoperable, reliable and secure space for all;

11. *Recognizes* that respecting, protecting and promoting human rights and fundamental freedoms is essential to preventing violent conflict and ensuring peace and security;

12. *Urges* parliaments to promote transparency and accountability in the allocation of financial resources, budgets, policies, practices, and appointments within the military and security sectors through the establishment of oversight bodies, as well as to encourage disarmament efforts to restrict and destroy weapons, mines and unexploded ordnance, and to support the creation of disarmament, demobilization and reintegration programmes;

13. *Strongly encourages* members of parliaments to ensure comprehensive funding for peacebuilding by reducing silos between different loans allowing Official Development Assistance funds to be used for peacebuilding activities;

14. *Encourages* members of parliaments to raise questions about the "value for money" of security sectors, including military spending;

15. *Urges* parliaments to ensure that their oversight mechanisms and committee systems are structured, mandated, adequately resourced and equipped to consider security on a holistic, cross-sectoral basis, including from the point of view of human development and ecology; and to provide citizens with the information needed to contribute constructively to the processes used to produce legislation relating to democratization and human development, both at home and abroad;

16. *Calls upon* parliaments to invest in a multidimensional process including frameworks to protect and assist vulnerable groups, political mechanisms, and institutions to prevent and manage conflict through peaceful means, and to institutionalize equitable participation in political socio-economic life, the psychosocial well-being of people, basic healthcare services and in communities to build peace and prevent the recurrence of future cycles of violence, including through mechanisms that enable dealing with the past, such as transitional justice forums, truth and reconciliation investigations, and criminal prosecutions;

17. *Also calls upon* parliaments to request information on how the executive branch is addressing climate-related security risks and how climate-related measures can promote peacebuilding;

18. *Encourages* inter-parliamentary cooperation to inspire collective ambition, enhance peer-to-peer learning, and to increase sharing of good practices among parliamentarians on locally relevant pathways to sustainable peace and human development;

19. *Reiterates* that parliaments and parliamentarians, as institutions and actors for peaceful dialogue, legislation and oversight, have unique roles and capacities to provide tailor-made responses to conflict, and acknowledges their power to invite and convene concerned actors to take part in national peace processes;

20. *Tasks* the IPU to develop an inventory of tools for parliaments and parliamentarians for engaging in dialogue, legislation, oversight and prevention in the pursuit of peace and to present the outcome at the 147th IPU Assembly.

Leveraging Information and Communication Technology as an enabler for the education sector, including in times of pandemic

Resolution adopted unanimously by the 144th IPU Assembly
(Nusa Dua, 24 March 2022)

The 144th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Welcoming Sustainable Development Goal 4, the Incheon Declaration and the United Nations Secretary-General's Roadmap for Digital Cooperation that all recognize the importance of equitable access to information and communication technology (ICT) in education,

Encouraging the use of ICT to support, enhance and optimize the delivery of information to create new teaching methods and improve learning results while paying attention to challenges in terms of human rights, equity and inclusion, security and privacy, infrastructure, connectivity and the financing of expensive digital capacities,

Recognizing the fact that the world had been facing a global learning crisis long before the COVID-19 pandemic started,

Aware that, according to the Institute for Statistics of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), in 2016, over 600 million children and adolescents were estimated to be not reaching minimum proficiency levels in reading and mathematics, and that an estimated 53 per cent of children in low- and middle-income countries cannot read proficiently by age 10, a phenomenon the World Bank defined as "Learning Poverty",

Welcoming the United Nations Children's Fund's (UNICEF) call to address the learning crisis and urgently increase finance for education for children, with special attention to the disadvantaged and marginalized – children living with disabilities, migrant and refugee children, and children in remote areas,

Highlighting Sustainable Development Goal 10 and the fact that the COVID-19 pandemic has aggravated gaps between rural and urban areas, with a critical impact on the education of children, especially the disadvantaged ones, and that Africa and Asia account for nearly two-thirds of the 463 million school children unable to access remote learning,

Noting that learning is the right of every child,

Bearing in mind that remote learning can open up vast opportunities in bridging disparities between urban and remote areas, by bringing new applications to classrooms, as well as by reaching out to families in times of pandemic, but that it can also expose children to a myriad of risks including cyberbullying, and online abuse and exploitation,

Welcoming technological development that creates more opportunities with smaller and more effective devices, more inventive applications, and more interactive solutions,

Acknowledging that digitalization is pivotal in accelerating the achievement of the Sustainable Development Goals (SDGs), but aware that unequal access to broadband internet can deepen inequalities between and within countries, between the poorest and richest households, women and men, girls and boys, and among different communities, including indigenous communities, in rural, remote and urban areas,

Welcoming the efforts of the United Nations Technology Bank for Least Developed Countries to help low-income countries build their science, technology and innovation capacity,

Noting that in-person social interactions are important to children and adolescents,

Acknowledging that countries come from very different starting points in terms of their capacity to acquire technological devices and in terms of teaching staff, and emphasizing the importance of stakeholders, including the international community, to provide adequate capacity-building and technology transfer on mutually agreed terms to developing countries, particularly the least developed countries,

Reminding parliaments and governments that, according to the estimates of UNICEF, every dollar invested in increasing enrolment in pre-primary education returns US$ 4 to 9 in benefits to society,

Recognizing that the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples affirms the fundamental rights of indigenous peoples and their right to their own language, culture and religion, and that the realization of these rights must be supported by education systems and institutions that reflect their cultural methods of teaching and learning,

Noting that remote learning requires more self-discipline from pupils and their families, the lack of which is a major contributing factor to the digital divide between pupils,

Stressing that digital and remote learning can never fully replace in-person learning as vocational teaching in many fields requires in-person learning on site,

Recognizing the critical role of the private sector in ICT infrastructure, content and services, and also the importance of public-private partnerships and other approaches to that end,

Recognizing also that realizing gender equality and the empowerment of women and girls will make a crucial contribution to advancement of all the SDGs, and emphasizing the need to promote and target iSTEAM-subjects (Innovation, Science, Technology, Engineering, Arts and Math) to narrow the gender digital divide,

1. *Stresses* that device access (computers, laptops, mobile phones and others), digital literacy and skills, and affordable and well-functioning internet connections are the basis of an infrastructure necessary to leverage ICT as an enabler for the education sector;
2. *Underlines* that the pedagogical skills and ICT literacy of teachers and assisting staff are of key importance in all learning, including in the use of ICT devices and applications, and in teaching methods that support the introduction of ICT skills, and therefore that learners, teachers and assisting staff's ICT skills require constant updating and training;
3. *Calls for* teachers' ICT skills to be constantly improved and developed to adapt to new information technology to effectively apply and unlock its full benefits, including to maximize the quality of behavioural learning during the digital education process;
4. *Calls upon* parliaments and governments to pass necessary legislation on adequate support and needed infrastructure to enable effective ICT training of teachers and digital solutions to be part of curricula in their countries based on their national digital situations, while bearing in mind that funding for learning conditions and more basic teaching equipment should not be compromised;
5. *Welcomes* holistic thinking to create ecosystems which integrate ICT, digital content and digital skills with the capacities of teachers and policy makers to build resilient education systems;
6. *Emphasizes* that hybrid teaching arrangements, including both in-person and remote learning, significantly increase the workload of teachers, which must be taken into consideration when compensating the salary and benefits of the teaching staff, and that sufficient measures must be taken to avoid overburdening teachers;
7. *Calls for* parliaments to encourage their respective governments to develop effective tools for tackling all forms of online security risk, harassment and bullying, and legal frameworks for zero-tolerance policies against such offences to create a safe and non-discriminatory learning environment;
8. *Stresses* the importance of evaluating and monitoring of education results as one of the cornerstones of measuring the success of education policies and teaching methods;
9. *Encourages* governments to keep the number of pupils in classes small if necessary to curb the spread of pandemics, and to ensure efficient teaching and learning processes;
10. *Emphasizes* the key role of families in supporting children, especially in the early stages of education, in learning, both in the learning process itself and in understanding the importance of education;

11. *Stresses* that digital and remote learning can never fully replace in-person learning as vocational teaching in many fields requires in-person learning on site, but also that there are demonstrable benefits to remote learning for students for whom in-person learning on site is problematic and that it is therefore important to recognize the benefits of remote learning to engage these students;

12. *Urges* parliaments to pay special attention to equity, language, local content and accessibility, particularly for persons living with disability, when legislating in the education sector, including in the use of ICT;

13 *Also urges* governments and the private sector to work together to remove technological barriers by investing in digital infrastructure and lowering connectivity and device costs, and to support open educational resources and open digital access;

14 *Invites* parliaments and governments to support the United Nations Technology Bank for Least Developed Countries in its efforts to bridge the digital divide;

15. *Underlines* that women are a large, untapped learning resource as women and girls are often prevented from using ICT and particularly the internet, and, at the same time, that educated women have a great impact on societal development by contributing to more stable, resilient societies that give all individuals – including boys and men and marginalized citizens – the opportunity to fulfil their potential;

16. *Calls upon* parliaments and governments to ensure policies and resources allocated to encourage the use of ICT in education and ICT-related training and employment serve to empower women and girls, including by setting targets, quotas and other positive measures;

17. *Encourages* governments to include in their development cooperation programmes assistance in technology transfer in the education sector and support in teacher training to empower students to learn from practical experiences and motivate creative and innovative mindsets;

18. *Also encourages* governments to invest more in ICT learning, research, development and innovation, which are an essential cornerstone in modern human resource development;

19. *Further encourages* governments to provide vitally important support functions, such as free meals in schools, because well-nourished pupils can concentrate better and get better learning results, and also because free meals in schools can be an added incentive especially to poorer families for sending their children to school;

20. *Invites* governments to engage the youth in the development of plans and strategies in the short and medium term, to chart the obstacles that may arise, and to look for new opportunities in introducing ICT in education;

21. *Invites* parliaments and governments to look into possible partnerships with United Nations organizations such as UNESCO and UNICEF, as well as industries and businesses, to accelerate the use of ICT in the post-pandemic education system;

22. *Encourages*, in federated and decentralized states where education may be a responsibility shared by more than one level of government, the various legislative and executive bodies to find ways to collaborate on the measures and initiatives highlighted in the present resolution;

23. *Emphasizes* the importance of sustainable digital skills and digital literacies in narrowing the digital divide and enhancing inclusion to empower students and build a modern, interactive and flexible learning environment for a better tomorrow;

24. *Calls upon* parliaments to enact legislation and standards that regulate the process of remote education and e-learning, including the recognition and adoption of certificates at all levels;

25. *Calls upon* parliaments and governments not to compromise or reduce budgets for education, including e-learning, and to share good strategies and practices to support the key role of the educational system for the state and all members of society.

The role of parliaments in supporting a peaceful resolution to the Russian-Ukrainian conflict

Results of the roll-call vote on the request of the delegation of Indonesia for the inclusion of an emergency item

R e s u l t s

Affirmative votes 389
Negative votes 472
Abstentions 162
Total of affirmative and negative votes .. 861
Two-thirds majority 574

Country	Yes	No	Abst.
Afghanistan	*Absent*		
Algeria	16		
Andorra		10	
Angola	14		
Armenia	11		
Australia		10	
Austria		12	
Bahrain	11		
Bangladesh	*Absent*		
Belarus	13		
Belgium		13	
Benin	*Absent*		
Botswana		11	
Bulgaria		10	
Cabo Verde			10
Cambodia	11		
Chile		13	
China	20		
Croatia		10	
Czech Republic		13	
DR of the Congo		17	
Denmark		12	
Ecuador		13	
Egypt		20	
Equatorial Guinea	*Absent*		
Estonia		11	
Eswatini	*Absent*		
Finland		12	
France		18	
Germany		19	
Ghana		14	
Greece		13	
Guinea		13	
Guyana	*Absent*		
Iceland		8	
India			23
Indonesia	22		
Iran (Islamic Republic of)	19		
Israel		10	2
Italy		10	
Japan			20
Jordan	12		
Kazakhstan	13		
Kenya	*Absent*		
Kuwait	11		
Lao People's Dem. Republic			12
Latvia		9	
Madagascar	*Absent*		
Malawi		10	
Malaysia	*Absent*		
Maldives			10
Malta			8
Mauritius			11
Mexico			18
Monaco		10	
Morocco	*Absent*		
Mozambique			13
Namibia	11		
Nepal	*Absent*		
Netherlands		11	
New Zealand		12	
Niger	13		
Nigeria	20		
Norway		12	
Oman	11		
Pakistan	*Absent*		
Paraguay		8	
Poland		15	
Portugal		13	
Qatar	11		
Republic of Korea	*Absent*		
Rwanda		10	
San Marino		10	
Sao Tome and Principe	*Absent*		
Saudi Arabia	*Absent*		
Senegal	10		
Seychelles			10
Sierra Leone	*Absent*		
South Africa	17		
South Sudan	*Absent*		
Spain	*Absent*		
Sri Lanka	*Absent*		
Suriname	5		5
Sweden		13	
Switzerland		12	
Syrian Arab Rep.	13		
Thailand	18		
Timor-Leste	4	7	
Turkey	9		10
Uganda	*Absent*		
United Arab Emirates	11		
United Kingdom		18	
United Republic of Tanzania	17		
Uruguay		10	
Viet Nam	19		
Yemen	11		
Zambia	3		10
Zimbabwe	13		

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes.

Peaceful resolution of the war in Ukraine, respecting international law, the Charter of the United Nations and territorial integrity

Results of the roll-call vote on the request of the delegation of New Zealand for the inclusion of an emergency item

R e s u l t s

Affirmative votes..... 577
Negative votes 188
Abstentions 258

Total of affirmative and negative votes ..765
Two-thirds majority.....510

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Afghanistan	*Absent*			India			23	Portugal	13		
Algeria			16	Indonesia		22		Qatar			11
Andorra	10			Iran (Islamic Republic of)		19		Republic of Korea	*Absent*		
Angola			14					Rwanda	10		
Armenia			11	Israel	12			San Marino	10		
Australia	10			Italy	10			Sao Tome and Principe	*Absent*		
Austria	12			Japan	20						
Bahrain		11		Jordan			12	Saudi Arabia	*Absent*		
Bangladesh	*Absent*			Kazakhstan			13	Senegal		10	
Belarus		13		Kenya	*Absent*			Seychelles	10		
Belgium	13			Kuwait			11	Sierra Leone	*Absent*		
Benin	*Absent*			Lao People's Dem. Republic			12	South Africa		17	
Botswana	11							South Sudan	*Absent*		
Bulgaria	10			Latvia	9			Spain	*Absent*		
Cabo Verde	10			Madagascar	*Absent*			Sri Lanka	*Absent*		
Cambodia			11	Malawi	10			Suriname	7		3
Chile	13			Malaysia	*Absent*			Sweden	13		
China			20	Maldives	10			Switzerland	12		
Croatia	10			Malta	8			Syrian Arab Rep.		13	
Czech Republic	13			Mauritius	11			Thailand			18
DR of the Congo	17			Mexico	18			Timor-Leste	7	4	
Denmark	12			Monaco	10			Turkey	19		
Ecuador	13			Morocco	*Absent*			Uganda	*Absent*		
Egypt			20	Mozambique			13	United Arab Emirates		11	
Equatorial Guinea	*Absent*			Namibia			11				
Estonia	11			Nepal	*Absent*			United Kingdom	18		
Eswatini	*Absent*			Netherlands	11			United Republic of Tanzania			17
Finland	12			New Zealand	12						
France	18			Niger		13		Uruguay	10		
Germany	19			Nigeria		20		Viet Nam			19
Ghana	14			Norway	12			Yemen		11	
Greece	13			Oman		11		Zambia	10		3
Guinea	13			Pakistan	*Absent*			Zimbabwe		13	
Guyana	*Absent*			Paraguay	8						
Iceland	8			Poland	15						

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes.

Peaceful resolution of the war in Ukraine, respecting international law, the Charter of the United Nations and territorial integrity

Resolution adopted by consensus* by the 144th IPU Assembly
(Nusa Dua, 23 March 2022)

The 144th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Recalling that the Inter-Parliamentary Union (IPU) is the global organization of national parliaments working for peace, democracy, human rights and development,

Conscious of the historical legacy of the IPU in facilitating peaceful engagement through dialogue and diplomacy and noting the Belgrade Declaration on strengthening international law, parliamentary roles and mechanisms, and the contribution of regional cooperation, adopted at the 141st IPU Assembly in Serbia, in which the IPU agreed to dedicate itself to international peace and the rule of law,

Recalling that, on 24 February 2022, the Russian Federation launched a full-scale military attack invading the sovereign nation of Ukraine and its people,

Committed to ensuring total adherence to the purposes and principles of the Charter of the United Nations (1945) and mindful of national commitments to the Universal Declaration of Human Rights (1948),

Reiterating that the Charter of the United Nations prohibits the use of force against the territorial integrity or political independence of states,

Recognizing the territorial integrity and sovereignty of Ukraine within its internationally recognized borders, as referred to in United Nations General Assembly (UNGA) resolution 68/262 of March 2014,

Recalling UNGA resolution 76/234 on promoting international cooperation on peaceful uses in the context of international security, adopted in December 2021,

Recalling also United Nations Security Council resolution 1325 on women, peace and security, adopted in October 2000, which addresses the impact of war on women and the importance of women's full and equal participation in conflict resolution, peacebuilding, peacekeeping, humanitarian response and post-conflict reconstruction,

Welcoming the adoption of UNGA resolution ES-11/L.1 of March 2022 deploring the aggression of the Russian Federation and demanding that it immediately cease the use of force against Ukraine and withdraw all of its military forces from the territory of Ukraine as defined by its internationally recognized borders,

Recalling that, under Article 5 of the Annex to UNGA resolution 3314 (XXIX) of December 1974 on the definition of aggression, no consideration of whatever nature, whether political, economic, military or otherwise, may serve as a justification for aggression and that a war of aggression is a crime against international peace,

Recalling also that, since 24 February 2022, the ongoing war in Ukraine has caused immense human suffering, with thousands of civilians killed, many more wounded and millions displaced, in particular women, children, the elderly and the disabled,

Gravely concerned at the threat to global peace and security posed by the Russian Federation's decision to order its nuclear forces onto a special regime of operation and a "high alert" level of readiness, and noting the urgency for the Russian Federation to withdraw this threat and refrain from making such threats,

Noting that the Russian Federation has committed an act of aggression that may constitute a violation of a fundamental rule of international law,

Reaffirming that any hostilities amounting to an armed conflict are strictly governed by the rules of international humanitarian law and human rights law,

Acknowledging with deepest appreciation the incredible bravery, commitment and resolve of the people of Ukraine in the face of such adversity, including the unwavering commitment of fellow parliamentarians in the Verkhovna Rada to uphold democracy despite the significant personal risks they have faced,

Recalling the Statement on Ukraine issued by the Executive Committee of the IPU on 26 February 2022 and presented to the Governing Council on 21 March 2022, and reaffirming the IPU's willingness to impartially mediate for a peaceful resolution and to listen to all parties in the hostilities,

1. *Notes with concern* the war in Ukraine, which threatens the long-standing peace and security of the European region, and its wider repercussions for global security and potentially global economic uncertainties and global complexities;

2. *Condemns* the ongoing Russian use of force against Ukraine as a violation of Article 2(4) of the Charter of the United Nations, including the principles of sovereignty and territorial integrity recognized by all UN Member States;

3. *Deplores* the use of missiles and artillery by the Russian Federation targeting civilian objects and populations in violation of international humanitarian law;

4. *Expresses concern* regarding the attacks against medical units and personnel, and improper use of military emblems, insignia and uniforms of the adversary by the Russian Federation, in violation of international humanitarian law; and appeals to all IPU Members to engage immediately to join UNFPA, UNICEF and WHO in calling for an immediate cessation of all attacks on healthcare units in Ukraine and facilitating the safe passage of humanitarian support and aid to Ukraine;

5. *Calls for* full compliance with the rules of international humanitarian law;

6. *Urges* countries to provide humanitarian aid to Ukraine to alleviate the hardships now faced by its civilian population caused by this war;

7. *Calls upon* all nations able to assist to open their borders on a humanitarian basis to provide sanctuary and support for refugees fleeing Ukraine;

8. *Encourages* parliaments to deploy their utmost efforts in accordance with their respective duties, mandates and obligations to call on their respective national governments to bring this act of aggression to an end and enable the parties to resolve their differences through peaceful and sustainable means;

9. *Encourages* all IPU Member Parliaments to jointly support all peaceful efforts to de-escalate the current violent military attack on the people, towns and cities of Ukraine;

10. *Calls upon* the parties involved to establish humanitarian corridors, ensure the safe passage of all civilians, particularly women, children, the elderly, people with disabilities and other vulnerable groups, and respect the human rights of refugees in line with UN conventions;

11. C*alls upon* IPU Member Parliaments to do their utmost to facilitate humanitarian assistance to and support for those fleeing this war; and to ensure full and equal participation of women in the peace dialogues between parliamentarians of both countries;

12. *Appeals* to Members of Parliament in both the Russian Federation and Ukraine to promote initiatives to cease hostilities and resolve differences through peaceful, diplomatic means;

13. *Calls upon* all governments with influence over both countries to accelerate diplomatic efforts to agree an immediate ceasefire resulting in the Russian Federation withdrawing its forces from Ukraine;

14. *Calls upon* the IPU to use its good offices to encourage dialogue between parliamentarians in both countries in support of diplomatic efforts under the framework of a rules-based international order respecting the principles of sovereignty and complete avoidance of interference in the internal affairs of a sovereign nation, and recommends that the IPU establish a Task Force on the situation in Ukraine to facilitate the role of parliaments in formulating feasible peaceful solutions.

---

* After the adoption of the Resolution, a number of delegations took the floor to express their reservations:
  - **Bahrain**, **United Arab Emirates** and **Zimbabwe** expressed reservations to operative paragraphs 2, 3 and 4, as well as to operative paragraphs 8 (UAE and Zimbabwe) and 9 (Zimbabwe)
  - **China**, **Iran (Islamic Republic of)**, **Syrian Arab Republic** and **Viet Nam** expressed a reservation to the entire text of the Resolution

  Belarus and **South Africa** expressed their opposition to the Resolution.

Report of the Standing Committee on Democracy and Human Rights

Noted by the 144th IPU Assembly
(Nusa Dua, 24 March 2022)

The Standing Committee on Democracy and Human Rights held its sittings on 22 and 23 March. Both sittings were chaired by the President of the Standing Committee Mr. A. Gajadien (Suriname).

Preparatory debate on the next resolution: *Parliamentary impetus to local and regional development of countries with high levels of international migration and to stopping all forms, including state-sponsored, of human trafficking and human rights abuses*.

The debate took place on Tuesday 22 March. The session was introduced by Mr. F. Zon (Indonesia), co-Rapporteur, Mr. U. Lechte (Germany) representing the co-Rapporteur Mr. J. Wadephul, Ms. P. Patten, United Nations Special Representative of the Secretary-General on Sexual Violence in Conflict, and Mr. S. Chowdhury (Bangladesh), IPU Honorary President.

The Rapporteurs and panellists pointed out that, alongside war, conflict and political tensions, poverty and inequality were major drivers of migration. Over the decades to come, climate-related natural disasters would also become a major cause of migration. A long-term, intergenerational view was necessary.

That global phenomenon required concerted responses and holistic approaches grounded in human rights. That implied paying particular attention to the multiple forms of exploitation and abuse to which those who migrated – either voluntarily or forcibly – could be subjected. Human trafficking, and labour and sexual exploitation affected migrant and refugee women and girls in a disproportionate and differentiated manner. Sexual violence and child marriage increased in times of conflict. Patriarchal norms and systems and the lack of economic and educational opportunities increased the vulnerability of women and girls to trafficking and exploitation. It was therefore necessary to address existing inequalities, and to ensure that labour and migration laws were gender-responsive and that all those at risk were protected by asylum regimes.

Comprehensive anti-trafficking legislation and enforcement mechanisms must be survivor-centered, child-sensitive, gender-sensitive and human rights focused. Victim-centered support services must be inclusive and accessible. Cross-border collaboration must be reinforced. Borders should remain open to all fleeing conflict regardless of their nationality and religion. All States had a duty to combat human trafficking. Parliamentarians had a key role to play to avoid that the issue of migration was held hostage to national, regional and global politics. The protection of those who were marginalized and disadvantaged must be placed at the centre.

During the debate, 25 delegates from all geopolitical groups took the floor. They stressed the importance of ratifying key international treaties, including those related to transnational organized crime and trafficking, and of translating them into domestic legislation. They also recalled the need to support and implement the Global Compact for Migration. In the context of international cooperation, bilateral agreements were equality important.

Delegates further highlighted their concern at organ trafficking and the need for strong legal and law enforcement measures to address it. Addressing the root causes of trafficking included ensuring access to education to all and economic development. Delegates shared their concern at populist anti-migration rhetoric and stressed the importance of a rights-based approach to migration. They also highlighted the fact that host countries could at times face particular difficulties, especially in times of a rapid increase in asylum requests due to conflict. It was, therefore, necessary to share the hosting responsibility among States.

Debate on the theme: *The role of parliaments in reconciling health measures during a pandemic with the preservation of civil liberties*.

The debate took place on Tuesday, 22 March. It was introduced by Ms. G. Jourda (France), along with Mr. Y. Leterme, former Prime Minister of Belgium and Chair of the Global Commission on Democracy and Emergencies, and Mr. L. Gostin, Professor of Global Health Law at Georgetown University.

Thirteen delegates took the floor during the debate. They observed that during the Covid-19 pandemic, restrictive measures had been taken in almost every country in order to preserve public health. Those measures, such as lockdowns and school closures, had frequently been of a scale that would have seemed unimaginable before the pandemic. They had a serious impact on individual freedoms. Meanwhile, the situation also required parliaments in many countries to adapt the normal legislative procedures in similar situations.

The discussion focused on how to find the appropriate balance between preserving civil liberties while responding to a pandemic. Mr. Leterme shared conclusions from the report of the Global Commission on Democracies and Emergencies, drawing attention in particular to the fundamental importance of parliamentary oversight. Parliament must always have the means to play its role, even at times of crisis.

In his opening remarks, Mr. Gostin drew out five key principles to guide decision-makers which the delegates recognized were of particular importance. Those principles were as follows:

1. Don’t interfere with individual liberties unless there is a significant risk to public health.
2. Take an evidence-based approach, that is based on science and data.
3. Do everything possible to maintain trust in science and the work of public health agencies, which must be preserved from the politics of the day.
4. Only impose measures to the extent that is needed to achieve a legitimate public health objective. When there is a choice between different measures that could be taken, take the one that is least onerous for society.
5. Last, but perhaps most importantly, the principles of fairness and equity. Keep in mind that the law is just a means. The end itself is justice. Parliamentarians have to lead in ways that are wise and fair.

The Covid-19 pandemic had aggravated inequalities within countries but also between countries. The practice of rich countries hoarding vaccines while other countries could not get access to them was just one example.

Delegates noted that the pandemic had amplified mental health challenges, particularly that of young people who had often been deprived of their right to education.

Delegates also shared examples of how they had carried out oversight during the pandemic and held the government to account for the measures that it was taking. One example was that of using a human rights perspective to assess governmental measures for their legality, proportionality, necessity and accountability.

Although the debate did not offer concrete answers it allowed for an exchange of experiences and ideas that delegates would be able to use in their national parliaments.

Report of the Standing Committee on United Nations Affairs

Noted by the 144th IPU Assembly
(Nusa Dua, 24 March 2022)

The Standing Committee on United Nations Affairs met in plenary session on 23 March with Ms. S.A. Noor (Kenya) in the chair. Due to the parallel debate on the emergency item on the war in Ukraine, only 24 parliamentary delegations comprising some 50 parliamentarians attended. The session consisted of two panel discussions with high-level United Nations officials.

The first panel on the theme *The UN field presence in support of national development: the case of Indonesia* featured the following UN organizations' representatives working in Indonesia: Mr. J. Kazi, UN Women Indonesia Representative and Liaison to the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN), and Ms. T. Boonto, UNAIDS Indonesia Country Director. Mr. H. Ali Mufthi (Member of Parliament, Indonesia), gave a presentation on the Indonesian Parliament's interaction with UN organizations.

The UN system is present in most developing countries with a team of officers headed by a Regional Coordinator (RC) who represents the UN Secretary-General. The UN Country Team (UNCT), also present on the spot, manages a portfolio of development projects that is agreed with the government. Over the years, the IPU has advocated for a closer relationship between these UN country representatives and the host-country´s parliament.

The representatives from UNAIDS and UN Women gave an overview of their activities in Indonesia. They stressed the hard living conditions for poor and marginalized people in the country. Special problems involved the lack of participation of women in public life, violence against women, the difficult situation of HIV/Aids infected persons and, in general, the lack of women's empowerment. Mr. H. Ali Mufthi focused his remarks on the importance attributed to the SDGs in numerous parliamentary initiatives.

The Chair encouraged delegates to share their experiences with the UN representatives in their respective countries, including on the frequency and quality of the contacts. The discussion highlighted the difference in the roles and perceptions of UN personnel and members of parliament. The former wondered at times if their work got too political when they contacted parliaments. The latter needed more information on the work of UN representatives in their respective countries.

Seven parliamentarians took the floor. The exchanges with the panellists emphasized the need for more interaction between UN representatives and MPs in the very country. Several interveners thanked for the organization of the field visit that took place earlier in the day. One delegate was specifically interested in the evolving work in combating AIDS globally.

The second panel focused on the theme: *UN High-Level Political Forum on sustainable development (HLPF) and preparation for the 2022 review session*.

The discussion focused on the 2022 HLPF's main theme centered on building back better from the coronavirus disease. There was a brief presentation of the results of the 2021 IPU survey of parliamentary engagement in the voluntary national reviews (VNRs) and of this year's survey which would involve 45 parliaments.

Delegates heard from three presenters: Mr. C. Chauvel, Global Lead and Asia-Pacific Focal Point, United Nations Development Programme (UNDP), Bangkok; Ms. P. Torsney (Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations in New York), and Ms. C. López Castro (Member of Parliament, Mexico).

In his presentation, Mr. Chauvel outlined the set-back in SDGs implementation due to the COVID-19 pandemic and the conflict in Ukraine. Delegates discussed ways to better involve parliaments in the UN High-Level Political Forum on sustainable development (HLPF) and its VNRs. Parliamentary awareness of the VNRs was still rather limited. Delegates of countries reporting in 2022 were advised to consult the IPU survey to be published in April.

All panellists underlined the importance of parliamentary participation in the VNRs. Mexico allowed different sectors of society to participate in establishing the VNR so as to make all national stakeholders more aware of their role in SDGs implementation. Mexico focused strongly on climate change in SDGs implementation. The Mexican Parliament had set up an informal committee to contribute to the report.

Nine parliamentarians took the floor with some delegates deploring the impact of the pandemic which had widened the gap between the developed world and the global south. Others stressed the role of parliaments both in building back after the pandemic as well as in implementing the SDGs and shared their respective national measures in SDGs implementation. Several delegates shared their parliaments' experiences in drafting SDGs implementation strategies and the VNRs.

The IPU Communications Strategy 2022-2026

Approved by the IPU Governing Council at its 209th session
(Nusa Dua, 21 March 2022)

1. Introduction and overall objectives

The IPU Communications Strategy 2022-2026 is designed to boost our communications efforts to help the IPU achieve its strategic objectives in the next five years. It notes that the new overall IPU Strategy 2022-26 has identified communications as a cross-cutting driver of change.

This refreshed Communications Strategy builds on the work started in the previous IPU Communications Strategy 2019-2021 in which the IPU began its digital transformation, engaged actively with its Members through its communication channels and raised its visibility significantly in the media space.

The refreshed Communications Strategy moves from a three-year to a five-year cycle to better align with the overall Strategy. However, considering the rapidly evolving nature of communications, it may need to be reviewed on a more regular basis.

Overall, the principal objective of the refreshed Communications Strategy is to strengthen the IPU's positioning as the primary global resource **for**, **about** and **between parliaments**, targeted especially at the **46,000 parliamentarians** around the world.

The objective is to go beyond one-way communication that simply broadcasts and informs stakeholders about the IPU to actively engaging with them to make change happen.

IPU Communications aim to inspire all stakeholders in the parliamentary ecosystem to act on the IPU's new overall strategic objectives through bold messaging, compelling story-telling and strong calls to action. We want to drive the creation of online communities and digital spaces that allow the IPU's stakeholders to connect and learn from each other as well as reaching parliamentarians who don't normally engage with the IPU through its traditional activities.

IPU Communications will focus strictly on the priorities identified in the overall IPU Strategy. We will also work towards 'greener' communications to reduce our carbon footprint.

In terms of messaging, we will emphasize the uniqueness and added value of the IPU's global reach as well as its continuing relevance as demonstrated by its more than 13 decades of growth.

In line with Strategic Objective 5 of the IPU Strategy 2022-2026, member accountability is a critical success factor for the refreshed IPU Communications Strategy. The active contribution of IPU Members is instrumental for the IPU to become better known to the 46,000 parliamentarians in the world. A key element of the refreshed strategy will be to activate those parliamentarians, so they become domestic ambassadors for the organization.

The refreshed Communications Strategy is organized around three key work streams which are expanded in Section 2:

- accelerating the IPU's digital communications transformation;
- encouraging more engagement and accountability from and between IPU stakeholders;
- and increasing the IPU's influence and visibility.

The refreshed Strategy also includes a stakeholder engagement model in Section 3 and a timeline of the communications highlights of the year in Section 4.

2. Workstreams

2.1. Accelerating the IPU's digital communications transformation

The COVID-19 pandemic has accelerated much of the IPU's online development with, for example, significant investments in IT, improved technology for virtual meetings and the development of a new central database to better target our communications with MPs.

In the next strategy cycle, we will scale up efforts to create virtual inter-connected communities and activate parliamentarians who are not connected to the IPU through its traditional in-person activities.

Much of the investment will focus on the main IPU website, www.ipu.org, as well as supporting the development of other platforms, especially Parline, data.ipu.org, the IPU's open data source on parliaments. IPU Communications will also contribute towards the overall strategic development of the IPU's growing portfolio of digital platforms to ensure better linkages between them.

Investing in the IPU's primary digital platform

The main IPU website is the cornerstone of the IPU's digital communications strategy, also identified by the overwhelming majority of IPU stakeholders in a 2021 communications survey as their main source of information.[1]

The launch of a new website and ongoing improvements in the past three years have led to hikes in the number of visitors, with over 370,000 people visiting the website in 2021 (up 24% compared to 2020) including many from new countries. The data is encouraging, with visitors spending more time on the website (pages viewed up 16% in 2021 compared to 2020) showing that they are interested in what the IPU has to offer.

To keep this upwards trajectory, we will reorganize the website to better align with the new overall IPU Strategy and continue improving user experiences, especially on mobile screens.

Refining our digital content production

We will continue to position the IPU as leading the narrative on parliamentary action to address global challenges. Building on the success of previous years, we will refine our content strategy with more strategic digital content.

This digital content – whether blog opinion pieces, news releases, interviews, social media posts, video or podcasts – will be positive and solutions-focused. We will counter misinformation to consolidate the IPU's voice as an authoritative and reliable source of news for, about and between parliaments. We will practise what we preach to produce content that is always gender-sensitive.

We will showcase follow-up actions to IPU initiatives to encourage more Member accountability, promote good parliamentary practices, cross-link with Parline data and make as much creative use as possible of IPU data, maps, visualizations, and facts and figures.

We will give more airtime to parliamentarians themselves through interviews such as the video series 'A conversation with…' as well as experimenting with a new podcast series more suitable for in-depth interviews with parliamentarians.

Working closely with IPU partners, we will concentrate on fewer, but more strategic, publications and handbooks for parliamentarians, covering key policy priorities.

The handbooks in particular serve as important capacity-building tools to strengthen and empower parliaments who struggle sometimes with a lack of knowledge and data

We will also continue to cut down on paper, moving some of our content to online formats for a more interactive user experience, such as the 2020 Impact Report.

[1] 90 per cent of stakeholders polled said ipu.org was their principal source of information about the IPU

Supporting other digital platforms in the pipeline

The Communications Team will also support colleagues in implementing other IPU digital projects, particularly following the implementation of SharePoint in 2021-2022, a web-based collaborative platform for document management.

The platform will allow the IPU to create a Secretariat intranet, simplify some administrative workflows as well as plan for the possibility of a Members-only extranet, which will contain governance and Assembly documents for example.

Other projects in the pipeline over the next five-year cycle include support for a virtual or hybrid events platform, digital projects on counter-terrorism and an online learning website.

2.2. Encouraging more engagement and accountability from IPU stakeholders

One of the key elements of the refreshed Communications Strategy will be to improve engagement with IPU Members and the 46,000 parliamentarians around the world.

In line with the new overall IPU Strategy, we will go beyond looking at parliaments in isolation to considering the ecosystem in which they operate.

The primary focus will be to engage with the active Members of the IPU while trying to activate those who are less involved.

With only a small Secretariat team, we rely heavily on our Members to amplify our messaging to help us engage within their own parliaments as well as beyond to the general public.

Member engagement is weak with IPU communications and initiatives. As a result, we propose to stop creating elaborate communication toolkits for stakeholders which rarely get used.

We will also consider ways to show parliamentarians themselves the added value of becoming an IPU champion in their own countries.

We will streamline current ways of working so Members are clear on what is expected of them and how they can easily act as amplifiers for the Organization at the national level. Equally, we will regularly ask Members to demonstrate what actions they have taken to increase the visibility of the IPU in their national space. We will showcase those actions on our communications platforms to encourage other MPs to do the same.

Consolidating and centralizing our databases

To engage with our stakeholders, we need to identify how and where to contact them. In 2021, we invested heavily to centralize fragmented contact lists at the IPU into one central customer relationship database using software called Zoho.

At the beginning of 2022, the database contains around 12,000 contacts, most of whom are parliamentarians. The future Communications Strategy will concentrate on increasing and enriching their contact information to better target communications in the future.

More targeted outreach and communication campaigns

An enriched database, with more data on MPs' specific interests, will allow us to have more targeted communications campaigns as recommended in the new overall strategy.

For example, in 2021, the launch of the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign was a good opportunity to engage directly with parliamentarians interested in youth issues and to encourage them to pledge to rejuvenate their parliaments. In 2022, following Member feedback, we will launch a specific communications campaign on parliamentary action to address the climate emergency.

One of our direct marketing tools is the monthly IPU e-bulletin. In the past few years, the newsletter has seen strong growth, on which we will build in the next strategy cycle.

2.3. Increasing influence and visibility (both traditional and social media)

As part of the 2019-2021 Communications Strategy, we invested heavily in populating and curating our social media channels as well as in reaching out to journalists. In the next Strategy cycle, we will build on this work and take the IPU to the next level in terms of engagement on social media and more in-depth coverage in top-tier media outlets.

Encouraging more engagement through social media

On social media, the return on our efforts in the previous strategy cycle is encouraging, with a growing base of followers, reach and engagement on pre-existing channels Twitter, YouTube and Facebook as well as newer IPU accounts on Instagram and LinkedIn.

We will concentrate on fewer but more strategic posts and encourage more interaction by our Members on our social media platforms. Innovations such as projecting a social media wall during our flagship Assemblies have seen excellent participation from Members, which we will continue.

In the next strategy cycle, we will make it easier for IPU Members to reuse our video content or extracts of MP speeches. We will continue to live-stream major IPU events and offer the footage to parliamentary TV channels.

Increasing our influence through traditional media

Our influence both on social media and in traditional media is starting to pierce through. For example, followers on social media include top influencer journalists, as well as youth activists, partner organizations, think tanks, foundations and of course many parliamentarians.

In traditional media outlets, the IPU is increasingly recognized as the global authority on parliaments. IPU data on gender, violence against women, youth and innovation is frequently covered by top-tier international media and news agencies such as Reuters, CNN, AFP, El Pais or the Washington Post. Our work is also regularly cited in influential publications from, for example, the World Economic Forum or Cambridge University Press. We will enhance our relationships with national media where possible.[2]

One innovation in the refreshed Communications Strategy will be to promote national stories to the press, working with the parliament's own press teams where possible.

The launch of the first Cremer-Passy prize, the so-called 'MP of the year' award, will be a good annual opportunity to raise our visibility and the work of parliamentarians in a media-friendly way on 30 June, International Day of Parliamentarism and the anniversary of the IPU's foundation.

We will also continue to mark the International Day of Democracy on 15 September, also an important anniversary marking the adoption of the IPU Universal Declaration on Democracy in 1997.

3. IPU stakeholder engagement model

One novelty of the overall IPU strategy is to look at the ecosystem of stakeholders and dynamics in which parliaments operate. Below we have mapped out those stakeholders to better target our communications. The diagram shows overlapping circles of engagement and amplification. Together, these stakeholders represent a unique network through which the IPU can create solutions for the four policy focus areas over the next five years.

[2] The launch of the report on sexism in African parliaments late 2021 was a good opportunity to proactively generate coverage in national media as well as regional papers such as Jeune Afrique and the African pages of Le Monde.

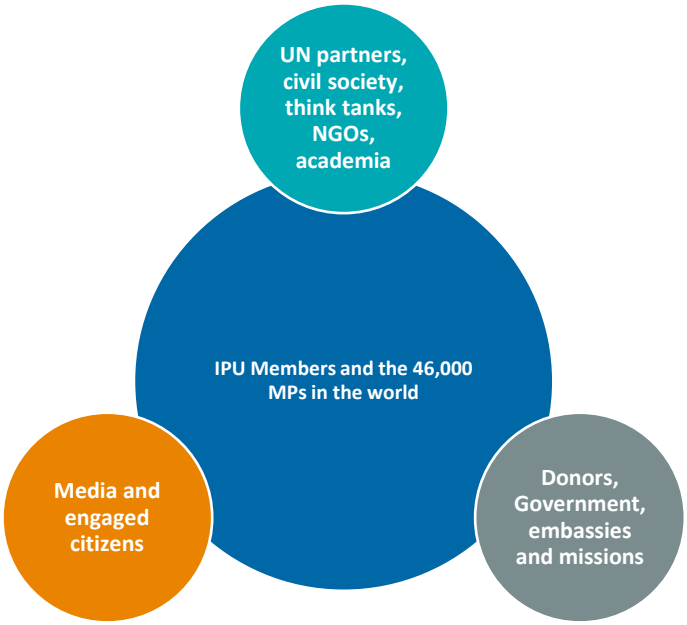

Stakeholder	Who	Engagement	Engagement channel
IPU Members and the 46,000 MPs in the world	IPU Leadership, office-holders in IPU governance bodies, IPU Secretaries of delegations and parliamentary staff, Speakers of Parliament, MPs who attend IPU events. This group also includes Parliamentarians who are either unaware of the IPU or who have limited interest. They need to be activated. Also includes web and press offices in parliaments who are more interested in national stories than global issues.	This audience includes those who participate in IPU activities either in its governance structures or by attending events or using our resources. This group actively engage with the IPU on social media and are willing to advocate on behalf of the IPU and the values we promote. The audience also includes all the 46,000 MPs in the world who need to be activated through targeted communications so they become amplifiers.	In-person events, virtual events, websites, traditional media, social media, publications, subscribers to IPU newsletters.
UN partners, civil society, think tanks, NGOs, academia	International organizations, UN agencies or civil society groups who are interested in IPU themes such as human rights or climate change. Also includes researchers and academics.	The IPU has a multitude of partnerships in this group. Engagement varies according to mutual interests. With the right strategic partner, this group can be a very effective champion and amplifier for the IPU.	In-person events, virtual events, traditional media, social media, website, subscribers to IPU newsletters, key publications. Good pool of speakers and experts for our events.
Donors, government, embassies and missions	Executive branch, embassies and permanent diplomatic missions, especially in UN cities. Donor organizations who monitor our activities closely.	A lot of engagement through the three IPU offices in Geneva, New York and Vienna	Events, social media, traditional media, as speakers at our events.
Media and engaged citizens	IPU Communications targets global top-tier media outlets and national outlets for specific events or initiatives. This is our main channel for engagement with interested citizens.	Engagement will centre around two-three key moments during the year when the IPU has hard news or new data to report.	Press releases, websites, social media, traditional media, key publications.

4. Highlights

The timeline below shows the communication highlights of the year when the IPU has something to say which can generate the most interest and engagement from Members and the media.

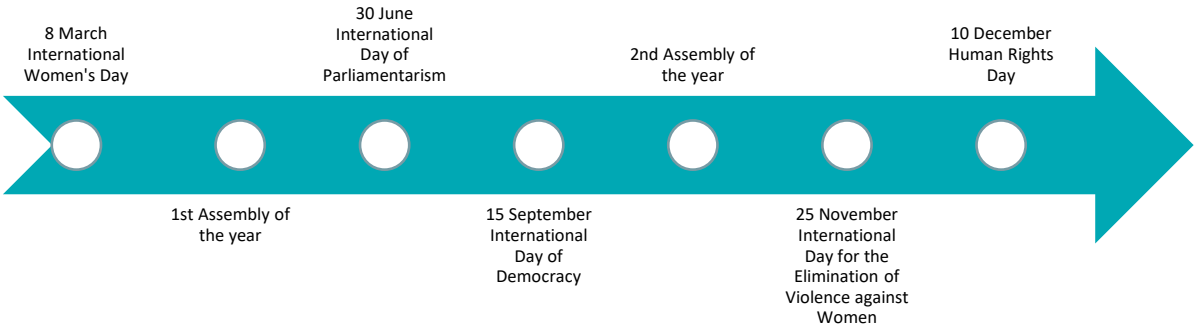

In addition to the above highlights, IPU Communications also supports all other IPU events and activities throughout the year, including its seven programmes.

Amendment to the Rules of the Committee on Middle East Questions

Adopted by the IPU Governing Council at its 209th session (Nusa Dua, 21 March 2022)

Rule 2

Amend Rule 2.2 to read as follows:

2. No more than ~~seven~~ **six*** of the members **who are not ex officio members** shall be of the same sex and as many of the geopolitical groups as possible shall be represented on the Committee.

Report of the Forum of Women Parliamentarians

Noted by the IPU Governing Council at its 209th session (Nusa Dua, 24 March 2022)

1. The 33rd session of the Forum of Women Parliamentarians was held on 20 March 2022. It brought together 129 participants, including 64 parliamentarians from 60 countries and representatives from various international organizations. There were 55 women and 9 men among the parliamentarians who attended the Forum.

Election of the President and delivery of welcome addresses

2. The First Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians, Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain), opened the session and the Forum proceeded to elect Ms. I.Y. Roba Putri (Indonesia) to the Presidency of its 33rd session. The President of the Inter-Parliamentary Union, Mr. D. Pacheco, and the Speaker of the House of Representatives of Indonesia, Ms. P. Maharani, welcomed participants to the Forum and to the 144th IPU Assembly.

* Considering that the sex of the ex officio members is immaterial.

The IPU's actions aimed at promoting gender equality

3. Ms. A. Nassif Ayyoub (Egypt) summarized the work of the 46th session of the Bureau, which had taken place in November 2021 in Madrid, and its 47th session, which had been held immediately prior to the Forum meeting.

4. The Vice-President of the IPU Executive Committee and Member of the Gender Partnership Group, Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal), informed participants about the gender balance in delegations to the 144th Assembly. There was a decrease in the participation of women in Nusa Dua compared to the situation at the 143rd Assembly. The Gender Partnership Group would pursue its work towards parity. It was also continuing the development of a framework policy to prevent harassment and sexual harassment at Assemblies and other IPU-organized meetings.

5. The participants were informed about the IPU's recent and future activities to promote gender equality. Ms. H. Ramzy Fayez presented a report on the virtual parliamentary meeting at the 66th Session of the Commission on the Status of Women, held on 14 March 2022. The Secretary of the Forum, Ms. Z. Hilal, briefed participants on the new IPU report on Women in Parliament in 2021.

Contributions to the work of the 144th Assembly from a gender perspective

6. Participants considered, from a gender perspective, the draft resolution before the Standing Committee on Peace and International Security entitled *Rethinking and reframing the approach to peace processes with a view to fostering lasting peace* and the draft resolution before the Standing Committee on Sustainable Development entitled *Leveraging Information and Communication Technology as an enabler for the education sector, including in times of pandemic*. The discussion opened with a presentation by Ms. P. Patten, the Special Representative of the United Nations Secretary General on sexual violence in conflict. The debate was conducted in two breakout groups, each of which discussed one of the draft resolutions. Ms. D. Gomashie (Ghana) and Ms. C. Widegren (Sweden), co-Rapporteurs on the draft resolution of the Standing Committee on Peace and International Security, addressed Group 1.

7. Ms. E. Anyakun (Uganda) and Ms. L. Wall (New Zealand) were designated Chair and Rapporteur respectively of Group 1, and Ms. P.A. Komarudin (Indonesia) and Ms. S. Al Suwaidi (United Arab Emirates), Chair and Rapporteur respectively of Group 2.

8. Participants in Group 1 agreed that the draft resolution already included a significant gender perspective. They agreed that it was urgent to ensure the full implementation of UN Security Council Resolution 1325 and related resolutions on women, peace and security. The Group urged governments and parliaments to guarantee the equal and meaningful participation of women at all levels, from local to international, in conflict prevention, in the resolution of conflict, and in post-conflict socio-economic recovery to ensure inclusive and long-lasting peace. Considering that gender-based violence and sexual violence are further exacerbated in the contexts of conflict, displacement and migration and in the context of pandemics, the resolution put special emphasis on UN Security Council Resolution 1820 on sexual violence in conflict. The Group recommended listening to the victims/survivors of conflict-related sexual violence and being accountable for their rights by guaranteeing well-implemented laws and an appropriate survivor-centred approach.

9. Participants in Group 2 discussed the promotion of ICT in education and the need to address pre-existing inequalities for women and girls in access to the internet. Measures to eliminate disparities in connectivity and in access to devices between and within countries were discussed. Such measures included equipping schools in rural areas; guiding parents in supporting their children at home in accessing information and education online; adapting learning tools to reach the widest range of learners; including ICT in the curricula of teachers and expanding ICT education in schools; and encouraging more girls and women to pursue a career in the ICT sector and in science more generally. The Group agreed that ICT in education can serve as an empowerment tool, provided that parliaments allocate sufficient resources to education and its digital transformation, adapt legislation to create an enabling environment for e-learning, and apply a gender lens in the allocation of resources and implementation of related policies, including policies that specifically benefit and target women and girls.

10. The reports on the discussions conducted in the groups contained amendments to the draft resolutions of the two Standing Committees and expressions of support for amendments proposed by national delegations. Most of the proposed amendments were included in the relevant draft resolution.

Panel discussion on Parliamentary experiences in promoting women's, children's and adolescents' health in the time of COVID-19 and in recovering from the pandemic

11. The panel discussed the impact of the COVID-19 pandemic, with a particular focus on inequitable access to health services, sexual and reproductive health and rights, and child and adolescent well-being. Participants identified the legislative and policy reforms required, and the means to strengthen their role as parliamentarians in championing sexual and reproductive health and rights and improving access to health services for all.

12. The discussions were introduced by presentations from Ms. S. Mbaya from the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health; Mr. J. Kazi from UN Women Indonesia; Dr. D. Chou from the WHO Department of Sexual and Reproductive Health and Research; a video message from Girls not Brides; Ms. P.A. Komarudin, Member of Parliament (Indonesia) and Member of the Bureau of Women Parliamentarians; and Ms. P. Bayr, Member of Parliament (Austria), President of the European Parliamentary Forum for Sexual and Reproductive Rights and former Vice-President of the IPU Advisory Group on Health.

13. Participants shared experiences on the direct and indirect impacts of COVID-19 on the health of women, children and adolescents, the most affected of whom are those in poor and marginalized communities. These impacts were caused by the disruption of access to sexual, reproductive, maternal, newborn, child and adolescent health services in most countries of the world during the COVID-19 pandemic, as well as by entrenched inequalities in health systems. Participants stressed that women and girls must be involved in the design and delivery of health services and empowered to claim their rights to health. They shared concrete strategies and good practices for post-COVID recovery, such as: ensuring that any emergency response and recovery legislation and budgets take into account the specific health-related needs of women and girls; providing mental health services, in particular for young women and adolescents; offering free early detection of breast cancer and free sanitary products; providing equal and fair pay and safe working conditions for health workers; running a parliamentary commission on femicide to build solid prevention mechanisms; and increasing support services for victims of gender-based violence.

Elections to the Bureau of Women Parliamentarians

14. To fill the vacant seat for the Eurasia Group, the participants elected Ms. G. Karelova (Russian Federation) to end the term of Ms. E. Afanasieva (Russian Federation) who had resigned from the position.

Bureau of Women Parliamentarians

15. The Bureau met on 20 and 24 March. On 20 March, it reviewed the proceedings of the Forum and on 24 March, it took stock of the results of the 144th Assembly from a gender perspective and discussed the future of its work.

16. It had an interactive dialogue with Ms. P. Patten, Special Representative of the Secretary-General on Sexual Violence in Conflict, and with the Secretary General of the IPU, Mr. M. Chungong, Global Champion for the Fight Against Sexual Violence in Conflict, focusing on legislation on conflict-related sexual violence and the implementation of a survivor-sensitive approach.

17. In follow up to the publication of the study on sexism, harassment and violence against women in parliaments in Africa in November 2021, the Bureau initiated a joint reflection with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians on the best means to support women parliamentarians against the acts of violence that they may face. The reflection pointed towards the development of a special protocol adapted to the needs of women complainants in cases of gender-based and/or sexual violence.

* * * * *

COMPOSITION AND OFFICERS OF THE BUREAU
OF WOMEN PARLIAMENTARIANS
(as at 20 March 2022)

PRESIDING OFFICERS (April 2021–2023)
President: Ms. L. Vasylenko (Ukraine)
First Vice-President: Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain)
Second Vice-President: Ms. W. P. Andrade Muñoz (Ecuador)

REGIONAL REPRESENTATIVES		Expiry of term
African Group:		
Ms. O. Sanogo (Mali)	Ms. S. Wakarura Kihika (Kenya)	April 2023
Ms. N. Bujela (Eswatini)	Ms. M. Baba Moussa Soumanou (Benin)	April 2025
Arab Group:		
Ms. M. S. Al Suwaidi (United Arab Emirates)	Ms. M. Mohammed Saleh (Syrian Arab Rep.)	April 2023
Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain)	Ms. A. Nassif Ayyoub (Egypt)	April 2025
Asia-Pacific Group:		
Ms. P. Maadam (India)	Ms. U. Chinbat (Mongolia)	April 2023
Ms. P.A. Komarudin (Indonesia)	Ms. E. Azad (Islamic Rep. of Iran)	April 2025
Eurasia Group:		
Ms. E. Vtorygina (Russian Federation)	Ms. Z. Greceanîi (Rep. of Moldova)	April 2023
Ms. G. Karelova (Russian Federation)	Ms. M. Vasilevich (Belarus)	April 2025
Group of Latin American and the Caribbean:		
Ms. C. Mix (Chile)	Ms. V. Persaud (Guyana)	April 2023
Ms. W. P. Andrade Muñoz (Ecuador)	Ms. A. F. Sagasti (Argentina)	April 2025
Twelve Plus Group:		
Ms. L. Wall (New Zealand)	Ms. L. Vasylenko (Ukraine)	April 2023
Ms. V. Riotton (France)	Ms. M. Grande (Italy)	April 2025

MEMBERS OF THE EXECUTIVE COMMITTEE *(ex officio, for the duration of their term on the Executive Committee)*	Expiry of term
Ms. O. Kefalogianni (Greece)	October 2025
Ms. B. Argimón (Uruguay)	October 2024
Ms. E. Anyakun (Uganda)	October 2023
Ms. C. Widegren (Sweden)	October 2023
Ms. P. Krairiksh (Thailand)	October 2023
Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal)	April 2023

PRESIDENT OF THE FORUM OF WOMEN PARLIAMENTARIANS *(ex officio for two years)*	Expiry of term
Ms. I. Yusiana Roba Putrì (Indonesia)	April 2024
Ms. M. Batet Lamaña (Spain)	October 2023

Report of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU

Noted by the IPU Governing Council at its 209th session
(Nusa Dua, 24 March 2022)

The Forum of Young Parliamentarians was held on 21 March 2022. It brought together 65 participants, including 58 parliamentarians (25 young women and 33 young men MPs) from 40 countries, as well as representatives from various international organizations. It was presided by the President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, Ms. S. Albazar (Egypt).

Opening the Forum of Young Parliamentarians, the IPU President and the IPU Secretary General welcomed the participants and expressed their support for the cause of youth participation. They stressed the long-term consequences of climate change, and the importance of including youth in all action-taking efforts. With only a handful of years left before it was too late, youth inclusion was not only about the future, but was also important in the present decision-taking process.

Forum members reported on key developments regarding youth participation in their respective countries which included: the creation of youth caucuses, empowerment training, advocacy for youth quotas, the lowering of the age eligibility to run for office. Legislative and constitutional changes that entrenched youth rights more fully were also reported, as well as the adoption of electoral campaign financing measures in support of youth candidates in elections.

The young MPs emphasized the value of being part of an international community of young parliamentarians at the IPU to promote youth participation. Youth participation acted as a unifying factor in bringing political parties together within countries for common causes.

Forum members exchanged views on the main theme of the General Debate of the Assembly: *Getting to zero: Mobilizing parliaments to act on climate change*. Global climate action was needed, including the provision of ample, sustainable, and predictable climate action financing for developing countries, in particular the financing of climate change adaptation. Climate change was a defining and existential issue for young people and future generations. As the young generation would be the most impacted by the crisis, youth must be fully included in political decisions that would shape the world for centuries to come. The importance of holding governments accountable for delivering on their nationally determined contributions (NDCs) under the Paris Agreement was reiterated. The participants recalled the motto that had been the driving force of the IPU youth movement over the past years: “No decisions about youth, without youth”. The importance of international cooperation in facilitating the transfer of technologies and resources from developed to developing countries to strengthen the transition to clean energies was emphasized.

The young parliamentarians’ resolve to work on the issue of climate change was boosted by the decision to dedicate the 2022 Global Conference of Young Parliamentarians in Egypt to climate action. The youth conference would provide another opportunity to ensure that young MPs’ voices were included in the forthcoming 2022 United Nations Climate Change Conference (COP27) to be held in Egypt. Egypt’s hosting of COP27 was welcomed.

The IPU resolutions entitled *Rethinking and reframing the approach to peace processes with a view to fostering lasting peace* and *Leveraging Information and Communication Technology as an enabler for the education sector, including in times of pandemic* were discussed from the youth perspective. Also discussed were the Youth Overview Reports provided by the Forum. It was pointed out that youth must be engaged in conflict resolution, the current conflict in Ukraine included. North-south cooperation in the transfer of technologies was needed to provide better education opportunities for young people.

Following an exchange of good practices in advancing implementation of the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign, the young MPs held a questions and answers session on youth quotas. The current state of youth quotas around the world was reviewed, as was the progress in achieving the international targets for youth representation that had been set out by the Forum in 2018. Good practices for effective youth quotas were highlighted, including the promotion of: quotas that were ambitious, well-designed to suit the electoral system, and enforceable; mechanisms that placed youth candidates in winnable positions on electoral lists; and the inclusion of gender parity provisions in youth quotas to ensure that they supported the participation of both young men and women. The importance of looking at youth quotas as part of a broader package of measures to promote youth participation was also highlighted in terms of the goal aimed at breaking the “glass ceiling” experienced by youth. It was concluded that the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign offered a broad package of measures to advance youth participation.

In preparation for the 145th IPU Assembly to be held in October 2022, the Forum charged its President Ms. Albazar with preparing a youth overview report as a contribution to the IPU resolution on the theme *Parliamentary impetus to local and regional development of countries with high levels of international migration and to stopping all forms, including state sponsored, of human trafficking and human rights abuses*.

In conclusion, the Forum elected Mr. M. Alajmi, young MP from Kuwait, to replace Mr. A. Al-Kattan, as new member of the Board from the Arab region.

Report of the Committee on Middle East Questions

Noted by the IPU Governing Council at its 209th session
(Nusa Dua, 24 March 2022)

A sitting of the Committee was held on 20 March 2022, with eight members in attendance. The Committee discussed the importance to its mandate of dialogue aimed at supporting collaboration between countries to achieve conditions conducive to peace, enabling the Committee to be an important cog in the wheel of peacebuilding in the region.

Members heard a report from the IPU Secretariat on the Committee's activities and the communications received by the IPU on the situation in the Middle East since the Committee's last meeting at the 143rd Assembly in November 2021. The Committee emphasized the importance of periodic interactions between members and with the IPU Secretariat between meetings, as well as potentially increasing the frequency of its meetings, to keep it informed of the situation in the region. Members said that regular updates on communications received would give them greater scope to assess how they could act in response.

As part of the Committee's work plan for the period 2022-2025, members agreed on the importance of seeing the realities on the ground for themselves through a visit to the region in June 2022 in order to better inform their work. With reference to recent events in Europe, the Committee also noted that the important topic of food security, with the goal of self-sufficiency in the Middle East region, should be addressed within their work. The Committee also agreed that, in line with the IPU Strategy for 2022-2026, it should foster links with other IPU bodies, including the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism, the Working Group on Science and Technology, and the Forum of Young Parliamentarians, by holding joint meetings on issues of common interest.

Notwithstanding the centrality of the Israeli-Palestinian question and peace process to the mandate of the Committee, members stressed the importance of addressing all crises occurring in the Middle East region, including in Lebanon, Libya, Syria and Yemen, as well as wider peace agreements between countries in the Middle East. The Committee agreed that the aim of its work should be to build bridges with bricks of peace in the Middle East and noted with satisfaction the warming of relations between countries in the region, which was evidence of the Committee's effectiveness.

The Committee heard a briefing by an expert from the European Organization for Nuclear Research (CERN), Dr. Maurizio Bona, on the upcoming Science for Peace Dialogues webinar entitled *Making the water pie bigger, water technology vis-à-vis the water crisis in the Middle East*, a precursor to the IPU Science for Peace Schools due to be held in-person at CERN in Geneva at the end of 2022.

Members recalled that the Committee had been the birthplace of the IPU Working Group on Science and Technology. The Committee emphasized how science could contribute to intercultural dialogue and to addressing relevant regional challenges through problem-solving. Regarding the importance of science, members emphasized the relevance of a political focus on concrete results on the issues in the Middle East. The use of new water technologies to address water scarcity in the Middle East was one of the tangible issues that the Committee already had dealt with in the past, allowing collaboration between countries in the region under the neutral umbrella of science.

Report of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

Noted by the IPU Governing Council at its 209th session
(Nusa Dua, 24 March 2022)

1. The Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law met on 23 March 2022. The meeting was opened by Ms. A. Vadai, the outgoing President. The Committee was unable to elect a new President as quorum was not met at any point during the meeting. Participants in the session included members from Australia, Bahrain, Democratic Republic of Congo, Hungary, Iraq, Kenya and Republic of Moldova. Representatives from the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) and the International Committee of the Red Cross (ICRC) attended as observers.

2. The Committee heard a brief update on the situation of refugees from Ukraine. As at 21 March, 3,557,245 refugees had fled Ukraine since 24 February 2022. More than 2 million had fled to Poland, more than 500,000 to Romania, more than 350,000 to the Republic of Moldova, more than 300,000 to Hungary, more than 250,000 to Slovakia and around the same to the Russian Federation, and more than 4,000 to Belarus.

3. The Committee members reiterated the importance for International Humanitarian Law to be respected by all parties in the Ukraine conflict. In concrete terms, this meant that:

- civilians must be protected, wherever they are, and agreements passed to allow safe passage out of cities or areas of violence;
- humanitarian aid should be allowed in, as the parties are obligated under IHL to ensure people under their control have access to assistance;
- civilian infrastructure must be spared from attack, including hospitals, schools, water facilities and electricity infrastructure;
- prisoners of war and interned civilians must be treated with dignity and protected against ill-treatment and exposure to public curiosity, including through images posted on social media.

In addition, the Committee members highlighted the need to provide assistance and protection to refugees as well as support to host countries. Lastly, the Committee reiterated the importance of dialogue and peaceful resolution.

4. The Committee heard a briefing on recent developments in combatting statelessness. It noted that several countries had revised their legal frameworks to remove discrimination in nationality laws. Several others had acceded to the 1954 and 1961 Statelessness Conventions. The UNHCR #*IBelong* campaign to end Statelessness by 2024 was entering its last phase. It was time to step up action. UNHCR had decided to place particular emphasis on the links between statelessness and development. UNHCR welcomed the cooperation of the IPU and encouraged members of parliament to follow up on pledges made by their respective governments at the High-Level Segment on Statelessness to support progress in this area. UNHCR was also working on building a Global Alliance to End Statelessness. Committee members expressed their wish to see parliaments and the IPU be part of this Alliance.

5. The Committee was briefed on the follow-up to the Global Refugee Forum and implementation of the pledges made. IPU Members were invited to follow up on their country's pledges (see https://globalcompactrefugees.org/index.php/). The Committee welcomed the planned organization by IPU and UNHCR of virtual global events on *Refugees and climate change* and *Refugees and education*. The Committee also welcomed the proposal made by UNHCR to organize a field mission on refugees, with a link to climate change, during the next IPU Assembly, to be held in Rwanda in October 2022.

6. The Committee discussed its cooperation with the ICRC and joint efforts to promote adhesion to and implementation of the Additional Protocols to the Geneva Conventions in view of the celebration of their 45th anniversary in June 2022. The Committee had adopted a workplan in that regard and welcomed the organization of a global virtual event to mark the anniversary. Committee members also took note of the various tools that could be put at their disposal to engage their parliaments and constituents around the Geneva Conventions and the Additional Protocols.

7. The Committee held a very interesting exchange with the Special Representative of the United Nations Secretary-General on Sexual Violence in Conflict, Ms. Pramila Patten. In 2021, the IPU had signed a cooperation agreement with the Office of the Special Representative. The Special Representative presented her mandate and work to the Committee and outlined areas of possible cooperation. The question of building legal frameworks to prevent and address sexual violence in conflict was at the heart of the exchanges, as was the role of parliaments in terms of implementation. The Committee also drew attention to the question of accountability and prosecution of non-state actors, as well as violence against children, and against men and boys. The Committee agreed to engage with the Office of the Special Representative and develop a joint work programme.

Report of the Advisory Group on Health

Noted by the IPU Governing Council at its 209th Session
(Nusa Dua, 24 March 2022)

The IPU Advisory Group on Health met on 20 March, with four out of ten members in attendance. It also welcomed technical partners from the World Health Organization, the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health, and UNAIDS.

As the focal point for parliamentary accountability on the 2019 IPU resolution on universal health coverage, the Advisory Group discussed challenges in ensuring access to health for all. The 2021 accountability report on the implementation of the resolution highlighted the continued commitment of parliaments, with several countries having taken steps to improve financial protection, expand access to sexual and reproductive health services, and monitor the impact of the COVID-19 pandemic. The Group acknowledged the importance of addressing the ongoing pandemic, while calling for increased attention to be paid to other diseases and health issues that had been sidelined. Women, children and adolescents were impacted by indirect consequences of the pandemic, particularly due to disruption to maternal and immunization services. The Group agreed that universal health coverage and strengthened health systems needed to be prioritized in pandemic preparedness efforts. It further pointed out that demographic changes and the governance of health systems were among the main challenges in implementing universal health coverage. Sustainable and predictable investment in health was critical to achieving long-term health goals. In line with the new IPU Strategy, the Group will continue to play its accountability role with a more targeted approach to regional challenges to access to health and an increased focus on capacity building in national parliaments.

The Advisory Group was briefed on the process to develop a new international instrument for pandemic preparedness. It expressed the importance for parliaments to engage in the process through the IPU and to have access to data as well as details of legislative and budgetary practices from other countries.

Finally, the Advisory Group unanimously elected Mr. J.I. Echániz of Spain as its Chair and Ms. S. Núñez of Mexico as Vice-Chair, each for a period of one year.

Report of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)

Noted by the IPU Governing Council at its 209th session
(Nusa Dua, 24 March 2022)

The High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) held a meeting on 21 March 2022, with 11 members in attendance. Members elected a new Chair, Ms. J. Oduol (Kenya), and a new Vice-Chair, Mr. A. Dicter (Israel).

The HLAG was informed of the launch of the IPU's new information and communication technology tools: a mobile application and an interactive map. The mobile application was designed to facilitate interconnectivity among parliamentarians and between the IPU and national parliaments, and to provide a tool for outreach and visibility, including details of upcoming events, documents, news, articles and more. The interactive map was a unique tool that gave users access to all global legislation on counter-terrorism. It drew on a restricted access database to facilitate immediate connection between the IPU and national parliaments, specifically their specialized committees on countering terrorism and the prevention of violent extremism. The map was compatible with multiple devices, including mobile phones and tablets, and ensured secure access to content based on individual user privileges.

The HLAG was reminded that, on 4 February 2022, the IPU, the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) and the United Nations Office of Counter-Terrorism (UNOCT) had launched Model Legislative Provisions (MLPs) for victims of terrorism in a virtual meeting with the heads of the three organizations. The purpose of developing the MLPs was twofold. First, the provisions would serve as an example for the review of existing legislation and procedures relating to the victims of terrorism in line with recent advances on this subject matter, and also for the drafting of legislation where no current

legislation existed. Secondly, they would systematize and promote the exchange of information between parliaments on existing good practices. Additionally, the launch of the MLPs would draw attention to the urgency of taking concrete steps to protect, assist and support victims of terrorism.

The HLAG also discussed the Action Plan derived from the Call of the Sahel declaration adopted at the First Global Parliamentary Summit on Counter-Terrorism. The declaration had brought together a parliamentary bloc that shared a strong commitment and real solidarity with the people of the Sahel. The bloc was aiming to achieve concrete results by supporting Sahel countries through a holistic approach. The HLAG agreed it would be necessary to reassess international cooperation and evaluate why, instead of improving, the regional situation was worsening and becoming a substantial danger to global peace and security.

The HLAG reviewed its Action Plan, which had already been discussed and agreed upon by some of the HLAG's partners, including the Parliamentary Assembly of the Mediterranean (PAM) and the G5 Sahel Inter-Parliamentary Committee (CIP G5 Sahel). The Action Plan was based around three axes of action: Human, State and Regional. All three axes were developed across four key areas of interest: development, education, community and security. The Action Plan proposed the organization of four meetings, each of which would focus on one of the areas of interest. Following the meetings, the HLAG would organize a global conference through a Joint Secretariat composed of regional parliaments. The conference would host parliaments, regional parliamentarian associations, private and public institutions, and relevant United Nations organizations, and would be held towards the end of 2022.

Members discussed the Action Plan and provided remarks and amendments. The Action Plan was designed to have a measurable impact on the ground and to address, through a holistic approach, the reasons that had led to a deterioration in the situation in the Sahel countries.

The HLAG heard a briefing by guest speaker Ms. P. Patten, Special Representative of the Secretary General of the United Nations on Sexual Violence in Conflict (SRSG/SVC). She explained that one of the most significant current threats to peace, security and stability was the expanding reach and impact of terrorism and violent extremism. Extremism and terrorism impacted men and women in different ways, and sexual violence was increasingly being used as a tool of terror. In 2016, the UN Security Council had called for "decisive and immediate action to prevent, criminalize, investigate, prosecute and ensure accountability" for perpetrators. However, there were still many gaps in legislation and terrorists were rarely prosecuted for these crimes. She suggested that the HLAG could play a critical role in promoting the review of national legislation aimed at preventing and countering terrorism and violent extremism, and ensuring compliance with that legislation. Gender mainstreaming would also be an important step to promoting more equal societies, in which gender violence was less common.

Members then heard an intervention by a second guest speaker, Mr. D. Cesselin, of the Parliamentary Assembly of the Francophonie (APF), who praised the Action Plan for the Call of the Sahel while informing members of the difficult situation that the Sahel countries were currently facing. Mr. Cesselin highlighted the APF's willingness to join the Joint Secretariat of the Call of the Sahel.

Members discussed the draft work plan for the year 2022-2023 and the budget for the IPU's programme on countering terrorism and violent extremism. The HLAG thanked China and the United Arab Emirates for their contributions to the budget, and encouraged members to raise the necessary funds for the implementation of the work plan.

Report of the Working Group on Science and Technology

Noted by the IPU Governing Council at its 209th session (Nusa Dua, 24 March 2022)

Two sittings of the Working Group were held, on 4 February and 22 March 2022, and 13 members attended one or both of these sittings.

The Working Group noted with satisfaction the inclusion of a reference to science in the IPU Strategy for 2022-2026 under Strategic Objective 3: Supporting resilient and innovative parliaments, in terms of achieving real change by building bridges between politics and science to contribute to the fostering of

good governance and trust. The inclusion of science in the IPU Strategy would ensure that science was considered throughout political decision-making at all levels and that the scientific values of rationality and transparency would serve as a common language in support of parliamentary diplomacy. It was now the Working Group's role to implement this objective through its Work Plan. In line with the IPU Strategy, the Working Group also noted the importance of building links with other IPU bodies to enhance its own work.

With reference to the Working Group's Work Plan, members agreed on their intention to officially participate in and hold a meeting of the Working Group at the international conference entitled *Science, Ethics and Human Development* in Viet Nam in September 2022, organized by the *Rencontres du Vietnam* in collaboration with CERN, the Parliament of Viet Nam, and the organizers of the International Year of Basic Sciences for Sustainable Development 2022. The Working Group's participation in the conference would be a good way to ensure that there was continual dialogue between parliamentarians and the scientific community. It was also important that a concrete budget for the activities of the Working Group be determined, in order to plan adequately for future activities.

The Working Group was briefed by an expert from the European Organization for Nuclear Research (CERN), Dr. M. Bona, on the upcoming Science for Peace Dialogues webinar entitled "Making the water pie bigger, water technology vis-à-vis the water crisis in the Middle East", a precursor to the IPU Science for Peace Schools due to be held in-person at CERN in Geneva at the end of 2022. Members expressed their strong support for this initiative, agreeing that it would help transform elements of conflict between parties into reasons for coexistence. Members agreed on the importance and timeliness of the initiative in relation to recent events in Europe. The neutrality of science and technology could serve as a concrete opportunity for rapprochement between countries in conflict. The participation of the IPU Committee on Middle East Questions in the initiative was also important in terms of fostering cooperation with other IPU bodies.

At both of its sittings, the Working Group also examined the proposed International Charter on the Ethics of Science and Technology. The Charter would serve as an ethical framework on the application and use of science and technology and could be used as a starting point for countries wishing to establish legislation in the field. Members agreed on the importance of ensuring that the Charter would not impose obligations but instead make suggestions that each country would be able to adapt to its own culture and domestic law. Efforts should also be made to ensure the Charter was drafted in language that was easily understandable and universal, making it accessible not only to parliamentarians and scientists, but also the general public. The Charter should also hold as a key principle throughout that access to science and technology should be non-discriminatory, with an overarching aim of ensuring the wellbeing of humankind, while attending to the ecosystems of which human beings were a part in an ecologically sustainable and responsible manner.

Statistics of the Gender Partnership Group

Status of participation of women delegates at the 144th Assembly of the IPU (at 24 March 2022)

Composition of delegations of IPU members attending the last eight IPU statutory meetings (October 2017 - present)

Meeting	Total delegates	Total/percentage of women delegates		Total delegations	Total/percentage of all-male delegations (2 or more)		Total all-female delegations (2 or more)	Total single-sex delegations (2 or more)	Total single-member delegations (male and female)
Nusa Dua (24/03/22)	393	153	38.9	101	13	14.4	3	16	11
Madrid (11/21)	509	198	38.9	117	10	9.3	3	13	10
Virtual Gva (05/21)	755	287	38	133	8	6.2	2	10	4
Belgrade (10/19)	719	221	30.7	149	15	11.4	0	15	17
Doha (04/19)	721	219	30.3	147	16	11.8	0	16	12
Geneva (10/18)	751	247	32.9	149	17	12.1	4	21	9
Geneva (03/18)	745	227	30.5	148	18	12.7	3	21	6
St. Petersburg (10/17)	829	249	30.0	155	17	11.8	1	18	11

Single-sex, multi-member delegations of IPU members present in Nusa Dua (status on 24 March 2022)

N°	Country	Nusa Dua Mar22			Madrid Nov21			Virtual May21			Belgrade Oct19			Doha Apr19			Geneva Oct18			Geneva Mar18			St. Petersburg Oct17		
		Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total
1	Afghanistan	0	2	2	absent			2	6	8	2	7	9	1	1	2	2	1	3	4	5	9	3	5	8
2	Australia	2	0	2	absent			3	1	4	2	2	4	absent			2	2	4	2	2	4	0	3	3
3	Belarus	0	2	2	1	0	1	2	2	4	0	1	1	0	1	1	1	1	2	1	1	2	1	5	6
4	Belgium	0	2	2	2	3	5	3	5	8	0	2	2	2	3	5	1	2	3	3	4	7	3	4	7
5	Benin	0	2	2	1	1	2	1	4	5	0	3	3	1	3	4	1	2	3	1	3	4	1	5	6
6	Cambodia*	0	5	5	0	2	2	2	5	7	2	4	6	1	4	5	3	3	6	absent			1	5	6
7	China	0	2	2	absent			4	7	11	1	5	6	2	3	5	2	4	6	1	3	4	1	4	5
8	Greece	0	3	3	1	2	3	1	4	5	1	3	4	2	3	5	2	2	4	2	3	5	2	3	5
9	Iceland*	0	2	2	0	1	1	1	2	3	1	2	3	1	1	2	1	2	3	1	2	3	1	0	1
10	Japan	0	4	4	absent			2	2	4	1	4	5	2	3	5	1	5	6	1	4	5	0	1	1
11	Latvia*	0	2	2	0	3	3	2	2	4	0	2	2	1	3	4	1	1	2	1	2	3	2	3	5
12	Madagascar*	0	2	2	0	4	4	3	6	9	2	3	5	absent			absent			3	5	8	1	5	6
13	Mexico*	6	0	6	3	0	3	5	5	10	5	2	7	6	4	10	6	2	8	5	5	10	4	6	10
14	Poland	2	0	2	2	2	4	4	5	9	0	3	3	0	4	4	3	3	6	2	2	4	absent		
15	Republic of Korea	0	3	3	2	4	6	4	0	4	1	8	9	1	3	4	0	7	7	2	3	5	1	7	8
16	Yemen*	0	5	5	0	5	5	0	8	8	0	8	8	absent			0	5	5	0	7	7	absent		

Single-member delegations of IPU members present in Nusa Dua (status on 24 March 2022)

N°	Country	Nusa Dua Mar22			Madrid Nov21			Virtual May21			Belgrade Oct19			Doha Apr19			Geneva Oct18			Geneva Mar18			St. Petersburg Oct17		
		Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total
1	Bulgaria	1	0	1	absent			absent			0	2	2	1	0	1	1	1	2	2	1	3	2	2	4
2	Croatia	1	0	1	1	1	2	1	2	3	2	1	3	1	2	3	1	2	3	1	1	2	1	2	3
3	Guatemala	1	0	1	absent			absent			0	3	3	1	3	4	1	2	3	0	1	1	1	2	3
4	Guinea-Bissau	0	1	1	2	0	2	absent			absent			1	1	2	1	1	2	1	1	2	2	5	7
5	Italy	0	1	1	2	3	5	3	3	6	1	3	4	1	4	5	2	4	6	1	2	3	1	2	3
6	Malaysia	0	1	1	absent			1	2	3	2	3	5	1	3	4	2	4	6	absent			2	6	8
7	Malta*	0	1	1	0	3	3	0	2	2	0	1	1	0	3	3	1	1	2	0	2	2	0	3	3
8	Paraguay*	0	1	1	0	2	2	1	2	3	0	1	1	0	1	1	0	2	2	0	1	1	0	1	1
9	Rwanda	1	0	1	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	1	1	2	1	2	3	1	0	1
10	Senegal	1	0	1	2	3	5	2	3	5	3	2	5	3	3	6	3	2	5	absent			absent		
11	Uruguay	0	1	1	3	3	6	4	4	8	1	1	2	1	1	2	1	4	5	1	5	6	1	3	4

** Delegations subjected to sanctions at the 144th Assembly, pursuant to Art. 10.4 and 15.2.c of the IPU Statutes, for being composed exclusively of representatives of the same sex for two consecutive Assemblies.*

* * * * *

45th session of the Gender Partnership Group

Delegations with 40 to 60 per cent of women parliamentarians

The Gender Partnership Group promotes gender parity within the delegations of IPU Member Parliaments to the Assemblies and has decided to give visibility to those that are composed a minimum of 40 per cent and maximum of 60 per cent of each gender.

The countries below are ordered according to the percentage of women parliamentarians in their delegations at the 144th IPU Assembly. There are a total of 30 gender-balanced delegations out of 101 delegations (29.7 per cent) of IPU members attending the 144th IPU Assembly (as at 24 March 2022).

Delegations with 40 to 49.9 per cent women parliamentarians (6):

Democratic Republic of Congo (40%)
Guyana (40%)
Namibia (40%)
Oman (40%)
Saudi Arabia (40%)
Uganda (43%)

Delegations with 50 per cent women parliamentarians (19):

Armenia
Cabo Verde
Central African Republic
Finland
France
India
Israel
Mauritius
Monaco
Netherlands
New Zealand
Niger
Seychelles
South Sudan
Timor Leste
Turkey
United Arab Emirates
United Kingdom
United Republic of Tanzania

Delegations with 50.1 to 60 per cent women parliamentarians (5)

Zambia (57%)
Austria (60%)
Denmark (60%)
Ecuador (60%)
Kenya (60%)

Calendar of future meetings and other activities

Approved by the IPU Governing Council at its 209th session (Nusa Dua, 21 March 2022)

Series of webinars on disarmament co-organized with Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament (PNND)	Virtual January – December 2022
The global empowerment series: Briefings and training courses for young parliamentarians	Virtual (Every other month) 2022
Series of Science for Peace Dialogues	Virtual Beginning of March 2022 (Dates to be confirmed)
Meeting for the Call of the Sahel: Financing Terrorism and Funding Counter-Terrorism	GENEVA (Switzerland) April / May 2022 (Dates to be confirmed)
Information seminar on the structure and functioning of the Inter-Parliamentary Union for French-speaking participants	Virtual 17 – 20 May 2022
8th Global Conference of Young Parliamentarians	Egypt May 2022 (Dates to be confirmed)
Regional Conference on the Elimination of Violence against Women in Africa, co-organized with the African Parliamentary Union	Venue to be confirmed May 2022 (Dates to be confirmed)
International or regional workshop for members of Parliamentary Human Rights Committees	GENEVA (Switzerland) May / June 2022 (Dates to be confirmed)
Meeting for the Call of the Sahel: Prevention of Violent Extremism: Conditions Conducive to Terrorism	Venue to be confirmed May / June 2022 (Dates to be confirmed)
Parliamentary conference on migration	ISTANBUL (Turkey) 9 – 10 June 2022
Parliament's role in strengthening health security preparedness: the International Health Regulations panel at the Global Health Security 2022 (GHS2022 Conference).	SINGAPORE (Singapore) 28 June – 1 July 2022
Regional seminar on climate change for parliaments of Latin America and the Caribbean	MONTEVIDEO (Uruguay) June 2022 (Dates to be confirmed)
Meeting of the IPU Executive Committee	MONTEVIDEO (Uruguay) June 2022 (Dates to be confirmed)
Global webinar co-organized with UNHCR on climate change and refugees	Virtual June 2022 (Dates to be confirmed)
15th Workshop of Parliamentary Scholars and Parliamentarians, co-sponsored by the IPU and the Centre for Legislative Studies, University of Hull, United Kingdom	WROXTON (United Kingdom) 30 – 31 July 2022

Parliamentary Forum at the UN High-level Political Forum on Sustainable Development	NEW YORK (USA) July 2022 (Dates to be confirmed)
14th Summit of Women Speakers of Parliament	Uzbekistan 8 – 9 September 2022
Regional seminar on achieving the SDGs for Asia Pacific Parliaments	ISLAMABAD (Pakistan) September 2022 (Dates to be confirmed)
Workshop for members of Parliamentary Human Rights Committees from French-speaking countries that have recently or will soon be reviewed by the Human Rights Council	GENEVA (Switzerland) September 2022 (Dates to be confirmed)
Meeting for the Call of the Sahel: Security and Development for Countering Terrorism	Virtual September 2022 (Dates to be confirmed)
Webinar on Cybercrime	Virtual September 2022 (Dates to be confirmed)
Parliamentary meeting in the context of the WTO Public Forum	GENEVA (Switzerland) September / October 2022 (Dates to be confirmed)
Meeting for parliaments and Supreme Audit Institutions (SAIs) partnering for Audit Impact and greater accountability with the International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI)	Virtual September / October 2022 (Dates to be confirmed)
Speakers' Summit (P20) on the occasion of the G20	JAKARTA (Indonesia) 6-7 October 2022
145th Assembly and related meetings	KIGALI (Rwanda) 11 – 15 October 2022
Parliamentary Meeting at COP27	SHARM EL-SHEIKH (Egypt) 13 November 2022
Global Conference on the Elimination of Violence against Women	KYIV (Ukraine) November 2022 (Dates to be confirmed)
Meeting for the Call of the Sahel: Human Dignity, Women and Children	Virtual November 2022 (Dates to be confirmed)
Parliamentary meeting on Cybercrime	November 2022 (Venue and dates to be confirmed)
Annual Parliamentary Conference on the WTO	GENEVA (Switzerland) November / December 2022 (Dates to be confirmed)
Call of the Sahel Summit: Global Response to the Call of the Sahel	Venue to be confirmed December 2022 (Dates to be confirmed)
Capacity-building regional workshop for the G5 Sahel on countering terrorism and violent extremism	NIAMEY (Niger) 2022 (Dates to be confirmed)

Interregional seminar on the SDGs	Virtual 2022 (Dates to be confirmed)
Second regional seminar for African parliaments on achieving the SDGs	DJIBOUTI (Djibouti) 2022 (Dates to be confirmed)
Third regional seminar for the parliaments of Latin America and the Caribbean on achieving the SDGs	PANAMA CITY (Panama) 2022 (Dates to be confirmed)
Third regional seminar for the Twelve Plus Group on achieving the SDGs	PARIS (France) 2022 (Dates to be confirmed)
World Conference on Intercultural and Interfaith Dialogue: *Working together for peace and humanity*	ST. PETERSBURG (Russian Federation) 2022 (Dates to be confirmed)
Series of regional and sub-regional webinars on statelessness	Virtual 2022 (Dates to be confirmed)
Series of Regional and Global Virtual Workshops on gender equality and women's empowerment	Virtual 2022 (Dates to be confirmed)
Global webinar co-organized with UNHCR on education and refugees	Virtual 2022 (Dates to be confirmed)
Information seminar on the structure and functioning of the Inter-Parliamentary Union for parliaments from the Latin American and Caribbean regions	2022 Venue and dates to be confirmed
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the Eurasia group	2022 Venue and dates to be confirmed
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC)	2022 Venue and dates to be confirmed
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the African Group	2022 Venue and dates to be confirmed
Regional workshop on promoting the rights of the child for the parliaments of West Africa	2022 Venue and dates to be confirmed
Regional workshop on promoting the rights of the child for the parliaments of the East and South Asia region	2022 Venue and dates to be confirmed
Fifth South Asia Speakers' Summit on achieving the SDGs	2022 Venue and dates to be confirmed
Workshop on comprehensive disarmament	2022 Venue, format and dates to be confirmed
Series of workshops on Human Security, in the framework of the Human Security for All Global Campaign	2022 Venue, format and dates to be confirmed

Parliamentary Track at the Internet Governance Forum 2022	2022 Venue and dates to be confirmed
Parliamentary Forum on the occasion of the 5th UN Conference on the LDCs	DOHA (Qatar) 5 – 9 March 2023 (Dates to be confirmed)
146th Assembly and related meetings	MANAMA (Bahrain) 11 – 15 March 2023
147th Assembly and related meetings	GENEVA (Switzerland) 8 – 12 October 2023
Side event at the 5th Session of the United Nations Environment Assembly (UNEA 5.2)	NAIROBI (Kenya) 2023 (Dates to be confirmed)
Second Global Parliamentary Summit on Counter-Terrorism and Violent Extremism	2023 Venue and dates to be confirmed

Agenda of the 145th Assembly

(Kigali, Rwanda, 11-15 October 2022)

1. Election of the President and Vice-Presidents of the 145th Assembly

2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

3. General Debate

4. *Parliamentary impetus to local and regional development of countries with high levels of international migration and to stopping all forms, including state-sponsored, of human-trafficking and human rights abuses*
(Standing Committee on Democracy and Human Rights)

6. Reports of the Standing Committees

7. Approval of the subject items for the Standing Committee on Democracy and Human Rights at the 147th IPU Assembly and appointment of the Rapporteurs

الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

نوسا دوا، إندونيسيا

24–20 آذار/مارس 2022

نتائج المداولات

المرفق رقم 1

تقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي

الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

تقرير الوقع والأثر
٢٠١٧-٢٠٢١

ما هو الاتحاد البرلماني الدولي؟

الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. وقد أُسس في عام ١٨٨٩ بوصفه أول منظمة سياسية متعددة الأطراف في العالم من أجل تشجيع التعاون والحوار بين جميع الأمم.

واليوم، بات الاتحاد البرلماني الدولي يضم ١٧٨ برلماناً وطنياً عضواً و١٤ هيئة برلمانية إقليمية.

وهو يعمل على النهوض بالديمقراطية ومساعدة البرلمانات على أن تكون أكثر قوة وشباباً وتوازناً جنسانياً وتنوعاً. ويدافع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين عن طريق لجنة مخصصة تتكون من برلمانيين من جميع أنحاء العالم.

الغلاف: جلسة عامة هجينة في مجلس النواب الأرجنتيني.
وقد شارك أكثر من ١٠٠ برلمان في حملة الاتحاد البرلماني الدولي «البرلمانات في زمن الجائحة» في عام ٢٠٢٠.

© الاتحاد البرلماني الدولي

المحتويات

التمهيد ٦

الهدف ١ إقامة برلمانات ديمقراطية قوية ٨

الهدف ٢ تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة ١٢

الهدف ٣ حماية حقوق الإنسان والنهوض بها ١٦

الهدف ٤ المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن ٢٠

الهدف ٥ تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات ٢٤

الهدف ٦ تمكين الشباب ٢٨

الهدف ٧ تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية ٣٢

الهدف ٨ سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية ٣٦

نحو عضوية عالمية ٤٠

من يموِّل الاتحاد البرلماني الدولي؟ ٤١

ميزانيات ٢٠١٧-٢٠٢١ ٤٢

٥ سنوات من التأثير بالأرقام

٢٠٢١ مقابل ٢٠١٧

المكاتب في العالم

٢ في عام ٢٠١٧

٣ في عام ٢٠٢١

(جنيف وفيينا ونيويورك)

المنشورات

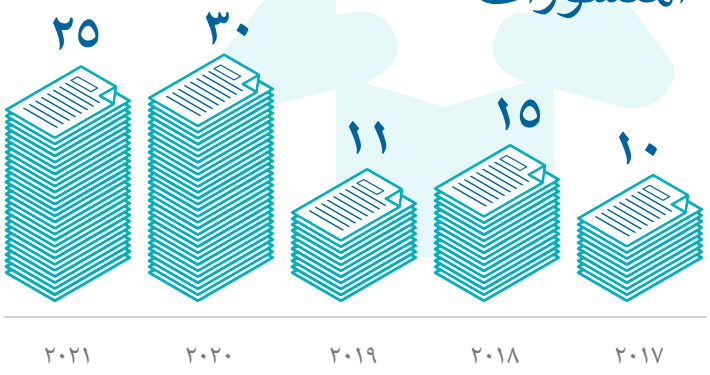

العضوية

١٧١ برلماناً في عام ٢٠١٧

١٧٨ في عام ٢٠٢١

+٧

الفعاليات الموجَّهة إلى البرلمانيين

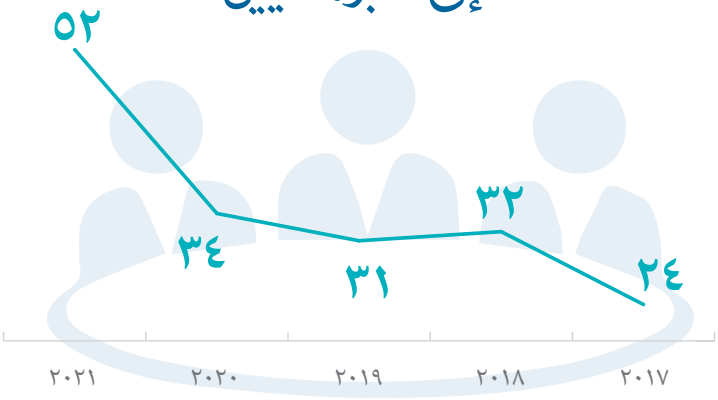

الموقع الإلكتروني

٦٥ ٠٠٠ زائر في عام ٢٠١٧

٣٨٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٢١

تويتر

٥ ٠٠٠ متابع في عام ٢٠١٧

٣٣ ٠٠٠ في عام ٢٠٢١

جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي

عدد النائبات

+٨٪

٣١٪ في عام ٢٠١٧

٣٩٪ في عام ٢٠٢١

عدد النواب الشباب

+٦٪

١٩٪ في عام ٢٠١٧

٢٥٪ في عام ٢٠٢١

حالات حقوق الإنسان للبرلمانيين المنظورة في الاتحاد البرلماني الدولي

٥٠٧ نواب في عام ٢٠١٧

٦٧٣ في عام ٢٠٢١

٢٠١٧-٢٠٢١: خمس سنوات من التأثير

مارتن شونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي
© Dixon

عندما دخلنا الدورة الاستراتيجية الجديدة في عام ٢٠١٧، كان هدفنا «النهوض بالقيم الديمقراطية، وسيادة القانون، والمؤسسات القوية التمثيلية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان». فكيف كان تأثيرنا بعد خمس سنوات؟ وما الفرق الذي أحدثه الاتحاد البرلماني الدولي؟ وهل يمكننا أن نؤكد أن تأثيراً في حياة الناس كان مستداماً وإيجابياً؟

ويعرض هذا التقرير أهم النتائج التي حققناها في إطار الأهداف الاستراتيجية الثمانية التي حددتها البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي قبل خمس سنوات.

وعلى الرغم من النكسات التي شهدتها الديمقراطية في العديد من البلدان، فإننا لم نحد يوماً عن مهمتنا الرامية إلى **إقامة برلمانات ديمقراطية قوية**.

وأتاحت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) الفرصة لتأكيد دورنا بوصفنا همزة الوصل العالمية بين البرلمانات الوطنية إذ يسرنا تبادل المعارف بينها في مجال الابتكارات الرقمية لمساعدتها على مواصلة العمل في أثناء فترات الإغلاق. وقد ساهم أكثر من ١٠٠ برلمان في حملتنا المنظمة تحت شعار «البرلمانات في زمن الجائحة».

ولعل الجانب المشرق من الجائحة أنها أدت إلى تسريع التحول الرقمي للاتحاد البرلماني الدولي، وهو ما مكّنا من تسريع الاستثمارات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات وتحسين التكنولوجيا الخاصة بعقد الاجتماعات عبر الإنترنت. وقد ساعدتنا هذه الاستثمارات على تنظيم انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، دوارتي باتشيكو، عبر الإنترنت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. ويُعدّ ذلك إنجازاً غير مسبوق في مجال الديمقراطية الرقمية في الاتحاد البرلماني الدولي بل ربما في العالم كله.

وفضلاً عن ذلك، كثفنا عملنا في مجال **تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة** على مدى الدورة الاستراتيجية الماضية. ومما لا شك فيه أن الاتحاد البرلماني الدولي ساهم في الزيادة المطردة لنسبة النائبات على المستوى العالمي، إذ ارتفعت تلك النسبة من ٢٣,٤٪ في عام ٢٠١٧ إلى نحو ٢٦٪ في نهاية عام ٢٠٢١ بفضل تشجيعنا البرلمانات على أن تصبح أكثر احتواءً للجميع ومراعاةً للمنظور الجنساني.

وأصبحت بياناتنا عن نسبة النساء في المناصب القيادية السياسية مصدراً مرجعياً عالمياً يُستشهد به كثيراً في وسائل الإعلام والمنشورات الأكاديمية البارزة، وباتت تُستخدم بوصفها المؤشر الرسمي لقياس التقدم المحرز في تحقيق هدف التنمية المستدامة ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

ولأول مرة، كشفت بيانات الاتحاد البرلماني الدولي المستويات المروعة للعنف ضد المرأة في البرلمانات، وأُصدرت بحوث رائدة تغطي العالم وتركِّز على أوروبا وأفريقيا. وقدَّم الاتحاد البرلماني الدولي حلولاً للقضاء على التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمان، وشرع العديد من الأعضاء في تنفيذها.

وأصبحت الاعتداءات على النائبين والنائبات ظاهرة متنامية تراقبها لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية **بحقوق الإنسان** للبرلمانيين. وقد اتخذت هذه اللجنة العالمية الفريدة، على مدى السنوات المختلفة، إجراءات متعددة للدفاع عن حقوق المئات من النواب المعرضين للخطر. إذ دافعت تحديداً عن حقوق ٩٤٧ نائباً من ٥١ دولة فيما بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، وإن كان من المرجح ألا يكون ذلك العدد سوى جزء بسيط من الحالات الموجودة في العالم.

وسجلت اللجنة العديد من قصص النجاح بفضل تدخلاتها التي ساعدت على حل انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها نواب في كولومبيا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وماليزيا.

وإن قيمنا التأسيسية للحوار من أجل **بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن** لا تقل أهمية اليوم عما كانت قبل ١٣٣ عاماً عند تأسيس منظمتنا. وقد نظَّمنا، على مدى السنوات الخمس الماضية، العديد من محادثات الوساطة، بما في ذلك بين البرلمانيين في جانبي شبه الجزيرة الكورية، والطائفتين في قبرص، والبرلمانيين في الشرق الأوسط.

وساعدنا الأعضاء أيضاً على وضع استراتيجيات برلمانية لنزع السلاح الشامل ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وتمكّنا، بوصفنا المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، من حشد البرلمانيين من جميع أنحاء العالم لحضور اجتماعاتنا الحضورية أو الشبكية، أداءً لدورنا الطويل الأمد في **تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات**.

فجمعنا، على مدى السنوات الخمس الماضية، آلاف النواب من جميع أنحاء العالم للتعامل مع القضايا المعاصرة إبّان جمعياتنا في دكا وسانت بطرسبرغ وجنيف والدوحة وبلغراد ومدريد. ولم تمنعنا جائحة عام ٢٠٢٠ من تنظيم جزء من المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات عبر الإنترنت تلاه جزء حضوري في فيينا في عام ٢٠٢١، وهو أول مؤتمر قمة عالمي يُعقد منذ بداية الأزمة الصحية.

وشهدت اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي زيادة كبيرة في مشاركة النواب الشباب – إذ ارتفعت نسبة المشاركة من ١٩٪ في عام ٢٠١٧ إلى ٢٥٪ في عام ٢٠٢١ بفضل الحوافز التي وضعناها لتشجيع إشراك الشباب في الوفود.

واحتفلنا في عام ٢٠٢٠ بالذكرى السنوية العاشرة لقرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مشاركة الشباب في البرلمانات. وقد ساعدنا البرلمانات منذ اعتماد ذلك القرار على خفض سن الأهلية، وإدخال حصص للشباب، وإنشاء هياكل برلمانية جديدة للشباب.

ومع ذلك، لا تزال نسبة النواب الشباب دون سن الثلاثين منخفضة؛ فهي لا تبلغ سوى ٢٫٦٪ من إجمالي عدد النواب. وسعياً إلى زيادة تلك النسبة، اضطلعنا بحملة تثقيفية وترويجية جديدة في عام ٢٠٢٠ تحت شعار «قل نعم للشباب في البرلمان!» وفي غضون بضعة أشهر فقط، شارك مئات من قادة العالم في الحملة، متعهدين باتخاذ إجراءات لتجديد شباب برلماناتهم. وستكون الخطوات المقبلة هي متابعة الوفاء بتلك التعهدات.

وشهدت السنوات الخمس الماضية أيضاً زيادة كبيرة في عملنا الرامي إلى **تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية**، بما في ذلك في مجالَي الصحة وتغير المناخ.

وإذ تشارك البرلمانات أكثر فأكثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد ساعدها الاتحاد البرلماني الدولي على بناء معارفها ومهاراتها. فعلى سبيل المثال، أصبح منشور «البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة – مجموعة أدوات للتقييم الذاتي» الصادر بالاشتراك بين منظمتنا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي متاحاً الآن بخمس عشرة لغة، مما يثبت فائدتها.

ولعل من الأمثلة الأخرى على تأثير الاتحاد البرلماني الدولي في مشاركة البرلمانات في جدول الأعمال العالمي للتنمية عمله على إشراك البرلمانات في عمليات الأمم المتحدة ومشاركة الأمم المتحدة في عمليات البرلمانات من أجل **سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية**.

وقد شهدنا زيادة مطردة في عدد البرلمانات التي تستعرض التقدم الوطني المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار عملية الاستعراض الوطني الطوعي المضطلع بها في إطار الأمم المتحدة – إذ ارتفعت نسبة المشاركة من أقل من ٢٥٪ في عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ٥٥٪ في عام ٢٠٢٠.

وإذ نختتم هذه الدورة الاستراتيجية ونبدأ في تنفيذ الاستراتيجية المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، سنواصل توجيه أعضائنا لبناء منظومات برلمانية أقوى وأكثر قدرة على الصمود تتمحور حول البرلمانات من أجل الديمقراطية من أجل الجميع.

ويُعدّ عمل مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي والتقرير البرلماني العالمي المقبل عن مشاركة الجمهور في عمل البرلمانات مثالين جيدين على الطريقة التي سيعتمد بها الاتحاد البرلماني الدولي نهجاً مرناً ومتجاوباً في جدول أعماله المقبل.

مارتن شونغونغ
الأمين العام

الهدف ١
إقامة برلمانات ديمقراطية قوية

شهدت السنوات الخمس الماضية، ولا سيما عام ٢٠٢١، هجمات واسعة النطاق على الديمقراطية في أجزاء كثيرة من العالم. ولا شك في أن هذه الاضطرابات نتيجة عوامل تاريخية أو سياسية أوسع نطاقاً، ولكنها كشفت حقيقة أن الديمقراطية عملية مستمرة تحتاج إلى دعم مستمر لتزدهر.

وركزت استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ على تعزيز المهام التشريعية والرقابية والمالية والتمثيلية الأساسية للبرلمانات عن طريق جمع البيانات ونشرها، وتقديم المساعدة التقنية، وتشجيع فرص التواصل مع الأقران. وبتعزيز هذه المهام الأساسية يمكِّن الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات من أن تصبح مؤسسات ديمقراطية أقوى تساهم في تلبية تطلعات الشعوب.

تأثيرنا في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

البرلمانات تبتكر لمواجهة جائحة كوفيد-١٩

دفعت جائحة كوفيد-١٩ البرلمانات إلى إيجاد طرائق جديدة للعمل. وقد استفاد الاتحاد البرلماني الدولي من شبكة اتصالاته لمساعدة البرلمانات على تبادل المعارف والخبرات في مجال العمل عن بُعد كي تتمكن من مواصلة عملها في ظل الجائحة. ومنذ آذار/مارس ٢٠٢٠، شارك أكثر من ١٠٠ برلمان في هذا التبادل للمعارف.

تعزيز الوظائف البرلمانية الأساسية

كان أحد مجالات الدعم الرئيسية في السنوات الخمس الماضية هو التشريع والرقابة، بما في ذلك الإشراف على الميزانية. إذ ساعد الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز القدرات البرلمانية في ذلك المجال في بنن وتشاد وجيبوتي ومصر وملديف وميانمار وباكستان وسيراليون وتونس.

١٣٩
برلماناً
أقر المبادئ المشتركة
لدعم البرلمانات.

ففي بنن، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي النواب والموظفين البرلمانيين على صياغة التشريعات، بما في ذلك عن طريق العمل معاً بأسلوب أكثر فعالية. وفي ملديف، تعلّم الموظفون البرلمانيون تحديد المهام اليومية وكيفية دعم الصياغة التشريعية دعماً أفضل. وفي سيراليون، ساعدت حلقة عمل، دعَمها الاتحاد البرلماني الدولي، النواب على تحسين فهمهم لعملية الموافقة الجديدة على الميزانية. وفي تشاد، صقل النواب والموظفون البرلمانيون مهاراتهم في مجالَي الصياغة التشريعية والإشراف على السياسات العامة، مؤكدين أهمية التعاون والثقة.

وفي جيبوتي، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي على إنشاء لجنة برلمانية دائمة لحقوق الإنسان فضلاً عن ائتلاف للبرلمانيات. ويدعم الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز أعمال التمثيل والرقابة والتشريع في جمعية جيبوتي الوطنية التي اعتمدت قانوناً جديداً بشأن العنف ضد المرأة في عام ٢٠٢٠.

«الحلقة الدراسية التي نظَّمها الاتحاد البرلماني الدولي مكَّنتنا من أن نكون مستعدين أكثر لاستقبال أعضاء المجلس الوطني الانتقالي وهي الهيئة التشريعية الجديدة في تشاد. وقد قال لنا أعضاء المجلس الجدد إنهم كانوا منبهرين من تنظيمنا الجيد.»

موظف أقدم في برلمان تشاد (٢٠٢١)

إمساك البرلمانات بدفة القيادة

عمليات التقييم الذاتي هي خطوات أولى مهمة لتعزيز القدرات البرلمانية. ولذلك، دعم الاتحاد البرلماني الدولي عمليات التقييم الذاتي في البرلمانات الوطنية في جيبوتي وجورجيا وميانمار وزامبيا باستخدام مجموعات الأدوات التي وضعها. وأدى التقييم الذاتي في زامبيا إلى مزيد من التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي في عامَي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

ومنذ عام ٢٠١٢ حتى الانقلاب العسكري في ميانمار في شباط/فبراير ٢٠٢١، قدَّم الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً مساعدة طويلة الأمد إلى البرلمان الوطني، بما في ذلك لإنشاء مركز تعليمي برلماني ذي طراز دولي وتوفير ما يتصل بذلك من مساعدة تقنية. واستُخدم المركز لبناء قدرات أكثر من ٨٠٠ نائب و٢٠٠٠ موظف برلماني.

«الدعم الذي يقدِّمه الاتحاد البرلماني الدولي على مدى سنوات عديدة اجتاز اختبار الزمن ويُستخدم حتى الآن (منذ الانقلاب).»

رئيس اللجنة التي تمثل برلمان ميانمار، ٢٠٢١

وضع معايير لتعزيز البرلمانات

تؤكد أهداف التنمية المستدامة أهمية البرلمانات في التنمية ولا سيما في الهدف ١٦ منها الذي يرمي إلى «بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع». وقد عمل الاتحاد البرلماني الدولي مع البرلمانات الأعضاء على مدى هذه الفترة الاستراتيجية لتحديد المعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة التي ستساعدها على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

النواب يشيدون بأولاف شولتز بعد انتخابه مستشاراً جديداً لألمانيا إبّان جلسة في البرلمان في برلين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.
© Ina Fassbender / وكالة الأنباء الفرنسية

ندوة عن دور البرلمانات في عمليات السلام، عُقدت في شباط/فبراير ٢٠٢٠ في ميانمار في إطار عمل الاتحاد البرلماني الدولي الطويل الأمد الرامي إلى تعزيز برلمان ميانمار.
© الاتحاد البرلماني الدولي / ميانمار

فعلى سبيل المثال، قدَّم التقرير البرلماني العالمي لعام ٢٠١٧ – وهو تقرير مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – ٢٦ توصية لتعزيز الرقابة البرلمانية. وتتبع تقريرا البرلمان الإلكتروني العالمي لعامَي ٢٠١٨ و٢٠٢٠ بيانات خط الأساس المتعلقة باستخدام البرلمانات للتكنولوجيا، بما في ذلك للتواصل مع المواطنين. ومنذ أواخر عام ٢٠١٩، تساعد مبادرة جديدة للاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات على تقييم أدائها قياساً بأهداف خطة عام ٢٠٣٠.

ومن المتوقع أن يكون لهذه المعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة أثر على الأمد الطويل، حيث يمكن للأطراف المعنية، ومنها المجتمع المدني، استخدامها أيضاً للدعوة إلى التغيير.

إنتاج بيانات لدعم التغيير

قاعدة بيانات Parline التابعة للاتحاد البرلماني الدولي هي المصدر المرجعي العالمي للبيانات المتعلقة بالبرلمانات الوطنية. ففي عام ٢٠٢١، استخدم أكثر من ٤٥٠ ٠٠٠ شخص قاعدة البيانات، وأشارت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي إلى بيانات مستمدة منها.

وتُستخدم تلك البيانات غالباً بوصفها دليلاً على الدعوة إلى التغيير. فعلى سبيل المثال، تُظهر بيانات الاتحاد البرلماني الدولي استمرار عدم التكافؤ بين الرجال والنساء في الهيئات التشريعية، بما في ذلك في المناصب القيادية في اللجان البرلمانية. فقد ترأست النساء ٦٩ في المئة من اللجان المعنية بالمساواة بين الجنسين في عام ٢٠٢٠، ولكنهن يرأسن ١٧ في المئة فقط من اللجان المعنية بالشؤون المالية والدفاع والشؤون الخارجية. ومن ثم، فإننا لا نزال بعيدين كل البُعد عن التكافؤ بين الجنسين في المناصب القيادية البرلمانية.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية أكبر في البرلمان

تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البرلمانات على العمل بفعالية أكبر. وقدَّم الاتحاد البرلماني الدولي، على مدى هذه الفترة الاستراتيجية، دعماً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى برلمانات ميانمار وسري لانكا وتوفالو وفانواتو وزامبيا شمل تزويدها بالموارد وسُبل المشورة.

ويسَّر الاتحاد البرلماني الدولي تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب وبين نيوزيلندا وفانواتو وتوفالو. ففي توفالو، أصبح لدى البرلمان خطة عمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك مجموعة من المعالم القصيرة والطويلة الأمد. وبات لدى برلمان فانواتو نظام جديد لتخزين البيانات يتيح رقمنة الوثائق البرلمانية وتخزينها.

تيسير التعلّم بين البرلمانات

في عام ٢٠٢٠، شرع الاتحاد البرلماني الدولي في إعداد مبادرة للتعلم عبر الإنترنت تغطي موضوعات مثل المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، وتغيّر المناخ. وأُطلق المشروع التجريبي لهذه المبادرة في الجمعية الوطنية لزامبيا في أواخر عام ٢٠٢١.

أفريقيا ومجموعة الاثني عشر زائداً تتصدران حالات الموافقة على المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات

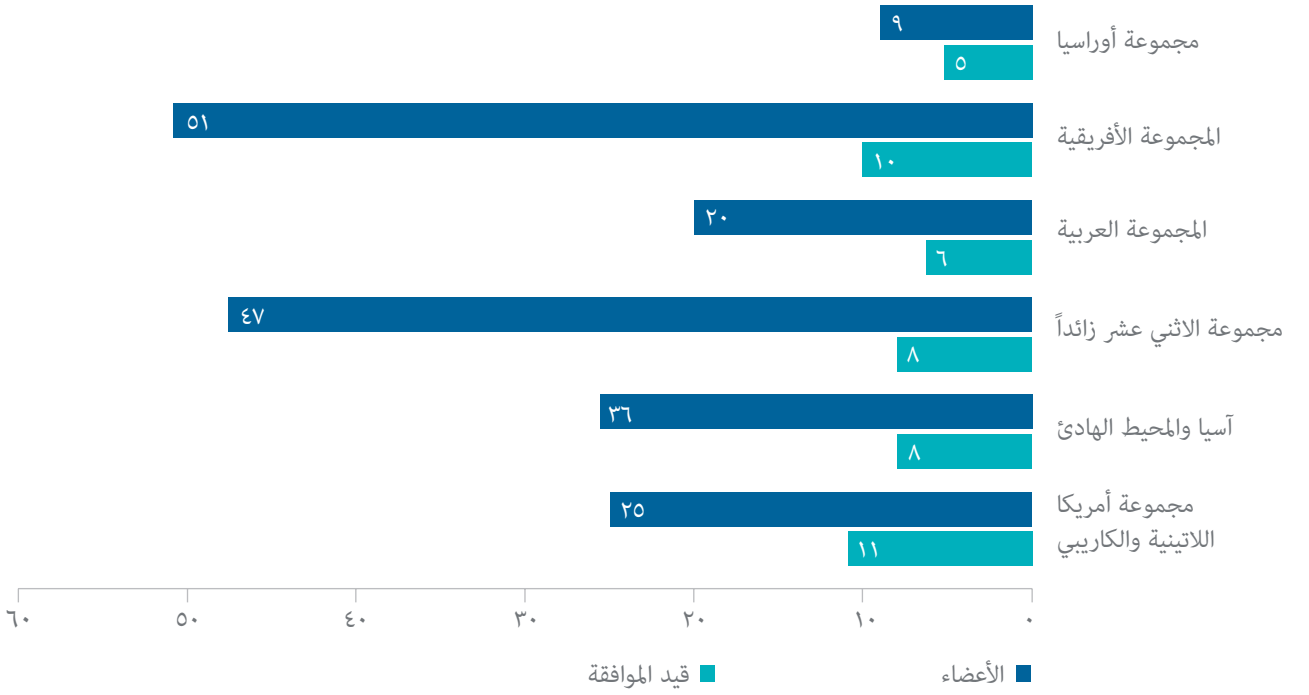

النهوض بالمبادئ المشتركة لدعم البرلمانات

إن المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات هي حالياً الإطار الأكثر قبولاً للتنمية البرلمانية، إذ يوفر لغة مشتركة ومجموعة مشتركة من القيم لتأطير الدعم البرلماني. ومنذ عام ٢٠١٦، استضاف الاتحاد البرلماني الدولي ثلاث اجتماعات مائدة مستديرة للخبراء لتبادل الممارسات الجيدة وتسهيل تطبيقها. وفي عام ٢٠٢٠، أطلق الاتحاد البرلماني الدولي دليلاً عنوانه «وضع التنمية الذاتية البرلمانية موضع التطبيق».

وبحلول نهاية عام ٢٠٢١، أقرّ ١٣٩ برلماناً وطنياً المبادئ المشتركة، إلى جانب ٢٧ جمعية برلمانية ومنظمة شريكة.

دراسة حالة

المؤتمر العالمي الافتراضي للبرلمان الإلكتروني لعام ٢٠٢١

في عام ٢٠٢١، نظَّم الاتحاد البرلماني الدولي المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني عبر الإنترنت الذي جمع ٦٥٠ مشاركاً من ١١٩ بلداً. وقد كان المؤتمر، الذي عُقد بعد ١٥ شهراً من بداية الوباء العالمي، فرصة مهمة لتبادل الممارسات الجيدة وتقييم التغيرات السريعة في أساليب العمل البرلمانية. وركزت المناقشات على التحول الرقمي والعلاقة مع المواطنين والبيانات المفتوحة والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.

تعقيب مشاركَين

«أنا مدقق للتكنولوجيا داخل البرلمان، وقد ساعدني المؤتمر على تحديد أفضل الممارسات التي يمكن أن يعتمدها ويكيِّفها البرلمان. وسأستخدم بعض مواد المؤتمر عند تقديم توصيات للإدارة.»

«محفل ممتاز لتبادل الخبرات والتجارب وتكرار التجارب التي نجحت في أماكن أخرى.»

الهدف ٢
تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة

زادت نسبة البرلمانيات ببطء من ٢٣,٤ في المئة إلى ٢٦ في المئة في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. ودعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات لتصبح أكثر شمولاً، ويكون لديها عدد أكبر من النساء في مجالسها، وتصبح أكثر مراعاة للمنظور الجنساني، وتكون أكثر قدرة على الدفع قدماً بجدول أعمال المساواة بين الجنسين. وتتبع التقدم المحرز في مشاركة المرأة في البرلمان، ووجه نداءات قوية إلى تحقيق التكافؤ، وشجع الإصلاح القانوني، وفتح آفاقاً جديدة بحملاته الرامية إلى القضاء على العنف الجنسي، واستمر في إتاحة بياناته والدعوة إلى إجراء الإصلاحات اللازمة.

وقد هددت جائحة كوفيد-١٩ – بل عكست في بعض الحالات – التقدم الذي أُحرز بشق الأنفس في تمكين المرأة ومكافحة العنف القائم على الجنس. ومع ذلك، أتاحت الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإعلان ومنهاج عمل بيجين فرصة مهمة للتوعية بهذه المسألة البالغة الأهمية.

واستحدثت العديد من البرلمانات ممارسات جيدة بشأن التشريعات المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك تطبيق نظام الحصص الجنسانية. واستفادت أيضاً من منصات تبادل المعرفة في الاتحاد البرلماني الدولي.

تأثيرنا في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

القضاء على العنف ضد المرأة في البرلمان

سلطت بيانات الاتحاد البرلماني الدولي الضوء على مستويات العنف ضد المرأة في البرلمان، وهو مجال بحثي لم يُتناول من قبل. وقدَّم الاتحاد البرلماني الدولي حلولاً لمساعدة البرلمانات على الحد من العنف ضد النائبات والموظفات البرلمانيات. ومنذ ذلك الحين، وضعت العديد من البرلمانات سياسات أكثر صرامة.

استخدام البيانات في النهوض بالتكافؤ بين الجنسين

مكَّنت بيانات الاتحاد البرلماني الدولي وأبحاثه بشأن مشاركة المرأة في البرلمان من رصد التقدم المحرز والانتكاسات في مجال المساواة بين الجنسين في البرلمانات. ويعتمد المؤشر ٥-٥-١ من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهو نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، على بيانات الاتحاد البرلماني الدولي.

٪٣٩

من المندوبين الذين شاركوا في الدورة ١٤٣ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي **كانوا نساءً.**

ودعا الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في القيادة السياسية بحلول عام ٢٠٣٠. وإلى جانب الترويج للإصلاحات القانونية ودعمها، قدمنا أمثلة على الممارسات الجيدة في منشوراتنا. وفي الفترة بين عامَي ٢٠١٧ و٢٠٢١، سلط تقريرنا السنوي عن المرأة في البرلمان الضوء على الممارسات الجيدة والجهود القانونية الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين. وفي عام ٢٠٢٠، حللت طبعة خاصة السنوات الخمسة والعشرين التي انقضت منذ إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥.

وفي الوقت نفسه، ساعدتنا خرائطنا بشأن المرأة في الحياة السياسة، التي تُعدّ بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي توضح مستويات مشاركة المرأة في القيادة السياسية، على الدعوة إلى التغيير. وفضلاً عن ذلك، نشرنا تقارير في ٢٠١٦ و٢٠١٨ و٢٠٢١ عن التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمان، كشفت عن الحواجز الهائلة أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وقدَّمت مبادئنا التوجيهية لعام ٢٠١٩ بشأن منع التحيز الجنسي حلولاً أخذت بها العديد من البرلمانات.

أصبحنا منذ عام ٢٠٢٠ جزءاً من منتدى المساواة بين الأجيال الذي ندعو فيه إلى التكافؤ بين الجنسين ومشاركة الشابات في الحياة السياسية. ويلتزم منتدى المساواة بين الأجيال ولجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة بهدف تحقيق التكافؤ بين الجنسين.

التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمانات في أفريقيا وأوروبا والعالم

الجدول ١ – درجة العنف وطبيعته

مدى شيوع أشكال العنف المختلفة التي تعرضت لها البرلمانيات المشاركات في الدراسة

	أفريقيا (٢٠٢١)	أوروبا (٢٠١٨)	العالم (٢٠١٦)
العنف النفسي	٪٨٠	٪٨٥	٪٨٢
العنف الجنسي	٪٣٩	٪٢٥	٪٢٢
العنف الجسدي	٪٢٣	٪١٥	٪٢٥
العنف الاقتصادي	٪٢٩	٪١٤	٪٣٣

وأدى التعاون المستمر مع برلمانات متعددة إلى إدخال تعديلات دستورية أو تشريعية واعتماد قوانين محكمة بشأن الحصص وتحسينها وتعزيز تنفيذها، بما في ذلك في بنن وجيبوتي ومصر وجورجيا ومالي وصربيا. وأدت أنشطتنا الترويجية إلى تغييرات في بلدان مثل ميكرونيزيا وقطر.

وترجم الاتحاد البرلماني الدولي أقواله إلى أفعال بتعديل لائحة جمعيته وتشديد العقوبات على الوفود المكوَّنة من جنس واحد. وأظهرت التعديلات تأثيرها إذ شكلت النساء أكثر من ٣٩ في المئة من المندوبين الذين حضروا جمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، مقابل ٣٠ في المئة في المتوسط في عام ٢٠١٧. وأصبحت هذه الممارسات الاستباقية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني قدوة للمنظمات الأخرى.

٢٤٦ امرأة يشاركن في جلسة في البرلمان السويسري نظَّمها تحالف الجمعيات النسائية السويسرية، وهي منظمة غير سياسية للمرأة السويسرية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. وهذا العدد ذو دلالة لأنه يساوي إجمالي عدد النواب السويسريين.
© Fabrice COFFRINI / وكالة الأنباء الفرنسية

إطلاق الدراسة المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني الأفريقي بشأن *التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في برلمانات أفريقيا* إبّان الدورة ١٤٣ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في مدريد.
© الاتحاد البرلماني الدولي / البرلمان الإسباني

النساء في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي: التقدم في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

التقييم الذاتي لمراعاة المنظور الجنساني

دعمنا فيما بين عامَي ٢٠١٧ و٢٠٢١ خمسة برلمانات في التقييم الذاتي لمراعاة المنظور الجنساني، وهي خطوة أولى على طريق الإصلاح.

وفي جورجيا، أدى التقييم الذاتي إلى مناقشة عن كيفية تغيير البرلمان للقانون بغية زيادة المشاركة البرلمانية للمرأة ومنع التحرش الجنسي. وفي ناميبيا، أظهر التقييم الذاتي أهمية المرأة في المناصب البرلمانية العليا وأدى إلى إنشاء مجموعة من البرلمانيات مؤلفة من المجلسين البرلمانيين. وفي المملكة المتحدة، أدت عمليات للتحقق من مراعاة المنظور الجنساني إلى إزكاء الوعي بشأن العنف ضد المرأة في البرلمان.

وفي كولومبيان اتخذ البرلمان إجراءات فورية لتحسين بيئة عمل المرأة، منها حملة «Congreso en Igualdad» (المساواة في البرلمان) الرامية إلى توعية النواب وعامة الجمهور بالمساواة التمثيلية. وفي صربيا، عدَّل البرلمان القوانين الانتخابية لإدخال نظام حصص، واشترط أن تكون نسبة النساء من المرشحين في الانتخابات البرلمانية والمحلية ٤٠ في المئة على الأقل.

وارتفع عدد ائتلافات البرلمانيات فيما بين عامَي ٢٠١٧ و٢٠٢١ من ٨١ إلى ١١٢، أي بنسبة ٣٨ في المئة. ودعم الاتحاد البرلماني الدولي، على مدى السنوات الخمس الماضية، هذه الائتلافات في جيبوتي وموريتانيا وناميبيا وصربيا وسيراليون وجمهورية تنزانيا المتحدة.

«البرلمان المراعي للمنظور الجنساني [...] يؤدي دوراً مهماً في تصحيح أوجه عدم المساواة وتسهيل المشاركة المتساوية بين الرجال والنساء. ويكتسي عمل الاتحاد البرلماني الدولي على تعريف البرلمانات المراعية للمنظور الجنساني قيمة خاصة.»

كلوديا ميكس، نائبة في شيلي
منتدى البرلمانيات للاتحاد البرلماني الدولي،
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١

مكافحة التمييز والعنف ضد المرأة

واصلنا توسيع نطاق شراكاتنا مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن طريق ربط اللجنة بالبرلمانات. وناشدنا البرلمانات دمج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في قوانينها الوطنية والإشراف على القضاء على التمييز القائم على الجنس.

وفيما بين عامَي ٢٠١٧ و٢٠٢١، نظَّمنا ١٣ حلقة عمل للبرلمانيين بشأن المساواة بين الجنسين في بنن وكولومبيا وجيبوتي وجورجيا وكينيا ومالي وناميبيا ونيجيريا وصربيا وسيراليون وجمهورية تنزانيا المتحدة وتركيا والمملكة المتحدة.

ومكَّن دعم الاتحاد البرلماني الدولي من سن تشريع جديد بشأن العنف ضد المرأة في عدة بلدان. وفي رومانيا، اقترح النواب تعديلاً لقانون العقوبات يلغي إمكانية إعفاء المعتدين من المسؤولية الجنائية عند سحب شكوى الضحية. واستعرض فريق عامل من النواب وممثلي المجتمع المدني قانون العنف المنزلي لضمان التوافق مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية اسطنبول.

وفي موريتانيا، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي الائتلاف البرلماني النسائي على تعزيز قدرة أعضائه على الدعوة إلى سن تشريع بشأن الصحة الإنجابية والعنف القائم على الجنس. ونجح الائتلاف في إدراج تجريم العنف الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في كلا مشروعي القانونين.

وفي جورجيا، اعتمد البرلمان تشريعاً لمكافحة التحرش بعدما أجرى تقييماً ذاتياً في عام ٢٠١٨ بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي. وفي جيبوتي، أدت المساعدة التقنية التي يقدمها الاتحاد البرلماني الدولي إلى سن تشريع جديد بشأن العنف القائم على الجنس. وفي سيراليون، اتخذ البرلمان خطوات للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، بعد أن ساعده الاتحاد البرلماني الدولي في بناء قدراتها التقنية وحشد الدعم السياسي. وقد أنشئ ائتلاف برلماني يقود حالياً العمل البرلماني على هذه القضية بدعم مستمر من الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي عام ٢٠٢١، ساعدنا البرلمانات على تعميم المنظور الجنساني في استجاباتها لجائحة كوفيد-١٩. وعُرضت ممارسات جيدة في هذا الشأن إبّان دورة قمة رئيسات البرلمانات المعقودة شبكياً في عام ٢٠٢٠ وحضورياً في عام ٢٠٢١.

دراسة حالة

مكافحة التحيز الجنسي

أوجدت المبادئ التوجيهية للاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة التحيز الجنسي والعنف القائم على الجنس في البرلمان زخماً واتجاهاً دفعا عدة برلمانات إلى استخدام هذا المورد لوضع تدابير عملية وتنفيذها. وفيما بين عامَي ٢٠١٩ و٢٠٢١، وضع ما لا يقل عن ١٤ برلماناً تدابير جديدة للتصدي للتحرش والعنف ضد المرأة في مؤسساته. وكانت هذه البرلمانات هي برلمانات أستراليا، والدانمرك، وفرنسا (الجمعية الوطنية)، وأيرلندا، واليابان، والمكسيك (مجلس الشيوخ)، ونيوزيلندا، والنرويج، وجمهورية كوريا، وسيراليون، وسويسرا، وأوغندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

وشملت التدابير تقييماً شاملاً للأوضاع، وسياسات تتضمن آليات للشكاوى والتحقيق، وجزاءات تأديبية ضد الجناة، وتزويد الضحايا بإمكانية الحصول على المساعدة بشكل سري. وألهمت المبادئ التوجيهية السياسة النموذجية لمكافحة التحرش التي تنتهجها الرابطة البرلمانية للكومنولث والجمعية العامة للفرنكوفونية.

الهدف ٣
حماية حقوق الإنسان والنهوض بها

تؤدي البرلمانات دوراً محورياً في حماية حقوق الإنسان عن طريق تنفيذ القواعد والمعايير الدولية على المستوى الوطني. وقد دعم الاتحاد البرلماني الدولي، على مدى الفترة الاستراتيجية ٢٠١٧-٢٠٢١، البرلمانات الأعضاء في الاضطلاع بهذه المسؤوليات عن طريق تزويدها بالمعلومات والمعارف وأنشطة التدريب. ومع ذلك، لا يمكن للبرلمانات أن تدافع عن حقوق الإنسان إلا إذا تمكَّنت من العمل دون الخوف من الانتقام.

وساعد الاتحاد البرلماني الدولي ١٠٠٠ نائب تقريباً من النواب الذين تعرضت حقوق الإنسان الخاصة بهم للانتهاك على مدى الفترة الاستراتيجية، وزاد عدد ضحايا الاغتيالات والاعتداءات الجسدية. وكان معظم الضحايا من نواب المعارضة الذين يعملون في بيئات سياسية صعبة.

تأثيرنا في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

تلقى ٩٤٧ نائباً معرضاً للخطر في ٥١ بلداً دعماً مباشراً من الاتحاد البرلماني الدولي

تلقت ١٧٥ نائبة معرضة للخطر دعماً مباشراً

عُقدت ٧١ جلسة استماع

أُوفدت ٧ بعثات لتقصي الحقائق

انتهت ٥٨ قضية إلى حل مرضٍ

أجريت ١١ عملية مراقبة لمحاكمات

اعتُمد ٢٢٨ قراراً

حماية حقوق الإنسان للبرلمانيين

٩٤٧
نائباً معرضاً للخطر تلقى دعماً مباشراً ومستمراً من الاتحاد البرلماني الدولي.

ما انفكت انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين تتزايد منذ إنشاء لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين قبل أكثر من ٤٠ عاماً. واللجنة هيئة فريدة مكلفة بالدفاع عن حقوق النواب، وممارسة الضغوط على السلطات الوطنية، وحشد الدعم البرلماني الدولي، وإجراء زيارات ميدانية، وإيفاد مراقبين للمحاكمات. وتتابع اللجنة كل حالة تُقدَّم إليها حتى تتوصل إلى نهاية مرضية وفقاً للمعايير الدولية.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، حققت اللجنة في حالات ٩٤٧ برلمانياً في ٥١ بلداً. وتنطوي معظم الحالات على ضغوط حكومية لا مبرر لها تُمارس على نواب المعارضة في البلدان التي تمر بأزمة سياسية. ومن أكثر الانتهاكات شيوعاً التي تتعرض لها حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين تعليق الولايات البرلمانية بدون مبرر، وعدم إجراء محاكمة عادلة، وانتهاكات حرية التعبير.

- وقد حُلت قضية النائب العراقي السابق محمد الدايني بشكل مرضٍ في عام ٢٠١٧. فقد فر السيد الدايني من العراق قبل أن يُحكم عليه بالإعدام ظلماً في عام ٢٠١٠ وسُجن لدى عودته إلى البلاد لإعادة محاكمته. وأخيراً بعد مرور سبع سنوات، تمت تبرئته من جميع التهم وأطلق سراحه بموجب عفو رئاسي.
- وبعد أن مارس الاتحاد البرلماني الدولي ضغوطاً لسنوات عديدة، أُطلق سراح النائب الماليزي أنور إبراهيم في عام ٢٠١٨، ما مكنه من العودة إلى الحياة البرلمانية.
- وفي عام ٢٠١٨ أيضاً، أغلق الاتحاد البرلماني الدولي حالة النائبة الكولومبية بيداد قرطبة – وهي حالة طال أمدها – بعد أن ألغى مجلس الدولة أخيراً قرار حرمانها من ممارسة مهنة المحاماة الذي صدر في حقها في عام ٢٠١٠ والذي منعها من تولي أي منصب حكومي.
- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، أُطلق سراح أربعة من النواب الخمسة المسجونين في كوت ديفوار بعدما مارس الاتحاد البرلماني الدولي ضغوطاً واسعة النطاق. وكان النواب الخمسة قد اعتقلوا واحتجزوا على أساس تعسفي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.
- وفي عام ٢٠٢٠، مكّن تدخل الاتحاد البرلماني الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية النائب جان جاك مامبا من العودة إلى بلده واستئناف عمله بدون خوف من الاحتجاز. وكان النائب قد قدَّم عريضة أدت إلى عزل النائب الأول لرئيس البرلمان من منصبه، ثم غادر البلاد حتى لا يُلقى القبض عليه لتهم ذات دوافع سياسية. وتمت تبرئته في آذار/مارس ٢٠٢١.

«أشكر الاتحاد البرلماني الدولي وأشيد بجهوده المستمرة والدؤوبة على مر السنين للدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصةٍ عن حقوقي.»

أوجين ديومي ندونغالا،
نائب سابق في جمهورية الكونغو الديمقراطية،
أُفرج عنه في آذار/مارس ٢٠١٩ بعد ضغوط مكثفة مارسها الاتحاد البرلماني الدولي

أُطلق سراح النائب الماليزي أنور إبراهيم في عام ٢٠١٨، ويرجع ذلك جزئياً إلى الضغوط المكثفة التي مارسها الاتحاد البرلماني الدولي على مدى سنوات عديدة.
© Samsul Said / وكالة رويترز

بعثة حقوق الإنسان التي أوفدها الاتحاد البرلماني الدولي إلى أوغندا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. من اليسار إلى اليمين: علي العرادي، نائب (البحرين) وألكساندرا جيركوف، نائبة (صربيا) من لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين، مع روبرت كياغولاني سينتامو (الملقب بوبي واين)، وديفيد ليويس روبونغويا، الأمين العام لمنبر الوحدة الوطنية، وعضوان آخران من حزب بوبي واين.
© الاتحاد البرلماني الدولي / R. Rodriguez Valencia

التضامن البرلماني

عندما يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى التدخل في حالات النواب، فهو يحشد برلمانات أخرى لاتخاذ إجراءات لصالح النواب المعنيين. وقد تمكّن من حشد تلك الجهود الجماعية ٩٣ مرة على مدى السنوات الخمس الماضية.

- فقد نوقشت انتخابات كمبوديا لعام ٢٠١٨ في برلمان ماليزيا حيث أعرب العديد من النواب عن قلقهم إزاء حل حزب المعارضة الرئيسي ومنع أعضائه من المشاركة في الحياة السياسية لمدة خمس سنوات. وطلب النواب من وزير الخارجية توضيح موقف الحكومة.
- وفي عام ٢٠٢١، التقى وفد سويدي من الاتحاد البرلماني الدولي بسفير جمهورية تنزانيا المتحدة لمناقشة حالة توندو ليسو، وهو نائب تنزاني يواجه تهديدات متعددة، فضلاً عن إمكانية إيفاد الاتحاد البرلماني الدولي بعثة إلى البلد لمواصلة الحوار بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة.
- وفي عام ٢٠١٨، زارت آن كلويد، وهي نائبة بريطانية وعضو سابق في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين، العراق وأثارت قضية النائب العراقي السابق أحمد العلواني. وشجعت البرلمان العراقي والمسؤولين المعنيين على مناقشة القضية مباشرة مع اللجنة.
- وفي عام ٢٠١٩، كلف برلمان الدانمرك النواب بحضور جلسات محاكمة صلاح الدين ديميرتاش، وفيغن يوكسيكداغ، وليلى غوفن من تركيا.
- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، اعتمد البرلمان الأوروبي قراراً جديداً بشأن السيناتورة الفلبينية ليلى دي ليما حث فيه السلطات على إسقاط جميع التهم الموجهة إليها وإطلاق سراحها.
- وفي عام ٢٠٢١، دعم البرلمان التنزاني جهود الاتحاد البرلماني الدولي الرامية إلى حماية حقوق الإنسان للبرلمانيين في ميانمار، متعهداً بالتواصل عبر القنوات الدبلوماسية مع الوزارة المعنية.

تحفيز البرلمانات على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

سعياً إلى التعجيل بتنفيذ حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، اتبع الاتحاد البرلماني الدولي استراتيجية ذات شقين. إذ أقنعت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالاعتراف بأن البرلمانات تؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ وبتوثيق تعاونه مع البرلمانات عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

تأثيرنا في أحداث حاسمة

حزيران/يونيو ٢٠١٧ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يعتمد قراراً لدعم توطيد التعاون مع البرلمانات

آذار/مارس ٢٠١٧ – حزيران/يونيو ٢٠١٩ أربعة أحداث جانبية نُظِّمت إبّان جلسات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للتوعية بالإجراءات البرلمانية الداعمة لحقوق الإنسان

حزيران/يونيو ٢٠١٨ مساهمة كبيرة في تقرير الأمم المتحدة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فيما يخص الممارسات الجيدة للإجراءات البرلمانية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ منتدى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، الذي نظَّمه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وترأسه الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، اعتمد توصيات رئيسية لزيادة المشاركة البرلمانية

وسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى إشراك البرلمانات في عمل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وهيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. إذ يجب على الدول أن تقدِّم تقارير منتظمة عن عملها في مجال حقوق الإنسان إلى آليات الأمم المتحدة هذه، ويمكن للبرلمانات أن تؤدي دوراً محورياً في هذا الشأن. ويمكنها مناقشة التقرير الوطني قبل تقديمه إلى الأمم المتحدة، والمشاركة في تقديم التقارير، وحتى مناقشة توصيات الأمم المتحدة عند الانتهاء من عمليات الاستعراض.

ويمكن للبرلمانات أيضاً أن تشارك في دراسة سجل بلدها في مجال حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل. ويتيح الاستعراض الدوري الشامل فرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإعلان الإجراءات المتخذة لتحسين حقوق الإنسان في بلدانها والوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

ويشجع الاتحاد البرلماني الدولي بنشاط المشاركة البرلمانية. فعلى سبيل المثال، لاحظ الاتحاد البرلماني الدولي أن برلمانيين من بوروندي وكوت ديفوار وقطر وتوغو وأوزبكستان شاركوا في تقديم التقارير الوطنية المرفوعة في إطار عملية استعراض الدوري الشامل. واعتمد برلمان تشاد قانوناً ينشئ لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وألغت الجمعية الوطنية لبوركينا فاسو عقوبة الإعدام؛ وقد اتُّخِذ الإجراءات استجابةً لتوصيات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وفضلاً عن ذلك، يجمع الاتحاد البرلماني الدولي معلومات عن اللجان البرلمانية المكرسة لحقوق الإنسان. وإلى جانب توجيه رسالة سياسية قوية، تبقي هذه اللجان حقوق الإنسان في جداول الأعمال، وتعمم القضايا، وتسهل التفاعلات بين البرلمان والأطراف المعنية الأخرى في مجال حقوق الإنسان.

وقد رُكِّز بخاصةٍ على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وخاصةً في غرب أفريقيا، للنهوض بتغذية الأطفال والقضاء على عمل الأطفال والاتجار بهم. وتشمل أمثلة النجاح اعتماد الجمعية الوطنية لبوركينا فاسو خطة عمل وطنية لمكافحة عمل الأطفال والاتجار بهم. وأيّد الاتحاد البرلماني الدولي الخطوات الأولى التي اتخذها برلمانيو كوت ديفوار لإنشاء لجنة برلمانية لحقوق الإنسان.

وتعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع مؤسسة كايلاش ساتيارثي للأطفال لمكافحة عمل الأطفال والنهوض بإنصاف حقوقهم. وتشمل الإجراءات إزكاء الوعي وبناء القدرات في المناطق الأكثر تضرراً.

«الاجتماعات التي ينظِّمها الاتحاد البرلماني الدولي هي منبر حقيقي لتبادل التجارب والخبرات. فهي تزودنا بالقطعة المفقودة من لغز الكفاح المستمر من أجل حقوق الإنسان. ولذلك، فإننا ندعو إلى عقدها بانتظام.»

كواسي كوفي كرا بولين،
نائب ورئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي
في برلمان كوت ديفوار

آثار أخرى لمنظمتنا

٨٧٥ نائباً حضروا حلقات دراسية للاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان

٤٣٤ مناشدة خطية أُرسلت إلى البرلمانات للمساعدة على تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان

٤٠ نائباً شارك في الوفود الوطنية المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة

١٣٤ برلماناً أنشأ لجاناً مكرسة لحقوق الإنسان

دراسة حالة

بوركينا فاسو

تماشياً مع توصيات الاستعراض الدوري الشامل، ألغت الجمعية الوطنية لبوركينا فاسو عقوبة الإعدام في أيار/مايو ٢٠١٨. واعتمدت في آذار/مارس ٢٠٢١ قانوناً جديداً يعيِّن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها آلية وطنية لمنع التعذيب في البلاد.

تعزيز التعاون المؤسسي لتعبئة البرلمانات في مجال حقوق الإنسان

وفرت الشراكات طاقة وأفكار وشبكات جديدة أثرت عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجال حقوق الإنسان. وانضم الاتحاد البرلماني الدولي، فيما بين عامَي ٢٠١٧ و٢٠٢١، إلى المنظمة الدولية للفرنكوفونية وأمانة الكومنولث والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وزاد الاتحاد البرلماني الدولي تعاونه مع المنظمات غير الحكومية، بما فيها مؤسسة UPR Info والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومجموعة الحقوق العالمية، لتشجيع العمل البرلماني في مجال حقوق الإنسان. وفيما يخص الأطفال، تعاون الاتحاد مع اليونيسف ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل ومؤسسة كايلاش ساتيارثي للأطفال.

وفيما يتعلق بالقانون الإنساني وحماية اللاجئين، عمل الاتحاد مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وحشد دعماً برلمانياً للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، فضلاً عن اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن انعدام الجنسية.

وسعياً إلى دعم البرلمانات في تعزيز عملها، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عدة كتيبات للنواب عن التشريعات النموذجية للحد من حالات انعدام الجنسية ومنعها، وعن نظم اللجوء الحكومية وحماية اللاجئين.

الهدف ٤
المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن

تمسك الاتحاد البرلماني الدولي منذ إنشائه برؤية أن الحوار هو أساس حل النزاعات سلمياً. وبعد مرور أكثر من ١٣٠ عاماً، لا يزال الحوار البرلماني الدولي يساعد على استعادة السلام ومنع نشوب النزاعات في مختلف أنحاء العالم. ويمكن لهذا الحوار أن يساعد البرلمانات على دعم سيادة القانون ومكافحة الإرهاب. وبالمساهمة في السلام والأمن العالميين، يمكن للبرلمانات أن تؤدي دوراً أساسياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى مدى الفترة الاستراتيجية البالغة خمس سنوات، قدَّم الاتحاد البرلماني الدولي الدعم إلى البرلمانات في تحقيق تلك الأهداف عن طريق تعزيز قدرتها على سن التشريعات وإعداد الميزانيات الوطنية وممارسة الرقابة البرلمانية. ودعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات في جهودها الرامية إلى التصدي للتطرف العنيف والإرهاب والعمل على نزع السلاح وحظر انتشاره وتحديده.

تعزيز التعاون والتعايش

تساعد البرلمانات على بناء السلام وحل النزاعات عن طريق الحوار ووظائفها التشريعية والرقابية والتمثيلية. ويؤدي الاتحاد البرلماني الدولي دوراً خاصاً في البلدان المعرضة للنزاعات، إذ دعم برلمانات بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو ومدغشقر ومالي، وأوصى بحلول للمساعدة على إنهاء الأزمات السياسية في تلك البلدان.

ويمكن للدبلوماسية البرلمانية أن تساعد على حماية السلام الدولي أيضاً بمدّ جسور جديدة عندما تعجز المبادرات الحكومية. ومن هذا المنطلق، يسر الاتحاد البرلماني الدولي المحادثات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وبين طائفتي قبرص. ودعم المناقشات البرلمانية في الشرق الأوسط، واتخذت تدابير عملية لمعالجة أزمة المياه ومنع تفاقم عدم الاستقرار الإقليمي.

تأثيرنا في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

الابتكار والعلم والتكنولوجيا من أجل السلام

أظهر اجتماع المائدة المستديرة البرلمانية بشأن المياه في الشرق الأوسط لعام ٢٠١٧ كيف يمكن للحلول القائمة على العلم أن تحوِّل الخلافات والنزاعات إلى فرص للتعاون والتعايش. ومهد الطريق لإطلاق الاتحاد البرلماني الدولي مدارس العلوم من أجل السلام وإنشاء فريق عامل معني بالعلم والتكنولوجيا. وعززت الشراكات مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية (CERN) ومؤسسة جنيف للتنبؤ بالعلوم والدبلوماسية (GESDA) مكانة الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه منبراً للتعاون البرلماني في مجالَي العلم والتكنولوجيا.

مكافحة الإرهاب ومواصلة نزع السلاح

إن السلام والأمن شرطان أساسيان مسبقان للتنمية. وقد دعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات على مدى أكثر من ٢٠ عاماً في التصدي للإرهاب في مختلف أنحاء العالم، ووضع استراتيجيات برلمانية لنزع السلاح وحظر انتشاره وتحديده بصورة شاملة.

وأنشأ الاتحاد البرلماني الدولي، عقب قراره المعنون «الإرهاب: ضرورة تعزيز التعاون العالمي لمواجهة الأخطار التي تهدد الديمقراطية وحقوق الإنسان»، هيئة رسمية هي الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ويؤدي الفريق الاستشاري دور مركز تنسيق عالمي للعمل البرلماني في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات. وييسر الحوار بين النواب والخبراء ويوجِّه البرنامج المشترك لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وهو برنامج مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ونظَّم البرنامج المشترك مؤتمرات عن مكافحة الإرهاب في مناطق أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، ودعم إنشاء لجنة برلمانية لمكافحة خطاب الكراهية والتطرف في مصر.

وفي عام ٢٠٢١، نظَّم البرنامج المشترك أيضاً القمة البرلمانية العالمية الأولى بشأن مكافحة الإرهاب التي سلطت الضوء على الجهود البرلمانية الرامية إلى مساندة ضحايا الإرهاب، ومنع الإرهاب والتطرف وخطاب الكراهية. وشهدت القمة إطلاق «نداء الساحل» إلى حشد الموارد لتمويل مشروعات محددة في المنطقة تهدف إلى منع الإرهاب. وشهدت القمة أيضاً كشف الاتحاد البرلماني الدولي عن مجموعة من الأدوات الرقمية، من بينها خريطة تفاعلية وتطبيق محمول، مكّنت البرلمانيين من تنسيق تشريعاتهم واستراتيجياتهم الخاصة بمكافحة الإرهاب.

وكانت الأحكام التشريعية النموذجية مبادرة مهمة للبرنامج المشترك وفرت أساساً لاستعراض القوانين والإجراءات القائمة لحماية ضحايا الإرهاب. وقد وُضعت الأحكام التشريعية النموذجية

١٠٠٠

تعرفت أكثر من **١٠٠٠ جهة معنية** على الممارسات الجيدة في مجال نزع السلاح عن طريق دليل عام ٢٠٢٠ المعنون *«تأمين مستقبلنا المشترك»*.

حمّال يحمل كيس أرز في سوق ووس بأبوجا في نيجيريا في آب/أغسطس ٢٠٢١. الحزام الأوسط والولايات الشمالية الغربية في نيجيريا تشهد أعمال عنف متزايدة بين الرعاة الرحّل والمزارعين مع احتداد المنافسة على المياه والأراضي بسبب تغيّر المناخ.

© Kola Sulaimon / وكالة الأنباء الفرنسية

تماشياً مع أحدث التوجهات الفكرية لمساعدة البلدان التي لا تمتلك تشريعات في هذا المجال. وهي تساعد على تبادل أفضل الممارسات، وتلفت الانتباه إلى الاحتياجات الملحة لضحايا الإرهاب.

وفيما يتعلق بنزع السلاح وحظر انتشاره، دعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات والدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الوفاء بالتزاماتها. واضطلع الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع شركائه، بحملات مختلفة بين عامَي ٢٠١٧ و٢٠٢١ لإزكاء الوعي البرلماني بشأن معاهدات الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح.

وقد دفعت هذه الحملات بلدان عدة إلى توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية أو التصديق عليهما. وفضلاً عن ذلك، حشد الاتحاد البرلماني الدولي النواب للمساهمة في دعم القرار ١٥٤٠ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والذي يمنع الجهات غير التابعة للدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وأخيراً، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي على القضاء على تدفقات الأسلحة غير المشروعة بتشجيع البرلمانات على توقيع معاهدة تجارة الأسلحة أو التصديق عليها.

وسعياً إلى دعم جدول الأعمال الجديد للأمين العام للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي على إعداد الدليل المعنون «تأمين مستقبلنا المشترك» الذي يشرح نزع السلاح ويقدِّم أمثلة للمعاهدات والسياسات الناجحة. وأظهرت الندوات التي تلت ذلك الدور الذي يمكن أن يؤديه النواب، وحددت الروابط بين نزع السلاح والتنمية المستدامة، بما في ذلك حماية المناخ. ووُضعت منتجات رقمية تكميلية لإبراز الصلة بين البرلمانات والحكم الرشيد في مجالَي الأمن والتنمية البشرية.

«نظراً للضغوط الممارسة لخفض نفقات الدفاع العسكري، تقرّ الحكومات بأنه لا يمكن للاستجابات العسكرية أن تتعامل مع بعض التهديدات مثل جائحة كوفيد-١٩، وتوجد ضرورة واضحة لتغيير أولويات الميزانية من أجل مواجهة التحديات الجديدة.»

أنوسارت سوانمونغكول،
عضو في مجلس الشيوخ في تايلند
(نيسان/أبريل ٢٠٢١)

الاتحاد البرلماني الدولي عقد الاجتماع الخامس للفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ في جنيف. ويؤدي الفريق الاستشاري دور جهة التنسيق العالمية للعمل البرلماني الرامي إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.
© الاتحاد البرلماني الدولي / Pieyre-Bernard Castelier

نادية غلام داستغير، أحد ضحايا الإرهاب في أفغانستان، تتحدث إبّان القمة البرلمانية العالمية الأولى بشأن مكافحة الإرهاب.
© Thomas Topf / Parlamentsdirektion

دراسة حالة

نزع السلاح للنهوض بالسلام الدائم؛ وتنفيذ نهج الأمن البشري

ترتبط أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بنزع السلاح وحظر انتشاره وتحديده بجدول أعمال أوسع للوقاية يقوم على مبدأ الإنسانية. وإن أحدث دليل برلماني بشأن نزع السلاح – وهو الدليل المعنون «*تأمين مستقبلنا المشترك*» – يفتح باب المناقشة فيما يخص الحاجة إلى خفض النفقات العسكرية لصالح الاستثمارات الطويلة الأمد في مجالات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي.

الهدف ٥
تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات

يوفر الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه مركز التنسيق العالمي للتعاون البرلماني الدولي، محفلاً فريداً وفعالاً للحوار السياسي. وقد عقد جمعيات على مدى الفترة الاستراتيجية البالغة خمس سنوات في دكا وسانت بطرسبرغ وجنيف والدوحة وبلغراد ومدريد. وقد مكّنت التكنولوجيا الرقمية الاتحاد البرلماني الدولي من مواصلة عمله في ظل الجائحة. وتمكّن الاتحاد البرلماني الدولي من مواصلة التقدم نحو تحقيق العضوية العالمية بالتواصل مع البرلمانات غير الأعضاء التي يقع الكثير منها في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وكان المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، الذي تضمن جزءاً افتراضياً في عام ٢٠٢٠ تلاه الحدث الحضوري في فيينا في عام ٢٠٢١، أول مؤتمر قمة عالمي يُعقد في أثناء الجائحة.

تأثيرنا في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

المزيد من المتابعة من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي

أدخلنا في عام ٢٠١٧ نظاماً جديدا للإبلاغ للمساعدة على تعزيز تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي. ومنذ بدء العمل بالنظام الجديد، ارتفع معدل استجابة الأعضاء من متوسط ٤٠ في المئة في عام ٢٠١٧ إلى نحو ٧٠ في المئة في عام ٢٠٢١.

عقد جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي عبر الإنترنت، واعتماد أشكال اجتماع مختلطة

٩٢٪

من البرلمانات الوطنية في العالم أعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي.

تكتسي جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي أهمية محورية في دور الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز السلام عن طريق الحوار. وتتيح الجمعيات الفرصة كي يجتمع البرلمانيون من جميع أنحاء العالم لإيجاد حلول لتحديات عصرنا. وتفضي إلى نتائج جليلة في مجالات السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة.

وقد حشد الاتحاد البرلماني الدولي، على مدى الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، آلاف المشرعين في جمعياته المعقودة حضورياً أو عبر الإنترنت.

وفي الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، انتقل الاتحاد البرلماني الدولي إلى العمل عبر الإنترنت لمواصلة دعم الحوار البرلماني الدولي في ظل الجائحة. ففي آب/أغسطس ٢٠٢٠ مثلاً، جمع الجزء الأول من المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات أكثر من ١١٥ من كبار المشرعين في العالم عبر الإنترنت. وانضم إليهم مئات النواب والخبراء وممثلي المنظمات المتعددة الأطراف لمناقشة الموضوع العام لتسخير القيادة البرلمانية لصالح الشعوب والكوكب.

ثم عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ دورة استثنائية للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي انتُخب إبّانها رئيس جديد للاتحاد البرلماني الدولي. وعلى الرغم من الصعوبات المرتبطة بالتكنولوجيات المستخدمة والفوارق الزمنية، اعتُمدت الانتخابات بوصفها انتخابات شفافة وشاملة للجميع. وشارك نحو ٤٥٨ نائباً من ١٤٥ بلداً في التصويت عن بُعد، واتُّخذت عدة قرارات مهمة أخرى بشأن طريقة عمل الاتحاد البرلماني الدولي وإدارته فيما يُعدّ مثالاً بارزاً للديمقراطية الرقمية.

«أظهر الاتحاد البرلماني الدولي قدرة مذهلة على التغلب على التحديات التقنية واللوجستية، مع تيسير عقد اجتماعات افتراضية ومختلطة على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية. والمجموعة الكندية ممتنة لما بذلته الأمانة من جهود لضمان أن تواصل جميع البرلمانات الأعضاء الإسهام في العمل الجليل للاتحاد البرلماني الدولي والاستفادة منه.»

ديفيد ماكغينتي،
نائب في كندا.

وكانت الجمعية الأولى لعام ٢٠٢١ رقمية بالكامل، حيث عُقدت ٤٢ جلسة على مدى ستة أسابيع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، تمكّن برلمان إسبانيا من استضافة أول جمعية حضورية للاتحاد البرلماني الدولي منذ أكثر من عامين في مدريد. ومع ذلك، قدّمت الأشهر الثمانية عشر السابقة بعض الدروس المهمة، منها فوائد البث المباشر للجمعية، وتجهيز قاعات الاجتماعات لأغراض الجلسات المختلطة، وعقد جلسات استماع متعددة عن بُعد.

وعُقد الجزء الثاني من المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات حضورياً في فيينا في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. وحمت التدابير الصحية الصارمة، بما فيها إجراء اختبارات منتظمة، واحترام قواعد التباعد الاجتماعي، وارتداء الكمامات، أكثر من ٧٠٠ مشارك، بمن فيهم نحو ٩٠ رئيس برلمان و٤٠ نائب رئيس برلمان. ويرجع الطابع المختلط للاجتماع إلى توفير ترجمة فورية عن بُعد إلى ١٢ لغة فضلاً عن بث الاجتماع بثاً مباشراً.

وقد مكّن نجاح الاتحاد البرلماني الدولي في استخدام التكنولوجيا الحديثة أعضاءه من مواصلة محادثاتهم وعزز قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على التكيف. ولذلك يتوقع الاتحاد البرلماني الدولي

المندوبون في مدخل الدورة ١٤٣ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي.
© الاتحاد البرلماني الدولي / البرلمان الإسباني

صورة جماعية (صورة مركّبة لاحترام التباعد الاجتماعي) للمشاركين في المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات الذي عُقد في فيينا في عام ٢٠٢١.
© الاتحاد البرلماني الدولي / Thomas Jantzen

أن تستمر الاجتماعات المقبلة بشكلها المختلط، مع ضمان أن تظل المناقشات البرلمانية الدولية واسعة النطاق وشاملة للجميع قدر الإمكان.

تسهيل الحوار

شهدت السنوات الخمس الماضية زيادة كبيرة في عدد الاجتماعات الثنائية المعقودة على هامش جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، إذ ارتفع عدد تلك الاجتماعات من ١٦٠ إلى ٢٢٠ اجتماعاً في الفترة السابقة للجائحة. وتميل هذه الاجتماعات إلى أن تكون غير رسمية ومفتوحة أكثر من الاجتماعات الحكومية الرسمية، وتتيح للبرلمانيين إمكانية التحدث بحرية مع نظرائهم من مختلف أنحاء العالم، مع مراعاة مصالح الشعوب التي يمثلونها. وتساعد الاجتماعات الثنائية على مدّ جسور الثقة والتفاهم والاحترام المتبادل.

دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، مستعد لأخذ الكلمة إبّان الدورة ١٤٢ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة عبر الإنترنت في أيار/مايو ٢٠٢١.
© الاتحاد البرلماني الدولي / Tito Calado

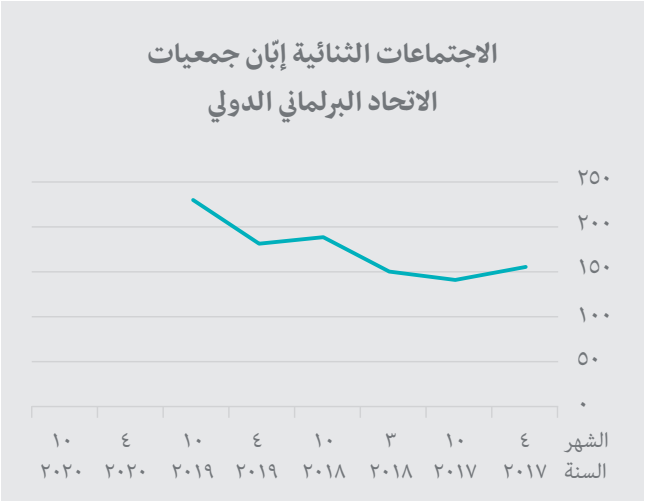

التقدم نحو تحقيق العضوية العالمية

اقترب الاتحاد البرلماني الدولي، في أثناء هذه الفترة الاستراتيجية، من هدفه الاستراتيجي تحقيق العضوية العالمية، إذ ارتفع عدد البرلمانات الأعضاء من ١٧١ إلى ١٧٨ برلماناً. وأجازت التغييرات المدخلة على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي ولوائحه في عام ٢٠١٨ أن تحتفظ البرلمانات بعضويتها مع فقدان بعض حقوقها إذا تأخرت عن سداد اشتراكاتها أكثر من ثلاث سنوات. ومع ذلك، يفقد البرلمان العضو عضويته في حالة حله حلاً غير دستوري، كما حدث في السودان في أعقاب الانقلاب العسكري في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

وسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى التواصل مع البرلمانات غير الأعضاء بدعوتها إلى حضور الأحداث التي نظَّمها في مناطقها فضلاً عن تغطية تكاليف حضور بعض النواب تلك الأحداث عن طريق صندوق التضامن البرلماني التابع له.

المشاركون في الدورة الاستثنائية للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.
© الاتحاد البرلماني الدولي

تشجيع المساءلة من الأعضاء

يعتمد تأثير الاتحاد البرلماني الدولي على مدى متابعة البرلمانات الأعضاء للقرارات التي تتخذها في اجتماعات المنظمة، ولا سيما الجمعيات.

وفيما يلي بعض الأمثلة على إجراءات المتابعة البارزة:

- أقامت الجمعية الوطنية لزامبيا حلقات دراسية منتظمة لمناقشة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وإمكانية تنفيذها.
- عندما ضرب إعصار إيداي ملاوي وموزامبيق وزمبابوي في نيسان/أبريل ٢٠١٩، دعا قرار للاتحاد البرلماني الدولي إلى تقديم دعم عاجل. وأحال وفد هولندا القرار إلى حكومته التي قدمت بعد ذلك دعماً مالياً كبيراً وخبراء تقنيين.
- في عام ٢٠١٨، أطلق برلمان كولومبيا مبادرة «Congreso en Igualdad» (المساواة في البرلمان) لتنفيذ خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠١٢ الخاصة بالبرلمانات المراعية للمنظور الجنساني.
- عدَّل برلمان مصر قانوناً بشأن حماية الآثار ليتماشى مع قرار الاتحاد البرلماني الدولي. واعتمد تشريعاً جديداً لمكافحة الهجرة غير المشروعة والاتجار غير المشروع.
- في عام ٢٠١٩، شاركت سويسرا في المناقشات الدولية المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة، مع التركيز على سلامة المرضى وجودة الخدمات الصحية والتمويل المستدام للرعاية وأهمية التغطية الصحية الشاملة في حالات الطوارئ.
- في أعقاب قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن المشاركة السياسية للمرأة، رفع قرار رئاسي في الإمارات العربية المتحدة نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى ٥٠ في المئة على الأقل.
- أصدرت تايلند مدونة أخلاقيات برلمانية تحظر جميع أشكال التحرش الجنسي ضد المرأة في البرلمان.
- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وافقت جمعية إكوادور الوطنية على قرار بشأن تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وجاء ذلك القرار في أعقاب إعلان هانوي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٥ والذي بحث دور البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يكتب برلمان المملكة المتحدة بصورة منهجية إلى وزير الخارجية لإخباره بقرارات لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين وغيرها من القضايا المتناولة في إطار الاتحاد البرلماني الدولي.
- قدَّمت وزارة الصحة في جنوب أفريقيا، في أعقاب قرار أصدره الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٩، مشروع قانون التأمين الصحي الوطني إلى البرلمان، وهو مشروع قانون يسعى إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠.

الهدف ٦
تمكين الشباب

إن مشاركة الشباب مقوم أساسي من مقومات الديمقراطية والعمليات السياسية الفعالة والشاملة للجميع. والشابات والشبان محور التحديات الاجتماعية مثل الفقر والتمييز وتغيّر المناخ. وتعزز مشاركتهم في الحياة السياسية المواطنة النشطة والمسؤولية الاجتماعية. وتُعدّ مصدراً للابتكار والإبداع والتفكير المتجدد.

ووضع الاتحاد البرلماني الدولي، على مدى الفترة الاستراتيجية، أهدافاً جديدة بشأن الشباب في البرلمانات أصبحت مقياساً مهماً للبرلمانات في جميع أنحاء العالم. وعملنا أيضاً على إشراك المزيد من الشباب في عمليات صنع القرار وشغل مقاعد برلمانية. ومع ذلك، كما أظهرنا في تقريرنا الرائد عن مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية في عام ٢٠٢١، لا يزال عدد النواب دون سن الثلاثين منخفضاً وتبلغ نسبتهم ٢,٦ في المئة فقط من إجمالي النواب ارتفاعاً من ٢,٢ في المئة في عام ٢٠١٨. ولذلك أطلقنا في عام ٢٠٢١ حملة عالمية تحت شعار *«قل نعم للشباب في البرلمان!»* تعهد في إطارها مئات النواب والقادة والمدافعين عن حقوق الإنسان بتجديد شباب برلماناتهم.

تأثيرنا في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

أهداف البرلمانات الخاصة بالشباب

اخترنا بعد أشهر من التشاور هدفاً لتمثيل الشباب في البرلمان على أساس نسبة الشباب إلى السكان.

ويتمثل هذا الهدف، الذي اعتمدته برلمانات وجهات دولية أخرى متعددة، في أن تحقق البرلمانات الحصص التالية بحلول عام ٢٠٣٥:

- ١٥ في المئة من النواب دون سن الثلاثين؛
- ٣٥ في المئة من النواب دون سن الأربعين؛
- ٤٥ في المئة من النواب دون سن الخامسة والأربعين.

وينطوي كل هدف على تحقيق التكافؤ بين الجنسين، أي تخصيص نسبة ٥٠ في المئة للرجال و٥٠ في المئة للنساء. وتتمحور حملة «*قل نعم للشباب في البرلمان!*» حول تلك الأهداف.

الابتكار من أجل الشباب سنة بعد سنة

في عام ٢٠١٧، أصدرنا بحثاً عن دور النواب الشباب في السلام والأمن، ونظمنا مؤتمرات إقليمية للمشرعين الشباب في آسيا وأفريقيا. واعتمدنا في العام نفسه تدابير داخلية جديدة لتعزيز مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي عام ٢٠١٨، نشرنا تقريرنا الرائد عن مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية الذي بيَّن أن نسبة النواب الشباب دون سن الثلاثين في العالم تبلغ ٢,٢ في المئة فقط. وهذه النسبة أقل بكثير من الهدف المحدد بنسبة ١٥ في المئة، وهو أحد الأهداف العالمية الأولى على الإطلاق للنواب الشباب في البرلمان.

وفي عام ٢٠١٩، نظمنا أولى حلقات العمل للنواب الشباب، وجمعت حلقات العمل هذه ١٠٠ مشرع شاب لتعزيز مهاراتهم في التواصل والقيادة والإرشاد. وساعدنا على تنظيم «جوائز سياسات المستقبل» لهذا العام بشأن تمكين الشباب، بالشراكة مع المجلس المعني بمستقبل العالم، والأمم المتحدة، وغيرهما.

وفي عام ٢٠٢٠، احتفلنا بالذكرى السنوية العاشرة لقرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مشاركة الشباب. وأبرزت دراسة استقصائية، عممنا على نطاق واسع، الممارسات الجيدة لتعزيز مشاركة الشباب. وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، قدمنا خطة عمل لتشجيع المزيد من الشابات على المشاركة في الحياة السياسية.

وفي عام ٢٠٢١، ركزنا على تأثير جائحة كوفيد-١٩ في الشباب، بالعمل مع النواب الشباب على تحديد العناصر الرئيسية للتعافي المستجيب للشباب.

وتحتوي حملة «قل نعم للشباب في البرلمان!» على ستة تعهدات للبرلمانيين، كما هو مبيَّن فيما يلي.

١١١٢

اجتمع نحو **١١١٢ نائباً شاباً** (٣٠ في المئة منهم نساء) لدعم تمكين الشباب في منتدى البرلمانيين الشباب الفريد للاتحاد البرلماني الدولي.

فتيان وفتيات من الكشافة يرفعون الأعلام الوطنية الباكستانية في أثناء تجمعهم أمام مبنى البرلمان للاحتفال بمسيرة يوم البيئة العالمي في إسلام أباد في حزيران/يونيو ٢٠٢١.
© Farooq Naeem / وكالة الأنباء الفرنسية

جناح ترويجي في مدريد في أثناء الدورة ١٤٣ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي.
© الاتحاد البرلماني الدولي / البرلمان الإسباني

النهوض بمشاركة الشباب

أحرزت البرلمانات تقدماً كبيراً على مدى السنوات العشر الماضية شمل تحديد حصص للشباب، وخفض سن الأهلية للترشح، وإنشاء هياكل برلمانية جديدة للشباب.

- فقد خفضت البرلمانات سن التصويت للانتخابات البرلمانية إلى ١٦ سنة في مالطة و١٨ سنة في غامبيا وماليزيا وتركيا.
- وأيّد برلمان ميكرونيزيا مشاركة الشباب في وفوده الوطنية في الاجتماعات الدولية. وأعطى الأولوية لتوظيف فئات الشباب المحرومة اجتماعياً واقتصادياً وزيادة الوظائف المتاحة لهم.
- وفي السلفادور، أُنشأ البرلمان أول مجموعة برلمانية للشباب تتكون من برلمانيين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٥ سنة.
- وفي النرويج، يجتمع رئيس البرلمان بانتظام مع الشباب، وأنتج، بالتعاون مع منظمات غير ربحية، دليلاً للشباب للمشاركة في المناقشات الاجتماعية.
- وفي المكسيك، اتخذ مجلس النواب تدابير لتعزيز تمثيل الشباب في البرلمان. وأنشأ لجنة للشباب تعقد جلسات استماع برلمانية منتظمة ومشاورات بشأن الشباب.
- وفي نيجيريا، خفضت الجمعية الوطنية في عام ٢٠١٨، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، السن الدنيا للترشح إلى مجلس النواب.

وكان التأثير في انتخابات العام التالي مثيراً للإعجاب: إذ بلغت نسبة المرشحين الشباب، رجالاً ونساءً، أكثر من ٣٤ في المئة من مقابل ٢١ في المئة في عام ٢٠١٥. وارتفع عدد المسؤولين المنتخبين ممن هم دون سن الخامسة والثلاثين إلى ١٠٣ مقابل ٦٠ في عام ٢٠١٥.

استخدام البيانات في الدعوة إلى التغيير

نشرنا بيانات وتحليلات عن مشاركة الشباب في تقريرينا الرائدين لعامَي ٢٠١٨ و٢٠٢١. ووفرنا بيانات عن النواب الشباب في قاعدة بيانات بارلاين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي – وهي منصة بيانات مفتوحة المصدر للبرلمانات. وتُستخدم بيانات الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً بوصفها مصدراً رسمياً للبيانات بالنسبة لمؤشر التنمية المستدامة ١٦-٧-١ «ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي».

الدعوة إلى زيادة عدد الشابات في الحياة السياسية

جمعنا، على مدى السنوات الخمس الماضية وعلى الرغم من جائحة كوفيد-١٩، ١١١٢ مشرعاً شاباً، بما في ذلك إبّان مؤتمرنا العالمي السنوي للبرلمانيين الشباب.

وفي عام ٢٠٢٠، اجتمعنا عبر الإنترنت للدعوة إلى زيادة مشاركة الشابات في الحياة السياسية والمناصب القيادية. وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، تعاونا مع مكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشباب للربط بين السياسيين العاملين والشابات. وشملت التوصيات المنبثقة من الاجتماع توفير المزيد من التمويل للشابات من أجل المشاركة في الحياة السياسية، وتوظيف المزيد من الشابات في قيادات الخدمة العامة، واعتماد نظام الحصص. وأوصي أيضاً بأن تكون البرلمانات والأحزاب السياسية مراعية للفوارق بين الجنسين وأن تكون خالية من أشكال العنف والتحرش الجنسي والتسلط.

فتح مجال جديد لدعم النواب الشباب

في عام ٢٠١٩، أطلقنا سلسلة من الدورات للبرلمانيين الشباب لصقل مهاراتهم السياسية جمعت ١٠٠ نائب شاب من ٤٠ دولة. وركزت الدورات التدريبية على القيادة السياسية والتواصل عن طريق جلسات جماعية وفردية. وأتاح منتدى إرشادي تبادل الخبرات والتجارب بين النواب الشباب والنواب الأكبر سناً. وقال النواب إن الدورات جعلتهم يشعرون بأنهم ممكنون وجاهزون ليكونوا قادة أكثر فعالية.

وفي جيبوتي، عملنا مع النواب الشباب الذين انتخبوا إلى مناصبهم عقب انتخابات عام ٢٠١٨. وحضر نحو ٧٠ في المئة من النواب الشباب في الجمعية الوطنية حلقة عمل دامت يومين في عام ٢٠٢٠. وقد طورنا مهاراتهم في مجالَي القيادة والتواصل، وساعدناهم على دمج منظور الشباب في عملهم البرلماني.

«لا شك في أننا نواجه العديد من العقبات لدخول البرلمان، ولكنّ تلك العقبات لا تنتهي بعد انتخابنا. فيتعين تمكيننا، نحن النواب الشباب، لقيادة التغيير.»

الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي السادس
للبرلمانيين الشباب (باراغواي، ٢٠١٩)

دراسة حالة

منتدى الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانيين الشباب

يوجِّه منتدى البرلمانيين الشباب عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا الشباب. وهي هيئة نظامية يقودها الشباب وتكرس نفسها لتعزيز دور الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات بوجه أعم، وتثري عمل المنظمة بمنظور الشباب. وسعياً إلى ضمان حضور المزيد من الشباب جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، حصل المنتدى في عام ٢٠١٨ على دعم الأعضاء لوضع حوافز جديدة للبرلمانات لإشراك النواب الشباب في وفودها. ويهدف الاتحاد البرلماني الدولي الآن إلى أن يبلغ عدد النواب الشباب في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي المقبلة ٢٥ في المئة على الأقل. ويوجِّه منتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي رسالة واضحة بأن الاتحاد البرلماني الدولي «تترجم أقوالها إلى أفعال» فيما يخص مشاركة الشباب في الحياة السياسية.

التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بعدد النواب الشباب

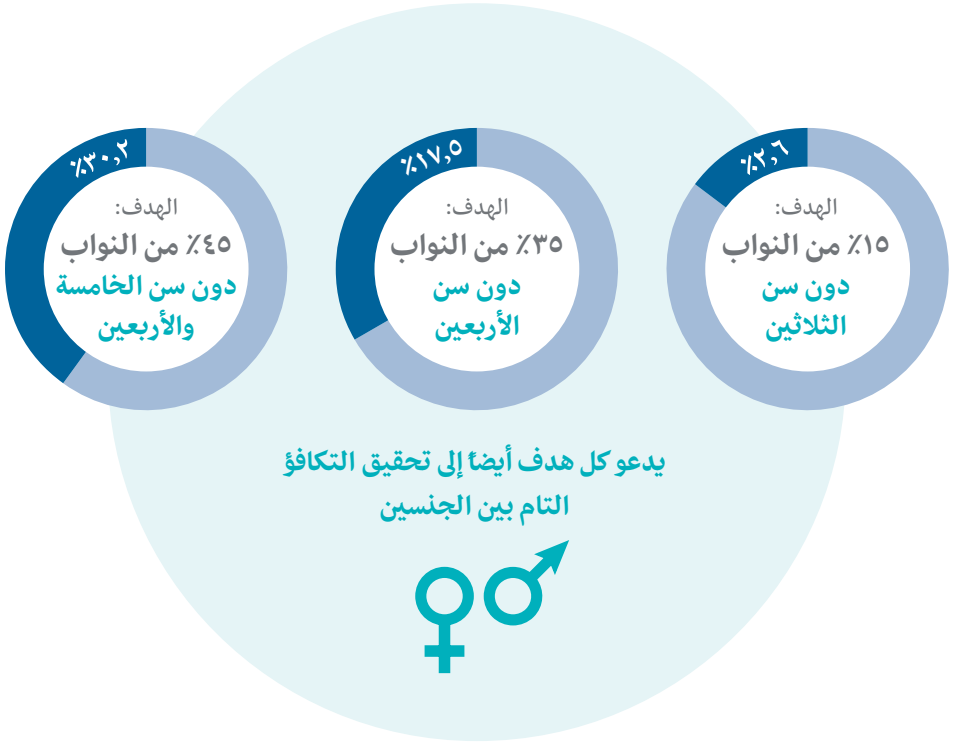

الهدف ٧
تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية

كان اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥ لحظة محورية للتنمية الدولية. إذ أتاح فرصة ممتازة للاتحاد البرلماني الدولي للاستفادة من الإرادة السياسية لتحقيق أهداف إنمائية واسعة النطاق، والعمل مع البرلمانات على تحفيز التغيير على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وركّز الدعم الذي قدَّمه الاتحاد البرلماني الدولي على مدى الفترة الاستراتيجية على احتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة، ولا سيما في أثناء جائحة كوفيد-١٩ التي أدت، إلى جانب تغيّر المناخ، إلى التعجيل بالحاجة إلى العمل.

تأثيرنا في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

بناءً على مشورة الاتحاد البرلماني الدولي ودعمه، عدَّل برلمان رواندا تشريعه في عام ٢٠٢٠ لتمكين التسجيل المدني في المرافق الصحية، حيث يولد أكثر من ٩٠ في المئة من الأطفال. ويتيح التعديل حصول الكثيرين على الهوية القانونية، ومن ثم على الرعاية الصحية الحيوية وغيرها من الخدمات. وعندما بدأ التعاون، لم يكن أكثر من ٤٠ في المئة من الأطفال دون سن الخامسة مسجلين. ويتعاون برلمان رواندا مع الاتحاد البرلماني الدولي منذ أمد بعيد في مجالَي بناء القدرات البرلمانية وتشكيل جدول الأعمال التشريعي للبلد بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق. وتحقيقاً لأهداف تسجيل المواليد بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، يجب الحفاظ على هذا التقدم.

تمكين البرلمانات من إحداث فرق

ما انفك الاتحاد البرلماني الدولي يدعم البرلمانات على مدى فترة الخمس سنوات في الحصول على المهارات والموارد والأدوات اللازمة لاتخاذ إجراءات مجدية بشأن أهداف التنمية المستدامة، وخاصةً بشأن تغيّر المناخ والصحة.

ومع تزايد عدد البرلمانات التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، قدَّم الاتحاد البرلماني الدولي المزيد من الدعم. فبين عامَي ٢٠١٦ و٢٠٢٠ مثلاً، ارتفع عدد البرلمانات التي تستعرض التقدم الوطني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أقل من ٢٥ في المئة إلى أكثر من ٥٥ في المئة. وانخفض هذا العدد انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠٢١، ولكن الاتجاه العام واضح.

واستخدمت عشرة برلمانات مجموعة أدوات التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي لوضع خطط عمل بشأن أهداف التنمية المستدامة ودمج تلك الأهداف في عملها البرلماني. فقد أنشأ برلمان تشاد لجنة خاصة معنية بالتنمية المستدامة، في حين أعدّ برلمان فيجي مذكرة توجيهية بشأن أهداف التنمية المستدامة للجانه. وأجرت الجمعية الوطنية الصربية تقييماً ذاتياً ثانياً لتقدمها بعد عامين من التقييم الأول. وقد ساعد ذلك فريق التركيز البرلماني المعني بأهداف التنمية المستدامة على تعديل مشروع الميزانية وزيادة تركيز الميزانية على أهداف التنمية المستدامة. وفي دراسة استقصائية عالمية أجراها الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٨، أفاد أكثر من ٥٠ في المئة من البرلمانيين المشاركين بأنهم أنشأوا آلية برلمانية واحدة على الأقل تُعنى بأهداف التنمية المستدامة.

١١

قراراً بشأن التنمية المستدامة اعتُمد إبّان جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي على مدى السنوات الخمس الماضية.

زيادة منتظمة في عدد البرلمانات التي تستعرض التقدم الوطني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

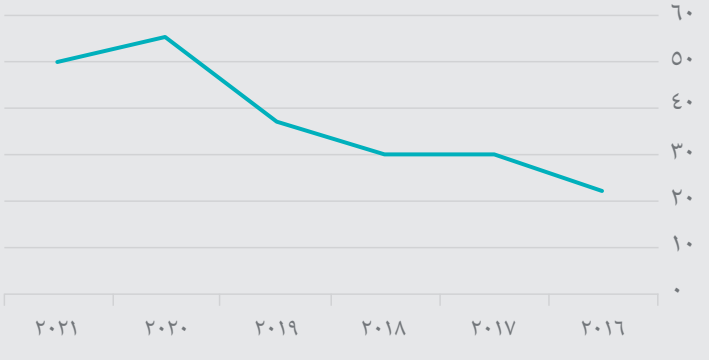

كولوسو (كولومبيا)، وهي بلدة كادت تختفي من خريطة العالم بسبب الحرب الضارية بين قوات المقاومة والقوات شبه العسكرية، تراهن اليوم على السياحة البيئية بوصفها شكلاً من أشكال التنمية المستدامة.

© Juancho Torres / وكالة الأناضول للأنباء عبر وكالة الأنباء الفرنسية

وكانت الصحة أولوية رئيسية. وأدى التعاون مع البرلمانات في بنغلاديش ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وزامبيا إلى تعديلات واقتراحات تشريعية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق ومكافحة زواج الأطفال.

وشملت المنشورات التي يسرت هذا العمل بحثاً جديداً بشأن تشريعات زواج الأطفال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومبادئ توجيهية بشأن الميزنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخارطة طريق للعمل البرلماني بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق، ودليلاً عن نظم الغذاء والتغذية.

وأدى برلمان أوغندا دوراً استباقياً في مجال صحة الأم بالاعتراف بضرورة زيادة الحوار بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الإجهاض. وزاد برلمان جمهورية تنزانيا المتحدة التمويل المخصص لمجالَي صحة الأم والتحصين.

ومع تفشي وباء كوفيد-١٩، درَّب الاتحاد البرلماني الدولي أكثر من ١٠٠ موظف برلماني في ١٢ بلداً جنوب الصحراء الكبرى على فهم الطريقة التي يمكن بها للتشريعات أن تستجيب استجابةً أفضل لاحتياجات النساء والأطفال والمراهقين. واستعرض برلمان بوتسوانا تشريعاته المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين. وإقراراً بالصلة بين جائحة كوفيد-١٩ والعنف الجنساني، يعمل برلمان بوتسوانا أيضاً على وضع تشريع جديد بشأن هذا الموضوع. وفي عام ٢٠٢٠، أقرّ مشروع قانون سجل مرتكبي الجرائم الجنسية.

وظل تغيّر المناخ مصدر قلق للعديد من البرلمانات. وقدَّم الاتحاد البرلماني الدولي دعماً مخصصاً بشأن تغيّر المناخ والتعافي الأخضر من جائحة كوفيد-١٩ إلى برلمانات بوروندي وسيشيل وزامبيا وزمبابوي وبلدان في وسط آسيا. وفي بوروندي، اتفق البرلمانيون على إزكاء الوعي العام بشأن تغيّر المناخ والتنوع البيولوجي. وفي عام ٢٠١٩، عدَّل برلمان زمبابوي سياسته المتعلقة بضريبة الكربون. وفي عام ٢٠٢١، دعم الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة برلمان زمبابوي في وضع مشروع قانون بشأن تغيّر المناخ.

وقام الاتحاد البرلماني الدولي، في إطار عمله بشأن تغيّر المناخ، باستحداث مجموعة من المنتجات المعرفية، منها مجموعات أدوات، مع شركاء مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وتستجيب المنشورات المتاحة بخمس لغات لمجالات الاهتمام التي حددتها البرلمانات كثيراً.

الاتحاد البرلماني الدولي ييسر المشاركة البرلمانية

تؤدي الشراكات دوراً محورياً في عمل الاتحاد البرلماني الدولي، إذ تساعد على ضمان أن تقوم التشريعات على أفضل الأدلة العلمية المتاحة. وفي إطار الربط بين الأوساط العلمية والبرلمانية مثلاً، أقام الاتحاد البرلماني الدولي شراكة مع الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وكلية لندن للاقتصاد.

زيارة ميدانية للفريق الاستشاري للاتحاد البرلماني الدولي المعني بالصحة إلى رواندا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.
© الاتحاد البرلماني الدولي / Lucien Gatete

وفي ظل الجائحة العالمية، قدَّم هؤلاء الشركاء معلومات في الوقت المناسب ساعدت البرلمانات على الاستجابة على النحو المناسب.

وفي فرنسا وباراغواي وجنوب أفريقيا، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل البرلمانات على مراعاة صحة النساء والأطفال والمراهقين في خططها للتعافي من جائحة كوفيد-١٩. وأعلنت الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل أن الاتحاد البرلماني الدولي أدى دوراً رئيسياً في عملها في ٢٠ بلداً.

وتلقى ٤١ برلماناً وطنياً مساعدة من الاتحاد البرلماني الدولي للتواصل مع حركة تعزيز التغذية، ما أدى إلى إجراء حوارات ومناقشات وطنية بشأن الاستثمارات في مجال التغذية.

ونظَّم الاتحاد البرلماني الدولي، على مدى السنوات الخمس الماضية، ٢٨ حدثاً إقليمياً و٢٣ حدثاً عالمياً بشأن قضايا التنمية، ما مكن آلاف البرلمانيين والموظفين البرلمانيين من المشاركة في عمليات الأمم المتحدة. وقد يسرت هذه العمليات المناقشات بين الأقران واكتساب المعارف وغير ذلك من فرص التعاون. وحفزت هذه الأحداث الإرادة السياسية الواسعة النطاق في الحوار واستخدام التنمية المستدامة بوصفها منصة للتعاون الدولي.

واعتمدت جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي ١١ قراراً بشأن التنمية المستدامة. وقد أدى أحد هذه القرارات، وهو قرار عام ٢٠١٩ بشأن التغطية الصحية الشاملة، إلى اتخاذ إجراءات متابعة في ٧٠ برلماناً عن طريق حلقات توعية أو أنشطة تواصل وإعلام.

«حتى عندما توقف الاقتصاد العالمي بسبب هذا الوباء، لم تنخفض انبعاثاتنا إلا بنسبة ٦ في المئة. ويشهد ذلك على ضخامة التحدي الذي ينتظرنا. فعلينا أن نجد حلولاً حقيقية وجذرية وبديلة لخفض درجات الحرارة العالمية. ونحن البرلمانيون نتحمل مسؤولية حقيقية. فمن واجبنا أن نتكلم باسم جميع شعوب هذا الكوكب، بمن فيهم الفئات التي لا تسمع أصواتها دائماً على الرغم من أنها الأكثر تضرراً.»

اللورد رئيس مجلس اللوردات في المملكة المتحدة، صاحب المقام الرفيع اللورد ماكفول أوف ألكلويث، إبّان الاجتماع البرلماني في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف

دراسة حالة

أصبحت مجموعة أدوات الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أهداف التنمية المستدامة أكثر منشورات الاتحاد ترجمة. فقد نُشر منشور عام ٢٠١٦ المعنون «البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي» أولاً باللغات الإنجليزية والإسبانية والفرنسية والعربية، ثم أصبح متاحاً اليوم بخمس عشرة لغة. وتدل الترجمات على قيمة مجموعات الأدوات التي تساعد البرلمانات على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الهدف ٨
سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية

يمكن للبرلمانات أن تؤدي دوراً محورياً في تيسير تنفيذ الالتزامات الدولية لبلدانها وتحويلها إلى واقع وطني. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي على لفت انتباه البرلمانات والبرلمانيين إلى بعض أهم القضايا في العالم. وأدخل منظوراً برلمانياً في المحادثات العالمية في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين، ما ساعد على سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية.

تأثيرنا في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

الأمم المتحدة تعترف بأهمية تمثيل الشباب في البرلمانات

في عام ٢٠٢١، قدَّم الاتحاد البرلماني الدولي مساهمة جوهرية في قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن السياسات والبرامج التي يشارك فيها الشباب. وأقرت الجمعية العامة في ذلك القرار بأن «٤٩ في المائة من سكان العالم هم ممن تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة، وأن ٢,٦ في المائة فقط من أعضاء البرلمان ينتمون إلى هذه الفئة العمرية»، وشجعت على «زيادة تمثيل الشباب في المجالس التشريعية الوطنية والمحلية».

التعاون مع الأمم المتحدة

وطّد الاتحاد البرلماني الدولي تعاونه مع الأمم المتحدة التي تعترف أيضاً بالمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة التي يمكن تحقيقها من جراء توطيد التعاون بين المنظمتين.

٩١

دولة عضواً في الأمم المتحدة شاركت في تقديم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٠ بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي.

وأدخلت مجموعة من أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منظوراً برلمانياً إلى مناقشات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، شهدت جلسات الاستماع البرلمانية السنوية للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة حضور أكثر من ٢٠٠ برلماني من نحو ٦٠ بلداً في المتوسط جلسات لمدة يومين عن عمليات صنع القرار الرئيسية في الأمم المتحدة. وساهمت جلسة الاستماع الماضية التي عُقدت عبر الإنترنت في عام ٢٠٢١ في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالفساد، بما في ذلك إعلان سياسي يعترف بدور البرلمانات ومسؤوليتها في التصدي للفساد.

وساهمت الاجتماعات البرلمانية التي عُقدت في إطار عمليات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى – مثل لجنة وضع المرأة، ومجلس حقوق الإنسان، والمؤتمر السنوي للدول الأطراف المعني بتغيّر المناخ – في تعزيز البُعد البرلماني لعمل الأمم المتحدة.

وهددت جائحة كوفيد-١٩ بتأخير بل عكس التقدم المحرز في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، وسع الاتحاد البرلماني الدولي نطاق دعمه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق المنصة الرئيسية للتنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، وهي المنتدى السياسي السنوي الرفيع المستوى. وتحقيقاً لهذه الغاية، يرصد الاتحاد البرلماني الدولي المشاركة البرلمانية في الاستعراضات الوطنية الطوعية ومشاركة الوفود الوطنية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

وينظِّم الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً منتدى برلمانياً يناقش فيه أكثر من ٢٠٠ برلماني الموضوعات الرئيسية لدورة المنتدى. وفي عام ٢٠٢١، أقر قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالدور الأساسي للبرلمانات في تنفيذ التشريعات واستعراضها، فضلاً عن تكييف الميزانيات والمساءلة.

وفي الوقت الذي احتفلت فيه الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها في عام ٢٠٢١، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة جدول أعمالنا المشترك – وهو رؤيته لزيادة فعالية تعددية الأطراف – حيث دعا إلى التفكير في سبل إشراك البرلمانات أكثر في عمليات الأمم المتحدة، وأعرب عن التزامه ببحث الخيارات الممكنة لتعزيز المدخلات البرلمانية في الأمم المتحدة.

ونظراً إلى توطيد الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة العلاقات بينهما، أيدت الدول الأعضاء بشدة القرارين الصادرين في عامَي ٢٠١٨ و٢٠٢٠ بشأن «التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي». وقامت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان يوم دولي للعمل البرلماني يُحتفل به في تاريخ تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي، والإقرار بعمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجالات الديمقراطية وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمساواة بين

جلسة استماع برلمانية بعنوان «عالم أزرق: الحفاظ على المحيطات، وحماية كوكب الأرض، وضمان رفاه الإنسان في سياق خطة عام ٢٠٣٠» عُقدت في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠١٧.
Rick Bajornas / UN Photo ©

رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، دوارتي باتشيكو، يلقي كلمة إبّان جلسة الاستماع البرلمانية المنظَّمة مع رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، عبد الله شاهد، في عام ٢٠٢٢.
© Joel Sheakoski

الجنسين، وتمكين الشباب. وأقرت بأن الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بحاجة إلى العمل بفعالية أكبر مع البرلمانات الوطنية.

توسيع التعاون المؤسسي مع الأمم المتحدة

افتتحنا في عام ٢٠٢١ مكتباً جديداً للمراقب الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا بدعم من برلمان النمسا. وقد وطد الحضور المعزز في فيينا تعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة، ولا سيما مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فضلاً عن منظمات أخرى مقرها فيينا مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويساعد المكتب الجديد الاتحاد البرلماني الدولي على الانخراط بشكل أعمق في تعددية الأطراف، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الحكم الرشيد والدبلوماسية البرلمانية.

وتواصل اللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة والتابعة للاتحاد البرلماني الدولي، التي تجتمع بانتظام في سياق جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، منح البرلمانيين الفرصة لدراسة عمليات الأمم المتحدة وتوجيه توصيات للتحسين. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تواصل أعضاء اللجنة مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة فيما يخص الهجرة والتجارة والتنمية وحقوق الإنسان والبيئة والحصول على اللقاحات ومستقبل التعددية والمعاهدات الضريبية وتمويل الأمم المتحدة وغيرها من الموضوعات. وقد استُكملت المناقشات بزيارات ميدانية لعمليات الأمم المتحدة مكَّنت النواب من اكتساب فهم أفضل للقضايا والحقائق في الميدان.

«إن اللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة والتابعة للاتحاد البرلماني الدولي توفر محفلاً فريداً للنواب لمناقشة القضايا العالمية مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة وطرح بعض الأسئلة الصعبة. وتمكِّن النواب من مساءلة الحكومات عن الالتزامات التي قطعتها على أنفسها في الأمم المتحدة.»

الرئيس السابق للجنة
السيناتور خوان كارلوس روميرو من الأرجنتين

وعقد الاتحاد البرلماني الدولي، في ظل الجائحة، سلسلة من الجلسات الإعلامية الافتراضية عن قضايا مواضيعية في الأمم المتحدة، منها إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإعادة جدولة الديون السيادية، ودعم أقل البلدان نمواً، وخفض الميزانيات العسكرية. وساهمت تلك الجلسات في رفع مستويات الفهم وإثراء المناقشات على المستوى الوطني عن طريق الربط بين الخبراء والسفراء والبرلمانيين.

وسعياً إلى تشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، اجتمع قادة المنظمتين – بمن فيهم رؤساء وكالات الأمم المتحدة

وصناديقها وبرامجها – بانتظام في جنيف ونيويورك وفيينا. وفي الوقت نفسه، واصل رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة إشراك المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي في مجلسه الاستشاري المعني بالشؤون الجنسانية بغية زيادة المساواة بين الجنسين على جميع مستويات الأمم المتحدة.

دعم البرلمانات في التعاون مع منظمة التجارة العالمية

يضمن المؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية، وهو مبادرة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي، أن يظل البرلمانيون مطلعين على مفاوضات منظمة التجارة العالمية. ويمكِّن النواب من تبادل آرائهم وخبراتهم وتجاربهم في المحادثات العالمية حول النظام التجاري القائم على القواعد. وركَّزت مناقشات المؤتمر البرلماني، في السنوات الخمس الماضية، على تجارة السلع الأساسية، والزراعة، والتجارة الإلكترونية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمسائل الجنسانية، والإعانات في مجال صيد الأسماك، وتغيّر المناخ، وتأثير الجائحة في التجارة، والعديد من الموضوعات الأخرى.

وحضر أكثر من ٦٠٠ برلماني دورات المؤتمر البرلماني، وتواصلوا مباشرةً مع المسؤولين والمفاوضين في منظمة التجارة العالمية. وقد مكَّنهم ذلك من تقديم المنظور البرلماني إلى منظمة التجارة العالمية وممارسة رقابة أفضل على مفاوضاتها التجارية المتعددة الأطراف.

وساعدت جهود الاتحاد البرلماني الدولي في التصديق على اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠١٧. ويحسِّن الاتفاق حالياً كفاءة التجارة في جميع أنحاء العالم، والحد من الروتين على الحدود، وزيادة الشفافية. ودفع الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات لدعم المفاوضات على اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير الاستثمار من أجل التنمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، أعلن ثمانية أعضاء في منظمة التجارة العالمية قرارهم الانضمام إلى المفاوضات التي يُتوقع أن تُختتم بحلول نهاية عام ٢٠٢٢.

ومن النتائج المهمة التي حققها المؤتمر البرلماني أيضاً زيادة المساهمة البرلمانية في تنفيذ التشريعات المحلية للامتثال لاتفاقات منظمة التجارة العالمية، وفي الاستعراضات المنتظمة للسياسات التجارية في البلدان.

دراسة حالة

إسماع الصوت البرلماني في مؤتمر قمة مجموعة العشرين

يدعم الاتحاد البرلماني الدولي منذ عام ٢٠١٨ برلمانات مجموعة العشرين في التعاون مع هذه الهيئة العالمية المؤثرة. وتعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع برلمانات رئاسات مجموعة العشرين، إبّان اجتماعات عُقدت في بوينس آيرس وطوكيو وروما، على تنظيم مؤتمرات قمة رؤساء البرلمانات في مجموعة العشرين لمناقشة النمو الشامل، والتجارة العادلة المتعددة الأطراف، والسلام المستدام، والديمقراطية، والازدهار، والرفاه. ودرس رؤساء برلمانات مجموعة العشرين وأكثر من ١٥٠ مسؤولاً آخرين – منهم برلمانيون وخبراء ووزراء تجارة ومبعوثون وطنيون من مجموعة العشرين – خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وموضوعات الهجرة والعمل اللائق والشؤون الجنسانية وإعادة بناء الثقة في المؤسسات الديمقراطية. وقد عُممت الإعلانات المشتركة الصادرة عن رؤساء برلمانات مجموعة العشرين على رؤساء دول وحكومات تلك المجموعة فضلاً عن المجتمع البرلماني الأوسع نطاقاً.

نحو عضوية عالمية

الأعضاء (١٧٨)

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إسواتيني، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة*، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، تونغا، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا – بيساو، غينيا الاستوائية، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فلسطين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس*، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان

* عُلقت حقوق عضوية بابوا غينيا الجديدة وهندوراس لعدم سدادهما اشتراكاتهما المقررة لمدة ثلاث سنوات أو أكثر (عضوان غير مشاركين).

الأعضاء المنتسبون (١٤)

الاتحاد البرلماني العربي، البرلمان الأفريقي، برلمان الأنديز، البرلمان الأوروبي، برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PARLATINO)، برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN)، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (PABSEC)، الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا، الجمعية المشتركة بين برلمانات الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، اللجنة المشتركة بين برلمانات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

رابطة الأمناء العامين للبرلمانات

تتألف رابطة الأمناء العامين للبرلمانات من الأمناء العامين وغيرهم من كبار الموظفين المسؤولين عن المرافق البرلمانية. وتتولى دراسة القوانين والإجراءات والممارسات وأساليب العمل في مختلف البرلمانات، وتقترح تدابير لضمان وتوطيد التعاون بين المرافق في مختلف البرلمانات. والرابطة هيئة استشارية تابعة للاتحاد البرلماني الدولي ويقدِّم رئيسها تقريراً سنوياً عن أنشطة الرابطة إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. وتساعد الرابطة الاتحاد البرلماني الدولي في الموضوعات المندرجة في نطاق اختصاصها. ويتيح الاتحاد البرلماني الدولي الدراسات التي يجريها بشأن القوانين والممارسات البرلمانية بانتظام للرابطة بغية الاستفادة من تعليقاتها ومساهماتها.

وتعاونت الرابطة تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك في تنظيم دورات مشتركة مع الاتحاد البرلماني الدولي إبّان جمعيته. وترد فيما يلي ثلاثة أمثلة فقط لمجالات التعاون المتبادل:

ويتعاون الأمناء العامون عن كثب مع مركز الابتكار في البرلمان. وفي كل جمعية، تساعد الرابطة في تنظيم اجتماعات للمحاور البرلمانية داخل المركز فضلاً عن اجتماعات تنسيق مع الأمناء العامين للبرلمانات التي تستضيف المحاور. وتتمتع الرابطة بصفة مراقب رسمي في اللجنة التوجيهية التي تقدِّم المشورة الاستراتيجية للمركز بشأن سبل دعم الابتكار في البرلمان.

ويساهم الأمناء العامون أيضاً في تعزيز استخدام المبادئ المشتركة العشرة لدعم البرلمانات وتطبيقها. ويقدِّم أعضاء الرابطة بانتظام دعماً كبيراً للعديد من المشروعات البرلمانية لبناء القدرات التي ينفذها الاتحاد البرلماني الدولي، ويساهمون في بحوث الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بالتدابير السياساتية الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة في البرلمان.

والأمناء العامون مشاركون نشطون في إعداد التقرير البرلماني العالمي. وقد أثّرت مناقشاتهم للتحديات الرئيسية الحالية التي تواجه البرلمان في اختيار موضوعات التقرير (الرقابة البرلمانية في عام ٢٠١٧، وإشراك الجمهور في عمل البرلمان في عام ٢٠٢٢). وحشد الأمناء العامون برلماناتهم لتبادل الممارسات الجيدة في أثناء مرحلة البحث، وللنظر في توصيات التقرير.

اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي

السيد د. باتشيكو (البرتغال)
الرئيس بحكم المنصب
نهاية الولاية: تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣

السيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال)
نائبة رئيس اللجنة ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي،
المجموعة الأفريقية
نهاية الولاية: نيسان/أبريل ٢٠٢٣

الدكتور علي راشد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة)
نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، المجموعة العربية
نهاية الولاية: نيسان/أبريل ٢٠٢٥

السيدة ب. أرجيمون (أوروغواي)
نائبة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤

السيد أ. سعيدوف (أوزبكستان)
نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة أوراسيا
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣

السيد ج. شين (الصين)
نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢

السيدة س. وايدغرن (السويد)
نائبة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة الاثني عشر زائداً
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣

السيد خ. إتشاني (إسبانيا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

السيدة إ. أنياكون (أوغندا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣

السيد ر. رباني (باكستان)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣

السيدة ب. كرايريكش (تايلند)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣

السيد أ. خرشي (الجزائر)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

السيد ج. ف. ن. موديندا (زمبابوي)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣

السيد ج. ب. ليتيلييه (شيلي)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣

السيد م. غرويتش (صربيا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢

السيدة أ. كيفالوغياني (اليونان)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا)
عضو بحكم المنصب (مكتب البرلمانيات)
نهاية الولاية: نيسان/أبريل ٢٠٢٣

السيدة س. البزار (مصر)
عضو بحكم المنصب
(مكتب البرلمانيين الشباب)
نهاية الولاية: نيسان/أبريل ٢٠٢٣

من يموِّل الاتحاد البرلماني الدولي؟

يموِّل أعضاؤنا وأعضاؤنا المنتسبون عمل الاتحاد على النهوض بالسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة. ونتلقى أيضاً قدراً متزايداً من المساهمات الطوعية من الحكومات ووكالات التنمية وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات. وأبرمت عدة جهات مانحة اتفاقات تمويل متعددة السنوات كانت سارية خلال عام ٢٠٢١. وتشمل تلك الجهات المانحة الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والاتحاد الأوروبي، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية، وبرنامج المعونة الإيرلندي، وبرلمانات أنغولا والصين وميكرونيزيا وقطر وسويسرا والإمارات العربية المتحدة فضلاً عن الاتحاد البرلماني العربي. وتقدِّم الشراكات مع أسرة الأمم المتحدة، ولا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سُبل الدعم إلى عدد من البرامج القطرية. وواصلت جمهورية كوريا تقديم الدعم بانتداب موظفين من الباحثين الرفيعي المستوى إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ويظل الاتحاد البرلماني الدولي ملتزماً بالبحث عن المزيد من المساهمات الطوعية من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

ميزانيات ٢٠١٧-٢٠٢١

التقديرات بحسب الهدف الاستراتيجي ومصدر الأموال (بالفرنك السويسري)

	الميزانية المعتمدة ٢٠١٦	الميزانية المعتمدة ٢٠١٧		
		الميزانية العادية	المصادر الأخرى	جميع الصناديق
الإيرادات				
الاشتراكات المقررة	١٠ ٠١٦ ٠٠٠	١٠ ٢٢٧ ٠٠٠		١٠ ٢٢٧ ٠٠٠
صندوق رأس المال العامل	٣٥٦ ١٠٠	٣٣٧ ٠٠٠		٣٣٧ ٠٠٠
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١ ٠١٨ ٥٠٠	١ ٠٢٣ ٠٠٠		١ ٠٢٣ ٠٠٠
الفوائد	١١٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠		١٠٠ ٠٠٠
تكاليف دعم البرنامج	٠	٣١٢ ٨٠٠	(٣١٢ ٨٠٠)	٠
الإيرادات الأخرى	١٦ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠		١٦ ٠٠٠
المساهمات الطوعية	٤ ٢٧١ ٧٠٠		٤ ٢٢٤ ٣٠٠	٤ ٢٢٤ ٣٠٠
مجموع الإيرادات	**١٥ ٧٨٨ ٣٠٠**	**١٢ ٠١٥ ٨٠٠**	**٣ ٩١١ ٥٠٠**	**١٥ ٩٢٧ ٣٠٠**
النفقات				
الأهداف الاستراتيجية				
١- إقامة برلمانات ديمقراطية قوية	٢ ٩٩٧ ٧٠٠	١ ٤١١ ١٠٠	١ ٠١٧ ٦٠٠	٢ ٤٢٨ ٧٠٠
٢- تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة	١ ٥٩١ ٣٠٠	٦٢٢ ١٠٠	٩٣٣ ٨٠٠	١ ٥٥٥ ٩٠٠
٣- حماية حقوق الإنسان والنهوض بها	١ ٤٥٤ ٥٠٠	١ ٠٣٢ ٨٠٠	٥٠٥ ٦٠٠	١ ٥٣٨ ٤٠٠
٤- المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن	٩٤ ٠٠٠	١٤٨ ٣٠٠	٣٥٤ ٠٠٠	٥٠٢ ٣٠٠
٥- تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات	٣ ٢٠١ ٤٠٠	٣ ١٨٢ ٠٠٠		٣ ١٨٢ ٠٠٠
٦- تعزيز تمكين الشباب	٣٠٣ ٢٠٠		٣٢٩ ٦٠٠	٣٢٩ ٦٠٠
٧- تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية	١ ٠٥٤ ٤٠٠		١ ٠٨٣ ٧٠٠	١ ٠٨٣ ٧٠٠
٨- سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية	٨٣٧ ٣٠٠	٨٩٣ ٠٠٠		٨٩٣ ٠٠٠
المجموع الفرعي	١١ ٥٣٣ ٨٠٠	٧ ٢٨٩ ٣٠٠	٤ ٢٢٤ ٣٠٠	١١ ٥١٣ ٦٠٠
العوامل التمكينية				
تحقيق الفعالية في الإدارة والرقابة الداخلية	٨٣٨ ٧٠٠	٨٥٤ ٧٠٠		٨٥٤ ٧٠٠
إبراز الصورة والترويج والتواصل والإعلام	٩٦٧ ٨٠٠	١ ٠٨٦ ٩٠٠		١ ٠٨٦ ٩٠٠
تعميم المنظور الجنساني واعتماد نهج قائم على الحقوق	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠
تزويد الأمانة بموارد ملائمة وفعالة	٢ ٦٤٩ ٤٠٠	٢ ٦٦٨ ٩٠٠		٢ ٦٦٨ ٩٠٠
المجموع الفرعي	٤ ٤٦٥ ٩٠٠	٤ ٦٢٠ ٥٠٠		٤ ٦٢٠ ٥٠٠
التكاليف الأخرى	١٠٥ ٠٠٠	١٠٦ ٠٠٠		١٠٦ ٠٠٠
التصفيات	(٣١٦ ٤٠٠)		(٣١٢ ٨٠٠)	(٣١٢ ٨٠٠)
مجموع النفقات	**١٥ ٧٨٨ ٣٠٠**	**١٢ ٠١٥ ٨٠٠**	**٣ ٩١١ ٥٠٠**	**١٥ ٩٢٧ ٣٠٠**

التقديرات بحسب الهدف الاستراتيجي ومصدر الأموال (بالفرنك السويسري)

	الميزانية المعتمدة ٢٠١٧	الميزانية المعتمدة ٢٠١٨		
		الميزانية العادية	المصادر الأخرى	جميع الصناديق
الإيرادات				
الاشتراكات المقررة	١٠ ٢٢٧ ٠٠٠	١٠ ٤٦٧ ١٠٠		١٠ ٤٦٧ ١٠٠
صندوق رأس المال العامل	٣٣٧ ٠٠٠	٢٣٧ ٠٠٠		٢٣٧ ٠٠٠
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١ ٠٢٣ ٠٠٠	١ ٠٤٨ ٥٠٠		١ ٠٤٨ ٥٠٠
الفوائد	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠		١٠٠ ٠٠٠
تكاليف دعم البرنامج	٠	٢٩٦ ٥٠٠	(٢٩٦ ٥٠٠)	٠
الإيرادات الأخرى	١٦ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠		١٦ ٠٠٠
المساهمات الطوعية	٤ ٢٢٤ ٣٠٠		٤ ٠٠٢ ٦٠٠	٤ ٠٠٢ ٦٠٠
مجموع الإيرادات	**١٥ ٩٢٧ ٣٠٠**	**١٢ ١٦٥ ١٠٠**	**٣ ٧٠٦ ١٠٠**	**١٥ ٨٧١ ٢٠٠**
النفقات				
الأهداف الاستراتيجية				
١- إقامة برلمانات ديمقراطية قوية	٢ ٤٢٨ ٧٠٠	١ ٤٣٠ ٦٠٠	٨٩١ ٣٠٠	٢ ٣٢١ ٩٠٠
٢- تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة	١ ٥٥٥ ٩٠٠	٥٣٢ ٢٠٠	١ ١٦٦ ٨٠٠	١ ٦٩٩ ٠٠٠
٣- حماية حقوق الإنسان والنهوض بها	١ ٥٣٨ ٤٠٠	١ ٠٣٩ ٠٠٠	٤٣٠ ٥٠٠	١ ٤٦٩ ٥٠٠
٤- المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن	٥٠٢ ٣٠٠	١٥١ ٢٠٠	٣٥٤ ٠٠٠	٥٠٥ ٢٠٠
٥- تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات	٣ ١٨٢ ٠٠٠	٣ ١٥٩ ٤٠٠		٣ ١٥٩ ٤٠٠
٦- تعزيز تمكين الشباب	٣٢٩ ٦٠٠	٧٩ ٧٠٠	٣٣٧ ٥٠٠	٤١٧ ٢٠٠
٧- تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية	١ ٠٨٣ ٧٠٠	١٥٠ ٢٠٠	٨٢٢ ٥٠٠	٩٧٢ ٧٠٠
٨- سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية	٨٩٣ ٠٠٠	٩٢٣ ٠٠٠		٩٢٣ ٠٠٠
المجموع الفرعي	١١ ٥١٣ ٦٠٠	٧ ٤٦٥ ٣٠٠	٤ ٠٠٢ ٦٠٠	١١ ٤٦٧ ٩٠٠
العوامل التمكينية				
تحقيق الفعالية في الإدارة والرقابة الداخلية	٨٥٤ ٧٠٠	٨٦٧ ٩٠٠		٨٦٧ ٩٠٠
إبراز الصورة والترويج والتواصل والإعلام	١ ٠٨٦ ٩٠٠	١ ٠٢٦ ٢٠٠		١ ٠٢٦ ٢٠٠
تعميم المنظور الجنساني واعتماد نهج قائم على الحقوق	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠
تزويد الأمانة بموارد ملائمة وفعالة	٢ ٦٦٨ ٩٠٠	٢ ٦٨١ ٧٠٠		٢ ٦٨١ ٧٠٠
المجموع الفرعي	٤ ٦٢٠ ٥٠٠	٤ ٥٨٥ ٨٠٠		٤ ٥٨٥ ٨٠٠
التكاليف الأخرى	١٠٦ ٠٠٠	١١٤ ٠٠٠		١١٤ ٠٠٠
التصفيات	(٣١٢ ٨٠٠)		(٢٩٦ ٥٠٠)	(٢٩٦ ٥٠٠)
مجموع النفقات	**١٥ ٩٢٧ ٣٠٠**	**١٢ ١٦٥ ١٠٠**	**٣ ٧٠٦ ١٠٠**	**١٥ ٨٧١ ٢٠٠**

التقديرات بحسب الهدف الاستراتيجي ومصدر الأموال (بالفرنك السويسري)

	الميزانية المعتمدة ٢٠١٨	الميزانية المعتمدة ٢٠١٩		
		الميزانية العادية	المصادر الأخرى	جميع الصناديق
الإيرادات				
الاشتراكات المقررة	١٠ ٤٦٧ ١٠٠	١٠ ٥١٥ ٢٠٠		١٠ ٥١٥ ٢٠٠
صندوق رأس المال العامل	٢٣٧ ٠٠٠	٤٢٢ ٠٠٠		٤٢٢ ٠٠٠
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١ ٠٤٨ ٥٠٠	١ ٠٩٩ ٧٠٠		١ ٠٩٩ ٧٠٠
الفوائد	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠		١٠٠ ٠٠٠
تكاليف دعم البرنامج	٠	٢٩٨ ٧٠٠	(٢٩٨ ٧٠٠)	٠
الإيرادات الأخرى	١٦ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠		١٦ ٠٠٠
المساهمات الطوعية	٤ ٠٠٢ ٦٠٠		٤ ٠٣٤ ٤٠٠	٤ ٠٣٤ ٤٠٠
مجموع الإيرادات	**١٥ ٨٧١ ٢٠٠**	**١٢ ٤٥١ ٦٠٠**	**٣ ٧٣٥ ٧٠٠**	**١٦ ١٨٧ ٣٠٠**
النفقات				
الأهداف الاستراتيجية				
١- إقامة برلمانات ديمقراطية قوية	٢ ٣٢١ ٩٠٠	١ ٣٢٢ ٢٠٠	٨٢٤ ٢٠٠	٢ ١٤٦ ٤٠٠
٢- تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة	١ ٦٩٩ ٠٠٠	٥١٧ ٩٠٠	٦٥٦ ٤٠٠	١ ١٧٤ ٣٠٠
٣- حماية حقوق الإنسان والنهوض بها	١ ٤٦٩ ٥٠٠	١ ٠٣٥ ٦٠٠	٥٠٨ ٥٠٠	١ ٥٤٤ ١٠٠
٤- المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن	٥٠٥ ٢٠٠	١٩٥ ٥٠٠	٩٠٧ ٢٠٠	١ ١٠٢ ٧٠٠
٥- تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات	٣ ١٥٩ ٤٠٠	٣ ٤٣٧ ٦٠٠		٣ ٤٣٧ ٦٠٠
٦- تعزيز تمكين الشباب	٤١٧ ٢٠٠	٧٩ ٦٠٠	٢٦٥ ١٠٠	٣٤٤ ٧٠٠
٧- تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية	٩٧٢ ٧٠٠	١٥١ ٣٠٠	٨٥١ ٤٠٠	١ ٠٠٢ ٧٠٠
٨- سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية	٩٢٣ ٠٠٠	٩٢٧ ١٠٠		٩٢٧ ١٠٠
المجموع الفرعي	١١ ٤٦٧ ٩٠٠	٧ ٦٦٦ ٨٠٠	٤ ٠١٢ ٨٠٠	١١ ٦٧٩ ٦٠٠
العوامل التمكينية				
تحقيق الفعالية في الإدارة والرقابة الداخلية	٨٦٧ ٩٠٠	٩١٢ ٧٠٠	٢١ ٦٠٠	٩٣٤ ٣٠٠
إبراز الصورة والترويج والتواصل والإعلام	١ ٠٢٦ ٢٠٠	١ ٠٩٧ ٢٠٠		١ ٠٩٧ ٢٠٠
تعميم المنظور الجنساني واعتماد نهج قائم على الحقوق	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠
تزويد الأمانة بموارد ملائمة وفعالة	٢ ٦٨١ ٧٠٠	٢ ٦٥٨ ٩٠٠		٢ ٦٥٨ ٩٠٠
المجموع الفرعي	٤ ٥٨٥ ٨٠٠	٤ ٦٧٧ ٢٠٠	٢١ ٦٠٠	٤ ٧٠٠ ٤٠٠
التكاليف الأخرى	١١٤ ٠٠٠	١٠٦ ٠٠٠		١٠٦ ٠٠٠
التصفيات	(٢٩٦ ٥٠٠)		(٢٩٨ ٧٠٠)	(٢٩٨ ٧٠٠)
مجموع النفقات	**١٥ ٨٧١ ٢٠٠**	**١٢ ٤٥١ ٦٠٠**	**٣ ٧٣٥ ٧٠٠**	**١٦ ١٨٧ ٣٠٠**

التقديرات بحسب الهدف الاستراتيجي ومصدر الأموال (بالفرنك السويسري)

	الميزانية المعتمدة ٢٠١٩	الميزانية المعتمدة ٢٠٢٠		
		الميزانية العادية	المصادر الأخرى	جميع الصناديق
الإيرادات				
الاشتراكات المقررة	١٠ ٥١٥ ٢٠٠	١٠ ٩٥٩ ٢٠٠		١٠ ٩٥٩ ٢٠٠
صندوق رأس المال العامل (وفقاً لمعايير إيبساس)	٢٣٢ ٠٠٠	٢٣٠ ٠٠٠		٢٣٠ ٠٠٠
صندوق رأس المال العامل (السيولة)	١٩٠ ٠٠٠	٢٢٢ ٠٠٠		٢٢٢ ٠٠٠
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١ ٠٩٩ ٧٠٠	١ ٢٠٥ ٨٠٠		١ ٢٠٥ ٨٠٠
الفوائد	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠		١٠٠ ٠٠٠
تكاليف دعم البرنامج	٠	٣٧٥ ٢٠٠	(٣٧٥ ٢٠٠)	٠
الإيرادات الأخرى	١٦ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠		١٦ ٠٠٠
المساهمات الطوعية	٤ ٠٣٤ ٤٠٠		٥ ٠٦٥ ٠٠٠	٥ ٠٦٥ ٠٠٠
مجموع الإيرادات	**١٦ ١٨٧ ٣٠٠**	**١٣ ١٠٨ ٢٠٠**	**٤ ٦٨٩ ٨٠٠**	**١٧ ٧٩٨ ٠٠٠**
النفقات				
الأهداف الاستراتيجية				
١- إقامة برلمانات ديمقراطية قوية	٢ ١٤٦ ٤٠٠	١ ٣٥٠ ١٠٠	٩٨٣ ٠٠٠	٢ ٣٣٣ ١٠٠
٢- تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة	١ ١٧٤ ٣٠٠	٥١٦ ١٠٠	٨٢٧ ٩٠٠	١ ٣٤٤ ٠٠٠
٣- حماية حقوق الإنسان والنهوض بها	١ ٥٤٤ ١٠٠	١ ٠٤٢ ٦٠٠	٥٥٩ ٨٠٠	١ ٦٠٢ ٤٠٠
٤- المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن	١ ١٠٢ ٧٠٠	١٩٨ ٧٠٠	١ ٢٤٦ ٤٠٠	١ ٤٤٥ ١٠٠
٥- تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات	٣ ٤٣٧ ٦٠٠	٣ ٨٤٩ ٧٠٠		٣ ٨٤٩ ٧٠٠
٦- تعزيز تمكين الشباب	٣٤٤ ٧٠٠	٨٤ ٥٠٠	٢٦٧ ١٠٠	٣٥١ ٦٠٠
٧- تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية	١ ٠٠٢ ٧٠٠	١٥٦ ١٠٠	١ ١٥٩ ٢٠٠	١ ٣١٥ ٣٠٠
٨- سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية	٩٢٧ ١٠٠	٩٥٥ ٣٠٠		٩٥٥ ٣٠٠
المجموع الفرعي	١١ ٦٧٩ ٦٠٠	٨ ١٥٣ ١٠٠	٥ ٠٤٣ ٤٠٠	١٣ ١٩٦ ٥٠٠
العوامل التمكينية				
تحقيق الفعالية في الإدارة والرقابة الداخلية	٩٣٤ ٣٠٠	١ ٠٠٦ ٥٠٠	٢١ ٦٠٠	١ ٠٢٨ ١٠٠
إبراز الصورة والترويج والتواصل والإعلام	١ ٠٩٧ ٢٠٠	١ ٠٥٢ ٠٠٠		١ ٠٥٢ ٠٠٠
تعميم المنظور الجنساني واعتماد نهج قائم على الحقوق	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠
تزويد الأمانة بموارد ملائمة وفعالة	٢ ٦٥٨ ٩٠٠	٢ ٧٧٩ ٠٠٠		٢ ٧٧٩ ٠٠٠
المجموع الفرعي	٤ ٧٠٠ ٤٠٠	٤ ٨٤٧ ٥٠٠	٢١ ٦٠٠	٤ ٨٦٩ ١٠٠
التكاليف الأخرى	١٠٦ ٠٠٠	١٠٧ ٦٠٠		١٠٧ ٦٠٠
التصفيات	(٢٩٨ ٧٠٠)		(٣٧٥ ٢٠٠)	(٣٧٥ ٢٠٠)
مجموع النفقات	**١٦ ١٨٧ ٣٠٠**	**١٣ ١٠٨ ٢٠٠**	**٤ ٦٨٩ ٨٠٠**	**١٧ ٧٩٨ ٠٠٠**

التقديرات بحسب الهدف الاستراتيجي ومصدر الأموال (بالفرنك السويسري)

	الميزانية المعتمدة ٢٠٢٠	الميزانية المعتمدة ٢٠٢١		
		الميزانية العادية	المصادر الأخرى	جميع الصناديق
الإيرادات				
الاشتراكات المقررة	١٠ ٩٥٩ ٢٠٠	١٠ ٩٢٠ ٨٠٠		١٠ ٩٢٠ ٨٠٠
صندوق رأس المال العامل (وفقاً لمعايير إيبساس)	٢٣٠ ٠٠٠	٢٣٠ ٠٠٠		٢٣٠ ٠٠٠
صندوق رأس المال العامل (السيولة)	٢٢٢ ٠٠٠	٣٩٢ ٠٠٠		٣٩٢ ٠٠٠
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١ ٢٠٥ ٨٠٠	١ ٠٨٥ ٥٠٠		١ ٠٨٥ ٥٠٠
الفوائد	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠		١٠٠ ٠٠٠
تكاليف دعم البرنامج	٠	٣٧٢ ٩٠٠	(٣٧٢ ٩٠٠)	٠
الإيرادات الأخرى	١٦ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠		١٦ ٠٠٠
المساهمات الطوعية	٥ ٠٦٥ ٠٠٠		٥ ٠٣٧ ٢٠٠	٥ ٠٣٧ ٢٠٠
مجموع الإيرادات	**١٧ ٧٩٨ ٠٠٠**	**١٣ ١١٧ ٢٠٠**	**٤ ٦٦٤ ٣٠٠**	**١٧ ٧٨١ ٥٠٠**
النفقات				
الأهداف الاستراتيجية				
١- إقامة برلمانات ديمقراطية قوية	٢ ٣٣٣ ١٠٠	١ ٤١٩ ٨٠٠	١ ١٤٨ ٦٠٠	٢ ٥٦٨ ٤٠٠
٢- تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة	١ ٣٤٤ ٠٠٠	٥٢٥ ٥٠٠	٨٩٠ ٣٠٠	١ ٤١٥ ٨٠٠
٣- حماية حقوق الإنسان والنهوض بها	١ ٦٠٢ ٤٠٠	١ ٠٣٤ ٩٠٠	٥٦٦ ١٠٠	١ ٦٠١ ٠٠٠
٤- المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن	١ ٤٤٥ ١٠٠	١٩٩ ٣٠٠	١ ٠٣٠ ٨٠٠	١ ٢٣٠ ١٠٠
٥- تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات	٣ ٨٤٩ ٧٠٠	٣ ٧٣٣ ٩٠٠		٣ ٧٣٣ ٩٠٠
٦- تمكين الشباب	٣٥١ ٦٠٠	٨٥ ٦٠٠	٣٨٧ ٩٠٠	٤٧٣ ٥٠٠
٧- تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية	١ ٣١٥ ٣٠٠	١٩٤ ٧٠٠	٩٩١ ٩٠٠	١ ١٨٦ ٦٠٠
٨- سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية	٩٥٥ ٣٠٠	٩٢٣ ٥٠٠		٩٢٣ ٥٠٠
المجموع الفرعي	١٣ ١٩٦ ٥٠٠	٨ ١١٧ ٢٠٠	٥ ٠١٥ ٦٠٠	١٣ ١٣٢ ٨٠٠
العوامل التمكينية				
تحقيق الفعالية في الإدارة والرقابة الداخلية	١ ٠٢٨ ١٠٠	١ ٠٣٠ ٤٠٠	٢١ ٦٠٠	١ ٠٥٢ ٠٠٠
إبراز الصورة والترويج والتواصل والإعلام	١ ٠٥٢ ٠٠٠	١ ٠٥٦ ٤٠٠		١ ٠٥٦ ٤٠٠
تعميم المنظور الجنساني واعتماد نهج قائم على الحقوق	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠
تزويد الأمانة بموارد ملائمة وفعالة	٢ ٧٧٩ ٠٠٠	٢ ٧٩٥ ٦٠٠		٢ ٧٩٥ ٦٠٠
المجموع الفرعي	٤ ٨٦٩ ١٠٠	٤ ٨٩٢ ٤٠٠	٢١ ٦٠٠	٤ ٩١٤ ٠٠٠
التكاليف الأخرى	١٠٧ ٦٠٠	١٠٧ ٦٠٠		١٠٧ ٦٠٠
التصفيات	*(٣٧٥ ٢٠٠)*	(٣٧٢ ٩٠٠)		(٣٧٢ ٩٠٠)
مجموع النفقات	**١٧ ٧٩٨ ٠٠٠**	**١٣ ١١٧ ٢٠٠**	**٤ ٦٦٤ ٣٠٠**	**١٧ ٧٨١ ٥٠٠**

منشورات عام ٢٠٢١

النشرات المواضيعية

- التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في برلمانات أفريقيا
- معركة رابحة: البرلمانيون والتغطية الصحية الشاملة

الأدلة

- وضع قوانين مُراعية للمنظور الجنساني
- كتيب للبرلمانيين عن التغذية والنظم الغذائية
- المُمارساتُ الجيّدة في قوانين الجنسية لمنع حدوث حالات انعدام الجنسية والتقليل من حدوثها (متوفر الآن باللغات العربية والأرمنية والإندونيسية والماليزية والبولندية والروسية والأوزبكية)
- دليل للحماية الدولية للاجئين وإقامة نظم لجوء حكومية (متوفر الآن باللغة الأوزبكية)
- كتيب عن حقوق الإنسان (متوفر الآن باللغة الكورية)
- كتيب عن القانون الإنساني الدولي (متوفر الآن باللغتين الصينية والصربية)

مجموعات الأدوات

- الحد من مخاطر الكوارث لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
- البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي (متوفر الآن باللغة الألبانية)

التقارير

- تقرير القمة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات
- تقرير المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات
- مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية
- المرأة في البرلمان في عام ٢٠٢٠
- تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي ٢٠٢٠
- تقرير الوقع والأثر ٢٠٢٠
- النهوج الخضراء للانتعاش عقب جائحة كوفيد-١٩: مذكرة سياساتية للبرلمانيين (متوفر الآن باللغات الإسبانية والمجرية والروسية)

المنشورات المرجعية

- وضع التنمية الذاتية البرلمانية موضع التنفيذ
- ورقة بحثية مقارنة عن الإدارة البرلمانية

المبادئ التوجيهية

- إرشادات للبرلمانيين في وضع ميزانية لأهداف التنمية المستدامة: استمثال الموارد العامة
- مبادئ توجيهية لتعزيز مشاركة البرلمانات ومساهمتها في التعاون الإنمائي الفعال
- مبادئ توجيهية للقضاء على أشكال التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمان (متوفر الآن باللغات التركية والكورية والعربية)

الرسوم البيانية المعلوماتية

- انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين في ٢٠٢١
- رسم بياني معلوماتي عن الشباب في البرلمان
- النساء في السياسة: ٢٠٢١

مجموعات الاتحاد البرلماني الدولي

يصدر الاتحاد البرلماني الدولي سبع مجموعات من المنشورات لفائدة البرلمانيين وواضعي السياسات. ويمكن الاطلاع على كل المنشورات عبر هذا الرابط.

النشرات المواضيعية تهدف إلى التوعية بموضوع معيَّن. وتقدِّم لمحة عامة عن موضوع محدد بالاستناد إلى إحصاءات وجداول ورسوم بيانية وأرقام وبيانات.

الأدلة تتناول موضوعاً معيَّناً بالتفصيل وتكون موجهة إلى المشرعين المعنيين بإعداد القوانين والسياسات. وتعرض أفضل الممارسات وأمثلة من بلدان أخرى وتعاريف للمفاهيم الرئيسية ومعلومات أساسية ونصائح للتنفيذ.

مجموعات الأدوات تمكِّن البرلمانات من تقييم ذاتها من حيث مواطن قوتها وضعفها والتدابير الواجبة عليها في مجال ما.

التقارير تتناول عادةً تفاصيل موضوع استراتيجي محدد من أجل الإبلاغ عما شهده من أوجه تقدم أو تراجع. وتحتوي على بيانات جديدة وتُنشر إما سنوياً وإما دورياً.

المنشورات المرجعية تهدف إلى تقديم مبادئ توجيهية لدعم جهود التنمية البرلمانية.

المبادئ التوجيهية تهدف إلى تحويل الانتباه من التحليل إلى إيجاد الحلول. وتدعم البرلمانات وتزودها بالإرشادات اللازمة في سعيها إلى تحسين مؤسساتها وتقويمها.

الرسوم البيانية المعلوماتية تكون عادةً على شكل خرائط لإبراز موضوع معيَّن.

حقوق الطبع والنشر © الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠٢٢

يجوز نسخ هذا المصنف كلياً أو جزئياً لأغراض الاستخدام الشخصي وغير التجاري شريطة نسخ بيانات حقوق الطبع والنشر والمصدر دون تغيير. ويرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي باستخدام محتويات هذا المصنف.

ردمد: 1420-2521

النسخة الأصلية: بالإنجليزية

التصميم والإعداد: Samuel Saad

طُبع في فرنسا، مطبعة Courand et Associés

الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

T +41 22 919 41 50
F +41 22 919 41 60
E postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland

تابعونا عبر ipu.org والمواقع التالية:

Inter-Parliamentary Union

For democracy. For everyone.

Impact Report 2017-2021

The IPU

The Inter-Parliamentary Union (IPU) is the global organization of national parliaments. It was founded in 1889 as the first multilateral political organization in the world, encouraging cooperation and dialogue between all nations.

Today, the IPU comprises 178 national member parliaments and 14 regional parliamentary bodies.

It promotes democracy, helps parliaments become stronger, younger, gender-balanced, and more diverse. It also defends the human rights of parliamentarians through a dedicated committee made up of MPs from around the world.

Cover: A hybrid plenary session in the Argentinian Chamber of Deputies. More than 100 Parliaments took part in the IPU's campaign 'Parliaments in a time of pandemic' in 2020. © IPU

Contents

Foreword 6

OBJECTIVE 1 Build strong, democratic parliaments 8

OBJECTIVE 2 Advance gender equality and respect for women's rights 12

OBJECTIVE 3 Protect and promote human rights 16

OBJECTIVE 4 Contribute to peacebuilding, conflict prevention and security 20

OBJECTIVE 5 Promote inter-parliamentary dialogue and cooperation 24

OBJECTIVE 6 Youth empowerment 28

OBJECTIVE 7 Mobilize parliaments around the global development agenda 32

OBJECTIVE 8 Bridge the democracy gap in international relations 36

Towards universal membership 42

How the IPU is funded 43

Budgets 2017-2021 44

5 YEARS IN FIGURES

2021 compared with 2017

Offices worldwide

2 in 2017

3 in 2021

(Geneva, Vienna, New York)

Publications

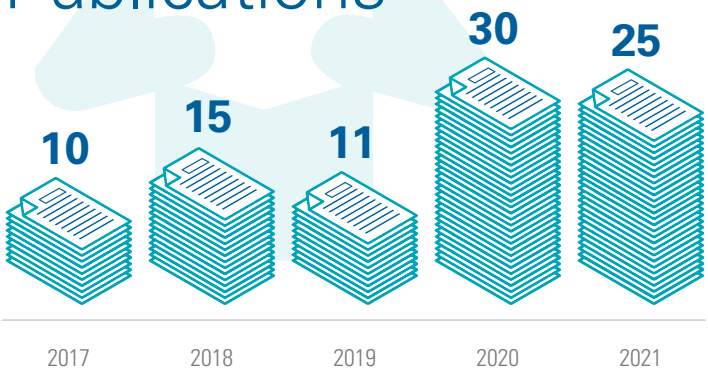

Membership

171 parliaments in 2017

178 in 2021

+7

Events for MPs

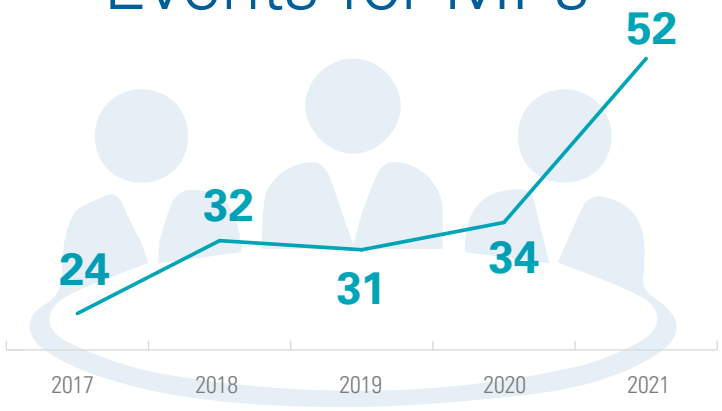

Website

65,000 visitors in 2017

380,000 in 2021

Twitter

5,000 followers in 2017

33,000 in 2021

IPU Assemblies

Number of women MPs

+8 % pts

31% in 2017

39% in 2021

Number of young MPs

+6 % pts

19% in 2018

25% in 2021

MP human rights cases at the IPU

507 MPs in 2017

673 in 2021

2017-2021: Five years of IPU Impact

IPU Secretary General Martin Chungong
© Dixon

In 2017, as we set out on a new strategic cycle, our objective was "the advancement of democratic values, the rule of law and strong, representative institutions, and the promotion of gender equality and human rights." Five years on, what impact have we had? What difference has the IPU made? And can we claim to have had a lasting and positive impact on people's lives?

This report describes some of our most significant results in the eight strategic objectives set by the IPU's Member Parliaments five years ago.

Despite setbacks for democracy in many countries, we remained steadfast in our mission to **build strong, democratic parliaments**.

The COVID-19 pandemic was an opportunity to confirm our role as the global link between national parliaments, facilitating knowledge exchange on digital innovations to help them keep functioning during lockdowns. Over 100 parliaments contributed to our campaign 'Parliaments in a time of pandemic'.

One silver lining of the pandemic has been the acceleration of the IPU's digital transformation, enabling us to fast forward significant investments in IT and improved technology for virtual meetings. These investments helped us organize the online election of the IPU President, Duarte Pacheco, in November 2020, a first in digital democracy at the IPU and possibly the world.

Our work to **advance gender equality and respect for women's rights** also intensified in the past strategic cycle. The IPU has undoubtedly contributed to a steady increase in the number of women MPs in the world, from 23.4% in 2017 to close to 26% at the end of 2021, as we encourage parliaments to become more inclusive and gender sensitive.

Indeed, our data on the proportion of women in political leadership have become the global reference, frequently cited in top-tier media outlets, academic publications and used as the official reference indicator by the United Nations for Sustainable Development Goal 5 on gender equality.

IPU data also shone a light for the first time on the shocking levels of violence against women in parliaments with ground-breaking pieces of research covering the world, as well as focusing on Europe and Africa. The IPU also offered solutions to eliminate sexism, harassment and violence against women in parliament, which many Members are now starting to put in place.

Attacks against MPs, both women and men, has become a growing phenomenon tracked by the IPU Committee on the **Human Rights** of Parliamentarians. Year on year, this unique global committee has taken multiple actions to defend hundreds of MPs in danger –947 parliamentarians from 51 countries between 2017 and 2021, a figure which is probably just the tip of the iceberg.

The Committee has recorded many success stories with its interventions helping to resolve human rights violations suffered by MPs in Colombia, Côte d'Ivoire, the Democratic Republic of Congo, Iraq and Malaysia.

The founding IPU values of dialogue for **peace-building, conflict prevention and security** are as relevant today as they were 133 years ago when the IPU was born. Over the past five years, we organized numerous mediation talks, including between parliamentarians from opposite sides of the Korean peninsula, the two communities in Cyprus and in the Middle East.

We also helped Members develop parliamentary strategies for comprehensive disarmament as well as for countering terrorism and violent extremism.

As the global organization of national parliaments, we were able to rally parliamentarians from all over the world to our in-person or online meetings, fulfilling our long-standing role to promote **inter-parliamentary dialogue and cooperation**.

Over the past five years, we have brought together thousands of MPs from around the world to take action on the issues of the day at our Assemblies in Dhaka, St. Petersburg, Geneva, Doha, Belgrade, online and in Madrid. The pandemic in 2020 did not prevent us from organizing a virtual segment of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament, followed by an in-person segment in Vienna 2021, the first global summit to be held since the beginning of the health crisis.

IPU meetings saw a notable increase in the participation of young MPs – from 19% in 2017 to 25% in 2021, as we put in place incentives to encourage younger delegations.

In 2020, we marked the ten-year anniversary of the IPU resolution on **youth participation** in parliaments. Over the decade, we have helped parliaments lower the age of eligibility, introduce youth quotas and establish new parliamentary structures for youth.

However, the number of young MPs under 30 remains low at just 2.6% of MPs. To help improve this, we launched a new communications campaign in 2020: I Say Yes to Youth in Parliament! In just a few months, hundreds of global leaders signed up to the campaign, pledging to take action to rejuvenate their parliaments. Next steps are to follow up on these pledges.

The past five years have also seen a marked increase in our action to **mobilize parliaments around the global development agenda**, including climate change and health.

As more parliaments engage with the Sustainable Development Goals, the IPU has helped them build up their knowledge and skills. For example, Parliaments and the Sustainable Development Goals – a self-assessment toolkit, an IPU publication produced with the United Nations Development Programme, is now available in 15 languages, proving its usefulness.

Finally, another example of how the IPU has influenced parliaments in the global development agenda is its work to engage parliaments in United Nations processes, and vice versa, to **bridge the democracy gap in international relations**.

We have witnessed a steady increase in the number of parliaments reviewing national progress on the Sustainable Development Goals as part of the United Nations voluntary national review process - from under 25% of Members polled in 2016 to over 55% in 2020.

As we close this chapter and start implementing the next IPU Strategy 2022-2026, we will continue to be guided by our Members to build stronger and more resilient parliamentary ecosystems, with parliaments as the centerpiece, for democracy, for everyone.

The work of the IPU's Centre for Innovation in Parliament and the forthcoming Global Parliamentary Report on Public engagement in the work of parliament are good examples of how the IPU will embrace resilience and adaptability in its next agenda.

Martin Chungong
Secretary General

OBJECTIVE 1
Build strong, democratic parliaments

The last five years, and particularly 2021, have seen major assaults on democracy in many parts of the world. These upheavals are often a result of wider historical or political factors, but they highlight the fact that democracy is a work in progress and needs constant support to thrive.

The IPU's Strategy for 2017-2021 has focused on strengthening the core legislative, oversight, budgetary and representative functions of parliaments by collecting and disseminating data, providing technical assistance, and fostering opportunities for peer networking. By strengthening these core functions, the IPU enables parliaments to become stronger democratic institutions to help meet the aspirations of the people.

Our impact between 2017-2021

Parliaments innovate in response to COVID-19

When the COVID-19 pandemic struck, parliaments were forced to find new ways of working. Building on its network of contacts, the IPU has helped parliaments to share knowledge and experience of remote working, enabling parliaments to keep operating despite the pandemic. Since March 2020, more than 100 parliaments have participated in this knowledge exchange.

Bolstering core parliamentary functions

One of the key areas of support in the past five years has been to legislation and oversight, including budget oversight. The IPU has built parliamentary capacity for these functions in Benin, Chad, Djibouti, Egypt, the Maldives, Myanmar, Pakistan, Sierra Leone and Tunisia.

139

parliaments have endorsed the Common Principles

In Benin, the IPU helped MPs – and staff – to draft legislation, including by working more effectively together. In the Maldives, parliamentary staff learned to identify daily tasks and how better to support legislative drafting. In Sierra Leone, an IPU-supported workshop helped MPs to better understand their new budget approval process. MPs and staff in Chad also honed their skills in legislative drafting as well as public policy oversight, highlighting the importance of collaboration and trust.

In Djibouti, the IPU helped create a standing parliamentary committee on human rights, as well as a caucus of women parliamentarians. IPU support strengthened representation, oversight and legislative work by Djibouti's National Assembly, which adopted a new law on violence against women in 2020.

"Indeed, the seminar that the IPU organized for our benefit enabled us to be more than ready to welcome the members of the Transitional National Council, Chad's new legislative body. The members of the new chamber told us they were bowled over by how well-organized we were."

Senior staff, parliament of Chad (2021)

Putting parliaments in the driving seat

Self-assessments are important first steps to strengthening parliamentary capacity. The IPU supported self-assessments, using an IPU suite of toolkits, with the national parliaments of Djibouti, Georgia, Myanmar and Zambia. Zambia's self-assessment led to further collaboration with the IPU in 2020 and 2021.

From 2012 until Myanmar's military coup in February 2021, the IPU had also been providing long-term assistance to the country's national parliament, including the establishment of an international-standard parliamentary learning centre and related technical assistance. The centre was used to build capacity for more than 800 MPs and 2,000 parliamentary staff.

"Support provided by the IPU over many years is standing the test of time and being used even now (since the coup)."

Chair, Committee Representing the Pyidaungsu Hluttaw (parliament of Myanmar), (2021)

Setting standards to strengthen parliaments

By referring to "effective, accountable and inclusive institutions", Goal 16 of the Sustainable Development Goals (SDGs) highlights the importance of parliaments for development. The IPU worked with Member Parliaments during this period to

Olaf Scholz is applauded by MPs after he was elected as Germany's new Chancellor during a session at the Bundestag in Berlin in December 2021. © Ina Fassbender/AFP

Seminar on the role of parliaments in peace processes, held in February 2020 in Myanmar as part of the IPU's long-standing work in strengthening the Myanmar Parliament. © IPU Myanmar

identify standards, guidelines and good practices that will help them to operationalize the 2030 Agenda.

The 2017 IPU-UNDP Global Parliamentary Report, for example, made 26 recommendations for strengthened parliamentary oversight. In 2018 and 2020, the World e-Parliament Reports tracked baseline data on parliaments' use of technology, including their engagement with citizens. Since late 2019, a new IPU initiative has been helping parliaments to measure themselves against the 2030 Agenda targets.

These standards, guidelines and good practices are expected to have long-term impact, since stakeholders, including civil society, can also use them to advocate for change.

Producing data to support change

The IPU's Parline database is the global standard for data on national parliaments. In 2021, more than 450,000 users consulted Parline, and its data has been referenced by the OECD, UN and the World Bank.

The data is often used as evidence to advocate for change. For example, IPU data shows the continued imbalance between men and women in legislatures, including leadership positions on parliamentary committees. Whereas women chaired 69 per cent of committees on gender equality in 2020, they chaired just 17 per cent of committees on finance, defence and foreign affairs. We are still far from gender parity in parliamentary leadership positions.

Using ICT more effectively in Parliament

Information and communications technology (ICT) helps parliaments to operate more effectively. Throughout this strategy period, the IPU provided ICT support, such as training, resources and advice to the parliaments of Myanmar, Sri Lanka, Tuvalu, Vanuatu and Zambia.

The IPU also facilitated south-south and peer-to-peer knowledge sharing between New Zealand, Vanuatu and Tuvalu. In Tuvalu, the parliament now has an ICT action plan, including a set of short- and long-term milestones. Vanuatu's parliament has a new data storage system, allowing it to digitalize and store parliamentary documents.

Facilitating learning between parliaments

In 2020, the IPU began to develop an online learning initiative, covering topics such as gender equality, human rights, sustainable development and climate change. The pilot of this initiative was launched with the National Assembly of Zambia in late 2021.

African and Twelve Plus geopolitical groups lead endorsements of the Common principles for support to parliaments

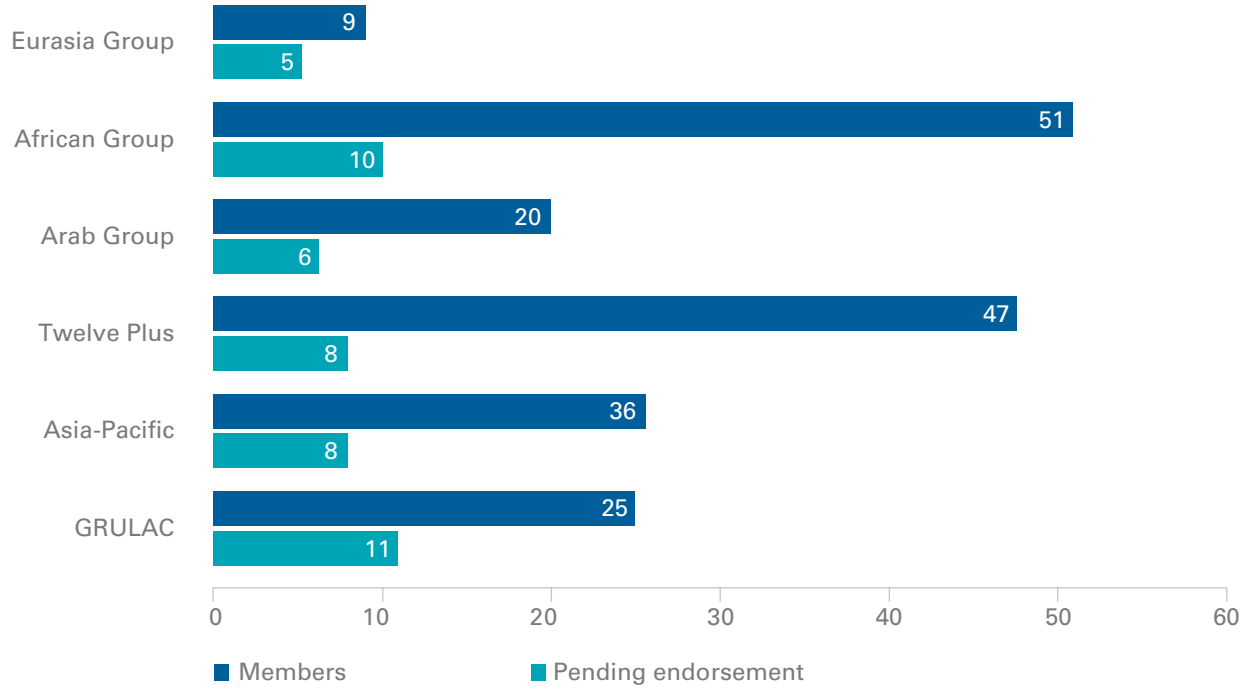

Promoting the Common Principles for Support to Parliaments

The Common Principles are now the most widely accepted framework for parliamentary development, providing a common language and set of values to frame parliamentary support. Since 2016, the IPU has hosted three expert roundtables to share good practice and facilitate their application. In 2020, the IPU launched a guide, *Putting parliamentary self-development into practice*.

By the end of 2021, some 139 national parliaments had endorsed the Common Principles, together with 27 parliamentary assemblies and partner organizations.

Case study

Virtual World e-Parliament Conference 2021

In 2021, the IPU organized an online World e-Parliament Conference, bringing together 650 participants from 119 countries. Held 15 months after the global pandemic began, the Conference was an important opportunity to exchange good practices and take stock of the rapid changes in parliamentary working methods. Discussions focused on the digital transformation, relations with citizens, open data, cloud computing and artificial intelligence.

Participant feedback

"I am a technology auditor within Parliament and the Conference assisted me to identify areas of best practice that my Parliament could adopt and customize. When making recommendations to management, I will use some of the Conference material."

"Excellent space to exchange experiences and to implement in our realities everything that has worked in other latitudes."

OBJECTIVE 2
Advance gender equality and respect for women's rights

In the five-year period 2017-2021, the proportion of women parliamentarians grew slowly from 23.4 per cent to 26 per cent. The IPU supported parliaments to become more inclusive, have more women in their chambers, become more gender-sensitive and be better able to drive the gender equality agenda. It tracked progress in women's participation in parliament, made strong calls for parity, promoted legal reform, broke new ground with its campaigns to eliminate sexual violence and continued to share its data with advocates of reform.

COVID-19 threatened – or even reversed in some cases – some hard-won advances on women's empowerment and the fight against gender-based violence. However, the 25-year anniversary of the Beijing Declaration and Platform for Action was an important opportunity to raise awareness on this vital issue.

Many parliaments developed good practices on gender-responsive legislation, including the introduction of gender quotas. They have also benefitted from IPU knowledge-sharing platforms.

Our impact 2017-2021

Eliminating violence against women in parliament

IPU data shone a light on the levels of violence against women in parliament, a previously unexplored field of research. The IPU also offered solutions to help parliaments reduce violence against women MPs and parliamentary staff. Many parliaments have since put in place more stringent policies.

Using data to advocate for parity

IPU data and research on women's participation in parliament has enabled monitoring of progress and setbacks on gender parity in parliaments. Indicator 5.5.1 of the UN's Sustainable Development Goals, which is the proportion of seats held by women in national parliaments, draws on the IPU's data.

The IPU also called for more efforts to reach gender parity in political leadership by 2030. Besides advocacy and support for legal reform, we provided examples of good practices through our publications. Between 2017 and 2021, our annual report on Women in Parliament highlighted good practice and legal efforts towards parity. In 2020, a special edition analysed the 25 years since the 1995 Beijing Declaration and Platform for Action.

Meanwhile, in partnership with UN Women, our maps on Women in Politics, illustrating the levels of women's participation in political leadership, helped us to advocate for change. We also published reports in 2016, 2018 and 2021 on sexism, harassment and violence against women in parliament, revealing the huge barriers to women's participation in politics. Our 2019 guidelines on preventing sexism also provided solutions that were taken on board by many parliaments.

Since 2020, we have been part of the Generation Equality Forum, in which we advocate for parity and the participation of young women in politics. Generation Equality and the UN's Commission on the Status of Women are both committed to the goal of gender parity.

Sustained collaboration with multiple parliaments led to constitutional or legislative amendments and the adoption, improvement and enhanced implementation of robust quota laws, including in: Benin, Djibouti, Egypt, Georgia, Mali and Serbia. Our advocacy has also led to changes in countries such as Micronesia and Qatar.

Practising what we preach, the IPU amended its Assembly Rules, strenghtening sanctions on single-sex delegations. The new Rules have had an impact, since over 39 per cent of delegates at the November 2021 IPU Assembly were women, compared with an average of 30 per cent in 2017. Such proactive gender mainstreaming practices set an example for other organizations.

39%

of delegates **were women** at the 143rd IPU Assembly.

Sexism, harassment and violence against women in parliaments in Africa, Europe and the world

Table I – Extent and nature of violence:
Prevalence of the different forms of violence experienced by the women parliamentarians interviewed

	Africa (2021)	Europe (2018)	World (2016)
Psychological violence	80%	85%	82%
Sexual violence	39%	25%	22%
Physical violence	23%	15%	25%
Economic violence	29%	14%	33%

Women at IPU Assemblies: progression from 2017 to 2021

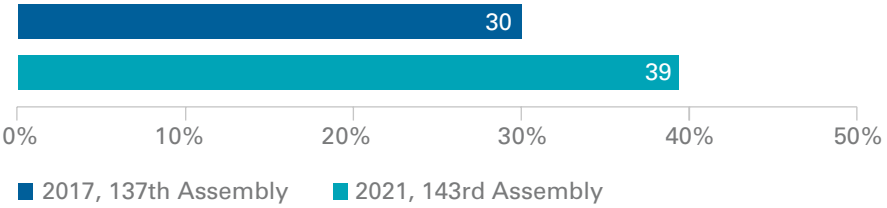

246 women take part in a session at the Swiss Parliament organized by "alliance F", a non-political organization of Swiss women, in October 2021. This number is symbolic as it corresponds to the total number of Swiss MPs. © Fabrice Coffrini/AFP

Launch of the IPU/APU study on *Sexism, harassment and violence against women in parliaments in Africa* during the 143rd IPU Assembly in Madrid. ©IPU/Spanish Parliament

Self-assessing gender-sensitivity

Between 2017 and 2021, we supported five parliaments in self-assessing their gender-sensitivity, a first step on the path to reform.

In Georgia, the self-assessment led to a debate on how the parliament could change the law to increase women's parliamentary participation and prevent sexual harassment. Namibia's self-assessment showed the prominence of women in senior parliamentary positions and led to the creation of a group of women parliamentarians from both the parliamentary houses. In the United Kingdom, a gender-sensitivity audit raised awareness of violence against women in parliament.

Colombia's parliament took immediate action to improve the working environment for women, including a campaign, *Congreso En Igualdad*, to sensitize MPs and the general public on representative equality. In Serbia, the Parliament has amended the electoral laws to introduce a quota, requiring at least 40 per cent of electoral candidates for parliamentary and local elections to be women.

Between 2017 and 2021, the number of caucuses of women parliamentarians grew from 81 to 112, an increase of 38 per cent. In the past five years, the IPU has supported such caucuses in Djibouti, Mauritania, Namibia, Serbia, Sierra Leone and Tanzania.

"A gender-sensitive parliament [...] plays a relevant role in correcting inequalities and facilitating equal participation of men and women. The IPU's work to define gender-sensitive parliaments is particularly valuable."

Claudia Mix
Member of the Chamber of Deputies (Chile)
IPU Forum of Women Parliamentarians, November 2021

Combatting discrimination and violence against women

We continued and expanded our partnership with the United Nations Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), connecting the Committee with parliaments. We also called on parliaments to mainstream the CEDAW Convention into their national laws and oversee the elimination of gender-based discrimination.

Between 2017 and 2021, we organized 13 gender equality workshops for parliamentarians in Benin, Colombia, Djibouti, Georgia, Kenya, Mali, Namibia, Nigeria, Serbia, Sierra Leone, Tanzania, Turkey and the United Kingdom.

IPU support also enabled new legislation on violence against women in several countries. In Romania, MPs proposed an amendment to the Penal Code, eliminating the possibility for aggressors to be exempt from criminal responsibility when a victim's complaint is withdrawn. A working group of MPs and civil society representatives reviewed the law on domestic

violence to ensure conformity with obligations under the Istanbul Convention.

In Mauritania, the IPU helped the women's parliamentary caucus to enhance the capacities of its members to advocate for legislation on gender-based violence and reproductive health. Subsequently, the caucus succeeded in including the criminalization of sexual violence and female genital mutilation in both bills.

Georgia's parliament adopted anti-harassment legislation after their 2018 self-assessment, supported by the IPU. In Djibouti, the IPU's technical assistance led to new legislation on gender-based violence. And in Sierra Leone, the parliament took steps to eliminate female genital mutilation, after the IPU helped build technical capacity and political support. A parliamentary caucus was established and is now driving parliamentary action on the issue with continued support from the IPU.

In 2021, we helped parliaments to introduce gender-sensitive responses to the COVID-19 pandemic. The online 2020 and in-person 2021 Summits of Women Speakers of Parliament also showcased good practices in this respect.

Case study

Fighting sexism

The IPU Guidelines against sexism and gender-based violence in parliament created momentum and direction that prompted several parliaments to use this resource to develop and implement concrete measures. Between 2019 and 2021, at least 14 parliaments developed new measures to address harassment and violence against women in their own settings: Australia, Denmark, France (National Assembly), Ireland, Japan, Mexico (Senate), New Zealand, Norway, Republic of Korea, Sierra Leone, Switzerland, Uganda, United Kingdom and United States.

Measures include a comprehensive assessment of the situation, policies with complaint and investigation mechanisms, disciplinary sanctions against perpetrators, and the provision of confidential access to assistance for victims. The guidelines have also inspired the model anti-harassment policy of the Commonwealth Parliamentary Association and of the Assemblée parlementaire de la Francophonie.

OBJECTIVE 3
Protect and promote human rights

Parliaments play a critical role in protecting human rights through the translation of international norms and standards into national realities. In the five-year strategy period, 2017-2021, the IPU supported Member Parliaments in carrying out these responsibilities, providing them with information, knowledge and training. Parliaments can only stand up for human rights, however, if they can work without fear of reprisal.

The IPU assisted almost 1000 MPs facing violations of their human rights during this period, an increasing number of them victims of physical attacks and some even assassinated. Most of them are opposition MPs working in difficult political environments.

Our impact between 2017-2021

947 MPs in danger from 51 countries received direct IPU support

175 Women MPs in danger received direct support

71 Hearings held

7 Fact-finding missions carried out

58 Cases resolved satisfactorily

11 Trial observations conducted

228 Decisions adopted

Protecting the human rights of MPs

Human rights violations against MPs have been increasing since the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP) was established more than 40 years ago. A unique mechanism to defend MPs' rights, the Committee lobbies national authorities, mobilizes international parliamentary support, conducts on-site visits and sends observers to trials. The Committee follows a case until a satisfactory settlement has been reached in line with international standards.

947

MPs in danger received direct and continuous support from the IPU.

Over the past five years, the Committee investigated the cases of 947 parliamentarians in 51 countries. Most cases involve undue government pressure on opposition MPs in countries suffering a political crisis. The most common violations of MPs' human rights were undue suspension of parliamentary mandates, lack of fair trial and violations of freedom of expression.

- The case of former Iraqi MP Mohamed Al-Dainy was satisfactorily resolved in 2017. Al-Dainy fled Iraq before being wrongly sentenced to death in 2010 and was jailed upon his return home to undergo a retrial. Seven years later, he was finally cleared of all charges and released under a presidential pardon.

- After years of IPU lobbying, Malaysian MP Anwar Ibrahim was released in 2018, enabling him to return to parliamentary life.

- Also in 2018, the IPU closed its files on the long-standing case of Piedad Cordoba, a Colombian MP, when the Council of State finally revoked her 2010 disbarments, which had prevented her from holding public office.

- In September 2020, after extensive IPU lobbying, four of five MPs were released from prison in Côte d'Ivoire. The five MPs had been arbitrarily detained and held since December 2019.

- In 2020, intervention by the IPU in the Democratic Republic of the Congo (DRC) allowed MP Jean-Jacques Mamba to return to his country and work without fear of arrest. He had filed a petition that led to the removal of the First Deputy Speaker, then left the country to avoid detention on politically motivated charges. He was acquitted in March 2021.

"I thank the IPU and praise its constant and tireless efforts over the years to defend the human rights of DRC parliamentarians, and in particular my case."

Eugène Diomi Ndongala
Former MP from the Democratic Republic of the Congo, released in March 2019 after intense IPU lobbying

Parliamentary solidarity

When working on such cases, the IPU mobilizes other parliaments to take action for the individual MP in question. In the past five years, it mobilized 93 such actions.

Malaysian MP Anwar Ibrahim was released in 2018, partly thanks to many years of intense IPU lobbying.
© Samsul Said/Reuters

An IPU human rights mission in January 2020 in Uganda. From left to right: Ali Alaradi, MP (Bahrain), Aleksandra Jerkov, MP (Serbia) from the IPU Committee for the Human Rights of Parliamentarians, with Robert Kyagulanyi Ssentamu (aka Bobi Wine), David Lewis Rubongoya, Secretary General of the National Unity Platform, and two other members of Bobi Wine's party. © IPU/R. Rodriguez Valencia

- Cambodia's 2018 elections were discussed in Malaysia's Parliament, with several MPs expressing concern about dissolution of the main opposition party and a five-year ban on its members from political participation. MPs requested the Foreign Minister to clarify their government's position.

- In 2021, a Swedish IPU delegation met with the Ambassador of Tanzania to discuss Tundu Lissu, a Tanzanian MP facing multiple threats, and the possibility of an IPU visit to the country for further dialogue on the alleged human rights violations.

- Visiting Iraq in 2018, Ann Clwyd, a British MP and former member of the CHRP, raised the case of former Iraqi MP Ahmed Al-Alwani. She encouraged the Iraqi Parliament and relevant officials to discuss the case directly with the CHRP.

- In 2019, the Danish Parliament mandated MPs to attend the court hearings of Selahattin Demirtas, Figen Yüksekdag and Leyla Güven from Turkey.

- In September 2020, the European Parliament adopted a new resolution on Philippine Senator Leila De Lima, urging the authorities to drop all charges and set her free.

- In 2021, Tanzania's parliament supported IPU mobilization efforts to protect the human rights of MPs in Myanmar, pledging diplomatic engagement with the relevant ministry.

Motivating parliaments to promote and protect human rights

To accelerate implementation of human rights at national level, the IPU pursued a two-pronged strategy. First, it persuaded the UN Human Rights Council (UNHRC) to recognize that parliaments play a key role in the promotion and protection of human rights and to engage more closely with them through the IPU and the Office of the UN High Commissioner for Human Rights (OHCHR).

Our impact at key moments

June 2017 The UN Human Rights Council adopts a resolution in support of stronger engagement with parliaments

March 2017-June 2019 Four side-events organized during the UN Human Rights Council's sessions to raise awareness about parliamentary action in support of human rights

June 2018 Major contribution to UN report to UN Human Rights Council on good practices of parliamentary action to promote human rights

November 2018 UN Human Rights Council's Forum on Human Rights, Democracy and the Rule of Law, presided over by the IPU Secretary General, adopts key recommendations for further parliamentary engagement.

The IPU also sought to engage parliaments in the work of the UN Human Rights Council and UN human rights treaty bodies. States must report regularly on their human rights work to these UN mechanisms, and parliaments can play a crucial role. They can discuss the national report before submission to the UN, participate in presenting the reports and even debate the UN recommendations when reviews are complete.

Parliaments can also get involved in the examination of their country's human rights record by the Universal Periodic Review (UPR). The UPR provides an opportunity for UN Member States to declare actions taken to improve human rights in their countries and to fulfil their human rights obligations.

The IPU actively encourages parliamentary involvement. For example, the IPU noted that parliamentarians from Burundi, Côte d'Ivoire, Qatar, Togo and Uzbekistan participated in the presentation of the national reports as part of the UPR process. The Parliament of Chad adopted a law creating a National Human Rights Commission and the National Assembly of Burkina Faso abolished the death penalty, both of which were recommendations from the UN Human Rights Council.

The IPU also collects information on parliamentary committees dedicated to human rights. Besides sending a strong political message, such committees keep human rights on the agenda, mainstream the issues, and facilitate interactions between parliament and other human rights stakeholders.

Specific focus has been placed on the UN Convention on the Rights of the Child, especially in West Africa to promote child nutrition and to eradicate child labour and trafficking. Successes include the adoption by Burkina Faso's National Assembly of a national action plan against trafficking and child labour. The IPU supported first steps by Ivorian parliamentarians to create a fully-fledged parliamentary committee on human rights.

The IPU also joined forces with the Kailash Satyarthi Foundation for Children to combat child labour and promote a fair share for children. Actions include raising awareness and capacity-building in the regions most impacted.

"The meetings organized by the Inter-Parliamentary Union are a real platform for sharing experiences. They provide us with the missing piece in the puzzle of the ongoing fight for human rights. We call for them to be held regularly."

Kouassi Koffi Kra Paulin
MP, Chair of the IPU Group,
Parliament of Côte d'Ivoire

More impact

875 MPs attend IPU seminars on human rights

434 Written appeals sent to parliaments to help implement human rights recommendations

40 MPs participating in national delegations to the UN Universal Periodic Review

134 Parliaments that have set up dedicated human rights committees

Case study

Burkina Faso

In line with the UPR recommendations, in May 2018, the National Assembly of Burkina Faso abolished the death penalty. It also adopted, in March 2021, a new law designating the National Human Rights Commission to function as the country's National Prevention Mechanism against Torture.

Enhanced institutional cooperation to mobilize parliaments on human rights

Throughout the IPU's work on human rights, partnerships have provided fresh energy, ideas and networks. Between 2017 and 2021, the IPU joined forces with the Organisation internationale de la Francophonie (OIF), the Secretariat of the Commonwealth and the OHCHR.

The IPU also worked increasingly with non-governmental organizations, including UPR Info, GANHRI and the Universal Rights Group, to encourage parliamentary action on human rights. For children, the IPU teamed up with UNICEF, the UN Committee on the Rights of the Child and the Kailash Satyarthi Foundation for Children.

On humanitarian law and refugee protection, the IPU worked with the International Committee of the Red Cross (ICRC) and the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), and generated parliamentary support for the Global Compact on Refugees, as well as the UN Conventions on Statelessness.

To support parliaments in strengthening their action, the IPU and UNHCR produced several handbooks for MPs on model legislation to reduce and prevent statelessness, as well as on state asylum systems and refugee protection.

OBJECTIVE 4
Contribute to peacebuilding, conflict prevention and security

The IPU was founded with the view that dialogue is central to the peaceful resolution of conflict. More than 130 years later, inter-parliamentary dialogue is still helping to prevent conflict and restore peace around the world. Such dialogue can help parliaments uphold the rule of law and counter terrorism. By contributing to global peace and security, parliaments can play a fundamental role in socio-economic development.

During the five-year strategic period, the IPU supported parliaments in such roles by building their capacity for legislation, preparing national budgets and exercising parliamentary oversight. The IPU also supported parliaments in efforts to tackle violent extremism and terrorism and to act on disarmament, non-proliferation and arms control.

Promoting cooperation and co-existence

Parliaments help to build peace and resolve conflict through dialogue and their legislative, oversight and representative functions. The IPU has a special role to play in countries at risk of conflict and, during the period in question, supported parliaments in Burundi, the Central African Republic, Guinea Bissau, Madagascar and Mali, recommending solutions to help end the countries' political crises.

Parliamentary diplomacy can help protect international peace too, building bridges where governmental initiatives have failed. On this basis, the IPU facilitated talks between North and South Korea, and between the two communities of Cyprus. It also supported parliamentary discussions in the Middle East, unlocking concrete measures to tackle the water crisis and to prevent further regional instability.

Our impact 2017-2021

Innovation, science and technology for peace

The 2017 Middle East parliamentary roundtable on water showed how science-based solutions could transform disagreement and conflict into opportunities for cooperation and co-existence. It paved the way for the launch of the IPU Science for Peace Schools and the establishment of a Working Group on Science and Technology. Partnerships with CERN and the Geneva Science and Diplomacy Anticipator (GESDA) reinforced the IPU as a platform for parliamentary cooperation on science and technology.

Countering terror and pursuing disarmament

Peace and security are fundamental pre-conditions for development. For more than 20 years, the IPU has supported parliaments in tackling global terrorism and developing parliamentary strategies for comprehensive disarmament, non-proliferation and arms control.

Following its resolution on *Terrorism: The need to enhance global cooperation against the threat to democracy and human rights*, the IPU established a formal body, the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG). The HLAG serves as the global focal point for parliamentary work on counter-terrorism and the prevention of violent extremism, promoting cooperation and information exchanges. It also facilitates dialogue between MPs and experts and guides the Joint Programme on Countering Terrorism and Violent Extremism, a tripartite programme involving the IPU, the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) and the United Nations Office of Counter-Terrorism (UNOCT).

The joint programme has organized counter-terrorism conferences for the African, Middle Eastern and Asia-Pacific regions and supported the establishment of a parliamentary committee to combat hate speech and extremism in Egypt.

In 2021, the joint programme also organized the First Global Parliamentary Summit on Counter-Terrorism, which highlighted parliamentary efforts to support the victims of terrorism as well as to prevent terrorism, radicalization and hate speech. The Summit saw the launch of the *Call of the Sahel* appeal for resources to fund specific projects in the region aimed at preventing terrorism. The Summit also saw the IPU unveil a suite of digital tools, including an interactive map and mobile application, allowing parliamentarians to coordinate their counter-terrorism legislation and strategies.

1,000

Over **1000 stakeholders** learnt about good practices in the disarmament sector through the 2020 guide *Assuring our Common Future*.

A porter carries a bag of rice in Wuse Market, Abuja, Nigeria, August 2021. Nigeria's Middle Belt and northwestern states have been caught in increasing violence between nomadic herdsman and farmers as climate change intensifies rivalries over water and land. ©Kola Sulaimon/AFP

Model legislative provisions (MLPs) were an important initiative of the joint programme, offering a basis against which to review existing laws and procedures to protect the victims of terrorism. The MLPs were developed in line with the latest thinking to help countries without legislation on this issue. They help with the sharing of best practices and draw attention to the urgent needs of terrorism victims.

On disarmament and non-proliferation, the IPU supported parliaments and UN Member States to operationalize their commitments. Working with partners, the IPU ran various campaigns between 2017 and 2021 to raise parliamentary awareness of the UN's disarmament treaties.

These campaigns led several countries to sign or ratify both the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty (CTBT) and the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons (TPNW). The IPU also mobilized MPs to engage with UN Security Council Resolution 1540, preventing non-state actors from accessing weapons of mass destruction. Finally, the IPU helped to eradicate illicit arms flows by encouraging parliaments to sign or ratify the Arms Trade Treaty (ATT).

To support the UN Secretary-General's new disarmament agenda, the IPU helped produce a guide, *Assuring our Common Future*, explaining disarmament and highlighting examples of successful treaties and policies. Subsequent webinars showed the role that MPs can play and outlined the links between disarmament and sustainable development, including climate protection. Complementary digital products were designed to highlight the link between parliaments, good governance in the security sector and human development.

"Faced with pressure to decrease military defence spending, governments acknowledge that threats like the COVID-19 pandemic cannot be handled with military-type responses and there is a clear imperative to shift budget priorities to meet the new challenges".

Anusart Suwanmongkol
Senator from Thailand
(April 2021)

In January 2020, the IPU held the fifth meeting of the HLAG, in Geneva. The HLAG serves as the global focal point for parliamentary work on counter-terrorism and the prevention of violent extremism. © IPU/Pieyre-Bernard Castelier

Nadia Ghulam Dastgir, a victim of terrorism in Afghanistan who spoke at the First Global Parliamentary Summit on Counter-Terrorism. © Parlamentsdirektion/Thomas Topf

Case study

Disarmament to advance sustaining peace; implementing the human security approach

IPU activities on disarmament, non-proliferation and arms control link to a broader prevention agenda, which is based on the principle of humanity. The latest parliamentary guide on disarmament, *Assuring our Common Future*, opens doors to discussion of the need to reduce military spending in favour of long-term investments in health, education and social security.

OBJECTIVE 5
Promote inter-parliamentary dialogue and cooperation

As the global focal point for inter-parliamentary cooperation, the IPU provides a unique and effective forum for political dialogue. It held Assemblies over the five-year strategic period in Dhaka, St Petersburg, Geneva, Doha, Belgrade and Madrid. Digital technology enabled the IPU to continue its work during the pandemic. The IPU was also able to continue progress towards universal membership, engaging with non-Member Parliaments, many of them Small Island Developing States.

The Fifth World Conference of Speakers of Parliament, which included a virtual segment in 2020 followed by the in-person event in Vienna in 2021, was the first global summit to be held during the pandemic.

Our impact between 2017-2021

More follow-up from IPU Members

In 2017, we introduced a new reporting system, to help enhance the implementation of IPU decisions. Since its introduction, the response rate by Members has increased from an average 40 per cent in 2017 to almost 70 per cent in 2021.

Moving IPU Assemblies online, adopting hybrid formats

IPU Assemblies are central to the IPU's role of promoting peace through dialogue. The Assemblies allow parliamentarians from around the world to come together to find solutions to the challenges of our time. They conclude with substantive outcomes for peace, democracy and sustainable development.

92%

of the world's national parliaments are IPU Members.

In the five-year period, 2017-2021, the IPU mobilized thousands of legislators through its Assemblies, whether in-person or online.

In 2020-2021, the IPU moved its work online to continue supporting inter-parliamentary dialogue during the pandemic. In August 2020, for example, the first part of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament connected more than 115 of the world's most senior legislators online. They were joined by hundreds of other members of parliament, experts and representatives from multilateral organizations to discuss the overall theme of parliamentary leadership that delivers for the people and the planet.

Then, in November 2020, an extraordinary session of the IPU's Governing Council was held online, during which a new IPU President was elected. Despite the challenges of technology and multiple time zones, the election was certified as transparent and inclusive. Some 458 MPs from 145 countries took part in the remote voting, and several other important decisions were taken regarding the functioning and governance of the IPU in a notable example of digital democracy.

The first Assembly of 2021 was completely digital, with 42 meetings held over a six-week period. In November 2021, the Spanish Parliament was able to host the first in-person IPU Assembly in over two years, in Madrid. The previous 18 months had provided some important lessons however, including the benefits of live-streaming the Assembly, equipping meeting rooms for hybrid sessions and holding multiple hearings remotely.

The second part of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament was held in person in Vienna in September 2021. Rigorous health measures, including regular testing, social distancing and mask-wearing, protected over 700 participants, including some 90 Speakers and 40 Deputy Speakers. Remote interpretation in 12 languages, as well as live-streaming, gave the meeting a hybrid character.

"The IPU has demonstrated an impressive capacity to overcome technical and logistical challenges while facilitating virtual and hybrid meetings over the past year and a half. The Canadian Group is grateful for the Secretariat's efforts to ensure that all Member Parliaments can continue to contribute to and benefit from the important work of the IPU."

David McGuinty
MP, Canada

The IPU's success with modern technology has enabled its Members to continue their conversations and reinforced the IPU's resilience and ability to adapt. Based on this, the IPU expects future meetings to continue being hybrid, keeping the inter-parliamentary discussions as broad and inclusive as possible.

Delegates at the entrance to the 143rd IPU Assembly. © IPU/Spanish Parliament

Group photo (photo montage due to social distancing) of participants in the Fifth World Conference of Speakers of Parliaments, held in Vienna in 2021. © IPU/Thomas Jantzen

Facilitating dialogue

The last five years have seen a significant increase in the number of bilateral meetings on the sidelines of IPU Assemblies, increasing from 160 to 220 in the pre-pandemic period. These meetings tend to be more informal and open than official government meetings and they allow parliamentarians to talk freely with their counterparts from around the world, mindful of the interests of the people they represent. Bilateral meetings help to build bridges of trust, understanding and mutual respect.

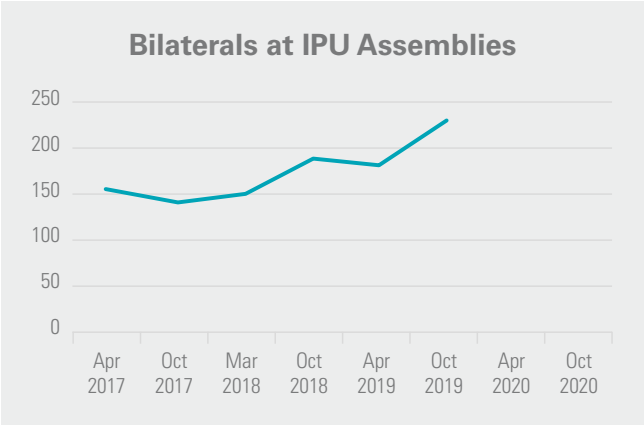

Advancing towards universal membership

The IPU moved closer to its strategic goal of universal membership during the period, as the number of Member Parliaments grew from 171 to 178. Changes to the IPU Statutes and Rules in 2018 also mean that a Parliament can keep its membership but loses some of its rights if it is more than three years in arrears of its contributions. A Member Parliament will, however, lose its membership in the event

Duarte Pacheco, IPU President, ready to take the floor during the virtual 142nd IPU Assembly in May 2021. © IPU/Tito Calado

of its unconstitutional dissolution, as was the case for Sudan following the April 2019 military coup.

The IPU has also endeavoured to reach out to non-Member Parliaments by inviting them to events organized in their regions as well as paying for attendance of some of their MPs at IPU events through its Parliamentary Solidarity Fund.

Participants in the virtual extraordinary IPU Governing Council session in November 2020. © IPU

Encouraging accountability from Members

The IPU's impact depends on the extent to which Member Parliaments follow up on the decisions they take at our meetings, especially the Assemblies.

Examples of notable follow-up actions include the following:

- The National Assembly of Zambia has established regular seminars to discuss IPU resolutions and possible implementation.

- When Cyclone Idai hit Malawi, Mozambique and Zimbabwe in April 2019, an IPU resolution called for urgent support. The delegation of the Netherlands relayed the resolution to their government, which then provided substantial financial support and technical experts.

- In 2018, the Colombian Parliament launched the "Congreso en Igualdad" initiative to implement the IPU's 2012 Plan of Action for Gender-sensitive Parliaments.

- Egypt's parliament amended a law on the protection of antiquities, bringing it into line with an IPU resolution. It has also adopted new legislation to combat illegal migration and trafficking.

- In 2019, Switzerland participated in international discussions on universal health coverage, focusing on patient safety, quality of health services, sustainable financing of care and the importance of universal health coverage in emergencies.

- Following an IPU resolution on women's political participation, a Presidential Resolution in the UAE raised women's representation in the Federal National Council (FNC) to a minimum of 50 per cent.

- Thailand introduced a parliamentary Code of Ethics, prohibiting all forms of sexual harassment against women in parliament.

- In October 2017, Ecuador's National Assembly approved a resolution on attainment of the UN's Sustainable Development Goals (SDGs). The resolution followed the IPU's 2015 Hanoi Declaration, which explored the role of parliaments in achieving the SDGs.

- The UK Parliament systematically writes to the Foreign Secretary, highlighting decisions by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians and other IPU matters.

- In 2019, following an IPU resolution on the same issue, South Africa's ministry of health introduced the National Health Insurance Bill to parliament, which seeks universal health coverage by 2030.

OBJECTIVE 6
Youth empowerment

Youth participation is key to democracy and inclusive, efficient political processes. Young women and men are central to social challenges such as poverty, discrimination and climate change. And their participation in politics promotes active citizenship and strengthens social responsibility. It offers innovation, creativity and new thinking.

In the five-year strategic period, the IPU developed new youth targets for parliaments, which have become an important benchmark for parliaments around the world. We also worked to get more young people into decision-making processes and to occupy parliamentary seats. However, as we showed in our flagship report on youth participation in national parliaments in 2021, the number of MPs under the age of 30 remains low, at just 2.6 per cent of MPs, nudging up from 2.2 per cent in 2018. In 2021, therefore, we launched a global campaign – *I Say Yes to Youth in Parliament* – in which hundreds of MPs, leaders and advocates pledged to rejuvenate their parliaments.

Our impact between 2017-2021

Youth targets for parliaments

After months of consultation, we selected a target for youth representation in parliament based on the proportion of young people in the population.

Subsequently adopted as a goal by multiple parliaments and other international stakeholders, the objective is for parliaments to achieve the following minimum proportions by 2035:

- 15 per cent of MPs under 30 years of age;
- 35 per cent of MPs under 40; and
- 45 per cent of MPs under 45.

Each target includes a gender parity provision of 50 per cent men and 50 per cent women. The targets are central to the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign.

Innovating for youth year after year

In 2017, we produced a paper on the role of young MPs in peace and security and organized regional conferences for young legislators in Asia and Africa. The same year, we adopted new internal measures to enhance youth participation at the IPU.

The next year, 2018, we published our flagship report on youth participation in national parliaments, showing that just 2.2 per cent of the world's MPs were under 30. This is far short of our 15 per cent target, one of the first ever global targets on young MPs in parliament.

In 2019, we organized our first workshops for young MPs, engaging 100 young legislators to enhance their communication, leadership and mentorship skills. We also helped to organize the year's "Future Policy Awards" on youth empowerment, in partnership with the World Future Council, United Nations and others.

A year later, in 2020, we marked the 10th anniversary of the IPU resolution on youth participation. A survey highlighted good practices to enhance youth participation, which we shared more widely. Then, to mark the 25th anniversary of the Beijing Declaration and Platform for Action, we provided a plan of action to get more young women participating in politics.

Last year, in 2021, we focused on the impact of COVID-19 on youth, working with young MPs to map out the key elements of a youth responsive recovery.

The *I Say Yes to Youth in Parliament!* includes six pledges for parliamentarians, as shown below.

1,112

Some **1,112 Young MPs** (of whom 30% per cent were women) came together to support youth empowerment at the IPU's unique Forum of Young MPs.

Boys and girls scouts wave Pakistani national flags while gathering in front of the parliament building to mark the World Environment day rally in Islamabad on June 2021. © Farooq Naeem/AFP

Promotion stand during the 143rd IPU Assembly in Madrid. © IPU/Spanish Parliament

Advancing youth participation

In the past ten years, from youth quotas to lowering the age of eligibility and creating new parliamentary structures for youth, parliaments have made significant progress.

- Parliaments have lowered their voting ages for parliamentary elections to 16 in Malta and 18 in the Gambia, Malaysia and Turkey.
- Micronesia's Congress supported the participation of their youth in national delegations at international meetings. It has also prioritized and increased employment among youth, who are socially and economically disadvantaged.
- In El Salvador, the parliament established its first Parliamentary Youth Group, consisting of MPs between 25 and 35 years of age.
- In Norway, the Speaker of Parliament regularly meets with youth and, in partnership with non-profit organizations, produced a guide for youth to participate in social debates.
- In Mexico, the Chamber of Deputies introduced measures to enhance youth representation in parliament. It has established a committee on youth and holds regular parliamentary hearings and youth consultations.
- In Nigeria, in 2018, with IPU support, the National Assembly lowered the minimum age of candidates running for the House of Representatives. The impact on elections the next year was impressive: more than 34 per cent of candidates were young men or women, up from 21 per cent in 2015. The number of elected officials under 35 rose to 103 from 60 in 2015.

Using data to advocate for change

We published data and analysis on youth participation in our 2018 and 2021 flagship reports. We made data available on young MPs through the IPU's Parline, an open-source data platform for parliaments. IPU data is also used as an official data source for SDG indicator 16.7.1 to "ensure responsive, inclusive, participatory and representative decision-making".

Pushing for more young women in politics

Over the past five years, despite the COVID-19 pandemic, we brought together a total of 1,112 young legislators, including through our annual Global Conference of Young Parliamentarians.

In 2020, we met online, calling for greater political participation and leadership from young women. At a celebration of the 25th anniversary of the Beijing Declaration and Platform for Action, we teamed up with the Office of the UN Secretary-General's Envoy on Youth to connect serving politicians with young women. Recommendations from the meeting included more funds for young women to engage in politics, the recruitment of more young women into public service leadership, and the establishment of quotas. It also recommended that parliaments and political parties be gender-sensitive and free of violence, sexual harassment and bullying.

Opening a new area of support to young MPs

In 2019, we launched a series of courses for young parliamentarians to hone their political skills, working with a first group of 100 young MPs from 40 countries. The training courses focused on political leadership and communications through group work and one-to-one sessions. A mentorship café allowed young and more senior MPs to swap experiences and advice. MPs said the courses left them feeling empowered and equipped to be more effective leaders.

In Djibouti, we worked with young parliamentarians elected to office in the 2018 elections. Some 70 percent of the National Assembly's young MPs attended a two-day workshop in 2020. We developed their leadership and communications skills and helped them to incorporate a youth perspective into their parliamentary work.

"Although we face many obstacles to be elected to parliament, we also face them once we are elected. As young MPs, we need to be empowered to lead change."

Outcome Document from the Sixth Global Conference of Young Parliamentarians (Paraguay, 2019)

Case study

The IPU Forum of Young Parliamentarians

The Forum of Young Parliamentarians is the driving force behind the IPU's work on youth issues. A youth-led statutory body dedicated to enhancing the role of young people in the IPU and parliaments more generally, it enriches the Organization's work with a youth perspective. In 2018, in order to ensure that more young people attend IPU Assemblies, the Forum won the membership's support for new incentives for parliaments to include young MPs in their delegations. The IPU is now aiming for a minimum of 25 per cent young MPs at future IPU Assemblies. The IPU Forum of Young Parliamentarians is sending a clear signal that the IPU is "walking the talk" on politics for young people.

Progression of number of young MPs towards the respective targets set by the IPU

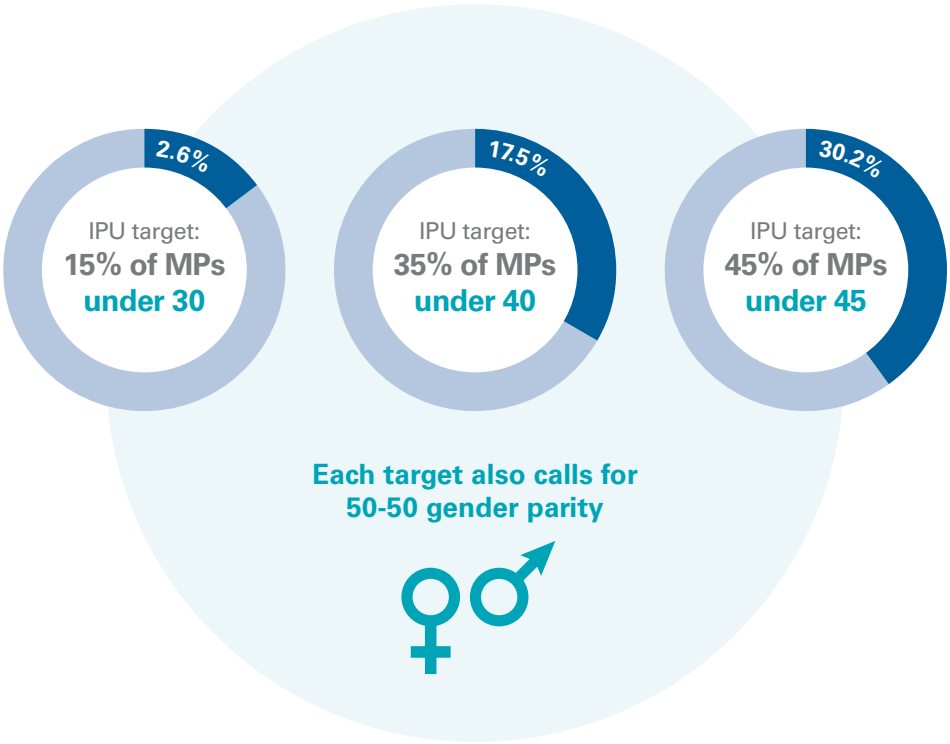

OBJECTIVE 7
Mobilize parliaments around the global development agenda

The adoption of the Sustainable Development Goals (SDGs) in 2015 was a pivotal moment for international development. It provided an excellent opportunity for the IPU to leverage political will to achieve broad development objectives, working with parliaments to catalyse change at the national, regional and global levels. Throughout the strategic period, IPU support has emphasized the needs of vulnerable and marginalized populations, especially during the COVID-19 pandemic, which, combined with climate change, has accelerated the need for action.

Our impact between 2017-2021

Following IPU advice and support, the Parliament of Rwanda amended its legislation in 2020 to enable civil registration at health facilities, where more than 90 per cent of children are born. The amendment unlocks access to legal identity for many and thus to vital healthcare and other services. When the collaboration began, more than 40 per cent of children under five were not registered. Rwanda's Parliament and the IPU have had a long-standing collaboration, building parliamentary capacity and shaping the country's legislative agenda on women's, children's and adolescents' health. To reach birth registration targets in line with the SDGs, this progress must be sustained.

Empowering parliaments to make a difference

For five years, the IPU has been supporting parliaments to have the necessary skills, resources and tools for meaningful action on the SDGs, especially on climate change and health.

As more and more parliaments have engaged with the SDGs, the IPU has provided more support. Between 2016 and 2020, for example, the number of parliaments reviewing national progress on the SDGs grew from less than 25 per cent to more than 55 per cent. This number dipped slightly in 2021, but the overall trend is clear.

Ten parliaments have used the IPU's self-assessment toolkit to develop their own SDG action plans and integrate the goals into their parliamentary work. The Parliament of Chad set up a Special Committee on Sustainable Development, while Fiji's Parliament developed an SDG guidance note for its committees. Serbia's National Assembly did a second self-assessment to evaluate its progress, two years after its first. This helped its Parliamentary SDG Focus Group to amend the budget bill and sharpen the budgetary focus on the SDGs. In a 2018 IPU global survey, more than 50 per cent of parliamentary respondents said they had set up at least one parliamentary mechanism on the SDGs.

Health has been a major priority. Collaboration with parliaments in Bangladesh, Rwanda, Tanzania, Uganda and Zambia led to legislative amendments and proposals on women's, children's and adolescents' health and on combatting child marriage.

Publications, facilitating this work, included new research on child marriage legislation in the Asia-Pacific region, guidelines on SDG budgeting, a roadmap for parliamentary action on women's, children's and adolescents' health, and a handbook on food and nutrition systems.

Steady growth in number of parliaments reviewing national progress on the SDGs

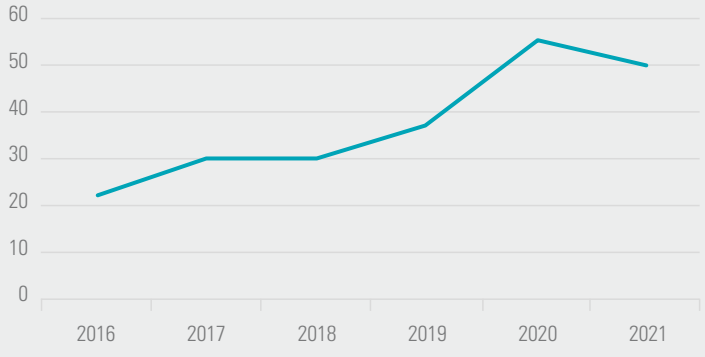

11

resolutions at IPU Assemblies on sustainable development in the past five years

Coloso (Colombia), a town that almost disappeared due to war between guerrillas and paramilitaries, and today is betting on eco-tourism as a form of sustainable development. © Juancho Torres/Anadolu Agency via AFP

Uganda's parliament has been proactive on maternal health, recognizing the need for further dialogue on sexual and reproductive health, including abortion. Tanzania's parliament has increased funding for maternal health and immunization.

Later, as the COVID-19 pandemic spread, the IPU trained more than 100 parliamentary staff in 12 sub-Saharan countries on how legislation can better meet the needs of women, children and adolescents. Botswana's parliament subsequently reviewed its legislation on adolescent sexual and reproductive health. Recognizing the links between COVID-19 and gender-based violence, Botswana's parliament is also developing new legislation on this topic. In 2020, it passed the Sexual Offenders Registry Bill.

Climate change remained a concern for many parliaments. The IPU gave tailored support on climate change and on green recoveries from COVID-19 to parliaments in Burundi, Seychelles, Zambia and Zimbabwe, as well as in Central Asia. In Burundi, parliamentarians agreed to raise public awareness on climate change and biodiversity. In 2019, Zimbabwe's parliament amended its carbon tax policy. In 2021, the IPU and UN Environment Programme (UNEP) supported the Zimbabwean parliament in developing a bill on climate change.

Underpinning its work on climate change, the IPU has developed a range of knowledge products, including toolkits, with partners such as UNEP and the United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR). Available in up to five languages, the publications respond to interests frequently cited by parliaments.

The IPU facilitates parliamentary engagement

Partnerships have been central to the IPU's work, helping to ensure that legislation is based on the best available scientific evidence. To connect scientific and parliamentary communities, for example, the IPU has partnered with the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), the UN Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), UN Economic Commissions, the World Health Organization (WHO), the United Nations Population Fund (UNPF), UNICEF and the London School of Economics (LSE). Throughout the global pandemic, these partners delivered timely information, helping parliaments to respond appropriately.

In France, Paraguay and South Africa, the IPU and PMNCH helped parliaments to consider women's, children's and adolescents' health in their plans for recovery from COVID-19. The PMNCH has said that the IPU played a key role in its work in 20 countries.

Some 41 national parliaments received help from the IPU to connect with the Scaling Up Nutrition (SUN) Movement, unlocking national dialogue and discussions on investments in nutrition.

In total over the past five years, the IPU has organized 28 regional and 23 global events on development issues, enabling thousands of parliamentarians and parliamentary staff to engage with UN processes. These processes have facilitated peer-to-peer discussions, knowledge acquisition and other opportunities for cooperation. The events have stimulated

IPU Advisory Group on Health field visit in Rwanda, held in January 2018. © IPU/Lucien Gatete

widescale political will for dialogue and the use of sustainable development as a platform for international collaboration.

IPU Assemblies adopted some 11 resolutions on sustainable development. One of these, a 2019 resolution on universal health coverage, led to follow-up action in 70 parliaments either through awareness-raising workshops or outreach activities.

"Even when the global economy shut down as a result of the pandemic, our emissions only dropped by 6 per cent. This illustrates the enormity of the challenge ahead of us. We have to find real, radical and alternative solutions to reduce global temperatures. As parliamentarians we have a real responsibility. We have a duty to speak for all the people of this planet, including those whose voices are not always heard, and yet are the most affected."

Lord Speaker of the UK House of Lords
Rt. Hon. the Lord McFall of Alcluith at
the Parliamentary Meeting at COP26

Case study

An IPU-UNDP toolkit on the SDGs became the IPU's most translated publication. First published in English, Spanish, French and Arabic, the 2016 publication – *Parliaments and the Sustainable Development Goals: A self-assessment toolkit* – is now available in a total of 15 languages. The translations show how the toolkits add value, helping parliaments to engage with the SDGs.

OBJECTIVE 8
Bridge the democracy gap in international relations

Parliaments can play a critical role in facilitating the implementation of their countries' international commitments and translating these into national realities. In the past five years, the IPU has helped to connect parliaments and parliamentarians with some of the world's most important issues. We also brought a parliamentary perspective to global talks at the United Nations, the World Trade Organization (WTO) and the G20, helping to bridge the democracy gap in international relations.

Our impact between 2017-2021

UN recognizes the importance of youth representation in parliament

In 2021, the IPU provided substantive input to a UN General Assembly resolution on Policies and Programmes Involving Youth. Through the resolution, the General Assembly recognized that "49 per cent of the world's population is under 30 and only 2.6 per cent of members of parliament belong to this age group" and encouraged "the increase of youth representation in national and local legislatures".

Engaging with the United Nations

The IPU deepened its engagement with the UN, which also recognizes the shared interests and mutual benefits of deeper cooperation.

A range of IPU activities brought a parliamentary perspective to UN debates. The annual UN-IPU Parliamentary Hearings, for example, saw on average over 200 parliamentarians from some 60 countries attend two-day sessions on major UN decision-making processes. The most recent Hearing, held in 2021 in virtual format, contributed to the UN General Assembly Special Session on Corruption, including a Political Declaration which recognized the role and responsibility of parliaments in tackling corruption.

Parliamentary meetings held in the context of other major UN processes – such as the Commission on the Status of Women, the Human Rights Council and the annual Conference of States Parties on Climate Change – further enhanced the parliamentary dimension of the work of the UN.

COVID-19 threatened to delay or even reverse progress on the UN's Sustainable Development Goals, highlighting their importance. For the past five years, the IPU has been expanding its support for the Goals through the UN's main platform for sustainable development, the annual High-level Political Forum (HLPF). To this end, it monitors parliamentary engagement with Voluntary National Reviews and participation in national delegations to the HLPF.

The IPU also organizes a Parliamentary Forum, at which more than 200 parliamentarians discuss the main themes of the HLPF session. In 2021, a UN General Assembly resolution on the HLPF recognized the essential role of parliaments in implementing and reviewing legislation, as well as the adaptation of budgets and accountability.

As the UN celebrated its 75th anniversary in 2021, the UN Secretary-General issued Our Common Agenda – his vision for more effective multilateralism, in which he invited reflection on ways to engage parliaments more with the UN and voiced his commitment to explore options for enhanced parliamentary input at the UN.

As the IPU and the UN General Assembly deepened their relationship, Member States strongly endorsed resolutions in 2018 and 2020 on Interaction between the UN, national parliaments and the IPU. The UN General Assembly resolutions established a new International Day of Parliamentarism, celebrated on the foundation date of the IPU, and recognized the IPU's work on democracy and the rule of law, human rights, gender equality, and youth empowerment. They also recognized that UN country teams need to work more effectively with national parliaments.

91

UN Member States sponsored the 2020 UN General Assembly Resolution on Interaction between the UN, national parliaments and the IPU.

Parliamentary Hearing entitled "A World of Blue: Preserving the Oceans, Safeguarding the Planet, Ensuring Human Well-being in the Context of the 2030 Agenda", held in February 2017 in New York. © UN Photo/ Rick Bajornas

IPU President, Duarte Pacheco, addresses the parliamentary hearing in 2022 organized with the President of the General Assembly, Abdulla Shahid. © Joel Sheakoski

Expanding institutionalized engagement with the UN

With support from the Austrian Parliament, in 2021 we opened a new Office of the Permanent Observer to the United Nations and other International Organizations in Vienna. The enhanced presence in Vienna has strengthened IPU cooperation with the UN, particularly with the UN Office on Drugs and Crime as well as other Vienna-based organizations such as the International Atomic Energy Agency and the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty Organization. The new Office is helping the IPU to engage even deeper with multilateralism, particularly on issues of good governance and parliamentary diplomacy.

"The IPU Standing Committee on UN Affairs provides a unique space for MPs to discuss global issues with top UN officials and ask some tough questions. It empowers MPs to hold governments to account for the commitments they make at the UN"

Senator Juan Carlos Romero of Argentina
Former President of the Committee

The IPU Standing Committee on United Nations Affairs, which meets regularly in the context of IPU Assemblies, continues to give parliamentarians the opportunity to examine UN operations and formulate recommendations for improvement. In the past five years, Committee members have engaged with senior UN officials on migration, trade and development, human rights, environment, access to vaccines, the future of multilateralism, tax treaties, financing the UN, and more. The discussions have been complemented by field visits to UN operations, which allowed MPs to develop a better understanding of the issues and realities on the ground.

During the pandemic, the IPU initiated a series of virtual briefings on topical issues at the UN, including reform of the UN Security Council, sovereign debt restructuring, support for least developed countries and curbing military budgets. By connecting experts, ambassadors and parliamentarians, the sessions built understanding and enriched discussions at national level.

To encourage engagement between the UN and the IPU, their leaders – including heads of UN agencies, funds and programmes – have met regularly in Geneva, New York and Vienna. Meanwhile, the United Nations General Assembly President continues to include the IPU's Permanent Observer in his Gender Advisory Board, aiming to increase gender equality at all levels of the UN.

Supporting parliaments to engage with the WTO

The Parliamentary Conference on the World Trade Organization (PCWTO), a joint IPU and European Parliament initiative, ensures that parliamentarians stay abreast of WTO negotiations. It allows MPs to exchange their views and experiences in global conversations on the rules-based trading system. In the past five years, PCWTO discussions have focused on

the commodities trade, agriculture, e-commerce, small- and medium-sized enterprises, gender, fishing subsidies, climate change, the pandemic's impact on trade, and more.

Over 600 parliamentarians have attended PCWTO sessions, engaging directly with WTO officials and negotiators. This has enabled them to bring a parliamentary perspective to the WTO and exercise better oversight of its multilateral trade negotiations.

IPU efforts helped ratification of the WTO's Trade Facilitation Agreement (TFA), which entered into force in 2017. The TFA is already improving trade efficiency worldwide, cutting red tape at borders and increasing transparency. The IPU also nudged parliaments to support negotiations for the WTO's Agreement on Investment Facilitation for Development. In November 2021, eight WTO members announced their decision to join negotiations, which are expected to conclude by the end of 2022.

An important outcome of the PCWTO has also been a greater parliamentary contribution to implementing domestic legislation to comply with WTO agreements, as well as to their countries' regular Trade Policy Reviews.

Case study

Bringing a parliamentary voice to the G20

Since 2018, the IPU has been supporting G20 parliaments to engage with this influential global body. At meetings in Buenos Aires, Tokyo and Rome, the IPU partnered with the parliaments of the G20 Presidencies in organizing P20 Speakers' Summits to discuss inclusive growth, fair multilateral trading, sustainable peace, democracy, prosperity and well-being. The G20 Speakers, joined by over 150 other officials – parliamentarians, experts, trade ministers and G20 national emissaries (Sherpas) – have also examined the 2030 Agenda for Sustainable Development, migration, decent work, gender and rebuilding trust in democratic institutions. The Joint Declarations issued by the G20 Speakers were shared with their respective Heads of State and Government and with the broader parliamentary community.

Towards universal membership

Members (178)

Afghanistan, Albania, Algeria, Andorra, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Azerbaijan, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Benin, Bhutan, Bolivia (Plurinational State of), Bosnia and Herzegovina, Botswana, Brazil, Bulgaria, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cambodia, Cameroon, Canada, Central African Republic, Chad, Chile, China, Colombia, Comoros, Congo, Costa Rica, Côte d'Ivoire, Croatia, Cuba, Cyprus, Czech Republic, Democratic People's Republic of Korea, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Djibouti, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, El Salvador, Equatorial Guinea, Estonia, Eswatini, Ethiopia, Fiji, Finland, France, Gabon, Gambia, Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guatemala, Guinea, Guinea-Bissau, Guyana, Haiti, Honduras*, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Israel, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Kuwait, Kyrgyzstan, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Lebanon, Lesotho, Libya, Liechtenstein, Lithuania, Luxembourg, Madagascar, Malawi, Malaysia, Maldives, Mali, Malta, Marshall Islands, Mauritania, Mauritius, Mexico, Micronesia (Federated States of), Monaco, Mongolia, Montenegro, Morocco, Mozambique, Myanmar, Namibia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Nicaragua, Niger, Nigeria, North Macedonia, Norway, Oman, Pakistan, Palau, Palestine, Panama, Papua New Guinea*, Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Republic of Moldova, Romania, Russian Federation, Rwanda, Saint Lucia, Saint Vincent and the Grenadines, Samoa, San Marino, Sao Tome and Principe, Saudi Arabia, Senegal, Serbia, Seychelles, Sierra Leone, Singapore, Slovakia, Slovenia, Somalia, South Africa, South Sudan, Spain, Sri Lanka, Suriname, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Tajikistan, Thailand, Timor-Leste, Togo, Tonga, Trinidad and Tobago, Tunisia, Turkey, Turkmenistan, Tuvalu, Uganda, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, United Republic of Tanzania, Uruguay, Uzbekistan, Vanuatu, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe.

Associate Members (14)

Andean Parliament, Arab Parliament, Central American Parliament (PARLACEN), East African Legislative Assembly (EALA), European Parliament (EP), Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States (IPA CIS), Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union (WAEMU), Latin American and Caribbean Parliament (PARLATINO), Pan-African Parliament, Parliament of the Central African Economic and Monetary Community (CEMAC), Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS), Parliamentary Assembly of La Francophonie (APF), Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE), and Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation (PABSEC).

* The membership rights of Honduras and Papua New Guinea are now suspended due to arrears of three or more years of contributions (non-participating Members).

Association of Secretaries General of Parliaments

The Association of Secretaries General of Parliaments (ASGP) brings together Secretaries General and other senior office holders in charge of parliamentary services. It studies the law, procedure, practice and working methods of different parliaments and proposes measures for improvement and for securing cooperation between the services of different parliaments. It is a consultative body of the IPU, and the ASGP President reports annually to the IPU Executive Committee on the ASGP's activities. The ASGP assists the IPU on subjects within the scope of the Association. Studies carried out by the IPU relating to parliamentary law and practices are routinely shared with the ASGP and benefit from its input.

The ASGP collaborated closely with the IPU, including by regularly organizing joint IPU-ASGP sessions at the IPU Assembly. To give just three examples of areas of mutual cooperation:

Secretaries General are closely involved in the Centre for Innovation in Parliament. At each Assembly, the ASGP helps to organize meetings of the parliamentary hubs within the Centre, as well as coordination meetings with the Secretaries General of parliaments that are hosting hubs. The ASGP is formally an observer to the Steering Committee that provides strategic advice to the Centre about ways to support innovation in parliament.

Secretaries General also contribute to the enhanced use and application of the Ten Common Principles for Support to Parliaments. Members of the ASGP regularly provide substantial support to many of the parliamentary capacity-building projects carried out by the IPU, and contribute to the IPU's research into policy measures to combat violence against women in parliament.

Secretaries General are active participants in the elaboration of the Global Parliamentary Report. Their discussions about the main challenges facing parliament at the current time has influenced the choice of the themes of the Report (parliamentary oversight in 2017, public engagement in 2022). Secretaries Generals have also mobilized their parliaments to share good practices during the research phase and to give consideration to the Report's recommendations.

IPU Executive Committee

Mr. D. Pacheco (PORTUGAL)
Ex-Officio President
End of mandate: Nov 2023

Ms. A.D. Mergane Kanouté (SENEGAL)
Vice President, IPU and Africa Group
End of mandate: Apr 2023

Mr. G. Chen (CHINA)
IPU Vice-President, Asia-Pacific Group
End of mandate: Oct 2022

Ms. C. Widegren (SWEDEN)
IPU Vice President, 12+ Group
End of mandate: Oct 2023

Dr. Ali Rashid Al Nuaimi (UAE)
IPU Vice-President, Arab Group
End of mandate: Apr 2025

Ms. B. Argimón (URUGUAY)
IPU Vice-President, Grulac
End of mandate: Oct 2024

Mr. A. Saidov (UZBEKISTAN)
IPU Vice-President, Eurasia Group
End of mandate: Oct 2023

Mr. A. Kharchi (ALGERIA)
Member
End of mandate: Oct 2025

Mr. J.P. Letelier (CHILE)
Member
End of mandate: Oct 2023

Ms. O. Kefalogianni (GREECE)
Member
End of mandate: Oct 2025

Mr. R. Rabbani (PAKISTAN)
Member
End of mandate: Oct 2023

Mr. M. Grujic (SERBIA)
Member
End of mandate: Oct 2022

Mr. J. Echániz (SPAIN)
Member
End of mandate: Oct 2025

Ms. P. Krairiksh (THAILAND)
Member
End of mandate: Oct 2023

Ms. E. Anyakun (UGANDA)
Member
End of mandate: Oct 2023

Mr. J. F. N. Mudenda (ZIMBABWE)
Member
End of mandate: Oct 2023

Ms. S. Albazar (EGYPT)
Ex Officio Member (Bureau of Young MPs)
End of mandate: Apr 2023

Ms. L. Vasylenko (UKRAINE)
Ex Officio Member (Bureau of Women MPs)
End of mandate: Apr 2023

How the IPU is funded

The IPU's work to promote peace, democracy and sustainable development is financed primarily by our Members and Associate Members. We also receive a growing amount of voluntary contributions from governments, development agencies, UN bodies and foundations. Several donors have concluded multi-year funding agreements that were active during 2021. These include the Swedish International Development Cooperation Agency, the European Union, DFATD Canada, Irish Aid, and the parliaments of Angola, China, Micronesia, Qatar, Switzerland and the United Arab Emirates, as well as the Arab Parliament. Partnerships with the UN family, particularly UNDP, WHO, UNOHRLLS, UNODA and UN Women, deliver support to a number of country-level programmes. The Republic of Korea continued to offer support in terms of secondment of senior research staff to the IPU. The IPU remains committed to looking for more voluntary funding to help meet its strategic objectives.

Budgets 2017-2021

Estimates, by Strategic Objective, by source of funds (CHF)

	2016 Approved budget	2017 Approved budget		
		Regular Budget	Other Sources	All Funds
Revenues				
Assessed contributions	*10,016,000*	10,227,000		**10,227,000**
Working Capital Fund	*356,100*	337,000		**337,000**
Staff assessment	*1,018,500*	1,023,000		**1,023,000**
Interest	*110,000*	100,000		**100,000**
Programme support costs	*0*	312,800	(312,800)	**0**
Other revenue	*16,000*	16,000		**16,000**
Voluntary contributions	*4,271,700*		4,224,300	**4,224,300**
Total revenues	***15,788,300***	**12,015,800**	**3,911,500**	**15,927,300**
EXPENDITURES				
Strategic Objectives				
1. Build strong, democratic parliaments	*2,997,700*	1,411,100	1,017,600	**2,428,700**
2. Advance gender equality and respect for women's rights	*1,591,300*	622,100	933,800	**1,555,900**
3. Protect and promote human rights	*1,454,500*	1,032,800	505,600	**1,538,400**
4. Contribute to peacebuilding, conflict prevention and security	*94,000*	148,300	354,000	**502,300**
5. Promote inter-parliamentary dialogue and cooperation	*3,201,400*	3,182,000		**3,182,000**
6. Promote youth empowerment	*303,200*		329,600	**329,600**
7. Mobilize parliaments around the global development agenda	*1,054,400*		1,083,700	**1,083,700**
8. Bridge the democracy gap in international relations	*837,300*	893,000		**893,000**
Subtotal	***11,533,800***	**7,289,300**	**4,224,300**	**11,513,600**
Enablers				
Effective internal governance and oversight	*838,700*	854,700		**854,700**
Visibility, advocacy and communications	*967,800*	1,086,900		**1,086,900**
Gender mainstreaming and a rights-based approach	*10,000*	10,000		**10,000**
Properly resourced and efficient Secretariat	*2,649,400*	2,668,900		**2,668,900**
Subtotal	***4,465,900***	**4,620,500**		**4,620,500**
Other charges	*105,000*	106,000		**106,000**
Eliminations	*(316,400)*		(312,800)	**(312,800)**
Total expenditures	***15,788,300***	**12,015,800**	**3,911,500**	**15,927,300**

Estimates, by Strategic Objective, by source of funds (CHF)

	2017 Approved budget	2018 Approved budget		
		Regular Budget	Other Sources	All Funds
Revenues				
Assessed contributions	*10,227,000*	10,467,100		**10,467,100**
Working Capital Fund	*337,000*	237,000		**237,000**
Staff assessment	*1,023,000*	1,048,500		**1,048,500**
Interest	*100,000*	100,000		**100,000**
Programme support costs	*0*	296,500	(296,500)	**0**
Other revenue	*16,000*	16,000		**16,000**
Voluntary contributions	*4,224,300*		4,002,600	**4,002,600**
Total revenues	***15,927,300***	**12,165,100**	**3,706,100**	**15,871,200**
EXPENDITURES				
Strategic Objectives				
1. Build strong, democratic parliaments	*2,428,700*	1,430,600	891,300	**2,321,900**
2. Advance gender equality and respect for women's rights	*1,555,900*	532,200	1,166,800	**1,699,000**
3. Protect and promote human rights	*1,538,400*	1,039,000	430,500	**1,469,500**
4. Contribute to peacebuilding, conflict prevention and security	*502,300*	151,200	354,000	**505,200**
5. Promote inter-parliamentary dialogue and cooperation	*3,182,000*	3,159,400		**3,159,400**
6. Promote youth empowerment	*329,600*	79,700	337,500	**417,200**
7. Mobilize parliaments around the global development agenda	*1,083,700*	150,200	822,500	**972,700**
8. Bridge the democracy gap in international relations	*893,000*	923,000		**923,000**
Subtotal	***11,513,600***	**7,465,300**	**4,002,600**	**11,467,900**
Enablers				
Effective internal governance and oversight	*854,700*	867,900		**867,900**
Visibility, advocacy and communications	*1,086,900*	1,026,200		**1,026,200**
Gender mainstreaming and a rights-based approach	*10,000*	10,000		**10,000**
Properly resourced and efficient Secretariat	*2,668,900*	2,681,700		**2,681,700**
Subtotal	***4,620,500***	**4,585,800**		**4,585,800**
Other charges	*106,000*	114,000		**114,000**
Eliminations	*(312,800)*		(296,500)	**(296,500)**
Total expenditures	***15,927,300***	**12,165,100**	**3,706,100**	**15,871,200**

Estimates, by Strategic Objective, by source of funds (CHF)

	2018 Approved budget	2019 Approved budget		
		Regular Budget	Other Sources	All Funds
Revenues				
Assessed contributions	*10,467,100*	10,515,200		**10,515,200**
Working Capital Fund	*237,000*	422,000		**422,000**
Staff assessment	*1,048,500*	1,099,700		**1,099,700**
Interest	*100,000*	100,000		**100,000**
Programme support costs	*0*	298,700	(298,700)	**0**
Other revenue	*16,000*	16,000		**16,000**
Voluntary contributions	*4,002,600*		4,034,400	**4,034,400**
Total revenues	***15,871,200***	**12,451,600**	**3,735,700**	**16,187,300**
EXPENDITURES				
Strategic Objectives				
1. Build strong, democratic parliaments	*2,321,900*	1,322,200	824,200	**2,146,400**
2. Advance gender equality and respect for women's rights	*1,699,000*	517,900	656,400	**1,174,300**
3. Protect and promote human rights	*1,469,500*	1,035,600	508,500	**1,544,100**
4. Contribute to peacebuilding, conflict prevention and security	*505,200*	195,500	907,200	**1,102,700**
5. Promote inter-parliamentary dialogue and cooperation	*3,159,400*	3,437,600		**3,437,600**
6. Promote youth empowerment	*417,200*	79,600	265,100	**344,700**
7. Mobilize parliaments around the global development agenda	*972,700*	151,300	851,400	**1,002,700**
8. Bridge the democracy gap in international relations	*923,000*	927,100		**927,100**
Subtotal	***11,467,900***	**7,666,800**	**4,012,800**	**11,679,600**
Enablers				
Effective internal governance and oversight	*867,900*	912,700	21,600	**934,300**
Visibility, advocacy and communications	*1,026,200*	1,097,200		**1,097,200**
Gender mainstreaming and a rights-based approach	*10,000*	10,000		**10,000**
Properly resourced and efficient Secretariat	*2,681,700*	2,658,900		**2,658,900**
Subtotal	***4,585,800***	**4,677,200**	21,600	**4,700,400**
Other charges	*114,000*	106,000		**106,000**
Eliminations	*(296,500)*		(298,700)	**(298,700)**
Total expenditures	***15,871,200***	**12,451,600**	**3,735,700**	**16,187,300**

Estimates, by Strategic Objective, by source of funds (CHF)

	2019 Approved budget	2020 Approved budget		
		Regular Budget	Other Sources	All Funds
Revenues				
Assessed contributions	*10,515,200*	10,959,200		**10,959,200**
Working Capital Fund (IPSAS)	*232,000*	230,000		**230,000**
Working Capital Fund (liquid)	*190,000*	222,000		**222,000**
Staff assessment	*1,099,700*	1,205,800		**1,205,800**
Interest	*100,000*	100,000		**100,000**
Programme support costs	*0*	375,200	(375,200)	**0**
Other revenue	*16,000*	16,000		**16,000**
Voluntary contributions	*4,034,400*		5,065,000	**5,065,000**
Total revenues	***16,187,300***	**13,108,200**	**4,689,800**	**17,798,000**
EXPENDITURES				
Strategic Objectives				
1. Build strong, democratic parliaments	*2,146,400*	1,350,100	983,000	**2,333,100**
2. Advance gender equality and respect for women's rights	*1,174,300*	516,100	827,900	**1,344,000**
3. Protect and promote human rights	*1,544,100*	1,042,600	559,800	**1,602,400**
4. Contribute to peacebuilding, conflict prevention and security	*1,102,700*	198,700	1,246,400	**1,445,100**
5. Promote inter-parliamentary dialogue and cooperation	*3,437,600*	3,849,700		**3,849,700**
6. Promote youth empowerment	*344,700*	84,500	267,100	**351,600**
7. Mobilize parliaments around the global development agenda	*1,002,700*	156,100	1,159,200	**1,315,300**
8. Bridge the democracy gap in international relations	*927,100*	955,300		**955,300**
Subtotal	***11,679,600***	**8,153,100**	**5,043,400**	**13,196,500**
Enablers				
Effective internal governance and oversight	*934,300*	1,006,500	21,600	**1,028,100**
Visibility, advocacy and communications	*1,097,200*	1,052,000		**1,052,000**
Gender mainstreaming and a rights-based approach	*10,000*	10,000		**10,000**
Properly resourced and efficient Secretariat	*2,658,900*	2,779,000		**2,779,000**
Subtotal	***4,700,400***	**4,847,500**	21,600	**4,869,100**
Other charges	*106,000*	107,600		**107,600**
Eliminations	*(298,700)*		(375,200)	**(375,200)**
Total expenditures	***16,187,300***	**13,108,200**	**4,689,800**	**17,798,000**

Estimates, by Strategic Objective, by source of funds (CHF)

	2020 Approved budget	2021 Approved budget		
		Regular Budget	Other Sources	All Funds
Revenues				
Assessed contributions	*10,959,200*	10,920,800		**10,920,800**
Working Capital Fund (IPSAS)	*230,000*	230,000		**230,000**
Working Capital Fund (liquid)	*222,000*	392,000		**392,000**
Staff assessment	*1,205,800*	1,085,500		**1,085,500**
Interest	*100,000*	100,000		**100,000**
Programme support costs	*0*	372,900	(372,900)	**0**
Other revenue	*16,000*	16,000		**16,000**
Voluntary contributions	*5,065,000*		5,037,200	**5,037,200**
Total revenues	***17,798,000***	**13,117,200**	**4,664,300**	**17,781,500**
EXPENDITURES				
Strategic Objectives				
1. Build strong, democratic parliaments	*2,333,100*	1,419,800	1,148,600	**2,568,400**
2. Advance gender equality and respect for women's rights	*1,344,000*	525,500	890,300	**1,415,800**
3. Protect and promote human rights	*1,602,400*	1,034,900	566,100	**1,601,000**
4. Contribute to peacebuilding, conflict prevention and security	*1,445,100*	199,300	1,030,800	**1,230,100**
5. Promote inter-parliamentary dialogue and cooperation	*3,849,700*	3,733,900		**3,733,900**
6. Promote youth empowerment	*351,600*	85,600	387,900	**473,500**
7. Mobilize parliaments around the global development agenda	*1,315,300*	194,700	991,900	**1,186,600**
8. Bridge the democracy gap in international relations	*955,300*	923,500		**923,500**
Subtotal	***13,196,500***	**8,117,200**	**5,015,600**	**13,132,800**
Enablers				
Effective internal governance and oversight	*1,028,100*	1,030,400	21,600	**1,052,000**
Visibility, advocacy and communications	*1,052,000*	1,056,400		**1,056,400**
Gender mainstreaming and a rights-based approach	*10,000*	10,000		**10,000**
Properly resourced and efficient Secretariat	*2,779,000*	2,795,600		**2,795,600**
Subtotal	***4,869,100***	**4,892,400**	**21,600**	**4,914,000**
Other charges	*107,600*	107,600		**107,600**
Eliminations	*(375,200)*		(372,900)	**(372,900)**
Total expenditures	***17,798,000***	**13,117,200**	**4,664,300**	**17,781,500**

2021 publications

Issues Briefs
- Sexism, harassment and violence against women in parliaments in Africa
- A Winnable Battle: Parliamentarians and universal health coverage

Handbook
- Gender-responsive law-making
- Handbook for parliamentarians on nutrition and food systems
- Good practices in nationality laws for the prevention and reduction of statelessness (now available in Arabic, Armenian, Indonesian, Malay, Polish, Russian and Uzbek)
- A Guide to international refugee protection and building state asylum systems (now available in Uzbek)
- Handbook on Human Rights (now available in Korean)
- Handbook on International Humanitarian Law (now available in Chinese and Serbian)

Toolkits
- Disaster Risk Reduction to achieve the Sustainable Development Goals
- Parliaments and the Sustainable Development Goals: A self-assessment toolkit (now available in Albanian)

Reports
- 13th Summit of Women Speakers of Parliament Report
- Fifth World Conference of Speakers of Parliament (5WCSP) Report
- Youth participation in national parliaments
- Women in Parliament in 2020
- World e-Parliament Report 2020
- Impact Report 2020
- Green approaches to COVID-19 recovery: Policy note for parliamentarians (now available in Spanish, Hungarian and Russian)

Reference publications
- Social Media Guidelines
- Comparative research paper on parliamentary administration (now available in Spanish)

Guidelines
- Guidelines for parliamentarians on budgeting for the SDGs: Making the most of public resources
- Guidelines for enhancing the engagement and contribution of parliaments to effective development cooperation
- Guidelines for the elimination of sexism, harassment and violence against women in parliament (now available in Turkish, Korean and Arabic)

Infographics
- Violations of the human rights of MPs – 2021
- Youth in Parliament infographic
- Women in Politics: 2021

IPU collections

The IPU has seven collections primarily meant for parliamentarians and policymakers. All IPU publications are available here.

Issues Briefs are designed to raise awareness on a particular issue. They give an overview of a particular theme with statistics, tables, graphs, facts and figures.

Handbooks are an in-depth look at a theme designed for legislators involved in preparing laws and policies. They contain best practice, examples from other countries, definitions of key concepts, background information and advice for implementation.

Toolkits allow parliaments to self-evaluate what they have, what's missing and what action they need to take in a particular area.

Reports generally go into detail on a particular strategic theme to report on progress or setbacks. They contain new data and are published either annually or periodically.

Reference publications are designed as guidelines to help support parliamentary development.

Guidelines are aimed to turn attention from analysis to solutions. They support and better equip parliaments in efforts to put their own houses in order.

Infographics are usually in the form of maps to highlight visually a particular theme.

Copyright © Inter-Parliamentary Union, 2022

For personal and non-commercial use, all or parts of this publication may be reproduced on condition that copyright and source indications are also copied and no modifications are made. Please inform the Inter-Parliamentary Union on the usage of the publication content.

ISSN 2410-6755

Original version: English
Design and layout: Philippe Boisson, Graphisme
Printed in France by Courand et Associés

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

T +41 22 919 41 50
F +41 22 919 41 60
E postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland

Follow us on **ipu.org** and

الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

نوسا دوا، إندونيسيا

20–24 آذار/مارس 2022

نتائج المداولات

المرفق رقم 2

قرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

نوسا دوا، إندونيسيا

20–24 آذار/مارس 2022

المجلس الحاكم
البند 12

CL/209/12-R.1
نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

القرارات التي اعتمدها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 209 (نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022)

المحتويات

الصفحة

- **بيلاروسيا: السيد أناتولي ليبيدكو**
  قرار **3**
- **الإكوادور: 7 برلمانيين**
  قرار **8**
- **جمهورية مصر العربية: السيد مصطفى النجار**
  قرار **12**
- **إسواتيني: 3 برلمانيين**
  قرار **18**
- **دولة ليبيا: السيدة سهام سرقيوة**
  قرار **22**
- **ميانمار: 62 برلمانياً**
  قرار **26**

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

- **دولة فلسطين/إسرائيل: السيد مروان البرغوثي**

قرار **35**

- **أوغندا: 5 برلمانيين**

قرار **40**

- **أوغندا: برلمانيان**

قرار **45**

- **فنزويلا: 134 برلمانياً**

قرار **49**

بيلاروسيا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 209 (نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022).

تم تصوير السيد أناتولي ليبيدكو، زعيم الحزب المدني المتحد آنذاك، وهو يتحدث إلى وسائل الإعلام في مينسك في 6 تموز/يوليو 2005. وكالة فرانس برس

صورة/فيكتور دراشيف/ وكالة فرانس برس

BLR-07 – أناتولي ليبيدكو

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغير ذلك من أعمال العنف
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ إبطال تعسفي لانتخاب برلماني
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ أعمال أخرى تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ انتهاكات أخرى: الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة
- ✓ انتهاكات أخرى: الحق في العمل

القضية BLR-07

بيلاروسيا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضو برلماني معارض
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: آب/أغسطس 1998، إعادة تقديمه في آذار/مارس 2021
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/ مارس 2021
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: تشرين الثاني/نوفمبر 1999
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع الوفد البيلاروسي في الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار /مارس 2022)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: رسالة نائب رئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان، مجلس النواب (تموز/يوليو 2021).
- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/مارس 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس البرلمان (آذار/مارس 2022)
- بلاغ موجه للمشتكي: آذار/مارس 2022

أ. ملخص القضية

تم انتخاب السيد أناتولي ليبيدكو لعضوية مجلس السوفيات الأعلى الثاني عشر لبيلاروسيا في العام 1990، وأعيد انتخابه لاحقاً لعضوية مجلس السوفيات الأعلى الثالث عشر في العام 1995 لمدة خمس سنوات. وهو عضو بارز وزعيم سابق للحزب المدني المتحد، المعارض للرئيس، السيد ألكسندر لوكاشينكو، منذ العام 1996. إلى جانب برلمانيين آخرين عارضوا الرئيس، كان هو هدفاً لعدة انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان كانت موضوع شكوى جماعية إلى لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي في العام 1998. غير أنه على الرغم من أن لجنة الاتحاد البرلماني الدولي ذكرت أن الإجراءات التعسفية ضد السيد ليبيدكو وآخرين جاءت استجابة لأعمالهم البرلمانية، وأعربت عن قلقها في هذا الصدد، فإن النظر في القضية قد أغلق فيما بعد في غياب المعلومات اللازمة للتقدم. وفي 20 آذار/مارس 2021، قررت اللجنة إعادة فتح القضية في ضوء المعلومات الجديدة المتصلة مباشرة بنشاطه البرلماني كعضو في مجلس السوفيات الأعلى الثالث عشر التي قدمت في شكوى جديدة.

وأصبح السيد أناتولي ليبيدكو من أشد المنتقدين للرئيس لوكاشينكو بعد تصويتين تاريخيين أجريا في العامين 1995 و1996. وأضعف الاستفتاءان سلطات البرلمان، وعززا السلطات الشاملة للرئيس، وبتعديلهما للدستور، تراجعاً عن الإصلاحات الديمقراطية التي جرت في السنوات الخمس الأولى منذ استقلال بيلاروسيا. يدعي صاحب الشكوى أن الرئيس عيّن، في الصراع على السلطة الذي أعقب ذلك، مجلس نواب جديداً يتألف حصراً من أشخاص موالين له.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن جميع أعضاء البرلمان الذين لم يوافقوا على الخضوع للرئيس قد أدرجوا في القائمة السوداء وتعرضوا لمضايقات مستمرة. ويؤكد صاحب الشكوى أن السيد ليبيدكو تعرض لانتهاكات متكررة لحقوق الإنسان منذ العام 1996، كنتيجة مباشرة لإدراجه في القائمة السوداء. وتشمل هذه التهديدات المتعددة التي تلقاها في العام 1996 بعد نشر مقالاته في الصحافة المستقلة، والضرب المبرح من قبل مهاجمين ملثمين في منزله والكثير من التعرض للضرب في السنوات التالية. وظلت التحقيقات الجنائية التي فتحت نتيجة لذلك غير مثمرة. ويفيد صاحب الشكوى بأن السيد ليبيدكو واجه، في فترة 1997 – 2000، إجراءات قضائية متعددة انتهكت حقه في محاكمة عادلة، وأنه اعتُقل تعسفاً عدة مرات واحتُجز في سجن استوفى، وفقاً لصاحب الشكوى، عتبة تعريف التعذيب بموجب القانون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، يُزعم أن السيد ليبيدكو واجه حظراً ضمنياً على العمل في القطاعين العام والخاص على حد سواء، ويُزعم أن لجنة أمن الدولة هي التي نفذته، فضلاً عن حظر التسجيل

كمرشح لمنصب عام. ويؤكد صاحب الشكوى أنه ينبغي النظر إلى هذه الانتهاكات المزعومة على أنها أعمال انتقامية بسبب النشاط البرلماني الدولي الصريح للسيد ليبيدكو، بما في ذلك الخطب التي ألقاها في قاعة كونغرس الولايات المتحدة وفي الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في العام 1999.

ووفقاً لصاحب الشكوى، واصل السيد ليبيدكو، بعد انتهاء ولايته في العام 2000، القيام بدور نشط في الحياة العامة للبلد، بما في ذلك عن طريق تنظيم احتجاجات ضد اختفاء زميله، السيد فيكتور غونشار، وضد تزوير الناخبين المبلغ عنه في انتخابات العامين 2004 و2010، التي يُزعم أنها أدت إلى حالات متعددة من الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتعذيب والمحاكمات غير العادلة وغيرها من الانتهاكات. ويفيد صاحب الشكوى بأنه أثناء اندلاع مظاهرات حاشدة من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة عقب النتائج المتنازع عليها للانتخابات الرئاسية في آب/أغسطس 2020، اختُطف السيد ليبيدكو ووُضع في مرفق احتجاز سابق للمحاكمة تابع للاستخبارات السوفياتية، وأُطلق سراحه فيما بعد من دون توجيه أي تهم إليه. ووفقاً لصاحب الشكوى، غادر السيد ليبيدكو بيلاروسيا في أواخر العام 2021، لأنه كان لديه سبب للاعتقاد بأنه سيواجه السجن إذا بقي هناك بعد الآن. منذ ذلك الحين، تم تعيينه كمنسق للجنة الإصلاح الدستوري من قبل السيدة سفيتلانا تيخانوفسكايا، التي أعلنت نفسها رئيسة منتخبة لبيلاروسيا في الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها للعام 2020.

وقد أعرب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مراراً عن قلقه العميق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في بيلاروسيا، التي وجدتها ذات طابع منهجي ومنتظم، وكذلك استخدام التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، وعدم استجابة حكومة بيلاروسيا لحالات التعذيب وعدم مشاركة الأحزاب السياسية المعارضة في البرلمان[1]. في أيلول/سبتمبر 2020، أجرى مجلس حقوق الإنسان مناقشة عاجلة حول الوضع في بيلاروسيا بعد انتخابات العام 2020 واتخذ قراراً يدين ما ورد عن استخدام العنف والاعتقالات التعسفية والتعذيب ضد آلاف المتظاهرين. وفي الاستعراض الدوري الشامل الثالث لبيلاروسيا، أوصت عدة بلدان بيلاروسيا بتعديل تشريعاتها لمنع حدوث انتهاكات جديدة مع التركيز على مواد قانون الجرائم الإدارية والقانون الجنائي[2].

[1] راجع قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم A/HRC/45/L.1 المؤرخ 17 أيلول/سبتمبر 2020؛ والقرار A/HRC/RES/38/14 المؤرخ 16 تموز/يوليو 2018؛ والقرار A/HRC/32/L.10/Rev.1 المؤرخ 28 حزيران/يونيو 2016؛ والقرار A/HRC/RES/29/17 المؤرخ 22 تموز/يوليو 2015؛ والقرار A/HRC/29/L.12 المؤرخ 26 حزيران/يونيو 2015؛ والقرار 25/26 المؤرخ 27 حزيران/يونيو 2014.

[2] تقرير الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني بالاستعراض الدوري الشامل: بيلاروسيا (A/HRC/46/5) المؤرخ 4 كانون الثاني/يناير 2021.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* عضو وفد بيلاروسيا على الآراء التي قدمها خلال جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي؛ *ويأمل* أن تدخل السلطات في حوار مستمر وبنّاء مع اللجنة سعياً إلى تسوية مرضية لهذه القضية؛ *ويشير* في هذا الصدد إلى أن إجراء اللجنة يستند إلى حوار مستمر وبنّاء مع السلطات، وفي مقدمتها برلمان البلد المعني؛

2. *يلاحظ* بقلق بالغ ادعاء صاحب الشكوى أن السيد ليبيدكو تعرّض، منذ العام 1996 وحتى نفيه من بيلاروسيا بعد عقود من الزمن، لمضايقات مستمرة بسبب نشاطه كبرلماني معارض وواجه انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان لا تزال من دون عقاب حتى يومنا هذا؛ *ويشير إلى* أن الإفلات من العقاب، بحماية المسؤولين من الإجراءات القضائية والمساءلة، يشجع بشكل حاسم على ارتكاب المزيد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وأن الهجمات على أعضاء البرلمان، عندما تُترك من دون عقاب، لا تنتهك فحسب الحقوق الأساسية للبرلمانيين والذين انتخبوهم، بل تؤثر أيضاً على نزاهة البرلمان وقدرته على أداء دوره كمؤسسة؛ *ويشدد* على الحق المشروع للسيد ليبيدكو في الحصول على تعويض عن الانتهاكات التي واجهها؛ ففي هذا الصدد، *يحث* البرلمان البيلاروسي على استخدام سلطاته بفعالية لضمان التحقيق الكامل والفوري في الادعاءات البالغة الخطورة الموصوفة أعلاه، تليها أي خطوات لإقرار المساءلة تبرر ذلك؛ *وتطلب من* السلطات البرلمانية تقديم معلومات عن أي تطورات ذات صلة في هذا الصدد وعن أي إجراء يتخذه البرلمان تحقيقاً لهذه الغاية؛

3. *يلاحظ* مع الأسف أنه يبدو أن السلطات لم تبذل أي جهود جادة لإصلاح التشريع الذي أدى إلى تكرار الاحتجاز التعسفي، وانتهاكات الحق في محاكمة عادلة، وانتهاكات حق السيد ليبيدكو في حرية التجمع، على النحو الذي أوصت به بعثة اللجنة بعد زيارتها لبيلاروسيا في تشرين الثاني/نوفمبر 1999 والعديد من هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان؛ *ويستنكر* أن الأحكام القانونية والإدارية نفسها التي أدت إلى هذه الانتهاكات المزعومة تؤدي، حسبما يُقال، إلى انتهاكات لحقوق آلاف المواطنين البيلاروسيين بعد مرور 20 عاماً على بعثة الاتحاد البرلماني الدولي، على النحو المنصوص عليه في عدة قرارات لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛ *ويود* أن تتلقى آراء السلطات البرلمانية في هذا الصدد؛

4. *يؤكد* ضرورة إعادة النظر في التشريعات البيلاروسية، بما في ذلك قانون الجرائم الإدارية والقانون الجنائي، تفادياً لتكرار مثل هذه الحالات؛ *ويشدد* على أن برلمان بيلاروسيا يتحمل مسؤولية خاصة عن تشجيع اتخاذ خطوات لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك ضمان أن يتمكن جميع أعضائه من التحدث بحرية من دون خوف؛ *ويدعو* السلطات إلى ضمان تعديل التشريعات القائمة بحيث تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة؛
5. *يحث* جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي والمراقبين الدائمين في الاتحاد البرلماني الدولي والجمعيات البرلمانية ومنظمات حقوق الإنسان العاملة في المنطقة على اتخاذ إجراءات ملموسة دعماً لحل هذه القضية على نحو يتسق مع احترام القيم الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان؛ *ويأمل* في أن يتمكن من الاعتماد على مساعدة جميع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة؛
6. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية البيلاروسية والمدعي العام وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛
7. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

الإكوادور

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 209 (نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022).

شعار وثائق باندورا © لويك فينانس/وكالة فرانس برس

ECU-93 – السيدة مونيكا استيفانيا بالاسيوس زامبرانو

ECU-94 – السيد فاوستو جارين

ECU-95 – السيدة باولا كابيزاس

ECU-96 – السيدة ماريا فيرناندا أستوديلو

ECU-97 – السيدة فيكتوريا ديسنتونيو

ECU-98 – السيد بابل كريستيان مونيوز لوبيز

ECU-99 – السيدة ريبيكا فيفيانا فيلوز راميريز

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ الأعمال الأخرى التي تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية

القضية ECU-COLL-93

الإكوادور: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحايا: 7 أعضاء برلمانيين معارضين (رجلان وخمس نساء)
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: ---
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع الوفد الإكوادوري في الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار /مارس 2022)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: ---
- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/مارس 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (شباط/فبراير 2022)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: كانون الثاني/يناير 2022

أ. ملخص القضية

تتعلق هذه القضية بادعاءات الملاحقة السياسية والمضايقة ضد سبعة أعضاء إكوادوريين في البرلمان من حركة اتحاد الأمل (Movimiento Unión por la Esperanza)، وهي قوة[3] المعارضة الرئيسية في البرلمان.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد عانى هؤلاء البرلمانيون من العنف السياسي نتيجة للتحقيق الذي أجراه بعضهم، بصفتهم أعضاء في اللجنة الخاصة الدائمة المعنية بالضمانات الدستورية وحقوق الإنسان والحقوق الجماعية والتعددية الثقافية التابعة للجمعية الوطنية للإكوادور (اللجنة البرلمانية)، في ما يسمى وثائق باندورا[4]، لإبدائهم آراءهم بشأن هذه المسألة وكنتيجة مباشرة لعملهم كأعضاء في المعارضة.

ويُزعم أن أعمال الملاحقة هذه تهدف إلى تخويف البرلمانيين السبعة، وتُنفَّذ أساساً من خلال التصريحات العلنية الوصمة التي يدلي بها أعضاء الحكومة الوطنية أو الحزب الحاكم «حركة توفير الفرص» على وسائل التواصل الاجتماعي والتلفزيون والإذاعة وفي وسائل الإعلام المطبوعة ومن خلال مجموعة متنوعة من الإجراءات القانونية والإدارية.

ومن أمثلة الرسائل التي قدمها صاحب الشكوى عدة رسائل تلقاها أعضاء البرلمان السيدة مونيكا بالاسيوس، والسيدة ريبيكا فيلوز، والسيدة ماريا فيرناندا أستوديلو، والسيدة فيكتوريا ديسنتونيو، يطلق عليهم فيها «لصوص» و «متهربون من الضرائب» و «مخططون للانقلاب»، ووفقاً لصاحبة الشكوى، فقد استخدمت عدة حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي لتبرير العنف الجنسي والسياسي والعنصري ضد عضوة البرلمان السيدة باولا كابيزاس، والحجة الرئيسية هي أنها امرأة من أصل إفريقي.

وفيما يتعلق بوضع عضو البرلمان السيد فاوستو جارين، يدعي صاحب الشكوى أنه أُخطر في 10 كانون الثاني/يناير 2022 بالقرار رقم CAL-2021-2023-287، الذي ينص على فرض عقوبة إدارية بتعليق لمدة 10 أيام من ممارسة ولايته البرلمانية. ويرى صاحب الشكوى أن هذه العقوبة طبقت تعسفاً من دون احترام حقوق الدفاع، وأنها اعتمدت انتقاماً لأنه أحد المتحدثين الرئيسيين في قضية وثائق باندورا المعروضة على البرلمان والرأي العام المحلي.

---

[3] لأغراض هذا القرار، يشير مصطلح «المعارضة» إلى أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى مجموعات سياسية أو أحزاب ذات سلطة محدودة في صنع القرار ويعارضون السلطة الحاكمة.

[4] التحقيق في وثائق الملاذ الضريبي التي تكشف أسماء أكثر من 300 سياسي ومسؤول حكومي وملياردير من أكثر من 90 دولة، 35 منهم رؤساء دول. وكان من بين القادة السياسيين لأمريكا اللاتينية المعنيين رئيس جمهورية الإكوادور، السيد غييرمو لاسو.

وفيما يتعلق بوضع عضو البرلمان السيد بابيل مونيوز، يذكر صاحب الشكوى أن عضو البرلمان تعرض للملاحقة والمضايقة منذ انعقاد المجلس التشريعي السابق بسبب آرائه السياسية وعمله كعضو في المعارضة. ومن أحدث الأمثلة على المضايقات القانونية أن السيد مونيوز كان موضوع دعوى رفعها مكتب المراقب العام بشأن اتهامات بالفساد، يدعي صاحب الشكوى أنها لا أساس لها من الصحة.

ويشير صاحب الشكوى أيضاً إلى أن مكتب المدعي العام أرسل في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 رسالة رسمية إلى الجمعية الوطنية، موجهة إلى اللجنة البرلمانية، تفيد بأن التحقيق الأولي رقم 137-2021 قد فتح في جريمة «الأكاذيب الأيديولوجية» المزعومة من خلال تقديم التقرير المتعلق بقضية وثائق باندورا. ووفقاً لصاحب الشكوى، فتح مكتب المدعي العام هذا التحقيق ضد أعضاء اللجنة الخاصة انتقاماً من تصرفات هؤلاء البرلمانيين أثناء ممارستهم لولايتهم.

وفي جلسة الاستماع التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي، ذكر الوفد الإكوادوري أن الجمعية الوطنية لا تملك الأهلية القانونية لرصد اتصالات مسؤولي الدولة أو الرسائل المنشورة على الشبكات الاجتماعية، وأن الإجراءات الإدارية ضد السيد جارين والإجراءات التي بدأها مكتب المراقب العام بشأن السيد مونيوز تتفق مع القواعد المحلية المنطبقة. وذكر الوفد أيضاً أن التحقيق الأولي الذي فتح في جريمة «الأكاذيب الأيديولوجية» المزعومة يُجرى أمام المحاكم ذات الصلة، ويرجع ذلك إلى أن بعض أعضاء اللجنة البرلمانية قاموا، حسبما زُعم، بتعديل التقرير النهائي للجنة من دون إبلاغ جميع أعضائها.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يلاحظ* أن الشكوى المتعلقة بهذه القضية مقبولة، بالنظر إلى أن البلاغ: (1) قدمه صاحب شكوى مؤهل بالشكل الواجب بموجب القسم I.1 (أ) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (2) يتعلق بسبعة من أعضاء البرلمان الحاليين وقت تقديم الادعاءات الأولية؛ (3) يتعلق بادعاءات ذات صلة بالتهديدات وأعمال التخويف، وانتهاك حرية الرأي والتعبير، وانتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات، وغير ذلك من الأعمال التي تعوق ممارسة الولاية البرلمانية، وهي ادعاءات تقع ضمن ولاية اللجنة؛

2. *يشكر* الوفد الإكوادوري على المعلومات التي تلقاها وعلى اجتماعه بأعضاء لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي لمناقشة القضايا التي تم بحثها والمخاوف التي أثيرت؛

3. *يلاحظ* مع القلق أن إجراءات المحاكم جارية ضد السيدة ديسنتونيو والسيدة كابيزاس والسيدة أستوديلو، أعضاء المعارضة، فيما يتصل بعملهم في لجنة برلمانية تتناول مسألة بالغة الحساسية يمكن أن تضر برئيس الجمهورية؛ *ويود* أن يتلقى معلومات رسمية ومفصلة عن الوقائع التي تستند إليها التهم الموجهة إلى هؤلاء البرلمانيين الثلاثة وأن تطّلع بانتظام على التقدم المحرز في الإجراءات؛

4. *يشعر* بالقلق إزاء الطابع التمييزي والمتحيز جنسياً للرسائل والتعليقات المهينة التي تلقتها السيدة بالاسيوس والسيدة فيلوز والسيدة ديسنتونيو والسيدة كابيزاس والسيدة أستوديلو؛ ويرى أنهن عرضة بوجه خاص لأشكال متعددة من التمييز والعنف لأنهن نساء وعضوات في المعارضة؛ *ويؤكد* أن الجمعية الوطنية، بحكم سلطاتها التشريعية وسلطاتها المتعلقة بالموازنة والرقابة، لديها الفرصة لتقديم مساهمة حاسمة في منع جميع أشكال العنف ضد المرأة وتهيئة الظروف المواتية للتحقيق الفعّال وفي الوقت المناسب في هذه الأفعال ومعاقبة مرتكبيها بموجب القواعد المنطبقة؛

5. *يشير* إلى أن التحيز الجنسي والعنف القائم على الجندر ضد البرلمانيات، بما في ذلك عبر الإنترنت، ينتهكان كرامتهن ويؤديان إلى بيئة مخيفة أو معادية أو مهينة أو مخزية أو مسيئة ويرسّخان عدم المساواة بين الجنسين والقوالب النمطية؛ *ويشير* كذلك إلى أن هذه الآثار الضارة قد تكون أكثر ضرراً بالبرلمانيات من الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً أو المهمشة، مثل النساء من أصل إفريقي؛

6. *يود* أن يتلقى معلومات رسمية ومفصلة ونسخاً من الوثائق ذات الصلة المتعلقة بالإجراءات الإدارية المتخذة ضد السيد جارين، التي أدت إلى تعليق ولايته البرلمانية مؤقتاً؛ *ويرغب* في تلقي معلومات رسميّة ومفصّلة عن الإجراءات التي اتخذها مكتب المراقب العام ضد السيد مونيوز والوقائع التي تبرر التهم الموجهة إليه؛

7. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس الجمعية الوطنية وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

8. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليها تقريراً في الوقت المناسب.

جمهورية مصر العربية

القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 209 (نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022)[5]

مصطفى النجار © صورة بإذن بيلادي – آن أيلند فور هومانيتي، الولايات المتحدة

EGY-07 - مصطفى النجار

الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختفاء القسري
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب

القضية EGY-07

جمهورية مصر العربية: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضو مستقل في مجلس النواب

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I (1) (أ) و (د) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)

تاريخ تقديم الشكوى: شباط/فبراير 2020

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: أيار/مايو 2021

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة الاستماع مع الوفد المصري إلى الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2022)

المتابعة الأخيرة:

– بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس مجلس النواب (آذار/مارس 2022)

– بلاغ من أصحاب الشكوى: حزيران/يونيو 2021

– بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس النواب (شباط/فبراير 2022)

– بلاغ موجه إلى أصحاب الشكوى: كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2022

[5] أعرب وفد جمهورية مصر العربية عن تحفظه بشأن القرار.

أ. ملخص القضية

يزعم أصحاب الشكوى أن السيد مصطفى النجار اختفى في محافظة أسوان الجنوبية في 27 أيلول/سبتمبر 2018. لم تتمكن عائلته ومحاموه من الاتصال به أو الحصول على معلومات حول مكان وجوده. وهم يخشون أنه ربما يكون قد اعتُقل بشكل تعسفي واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي.

وزعم أصحاب الشكوى أن السيد النجار كان رمزًا لثورة العام 2011 وكان منتقدًا صريحًا للحكومة المصرية خلال ولايته البرلمانية التي استمرت من 23 كانون الثاني/يناير إلى 14 حزيران/يونيو 2012، عندما تم حل البرلمان المصري وفقاً لحكم صادر عن المحكمة الدستورية العليا. تم تغريمه في كانون الأول/ديسمبر 2017، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات بتهمة "إهانة القضاء" في خطاب ورد أنه ألقاه خلال جلسة برلمانية في العام 2012. خلصت محكمة جنايات القاهرة في حكمها الصادر في 30 كانون الأول/ديسمبر 2017، إلى أن السيد النجار ارتكب جريمتين خلال العامين 2012 و2013، الأولى كانت إهانة وتشويه صورة المحاكم والسلطات القضائية من خلال خطاب مفعم بالكراهية وخطاب مزدر تم نشرهما ومن خلال مقابلات عبر التلفاز والقنوات الإذاعية، وكذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وزعم أصحاب الشكوى أيضاً أن المحكمة قد أفادت بأن تصريحات السيد النجار خلال جلسة برلمانية في العام 2012 تهدف إلى تشويه سمعة القضاء والقضاة والإضرار بهم. ولم يقض السيد النجار وقته في السجن حيث ظل مختبئًا رغم أنه كان واضحاً لأفراد عائلته مكان وجوده، حيث أنه اختفى قبل أيام قليلة من محاكمته الاستئنافية، التي عُقدت في 15 تشرين الأول /أكتوبر 2018.

وأفاد أصحاب الشكوى بأن عائلة السيد النجار تلقت في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2018، مكالمة هاتفية من مجهول تبلغها بأنه محتجز لدى الشرطة في معسكر الشلال التابع لقوات الأمن المركزي في أسوان. طلب محامي السيد النجار من السلطات المصرية الحصول على رد رسمي بشأن احتجاز موكله المزعوم في معسكر الشلال، لكن لم تقدم أي معلومات في هذا الصدد. نفت دائرة الإعلام الحكومية المصرية أن يكون لها دور في اختفاء السيد النجار وقالت في بيان رسمي صدر في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018 إنه اختفى عمدًا لتجنب قضاء فترة عقوبته في السجن، متهمةً إياه بأنه هارب.

وأشارت السلطات البرلمانية المصرية، في رسالتها المؤرخة 24 أيار/مايو 2021، إلى أن قرار محكمة النقض المصرية الصادر في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018 يتعلق برفض استئناف السيد النجار لإلغاء العقوبة الأصلية. توضح الرسالة أن قرار محكمة النقض برفض معارضة المتهم للحكم الصادر ضده ليس نتيجة غيابه أمام المحكمة أثناء جلسة الاستماع للقضية. وأضافت أن محكمة النقض لم تقبل المعارضة في ظل التطبيق الصحيح للقانون المصري الذي يسمح محامي الدفاع عن المتهم بالحضور أمام محكمة الجنايات في غياب المتهم. بما أن المحكمة وافقت على حضور محامي الدفاع عن المتهم من دون حضور المتهم نفسه، يصبح الحكم الصادر ضد المتهم حكماً *غيابيًا* ويخضع لمعارضة من المتهم، لمنع الأخير من فقدان حقه في مختلف مستويات التقاضي التي يحق للمواطنين الحصول عليها.

وفي 29 تموز/يوليو 2019، قدم المشتكون شكوى إلى المحكمة الإدارية لمجلس الدولة ضد وزارة الداخلية المصرية لعدم الإفصاح عن مكان وجود السيد النجار وفشلها في بذل جهود جادة لتحديد مكانه. استدعت المحكمة الإدارية لمجلس الدولة في قرارها الصادر في 18 كانون الثاني/يناير 2020، مسؤولية الدولة وأشارت إلى أن البيان الصادر عن الهيئة العامة للاستعلامات غير كاف. وبينت المحكمة أن الدولة وقوات الشرطة التي هي، وفقاً للمادة 1 من قانون هيئة الشرطة (القانون رقم 109 للعام 1971)، "هيئة مدنية نظامية بوزارة الداخلية تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسة وزير الداخلية وتحت قيادته"، كان من واجبها تحديد مكان الأشخاص المختفين، لا سيما عند تقديم شكوى بشأن اختفائهم.

وأعربت السلطات البرلمانية المصرية في رسالة مؤرخة 24 أيار/مايو 2021، عن آرائها حول القضية. أضافت السلطات أيضاً أن الجريمة التي ارتكبها السيد النجار لا تتعلق بولايته البرلمانية ولم تتم ملاحقته بسبب التصريحات التي قدمها في البرلمان. واحتجت السلطات البرلمانية بأنه بين العامين 2012 و2013، اتُّهم السيد النجار وأفراد آخرون بالإضرار بالسلطات القضائية والقضاة من خلال المقالات والتعليقات المكتوبة، والتصاريح التي قدمت أثناء المقابلات، والرسائل التي نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي والمتضمنة تصاريح خاطئة ومفعمة بالكراهية ضد المحاكم المصرية والقضاء. وأوضحت السلطات أيضاً أنه لا يجوز للحصانة البرلمانية أن تحمي أعضاء البرلمان من المحاكمة عندما تكون الجرائم المرتكبة قابلة للعقاب بموجب القانون. صرحت السلطات

أنه تم حل البرلمان وفقاً للحكم الصادر عن المحكمة الدستورية العليا بتاريخ 14 حزيران/يونيو 2012 وأن لهذا القرار تأثيراً رجعياً. وبناءً على ذلك، لم يكن للمذكور آنفاً، ولم يتمتع في أي وقت، بمهام تمثيلية.

وفي خلال جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت في آذار/مارس 2022، شدد رئيس لجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب المصري، السيد كريم درويش، على أهمية عمل اللجنة وأوضح الآراء والذرائع التي قدمتها السلطات في رسالتها المؤرخة 24 أيار/مايو 2021. وشدد السيد درويش أن السلطات البرلمانية المصرية مقتنعة بأنه لا ينبغي على الاتحاد البرلماني الدولي النظر في قضية السيد النجار إذ أنه لا يتمتع ولم يتمتع أبداً بأي مهام تمثيلية، وفقاً لحكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في حزيران/يونيو 2012. ولكنه على استعداد للمشاركة مع اللجنة بنية حسنة لتوضيح بعض المسائل.

وصرّح أيضاً السيد كريم درويش أنه، استجابة للحكم الصادر عن المحكمة الإدارية لمجلس الدولة بتاريخ 18 كانون الثاني/يناير 2020، بذلت السلطات المصرية جهوداً لمعرفة مكان الشخص الغائب من خلال اتخاذ تدابير متعددة، بما فيها من خلال توزيع تعميمات مع تفاصيل السيد النجار على كافة مراكز الشرطة في جميع أنحاء المقاطعات المصرية ساعية للحصول على معلومات عن مكانه. وأشار السيد كريم درويش أيضاً إلى أنه على الرغم من ادعاء أصحاب الشكوى بأن السيد النجار هو خاضع للاختفاء القسري، لا يرد أي دليل يثبت أن السيد النجار ضحية الاختفاء القسري وأن جريمة كهذه تخضع لمجموعة من المعايير لم يتم استيفائها في هذه القضية. تعتبر السلطات السيد النجار "غائباً" نظراً لأنه كان مختبئًا لتجنب قضاء عقوبة السجن، كما أشارت أفراد عائلته. صرح السيد كريم درويش بأن المهام التمثيلية لأعضاء البرلمان لا تسمح لشاغلها ارتكاب الجرائم، ولا تبرر ارتكاب مثل هذه الجرائم، ولا تشكل حاجزاً لإحالتهم إلى محكمة جنائية. وبالتالي، إن مبدأ الفصل بين الصلاحيات لا يسمح لأعضاء السلطات السابقين والحاليين بالتدخل في عمل السلطات القضائية؛ أو بإهانة أعضائها أو التأثير عليهم؛ أو إطلاق حملات إعلامية ضدها للتأثير على أحكامها وقراراتها. وأوضح أن التهم الجنائية ضد السيد النجار سببها التصريحات التي قدمها خارج البرلمان وليس ضمن نطاق برلماني على

الإطلاق. وكرر السيد كريم درويش أن الدعوى التي يجري النظر فيها ليست مبنية على أساس واقعي وقانوني؛ بل على العكس، إنها مبنية على أقوال غير مؤكدة وخالية من أي أدلة قانونية.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1- *يشكر* السلطات المصرية على المعلومات التي قدمتها في رسالتها المؤرخة 24 أيار/مايو 2021 وعلى الاجتماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي من أجل مناقشة قضية السيد النجار

2- *يحيط علماً* بالإجراءات التي اتخذتها السلطات لتحديد مكان السيد النجار، بما في ذلك توزيع تعميمات مع تفاصيل السيد النجار على كافة مراكز الشرطة في مقاطعات مختلفة تطلب فيها معلومات عن مكان وجوده؛ *ويرغب* في الحصول على تأكيد خطي من السلطات المعنية بأن هذه الإجراءات قد اتخذت بالفعل، وفي أن يتم إبلاغه بالنتائج التي تم التوصل إليها حتى الآن؛ *ويؤكد*، مع ذلك، أن هذه الإجراءات لا ترقى إلى المستوى المطلوب للتصدي بشكل حقيقي لاختفاء السيد النجار، أي إجراء تحقيق كامل في مكان وجوده يثبت الحقيقة في قضيته؛

3- *مقتنع* بأن جمهورية مصر العربية يمكن أن تبذل المزيد من الجهود لتحديد مكان السيد النجار، *ويحث* السلطات مرة أخرى على اتخاذ الإجراءات المناسبة للعثور على السيد النجار، بغض النظر عن إدانته وحقيقة أنه لم يقض عقوبة السجن؛ *ويرغب* في أن يظل على اطلاع على وجه السرعة بالخطوات المتخذة في هذا الصدد؛

4- *يعرب من جديد* عن قلقه من أن السيد النجار قد أدين لانتقاده القضاء، وهو جزء من الممارسة المشروعة لولايته البرلمانية ويجب أن تحميه حصانته البرلمانية؛ *ويؤكد* أيضًا في هذا الصدد أن حرية التعبير هي إحدى ركائز الديمقراطية، وأنها ضرورية لأعضاء البرلمان، وأنها تشمل جميع أنواع الكلام، والقيود التي حددتها المواثيق الأساسية لحقوق الإنسان والفقه المرتبط بها؛ *ويكرر* رغبته في تلقي نسخ من قرارات محكمة جنايات القاهرة ومحكمة التمييز للعامين 2017 و2018؛

5- *يؤكد مرة أخرى* أنه بينما تعتبر جمهورية مصر العربية السيد النجار هارباً و "غائباً"، فإنها تظل ملزمة بالقيام بكل ما في وسعها للعثور عليه، وأنه من خلال عدم اتخاذ أي إجراءات لتحديد مكانه، تعمد السلطات حرمان أقاربه من العدالة، الذين لهم حق مشروع في معرفة مصيره؛ *ويرغب* في هذا الصدد في الحصول على المزيد من المعلومات حول وضع الأشخاص المفقودين في جمهورية مصر العربية وما هي المعايير المطلوب

استيفاؤها حتى تشرع السلطات في التحقيق في اختفاء الأفراد الذين تقدمت عائلاتهم بشكوى بشأن اختفائهم؛

6- *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات المختصة، وأصحاب الشكوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم معلومات ذات الصلة بمكان وجود السيد النجار.

7- *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

إسواتيني

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 209 (نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022).

أعضاء دائرة الشرطة الملكية في إسواتيني يراقبون المنتسبين إلى مؤتمر النقابات العمالية في سوازيلاند وهم يغنون شعارات سياسية في وسط مانزيني في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021 خلال احتجاج مؤيد للديمقراطية. ميشيل سباتاري – وكالة فرانس برس

SWZ-02 – مدودوزي باسيدي مابوزا

SWZ-03 – مثانديني دوبي

SWZ-04 – مدودوزي جوزيلا سيميلان

القضية SWZ-COLL-01

إسواتيني: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: ثلاث أعضاء برلمانيين مستقلين.
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I.1 (ب) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تاريخ تقديم الشكوى: كانون الثاني/يناير 2022
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/فبراير 2022
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –
جلسة الاستماع الأخيرة للجنة: ---
المتابعة الأخيرة:
– بلا غ من السلطات: رسالة من رئيس مجلس الجمعية (آذار/مارس 2022)
– بلا غ من أصحاب الشكوى: كانون الثاني/يناير 2022
– بلا غ موجه إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الجمعية (شباط/فبراير 2022)
– بلا غ موجه إلى صاحب الشكوى: آذار/مارس 2022

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ التأخيرات المفرطة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الأعمال الأخرى التي تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية

أ. ملخص القضية

تم القبض على البرلمانيين مدودوزي باسيدي مابوزا ومثانديني دوبي مساء يوم 25 تموز/يوليو 2021 واحتجزوا في مركز شرطة مباباني منذ ذلك الحين. فرّ برلماني ثالث، السيد مدودوزي سيميلان، من البلاد قبل تنفيذ أمر اعتقاله. يواجه السيد مابوزا والسيد دوبي اتهامات بموجب قانون قمع الإرهاب ومخالفة الأنظمة المتعلقة بكوفيد-19. وبحسب ما ورد، تم تأجيل النظر المناسب في طلبات الكفالة من البرلمانيين المحتجزين بشكل منهجي، ومن المقرر الآن الاستماع إلى استئناف الكفالة في 25 آذار/مارس 2022. وفيما يتعلق بالسيد سيميلان، يبدو أنه لم يُتهم رسمياً بأي جريمة، لأن قضيته لم تحل رسمياً بعد إلى المحكمة.

واتخذت الإجراءات القانونية ضد البرلمانيين في السياق التالي. في أيار/مايو 2021، بدأت الدعوات للإصلاح السياسي تنتشر على منصات مختلفة في جميع أنحاء إسواتيني، كما دعا ثلاثة برلمانيين إلى هذه التغييرات. ولإثبات أن أعضاء البرلمان هؤلاء حصلوا على تفويض من دوائرهم الانتخابية لتوجيه هذه الدعوة، أدى ذلك إلى تسليم سلسلة من العرائض إلى البرلمان لدعم الدعوة إلى التغيير. كان المتظاهرون يطالبون بإصلاحات دستورية وسياسية، ويعربون عن أسفهم لفشل الحكومة في تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، ويطالبون بالاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، ويتذرعون بسوء المعاملة المزعوم من قبل الشرطة. وقدمت عرائض إلى مختلف مراكز تينخوندلا، ومعظمها من الشباب، إلى أعضاء برلمانهم كإقرار للدعوة إلى إجراء إصلاحات دستورية وسياسية. تم تصعيد هذه الدعوات خلال الاحتجاجات ضد «وحشية الشرطة» المزعومة بعد وفاة طالب الحقوق بجامعة إسواتيني، السيد ثاباني نكوموني. وانضم البرلمانيون الثلاثة المذكورون أعلاه إلى حركة #العدالة_لثاباني #justiceforThabani، التي أيدت الدعوة إلى إصلاحات دستورية وسياسية. في 24 حزيران/يونيو 2021، أصدر حظراً على تسليم هذه العرائض القائم بأعمال رئيس الوزراء آنذاك، نائب رئيس الوزراء، السيد ثيمبا إن ماسوكو. وقال القائم بأعمال رئيس الوزراء في خطابه إن هذا «قرار واع للحفاظ على سيادة القانون وتهدئة التوترات التي حولت الممارسة إلى عنف وفوضى». واصل المتظاهرون تقديم العرائض ضد الحظر ومنعتهم الشرطة.

,في تقريرها الذي صدر في نهاية حزيران/يونيو 2021 بشأن الأحداث التي وقعت في وقت سابق من ذلك الشهر، وجدت لجنة إسواتيني لحقوق الإنسان والإدارة العامة (اللجنة) – وهي مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية في إسواتيني – أنه تم ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات أثناء الاضطرابات. علاوة على ذلك، يشير التقييم إلى أن القوة المميتة استخدمت بشكل عشوائي ضد المتظاهرين وأفراد الجمهور الذين لم يكونوا

حتى جزءاً من الاحتجاجات. يبدو أن المتظاهرين أنفسهم كانوا عنيفين حيث تعذر الوصول إلى بعض المناطق بسبب قطع الطرق وحرق الإطارات. ووقعت أضرار واسعة النطاق وحرق الممتلكات والشركات ونهب المتاجر. تم احتجاز غالبية الأشخاص المعتقلين لفترات طويلة بشكل غير معقول من دون محاكمة. على الرغم من منحهم في النهاية حقهم في الإفراج بكفالة، إلا أن المحاكم غالباً ما فرضت كفالات مفرطة وغرامات باهظة. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن التهم الموجهة إلى السيد مابوزا والسيد دوبي، وربما إلى السيد سيميلان، تشكل أعمالاً انتقامية وتهدف إلى إسكاتهم، نظراً لأنهم كانوا في طليعة المطالب المذكورة أعلاه بإجراء إصلاحات ديمقراطية في إسواتيني، وهي ملكية مطلقة يقودها الملك مسواتي الثالث لأكثر من 30 عاماً، حيث لا يعترف قانوناً بالأحزاب السياسية.

وذكر رئيس مجلس الجمعية، في رسالته المؤرخة 21 آذار/مارس 2022، أن الحصانة البرلمانية للبرلمانيين الثلاثة فيما يتعلق بالخطاب المتصل بالمناقشة والإجراءات في البرلمان كانت دائمًا موضع احترام. كما ذكر رئيس مجلس الجمعية أن ظروف سجن السيد مابوزا والسيد دوبي هي نفس ظروف سجن السجناء الآخرين وأنهم مُنحوا جميع الاستحقاقات العامة الممنوحة للسجناء الذين ينتظرون المحاكمة. وأضاف أنه نظراً لأن الأمر معروض على المحكمة، بسبب فصل السلطات، فإنه لا يمكنه التعليق على التهم المحددة.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يلاحظ* أن الشكوى المتعلقة بوضع السيد مدودوزي باسيدي مابوزا والسيد مثانديني دوبي والسيد مدودوزي جوزيلا سيميلان، وجميعهم أعضاء في برلمان إسواتيني، قد أعلن قبولها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بموجب إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها في 11 شباط/فبراير 2022.
2. *يشكر* رئيس مجلس الجمعية على المعلومات المستفيضة الواردة في رسالته المؤرخة 21 آذار/مارس 2022؛
3. *يساوره* بالغ القلق لأن السيد مابوزا والسيد دوبي قد ألقي القبض عليهما واحتجزا فيما يتصل بمناشدتهما العلنية لتعزيز الديمقراطية، التي تندرج تماماً ضمن الممارسة المشروعة لحقهما في حرية التعبير؛ *ويرى* في هذا الصدد أن لائحة الاتهام المعدلة ضد الرجلين، كما أحالتها السلطات البرلمانية، لا تبدد هذا القلق في هذه المرحلة؛ *ويقرر* بالتالي إرسال مراقب للمحاكمة إلى الإجراءات الجنائية بهدف جمع المعلومات والإبلاغ عن كيفية احترام حقوق الإنسان الأساسية للمتهمين في القضية قيد النظر، ولا سيما حقهم في محاكمة عادلة وحرية التعبير والتجمع وتشكيل الجمعيات؛
4. *يساوره* القلق أيضاً لعدم النظر في طلب الإفراج عنهم بكفالة بعد مرور ثمانية أشهر على اعتقالهم؛ *ويشير* في هذا الصدد إلى أن الحق في محاكمة عادلة يستتبع أيضاً الحق في المثول فوراً أمام قاضٍ؛ *ويأمل* أن تثبت جلسة المحكمة في 25 آذار/مارس 2022 أنها حاسمة في هذا الصدد وأن تأخذ في الاعتبار الحجج التي قدمها الدفاع؛ *ويود* أن يظل على علم بالمسائل المطروحة في الفقرة السابقة؛
5. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس مجلس النواب وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛
6. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

دولة ليبيا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 209 (نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022).

© بإذن من عائلة سرقيوة

سهام سرقيوة–LBY-01

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختطاف
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب

القضية LBY-01

دولة ليبيا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضوة مستقلة في مجلس النواب.
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I.1 (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تاريخ تقديم الشكوى: تموز /يوليو 2019
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الثاني/نوفمبر 2021
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –
جلسة الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع الوفد الليبي في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول /أكتوبر 2019)
المتابعة الأخيرة:
– بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس مجلس النواب (تموز /يوليو 2020)
– بلاغ من أصحاب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2021
– بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس النواب (تشرين الأول/اكتوبر 2021)
– بلاغ موجه إلى أصحاب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2021

أ. ملخص القضية

اختطفت السيدة سهام سرقيوة من منزلها في 17 تموز/يوليو 2019. وبحسب أصحاب الشكوى، داهم أكثر من عشرة مسلحين ملثمين منزلها في الساعة 2 صباحًا بعد أن غرق في الظلام، وكأن الكهرباء انقطعت، ووقع انفجار داخل المنزل. وأثناء الهجوم، أصيب زوج السيدة سرقيوة برصاصة في ساقيه وجُرحت عينه، وضربوا أحد أبنائها أثناء أسرها. في أعقاب الهجوم، تم نقل زوج السيدة سرقيوة وابنها إلى المستشفى، حيث لم يسمح لهما بتلقي أي زيارات. وادعى أصحاب الشكوى أيضاً أن الخاطفين صادروا هواتف عائلة السيدة سرقيوة من أجل منعهم من تنبيه وسائل الإعلام بشأن الهجوم.

ويدعي أصحاب الشكوى أن الخاطفين هم أعضاء في اللواء 106 للجيش الوطني الليبي بقيادة السيد خليفة حفتر، وهو تأكيد يستند إلى *أسلوب عمل* الخاطفين وسيارات الدفع الرباعي المستخدمة. يُزعم أن الجناة قاموا بطلاء رسالة "الجيش خط أحمر [لا يجب تجاوزه]" واسم اللواء المسؤول عن اختطاف السيدة سرقيوة، "أولياء الدم". وأضاف أصحاب الشكوى أيضاً أن المهاجمين وصلوا حسبما زُعم، في سيارات تابعة لإدارة المباحث الجنائية الليبية التابعة للحكومة المؤقتة بشرق دولة ليبيا.

ويُزعم أن اختطاف السيدة سرقيوة جاء رداً على موقفها السياسي المعارض للعمليات العسكرية في طرابلس، حيث تم نقلها من منزلها بعد فترة وجيزة من إجرائها مقابلة تنتقد الهجوم العسكري وتدعو إلى وقف إراقة الدماء. ويعتقد مقدمو الشكوى أن اختطاف السيدة سرقيوة لم يكن عملاً من أعمال العنف العشوائية، نظراً لانتقادها الصريح للسيد خليفة حفتر والظروف التي وقع فيها الهجوم. وأضاف أصحاب الشكوى أن العديد من المسؤولين الليبيين الذين يعيشون في الجوار، بما في ذلك رئيس بلدية بنغازي كان من الممكن أن يتدخلوا مع حراسهم المسلّحين لمنع أو على الأقل إحباط الهجوم، لكنهم امتنعوا عمداً عن القيام بذلك.

في 18 تموز/ يوليو 2019، أصدر مجلس النواب في طبرق بيانًا يدين بشدة اختطاف السيدة سرقيوة على يد مجهولين ودعا وزارة الداخلية وكافة القوى الأمنية إلى تكثيف الجهود للعثور على السيدة سرقيوة، لضمان الإفراج الفوري عنها ومحاسبة المسؤولين عن اختطافها. أبلغ النائب الأول والثاني لرئيس مجلس النواب لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2019 أن وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة في شرق دولة ليبيا أشار إلى أن الجماعات الإرهابية ربما تكون مسؤولة عن اختطاف السيدة سرقيوة، ويواصل

مجلس النواب متابعة القضية، التي لا تزال قيد التحقيق، وأنه من الممكن أن تظهر السيدة سرقيوة على قيد الحياة.

وبحسب ما ورد، في أيلول/سبتمبر 2020، أحيلت قضية السيدة سرقيوة إلى النيابة المختصة. وأضاف المشتكون أن السلطات الليبية لم تبلغ أسرة السيدة سرقيوة بهذا التطور، أو أن التحقيق قد انتهى.

وفي تقريرها المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر 2021، خلصت بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق التي تم إنشاؤها للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في دولو ليبيا منذ العام 2016 إلى أنه يرد أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن السيدة سرقيوة كانت ضحية للاختفاء القسري ووجدت أن السلطات المختصة في دولة ليبيا فشلت في حماية حياتها. وذكر تقرير البعثة أيضاً أن الأدلة تشير إلى أن السيدة سرقيوة قد اختطفها إما الجيش الوطني الليبي أو الجماعات المسلّحة التابعة له. في 24 كانون الثاني/يناير 2022، أعربت المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن دولة ليبيا، السيدة ستيفاني توركو ويليامز، علناً عن قلقها بشأن قضية السيدة سرقيوة ودعت «السلطات المعنية إلى تقديم معلومات عن مكان وجودها».

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *لا يزال يعتريه الاستياء* من الاختطاف الوحشي للسيدة سهام سرقيوة في انتقام واضح لإعرابها عن موقفها السياسي ضد العنف في دولة ليبيا وتأييدها لوضع حد لإراقة الدماء؛
2. *يتأسف* لصمت مجلس النواب الليبي وعدم الاستجابة لطلبات الحصول على معلومات حول حالة ونتائج التحقيق الجنائي المتعلق باختطاف أحد أعضائه؛
3. *يشير إلى* النتائج التي توصلت إليها بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق المنشأة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في دولة ليبيا منذ العام 2016 فيما يتعلق بقضية السيدة سهام سرقيوة؛ *ويكرر* المخاوف التي أعرب عنها المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بدولة ليبيا؛ *ويود* أن يعرف المزيد عن عمل آليتي الأمم المتحدة لاستكشاف سبل التعاون الرامية إلى المساعدة في حل قضية السيدة سرقيوة؛

4. *يؤكد من جديد* الآثار الطويلة الأمد للإفلات من العقاب على نزاهة البرلمان وقدرته على أداء دوره كمؤسسة – بل وأكثر من ذلك عندما تستهدف الشخصيات البارزة في البرلمان آراءها السياسية، كما هو الحال في هذه القضية؛ *ويرى* أن السلطات الليبية، بإثبات الحقيقة في قضية السيدة سرقيوة، ستبعث برسالة قوية إلى المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان مفادها أن الإفلات من العقاب لا يمكن أن يسود في دولة ليبيا؛
5. *يدرك* الحالة الاستثنائية السائدة في دولة ليبيا والتحديات الهائلة التي تواجه القانون والنظام في البلد؛ ومع ذلك، *يشدد على* ضرورة احترام حقوق الإنسان لعضو مجلس النواب الليبي بأي ثمن؛ *ويحث* السلطات المعنية على اتخاذ التدابير المناسبة لمحاسبة المسؤولين عن اختطاف السيدة سرقيوة وتقديم معلومات عن مصيرها؛ *ويدعو* مجلس النواب الليبي مرة أخرى إلى استخدام سلطته الرقابية لضمان قيام وزارة الداخلية بإجراء تحقيق فعال وشامل، وطلب ردود واضحة من الحكومة بشأن هوية الجناة؛ *ويرغب* في إبقاءه على علم في هذا الصدد؛
6. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية، ووزارة الداخلية، وبعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق، والمستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بدولة ليبيا، وأصحاب الشكوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛
7. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليها تقريراً في الوقت المناسب.

ميانمار

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 209 (نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022).

جنود أمام دار ضيافة حيث كان أعضاء برلمان ميانمار يقيمون في نايبيداو بعد فترة وجيزة من الاستيلاء العسكري. STR /وكالة فرانس برس

MMR-267 – وين مينت
MMR-268 – السيدة أونغ سان سو كي
MMR-269 – هنري فان ثيو
MMR-270 – مان وينخاينغ من
MMR-271 – تي خون مايات
MMR-272 – تون تون هاين
MMR-274 – ثان زين ماونغ
MMR-275 – الدكتور وين مايات آي
MMR-276 – أونغ مينت
MMR-277 – يي خاونغ نيونت
MMR-278 – الدكتور ميو أونغ
MMR-279 – كياو مينت
MMR-280 – السيدة وين ميا ميا
MMR-281 – كياو مين هلينغ
MMR-283 – أوكا مين
MMR-284 – زارني مين

MMR-302 – السيدة مايات ثيدا هتون
MMR-303 – ساو شار فونغ أوار
MMR-304 – روبرت نيال يال
MMR-305 – لامين تون (الملقب أفيو)
MMR-306 – أونغ كي نيونت
MMR-307 – لاما ناو أونغ
MMR-308 – سيثو ماونغ
MMR-309 – أونغ كياو أو
MMR-310 – نونغ نا جاتان
MMR-311 – مينت أو
MMR-312 – السيدة نان مول خام
MMR-313 – ثانت زين تون
MMR-314 – ماونغ ماونغ سوي
MMR-315 – ثين تون
MMR-316 – ثان هتوت
MMR-317 – أونغ أونغ أو

MMR-285 – مي ثين
MMR-286 – تينت سو
MMR-287 – كياو ثاونغ
MMR-289 – السيدة فيو فيو ثن
MMR-290 – يي مون (الملقب تين تيت)
MMR-291 – هتون مينت
MMR-292 – ناينغ هتو أونغ
MMR-293 – الدكتور واي فيو أونغ
MMR-294 – السيدة زين مار اونغ
MMR-295 – لوين كو لات
MMR-297 – وين ناينغ
MMR-298 – ناي ميو
MMR-299 – زاو مين ثين
MMR-301 – زاي لات
MMR-318 – با ميو ثين
MMR-319 – سو وين (أ) سو لاي
MMR-320 – يو مان نيونت ثين
MMR-321 – خين ميات ثو
MMR-322 – ناي لين اونغ
MMR-323 – هانغ ناينغ
MMR-324 – السيدة شوي بون
MMR-325 – واي لين اونغ
MMR-326 – بياي فيو
MMR-327 – السيد لين لين أو
MMR-328 – السيد خياو لين
MMR-329 – السيد تن هتوي
MMR-330 – السيد اونغ ميينت شاين
MMR-331 – السيد بيتال اونغ
MMR-332 – السيد اون وين

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختطاف
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف الأخرى
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ انتهاكات أخرى: السحب غير المشروع للجنسية

القضية MMR-COLL-03

ميانمار: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحايا: 62 برلمانياً من المعارضة (55 رجلاً و7 نساء)
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكوى المؤهلون): القسم I-1(أ) إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: آذار/ مارس 2021
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/فبراير 2022

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: - - -
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار (آذار/مارس 2022)
المتابعة الأخيرة:
- مذكرة شفوية من البعثة الدائمة لجمهورية اتحاد ميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف: شباط/فبراير 2022
- بلاغ من أصحاب الشكوى: شباط/فبراير 2022
- رسالة من صاحب الشكوى: شباط/فبراير 2022
- مذكرة شفوية موجهة إلى البعثة الدائمة لجمهورية اتحاد ميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف: شباط/فبراير 2022
- بلاغ موجه إلى أصحاب الشكوى: آذار/مارس 2022

أ. ملخص القضية[6]

بعد رفض الاعتراف بنتائج الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أعلن الجيش حالة الطوارئ التي استمرت لمدة عام، وشرع في الاستيلاء على السلطة بالقوة في 1 شباط/ فبراير 2021، وهو اليوم الذي كان من المقرر أن يتسلم فيه البرلمان الجديد مقاليد السلطة. تم تمديد حالة الطوارئ هذه في 31 كانون الثاني/يناير 2022، مع وعد بإجراء انتخابات بحلول نهاية العام 2023.

ويفيد صاحب الشكوى بأن رئيسة برلمان ميانمار ومستشارة الدولة أونغ سان سو كي وستة برلمانيين آخرين من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية قد وُضعوا قيد الإقامة الجبرية بينما اعتُقل 20 عضواً آخرين في البرلمان تعسفاً بعد الانقلاب بوقت قصير. رفع اعتقال السيد واي لين أونغ والدكتور بيا فيو في 14 كانون الأول/ديسمبر 2021 العدد الإجمالي للبرلمانيين المحتجزين إلى 30. ومن بين المحتجزين، يقال إن العديد منهم محتجزون في الحبس الانفرادي في سجون مكتظّة، وحيثما يواجهون سوء المعاملة والتعذيب، مع قلة فرص الحصول على الرعاية الطبية أو المشورة القانونية أو من دون الحصول عليها، وهو مصير يتقاسمه ما يقرب من 1000 مواطن محتجز تعسفياً وفقاً لتقرير صادر عن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار[7]. في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اتُّهمت مستشارة الدولة أونغ سان سو كي و 15 من كبار السياسيين الآخرين بتزوير الانتخابات خلال انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر، مما قد يؤدي إلى السجن وتعليق الحقوق السياسية وحل حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2021، أدينت السيدة أونغ سان سو كي والسيد وين مينت بالتحريض على الاضطرابات العامة وأدينا بالسجن لمدة أربع سنوات، وأعقب ذلك إدانة أخرى للسيدة أونغ سان سو كي في 10 كانون الثاني/يناير 2022 في ثلاث تهم منفصلة. إجمالاً، حُكم عليها بالسجن ست سنوات، مع انتظار المزيد من التهم ضدها.

ووفقاً لصاحب الشكوى، في 4 شباط/فبراير 2021، اجتمع نحو 70 عضواً منتخباً في البرلمان من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في العاصمة نايبيداو وأدوا اليمين الدستورية متعهدين بالالتزام بالولاية التي منحها

---

[6] لأغراض هذا القرار، يشير مصطلح «المعارضة» إلى أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى مجموعات سياسية أو أحزاب ذات سلطة محدودة في صنع القرار ويعارضون السلطة الحاكمة.

[7] https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/03/myanmar-un-report-urges-immediate-concerted-effort-international-community?LangID=E&NewsID=28283

لهم الشعب. في 5 شباط/فبراير، اجتمع 300 عضو في البرلمان عبر الإنترنت وأنشأوا لجنة تمثيل للبرلمان، بقيادة 20 عضواً في البرلمان. تعتبر لجنة تمثيل البرلمان غير قانونية، بينما وصفت لجنة تمثيل البرلمان مجلس إدارة الدولة المعيّن عسكرياً بأنه منظمة إرهابية، وفي 31 آذار/مارس 2021 عيّنت اللجنة حكومة وحدة وطنية، والتي يعتبرونها الحكومة المؤقتة الشرعية. ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد أُجبر أعضاء لجنة تمثيل البرلمان الـ 20 على الاختباء خوفاً من الانتقام بسبب أنشطتهم السياسية. ويبدو أن أفراد أسر لجنة تمثيل البرلمان قد تعرضوا مراراً للمضايقة والإيذاء من جانب الجيش، ويُزعم أن والد السيد سيثو ماونغ تعرّض للتعذيب حتى الموت بعد اعتقاله. وبحسب ما ورد اتُّهم رئيس مجلس الشيوخ السابق ورئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، السيد مان وين خينغ ثان، بالخيانة العظمى، بينما يواجه العديد من أعضاء البرلمان الآخرين اتهامات جنائية بالتحريض على العصيان المدني وتهم أخرى تحمل عقوبات شديدة.

وعلى الرغم من أن السلطات العسكرية سمحت بحدوث احتجاجات سلمية بأغلبية ساحقة في الأسابيع القليلة الأولى، إلا أن حالة حقوق الإنسان في ميانمار اتخذت منعطفاً مدمراً نحو الأسوأ في آذار/ مارس 2021، مع ورود تقارير عن استخدام ذخيرة آلية حية وأسلحة متفجرة ضد المدنيين. اعترف المقرر الخاص للأمم المتحدة بالطابع الواسع والمنهجي للانتهاكات التي ارتكبها الجيش (المعروف باسم «التاتماداو») منذ بداية الانقلاب وأعلن أن نطاقها يفي بعتبة تعريف الجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، أعرب بعض الخبراء عن قلقهم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى، معلنين أن ميانمار على شفير الفشل، مشيرين إلى أن تصرفات الجيش تجعل البلاد غير قابلة للحكم.

وفي 24 نيسان/أبريل 2021، عقدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) "اجتماعاً للقادة لمناقشة "القضايا الملحة ذات الاهتمام المشترك"، ودعت ممثلاً عن السلطات العسكرية في ميانمار للحضور. وأدى هذا الاجتماع إلى اعتماد توافق في الآراء المؤلف من خمس نقاط بشأن ميانمار، يدعو إلى الوقف الفوري للعنف وتعيين مبعوث خاص إلى ميانمار يزور البلد للاجتماع بجميع الأطراف المعنية. نظراً لأن السلطات العسكرية رفضت الوصول إلى المبعوث الخاص ولم تظهر أي استعداد لتنفيذ توافق في الآراء المؤلف من خمس نقاط، فقد تم استبعادها من اجتماعات آسيان اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2021.

ووفقاً لآخر المعلومات التي قدمها صاحب الشكوى، جُرّد السيد يي مون (المعروف أيضاً باسم تين ثيت)، وسعادة السيد لوين كو لات، وسعادة السيدة زين مار أونغ، وسعادة السيدة فيو فيو ثين من جنسيتهم لاتهامهم بـ«الإضرار بمصالح ميانمار». في جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2022، أفاد المقرر الخاص للأمم المتحدة أن أكثر من 1600 مدني قتلوا على يد *التاتماداو* بما وصفه بسلسلة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ودعا المقرر الخاص المجتمع الدولي بأسره إلى ممارسة ضغط أكبر وأكثر تضافراً على السلطات العسكرية. كما جدد دعوته إلى وقف تدفق الأسلحة نحو الجيش، الذي ورد أنه تلقى أسلحة استخدمت ضد السكان المدنيين من عدد محدود من البلدان بعد الانقلاب بوقت طويل، على النحو المبين في تقريره الأخير[8]. وفي الوقت نفسه، تلقت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مراسلات من السلطات العسكرية تتهم فيها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بتشجيع الإرهاب والفوضى، التي يُزعم أنها أودت بحياة أكثر من 1000 شخصاً، بينما تشير إلى الالتزام بتنفيذ توافق في الآراء المؤلف من خمس نقاط وإمكانية استئناف الحوار شريطة اتخاذ تدابير الثقة وبناء الثقة أولاً.

[8] تقرير أعده المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار – تمكين الأعمال العدائية: عمليات نقل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للأسلحة إلى جيش ميانمار. متوفر على الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources Myanmar.pdf

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يلاحظ* أن القضية الحالية تشمل أيضاً شكوى جديدة تتعلق بحالة السيد لين لين أو، والسيد كياو لين، والسيد تين هتوي، والسيد أونغ ميينت شين، والسيد بيتال أونغ، والسيد أون وين، وأن: الشكوى (1) مقدمة بالشكل المناسب من قبل صاحب شكوى مؤهل بموجب القسم I.1 (أ) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين) (2) تتعلق بأعضاء البرلمان الحاليين وقت تقديم الادعاءات الأولية؛ (3) تتعلق بادعاءات ذات صلة بالتعذيب وسوء المعاملة وغير ذلك من أعمال العنف والتهديدات وأعمال التخويف والاعتقال والاحتجاز التعسفيين وظروف الاحتجاز اللاإنسانية والافتقار إلى إجراءات المحاكمة العادلة وانتهاك حرية الرأي والتعبير وانتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات وعدم احترام الحصانة البرلمانية، وهي ادعاءات تقع ضمن ولاية اللجنة؛ *ويرى* بالتالي أن الشكوى مقبولة بموجب أحكام القسم IV من الإجراءات؛ *ويعلن نفسه* مختصاً بالنظر فيها؛

2. *يقر* بالمعلومات التي قدمتها البعثة الدائمة لجمهورية اتحاد ميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف رداً على الأسئلة التي طرحتها عليه اللجنة؛ *ويحيط علماً* بالإفراج عن برلمانيَين آخرين انتخبا في العام 2020 في الأشهر القليلة الماضية؛

3. *يعرب عن قلقه* إزاء الادعاءات القائلة بأن أربعة برلمانيين على الأقل قد حرموا تعسفاً من جنسيتهم من قبل مجلس إدارة الدولة المعين عسكرياً؛ *ويشدد على* أن إلغاء الجنسية، بموجب القانون الدولي، تدبير بالغ الخطورة، لا سيما إذا أدى إلى انعدام الجنسية، وينبغي ألا يؤخذ إلا في ظل الاحترام الكامل للإجراءات القانونية الواجبة، التي ينبغي أن تشمل الاستماع إلى الفرد المعني، ولأسباب خطيرة جداً فحسب؛ *ويرغب* في تلقي معلومات عن هذه النقاط من السلطات العسكرية؛

4. *لا يزال يشعر* بالاستياء إزاء الادعاءات القائلة بأن 62 برلمانياً محتجزون في الحبس الانفرادي في سجون تفيد التقارير بأنهم يتعرضون فيها لسوء المعاملة والتعذيب والعنف القائم على الجندر، وبأنهم محتجزون في ظروف احتجاز لا إنسانية مع قلة فرص الحصول على الرعاية الطبية أو المشورة القانونية أو من دون الحصول عليها؛ *ويطلب*، مرة أخرى، أن تقدم السلطات العسكرية معلومات محددة عن

كل برلماني محروم من حريته، بما في ذلك معلومات عن حالته الصحية، والحصول على ظروف احتجاز إنسانية وآمنة، والزيارات الأسرية والاجتماعات المغلقة مع محاميهم، وكذلك بشأن المحاكمة العادلة والعلنية لكل برلماني محتجز؛ *ويحث* السلطات العسكرية على السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة البرلمانيين المحتجزين؛

5. *يشعر بالاستياء* إزاء الخسائر البشرية الناجمة عن أعمال العنف التي أعقبت الاستيلاء القسري على السلطة، بما في ذلك التقارير المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؛ *ويحث* السلطات العسكرية على الوفاء بالتزامها بتنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط الذي توسطت فيه آسيان ووضع حد فوري للعنف؛ *ويشعر بالحيرة* إزاء الفكرة التي طرحتها السلطات العسكرية ومفادها أن الإجراءات المتخذة ضد المحتجين ينبغي اعتبارها خطوات تتخذ لتنفيذ التزامها بإنهاء العنف؛ *ويحث* السلطات العسكرية على تنفيذ التزامها بالالتزام بتوافق الآراء المؤلف من خمس نقاط عن طريق الوقف الفوري لاستخدام القوة الفتاكة وممارسة ضبط النفس الحقيقي ضد أولئك الذين يمارسون حقوقهم الإنسانية، وكذلك عن طريق الالتزام بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ *ويعتقد* أن إطلاق سراح جميع البرلمانيين المحتجزين خطوة أساسية نحو إنهاء العنف وبناء الثقة التي تسمح بوقف تصعيد العنف والعودة إلى الحوار، على النحو المنصوص عليه في توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط؛

6. *يدعو* السلطات العسكرية إلى احترام حقوق الإنسان لجميع أعضاء البرلمان المنتخبين في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وبالتالي، السماح لهم بالانتساب والتجمع والتعبير عن آرائهم وتلقي المعلومات ونقلها والتحرك من دون خوف من الأعمال الانتقامية؛ *ويحث* السلطات العسكرية على الامتناع عن اتخاذ إجراءات مادية أو قانونية ضد أعضاء اللجنة الـ20 الذين يمثلون لجنة تمثيل البرلمان، وأي شخص آخر انتخب في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، فيما يتعلق بأنشطتهم البرلمانية؛ *ويود* أن يتلقى على وجه الاستعجال معلومات محددة عن هذه النقاط من السلطات العسكرية؛

7. *يدعو* برلماناته الأعضاء، والمراقبين الدائمين والجمعيات البرلمانية لدى الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك الجمعية البرلمانية الدولية لآسيان، إلى الضغط من أجل احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية في ميانمار لإظهار التضامن مع أعضاء البرلمان الذين انتخبوا في العام 2020، بمن فيهم أعضاء لجنة تمثيل البرلمان؛ *ويرحب* بالإجراءات المتخذة حتى الآن للمساهمة في حل الأزمة، *ويدعو* البرلمانات

الأعضاء إلى بذل المزيد في هذا الصدد، بما في ذلك المساعدة على وقف تدفق الأسلحة المستخدمة ضد المدنيين؛ *ويدعو* البرلمانات الأعضاء والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي إلى مواصلة تعزيز الشبكة الدولية للتضامن مع برلمانيي ميانمار إلى جانب تحالف البرلمانيين الدولي من أجل ميانمار، وإلى اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم هذا المسعى بالشراكة مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في المنطقة؛ *ويدعو* البرلمانات الأعضاء إلى إبلاغها بأي خطوات قد تتخذها تحقيقاً لهذه الغاية؛

8. *يطلب* من الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات العسكرية وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛ *ويطلب* أيضاً من الأمين العام أن يستكشف جميع الإمكانيات الأخرى لمعالجة الشواغل وطلبات المعلومات المثارة في هذا المقرر بشكل فعال؛

9. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

دولة فلسطين/إسرائيل

قرار اعتمد بتوافق الآراء من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 209 (نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022)[9]

رام الله، 15 نيسان/أبريل 2015 – محتجون فلسطينيون يلوّحون بالأعلام، حاملين صور قائد حركة فتح، مروان البرغوثي، خلال مسيرة لإحياء بذكرى اعتقاله. صورة وكالة فرانس برس/عباس موماني

PSE-02 – مروان البرغوثي

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغير ذلك من أعمال العنف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة

القضية PSE-02

دولة فلسطين/إسرائيل: المجلس التشريعي الفلسطيني وبرلمان اسرائيل منتسبان للاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، عضو من الأغلبية
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكوى المؤهلون): القسم I-1(ب) إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: نيسان/أبريل 2002
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الثاني/نوفمبر 2020
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع أصحاب الشكوى في الدورة الـ162 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (تشرين الأول/أكتوبر 2020)؛ جلسة استماع مع رئيس المجموعة البرلمانية لحركة فتح في الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2018)
المتابعة الأخيرة:
– بلاغ من السلطات: رسائل من رئيس وفد الكنيست إلى الاتحاد البرلماني الدولي (آذار /مارس 2022)؛ رسالة من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (تشرين الأول/أكتوبر 2020).
– بلاغ من أصحاب الشكوى: تشرين الثاني/نوفمبر 2020
– بلاغات موجهة إلى السلطات: رسائل إلى رئيس الكنيست، ورئيس وفد الكنيست إلى الاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2022)؛ رسالة إلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (كانون الأول/ديسمبر 2021).
– بلاغ موجه إلى أصحاب الشكوى: شباط/فبراير 2021

[9] أعرب وفد إسرائيل عن تحفظاته بشأن القرار.

أ. ملخص القضية

إن السيد مروان البرغوثي، العضو المنتخب ديمقراطياً في المجلس التشريعي الفلسطيني، في دائرة رام الله بالضفة الغربية، منذ كانون الثاني/يناير 1996 وبحسب عدة مصادر، المعروف على نطاق واسع بدعوته إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، اعتقله جيش الدفاع الإسرائيلي في 15 نيسان/أبريل 2002 في رام الله وتم نقله إلى معتقل في إسرائيل. ووجهت إليه تهمة القتل العمد والشروع في القتل والتورط في تنظيمات إرهابية. بدأت محاكمته أمام المحكمة المركزية في تل أبيب في 14 آب/أغسطس 2002 وانتهت في 6 حزيران/يونيو 2004، عندما حكمت عليه المحكمة بخمسة أحكام بالسجن المؤبد ومعاقبتين بالسجن لمدة 20 عاماً. بالرغم من وجوده في السجن، فقد أعيد انتخاب السيد البرغوثي عضواً برلمانياً عن دائرته الانتخابية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في العام 2006.

وقد أثار أصحاب الشكوى سلسلة من الاعتراضات القانونية على اعتقال السيد البرغوثي ومحاكمته، زاعمين أنه تعرض لسوء المعاملة، لا سيما في بداية اعتقاله، وحُرم من الاتصال بمحام. وعيّنت اللجنة السيد سيمون فورمان، خبيراً، ومحامياً، للإبلاغ عن المحاكمة. صرّح في تقريره الصادر في العام 2003، الذي لم تبد السلطات الإسرائيلية آرائها بشأنه، أن "الانتهاكات العديدة للقانون الدولي... تجعل من المستحيل الاستنتاج أن السيد البرغوثي حصل على محاكمة عادلة" ولذلك لم تثبت إدانته.

وأقر السيد فورمان في تقريره أن هذه الانتهاكات بدأت باعتقال غير قانوني، ونقل السيد البرغوثي إلى إسرائيل بحسب اتفاقيات أوسلو، واتفاقية جنيف الرابعة. وبحسب التقرير، يدعي السيد البرغوثي أنه تعرض للمعاملة القاسية، واللاإنسانية، والمهينة وأنه لم يتم التحقيق فيها قط أثناء استجوابه. وفي ما يتعلق بسير إجراءات المحاكمة، أشار مراقب المحاكمة إلى أن لا أحد من شهود الادعاء، جميعهم فلسطينيون، شهد ضد السيد البرغوثي، وقدم أي دليل عن تورطه في أعمال متهم بارتكابها. على العكس، اعترض البعض منهم على "اعترافاتهم" إذ إنها منتزعة بالإكراه، بينما صرح آخرون أنهم أجبروا على توقيع مستندات في اللغة العبرية، لم يفهموها، وانتهز البعض الآخر الفرصة لإدانة السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

بالإضافة إلى ذلك، استناداً إلى إحدى المصادر، أُفيد إلى أن المحكمة وافقت على تقرير أعدته أجهزة المخابرات الإسرائيلية بمثابة شهادة السيد البرغوثي وذلك في 6 نيسان/أبريل 2003، وقد رفض السيد البرغوثي التوقيع عليه. وكذلك، أشار السيد فورمان أنه في جلسة الاستماع الأولى، أظهر الجمهور الحاضر في قاعة المحكمة موقفاً عدائياً، واصفين السيد البرغوثي بـ"القاتل، والإرهابي".

وبحسب محامي السيد البرغوثي، استندت الاتهامات الموجهة ضد السيد البرغوثي إلى تقارير سرية لم يطّلع عليها، والأسئلة التي طرحها المحققون عليه هي حول المستندات المأخوذة من مكاتب السلطة الوطنية الفلسطينية فحسب،

لا سيما طلبات للدعم المالي، أو الاجتماعي الموجه إلى السيد البرغوثي. بصفة السيد البرغوثي برلمانياً، والأمين العام السابق لحركة فتح–الضفة الغربية، اعتاد أن يتلقى طلبات مماثلة، أحالها إلى مكتب السيد عرفات.

وفي السنوات الأولى من اعتقاله، طالب عدد من أعضاء الكنيست بإطلاق سراح السيد البرغوثي مثل عضو الكنيست، السيد أمير بيريتز في آذار/مارس 2008 عندما صرّح أن السيد البرغوثي يمكنه أن يكون عنصراً أساسياً في التوصل إلى الاستقرار، وتولي مسؤولية السلطة الوطنية الفلسطينية، والسيد غيديون إزرا، عضو كاديما. وبعد انتخاب السيد البرغوثي في آب/أغسطس 2009 في اللجنة المركزية لحركة فتح، أعرب أيضاً السيد أفيشاي برايفرمان، وزير شؤون الأقليات الإسرائيلي، عن دعمه لإطلاق سراحه.

وفي 17 نيسان/أبريل 2017، شرع السيد البرغوثي في إضراب جماعي عن الطعام، وانضم إليه أكثر من 1000 سجين فلسطيني، للاحتجاج على الظروف المسيئة واللاإنسانية التي تحتجز السلطات الإسرائيلية فيها السجناء الفلسطينيين. في حين أن إدارة السجن الإسرائيلي وافقت على تلبية بعض طلبات المحتجزين، بما فيها زيادة عدد الزيارات الشهرية، أفاد أصحاب الشكوى أنه لم تتم تلبية هذا المطلب.

وخلال جلسة استماع انعقدت مع أصحاب الشكوى الفلسطينيين في تشرين الأول/أكتوبر 2020، جمعت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين معلومات عن وضع السيد مروان البرغوثي، وغيرهم من السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، لا سيما الحق بالزيارات، التي خضعت لقيود صارمة إثر جائحة كوفيد–19. كذلك، اطلعت اللجنة على الظروف الصعبة التي يواجهها أفراد عائلات المحتجزين قبل منحهم الحق في زيارة ذويهم، وتشمل موافقة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وإذن إسرائيلي بالدخول إلى البلد، والرحلة الطويلة للوصول إلى مرافق السجون. وخلال جلسة الاستماع التي انعقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وصف أيضاً أصحاب الشكوى ظروف الاحتجاز القاسية في السجون الإسرائيلية، خاصة الاكتظاظ المفرط. في رسالة للسلطات البرلمانية الإسرائيلية، مؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020، لم توفر أي معلومات عن ظروف احتجاز السيد البرغوثي، بما فيها حق الزيارات.

ودعت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين السلطات الإسرائيلية لجلسة استماع خلال دورتها في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2022 لمناقشة قضية السيد البرغوثي، واستئناف الحوار. في رسالة للسلطات الإسرائيلية، مؤرخة 10 آذار/مارس 2022، رفضت السلطات الإسرائيلية دعوة اللجنة إلى جلسة استماع، معتبرة أن السيد البرغوثي أُدين على النحو الواجب في محاكمة عادلة أجريت في محكمة إسرائيلية بتهمة القتل، والشروع في القتل، والعضوية في منظمة إرهابية. وأضافت السلطات الإسرائيلية أنه في ظل هذه العناصر، ترى أنه "لا يرد أي سبب لتغيير موقفها *إزاء* اللجنة بشأن هذه القضية أو أي أسباب أخرى متعلقة بالإرهابيين المدانين في المحاكم الإسرائيلية."

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يأخذ علماً* برسالة السلطات البرلمانية الإسرائيلية، المؤرخة 10 آذار/مارس 2022؛ وبالرغم من ذلك، *يتأسف* على عدم اجتماع الوفد الإسرائيلي إلى الجمعية العامة الـ144 (آذار/مارس 2022) مع اللجنة؛ *ويشير إلى* أنه مع ذلك، شارك في حوار بنّاء مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بشأن المسألة المطروحة؛ *ويعيد التأكيد على* أن الحوار، والمناقشة في صلب عمل اللجنة إذ إنها تعزز فهماً أفضل للآراء المتباينة، وبالتالي تعزز الحلول الملائمة للقضايا المطروحة؛
2. *يعيد التأكيد على* أن أعضاء البرلمان لا يعلون على القانون، وأنهم عندما يرتكبون جرائم، ينبغي مساءلتهم في المحكمة وفقاً للأصول القانونية السارية؛ ويشير *إلى* أن السيد البرغوثي كان عضواً عاملاً في المجلس التشريعي الفلسطيني عندما وجهت ضده اتهامات بالإرهاب؛ *ويشير* في هذا الخصوص إلى الحجج القانونية الصارمة المقدمة في تقرير السيد فورمان للعام 2003، الذي لم تقدم السلطات الإسرائيلية قط ملاحظاتها بشأنه، أن محاكمة السيد البرغوثي لم تتطابق لمعايير المحاكمة العادلة، وأن إسرائيل، بصفتها طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ملزمة باحترامه؛ *ويشير إلى* أنه في ظل التقرير، أن نقل السيد البرغوثي إلى إسرائيل قد انتهك اتفاقيات أوسلو، واتفاقية جنيف الرابعة، ودفع الاتحاد البرلماني الدولي إلى حث السلطات الإسرائيلية على نقل السيد البرغوثي إلى عهدة السلطات الفلسطينية، بغرض مقاضاته ومحاكمته من قبلهم، وفقاً للقانون الدولي، ومعايير المحاكمة العادلة الدولية؛
3. *يعرب عن أسفه العميق إزاء* الطلبات طويلة الأمد لمنح اللجنة الإذن لزيارة السيد البرغوثي التي بقيت من دون رد من السلطات الإسرائيلية؛ *ويحدوه أمل صادق* أنه ستنظر السلطات الإسرائيلية في مثل هذا الطلب، وتأذن أخيراً زيارة اللجنة للسيد البرغوثي؛
4. *يذكر* أن دعوة اللجنة السلطات الإسرائيلية لإطلاق سراح السيد البرغوثي مستندة إلى الانتهاكات العديدة لحقوقه خلال اعتقاله، ومقاضاته، ومحاكمته، وكذلك الدعوات من ضمن إسرائيل بمن فيهم أعضاء الكنيست، لإطلاق سراحه؛ *ويشير إلى* بيانات العام 2008 للسيد أمير بيريز في هذا

الخصوص، وأنه تم الإعلان في بعض الصحف للعام 2003 أن الحكومة الإسرائيلية تميل إلى التفاوض لإطلاق سراح السيد البرغوثي، بموجب خطة لتبادل الأسرى، لم تؤخذ في الاعتبار؛

5. *يكرر ببالغ القلق* أنه يقال إن السيد البرغوثي حُرم من حق الزيارات لمدة ثلاث سنوات إذ إنه شارك في إضراب جماعي عن الطعام في العام 2017، وأنه تمكن فحسب من تلقي زيارتين من زوجته في العام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19؛ *ويذكر بشدة* قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، بحيث لا ينبغي للحق بزيارة السيد البرغوثي أن يكون رهناً بالقرارات التعسفية التي تؤذن بالزيارات أو رفضها؛ *ويدعو* السلطات الإسرائيلية ذات الصلة إلى ضمان أن يحصل السيد البرغوثي على الحق في الزيارات الأُسرية بموجب القانون، والمعايير الدولية ذات الصلة؛ *ويود* التأكد من ظروف اعتقاله الحالية، ولا سيما في ما يتعلق بعدد الزيارات، والحصول على الرعاية الصحية؛

6. *يطالب* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات المختصة، وأصحاب الشكوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *يطالب* اللجنة بمواصلة التحقيق في هذه القضية، وتقديم تقرير إليها في الوقت المناسب.

أوغندا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 209 (نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022).

© فرانسيس زاكي

UGA-19- روبرت كياغولاني سينتامو (المعروف أيضاً باسم بوبي واين)

UGA-20- فرانسيس زاكي

UGA-21- كاسيانو ودري

UGA-22- جيرالد كاروهانجا

UGA-23- بول مويرو

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغير ذلك من أعمال العنف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ الإفلات من العقاب

القضية UGA-Coll-01

أوغندا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحايا: خمسة برلمانيين رجال (من بينهم ثلاثة برلمانيين شباب وبرلماني منتخب)؛ أربعة برلمانيين مستقلين وبرلماني من المعارضة
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكوى المؤهلون): القسم I-1(أ) و(د) – إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: آب/أغسطس 2018
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/فبراير 2021
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: كانون الثاني/يناير 2020
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع الوفد الأوغندي في الجمعة العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار /مارس 2022)
المتابعة الأخيرة:
– بلاغ من السلطات: رسالة من النائب العام (تشرين الأول/أكتوبر 2018)؛ رسالة من رئيس البرلمان إلى وزير الخارجية (تشرين الثاني/نوفمبر 2018)؛ رسالة من رئيس البرلمان (تشرين الأول/ أكتوبر 2019).
– بلاغ مقدم الشكوى: شباط/فبراير 2022
– بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس البرلمان (آذار/مارس 2022)
– بلاغ موجه إلى أصحاب الشكوى: آذار/مارس 2022

أ. ملخص القضية

تم استلام الشكوى في البداية على خلفية الانتخابات الفرعية في بلدية أروا في أوغندا في 15 آب/أغسطس 2018. أعيد فقط انتخاب السيد فرانسيس زاكي في العام 2021 من بين أعضاء البرلمان الخمسة المدرجين في هذه القضية.

وتم القبض على الأفراد الخمسة بعنف في 14 آب/أغسطس 2018، عشية الانتخابات الفرعية، مع 29 شخصاً آخر، في منطقة أروا، بعد أن ورد أن قافلة الرئيس يويري موسيفيني تعرضت للرشق بالحجارة. ووفقاً لتقارير ومعلومات موثوق بها جمعتها على أرض الواقع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي، تعرض البرلمانيون للتعذيب وسوء المعاملة أثناء احتجازهم. ووجهت إلى جميع المعتقلين، بمن فيهم البرلمانيون الخمسة، تهمة الخيانة التي يعاقب عليها بالإعدام في أوغندا. في 6 آب/أغسطس 2019، ورد أنه وتم توجيه التهم الإضافية التالية ضدهم فيما يتعلق في الأحداث عينها: نية إزعاج الرئيس أو إنذاره أو السخرية منه، والتحريض على العنف، وعصيان الأوامر القانونية، وعدم منع عرقلة حركة المرور، والارتباك أو الفوضى خلال اجتماع عام، وعدم إعطاء حق المرور للرئيس.

ويدعي أصحاب الشكوى أن ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة قد انتهكت منذ البداية، وأن البرلمانيين وقعوا ضحايا للقمع السياسي، لأنه لا يوجد دليل يدعم التهم الموجهة إليهم، وأنه لم تتخذ أي إجراءات فعالة لمحاسبة قوات الأمن التي أساءت معاملتهم أثناء اعتقالهم.

ويذكر أصحاب الشكوى كذلك أن السيد كياغولاني كان، وقت تقديم الشكوى لأول مرة، برلمانياً شاباً مشهوراً يدعمه بقوة، من بين آخرين، البرلمانيون الأربعة الآخرون في هذه القضية، ومغنياً معروفاً يتمتع بشعبية واسعة بين الشباب. كان من أشد المنتقدين للرئيس موسيفيني وحكومته من خلال أغانيه وعمله البرلماني بين العامين 2017 و2021. ويؤكد أصحاب الشكوى أن السلطات تبذل قصارى جهدها لمنع السيد كياغولاني من إقامة حفلات موسيقية ومن ثم نقل رسالته الموسيقية والسياسية.

وفي الفترة من 25 إلى 29 كانون الثاني/يناير 2020، قام وفد من اللجنة ببعثة ميدانية إلى أوغندا. وعلى الرغم من الطلب المحدد الذي قدمه الوفد، فلم يتمكن من الحصول على معلومات ملموسة عن القضايا الجارية المحتملة ضد ضباط الشرطة فيما يتعلق بادعاءات التعذيب ضد أعضاء البرلمان الخمسة. وقيل للوفد إنه لا يمكن الإفصاح عن أي معلومات لأن المسألة قيد النظر. ومن بين دواعي القلق الأخرى، أعرب الوفد عن أسفه لعدم إحراز أي تقدم على ما يبدو في التحقيق في هذه الادعاءات وحث السلطات المعنية على إجراء تحقيق

فوري ونزيه ومستقل، بما في ذلك، عند الاقتضاء، توجيه تهم محددة تتعلق بالتعذيب ضد الجناة وتطبيق العقوبات المقابلة بموجب القانون المحلي. كما حثّ البرلمان على استخدام سلطاته الرقابية بشكل فعال لتحقيق هذه الغاية.

واعتقل الشرطة والجيش السيد فرانسيس زاكي مرة أخرى، مساء يوم الأحد 19 نيسان/أبريل 2020 وأفرج عنه في 29 نيسان/أبريل 2020. ووفقاً للمعلومات الواردة، فقد تعرض السيد زاكي للتعذيب الشديد أثناء احتجازه، وحُرم من الاتصال بمحاميه وأسرته، والطعام والرعاية الطبية المستقلة. ووفقاً لأصحاب الشكوى، وُجهت إلى السيد زاكي في البداية تهمة عصيان الأوامر القانونية لتوزيع الغذاء على مجتمعه المحلي خلال جائحة كوفيد-19. تم إسقاط هذه التهم أخيراً في آب/أغسطس 2020. في 9 آب/أغسطس 2021، أمرت الشعبة المدنية للمحكمة العليا في أوغندا في كمبالا (قضية متنوعة رقم 85 للعام 2020) الحكومة بتعويض السيد زاكي بمبلغ 75 مليون شلن أوغندي عن التعذيب الذي تعرض له أثناء وجوده في عهدة الدولة في نيسان/أبريل 2020. وأعلنت المحكمة العليا في حكمها أن إلحاق الألم والأذى بالسيد زاكي أثناء احتجازه من قبل الشرطة ينتهك حقوقه الإنسانية الأساسية في الكرامة والتحرر من التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي تحميها المواد 20 و24 و44 (أ) من دستور أوغندا وأن الفترة التي احتُجز فيها قبل تقديمه للمحاكمة أمام محكمة الصلح في ميتيانا تشكل احتجازاً غير قانوني وغير مشروع وتنتهك حريته الشخصية بموجب المادة 23 (4) و (ب) من دستور أوغندا.

ووفقاً للمعلومات التي تلقاها الاتحاد البرلماني الدولي، فقد السيد زاكي منصبه في اللجنة البرلمانية، وهي الهيئة الإدارية للبرلمان الأوغندي، في 11 آذار/مارس 2022، عقب تصويت على اقتراح قُدم لإبعاده بسبب سوء السلوك. وتأتي إقالة السيد زاكي بعد أن اعتمد البرلمان أيضاً تقريراً للجنة القواعد والامتيازات والانضباط، والذي وجده مخالفاً لثقة الجمهور وثقته بسبب التصريحات التي أدلى بها على وسائل التواصل الاجتماعي. ويبدو أن هذه التصريحات تتعلق بتصريحات أُدلي بها في البرلمان والتي يبدو أنها تشكك في حقيقة أنه تعرض للتعذيب في الماضي. وفي جلسة الاستماع التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي، ذكر الوفد الأوغندي أنه جرت جميع الإجراءات القانونية والبرلمانية التي أدت إلى إقالة السيد زاكي من اللجنة البرلمانية وفقاً للقانون واللوائح الأخرى المنطبقة، ولكن لم يتسن تقديم مزيد من المعلومات في المرحلة الحالية لأن المسألة معروضة على المحاكم.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* وفد أوغندا على المعلومات المقدمة وعلى اجتماعه مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي لمناقشة القضايا والمخاوف المطروحة؛
2. *يرحب* بقرار الشعبة المدنية للمحكمة العليا في أوغندا في كمبالا بشأن القضية رقم 85 للعام 2020، التي أمرت الحكومة بتعويض السيد زاكي عن التعذيب الذي تعرض له أثناء احتجازه لدى الدولة في نيسان/أبريل 2020؛ ومع ذلك، فإنه *يكرر* الإعراب عن قلقه الذي طال فيما يتعلق بالإفلات من العقاب الذي يبدو أنه سائد في القضايا المطروحة فيما يتعلق بادعاءات التعذيب المرتكبة ضد أعضاء البرلمان في العام 2018؛ *ويأمل* أن يشجع قرار المحكمة المذكورة أعلاه في قضية السيد زاكي السلطات الأوغندية على اتخاذ إجراءات أكثر حسماً، تمشياً مع التوصيات الواردة في تقرير بعثة الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2020، لضمان التحقيق الكامل والفعال في مزاعم التعذيب ضد أعضاء البرلمان الخمسة في العام 2018، تليها أي خطوات تبرر المساءلة نتيجة لذلك؛ *ويطلب من* السلطات البرلمانية تقديم معلومات عن أي تطورات ذات صلة في هذا الصدد وعن أي إجراء يتخذه البرلمان تحقيقاً لهذه الغاية؛
3. *يعرب عن بالغ قلقه* إزاء المعلومات الواردة بشأن الخطوات المتخذة لإخراج السيد زاكي من اللجنة البرلمانية نتيجة للبيانات التي أُدلي بها على وسائل التواصل الاجتماعي؛ *ويؤكد من جديد* أن حرية التعبير للبرلمانيين، بما في ذلك من خلال برامجهم الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعي، هي الركن الأساسي في مجتمع ديمقراطي، وأنه من الهام أن يتمكن البرلمانيون من التعبير عن آرائهم من دون عوائق ومن دون خوف من الانتقام؛ *ويرى* أيضاً أنه حتى في الحالات التي يمكن فيها فرض عقوبات مشروعة على الكلام، فإن فرض عقوبة شديدة القسوة، من تلقاء نفسه، يمكن أن يشكل انتهاكاً للحق في حرية التعبير ويؤثر تأثيراً مخيفاً على الآخرين، مما يمنعهم من الانخراط حتى في الكلام المشروع؛ *ويطلب* في هذا الصدد من السلطات البرلمانية تقديم معلومات عن الأسباب والإجراءات البرلمانية التي أدت إلى إقالة السيد زاكي من اللجنة البرلمانية؛
4. *يطلب* من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين أن ترسل وفداً إلى أوغندا في أقرب وقت ممكن وبمجرد أن تسمح الحالة الصحية العامة المتعلقة بكوفيد-19، للاجتماع بجميع السلطات التي تمارس سلطات تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، وأي مؤسسة أخرى أو منظمة من منظمات المجتمع المدني أو فرد في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بحالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير بعثة

الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2020؛ *ويأمل* أن تتعاون السلطات الوطنية المختصة تعاوناً كاملاً وأن تساعد البعثة على إيجاد حلول مرضية لهذه القضية على وجه السرعة وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الوطنية والدولية السارية؛ *ويشكر* الوفد الأوغندي إلى الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي على تأكيداته بتقديم الدعم بشأن هذه المسألة؛

5. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس برلمان أوغندا وأصحاب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

6. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

أوغندا

القرار الذي اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 209
(نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022)

© منصة الوحدة الوطنية

UGA-24- ألان ألويزيوس سويانيانا

UGA-25- محمد سيجيرينيا

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختطاف
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف الأخرى
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

القضية UGA-Coll-02

أوغندا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحايا: رجلان اثنان من أعضاء المعارضة في البرلمان

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلين): القسم I.1 (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تاريخ تقديم الشكوى: كانون الثاني/يناير 2022
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/فبراير 2022
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: - - -
جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة الاستماع مع وفد أوغندا إلى الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2022)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: - - -
- بلاغ من أصحاب الشكوى: آذار/مارس 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية الوطنية (آذار/مارس 2022)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: آذار/مارس 2022

أ. ملخص القضية

تتعلق القضية بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك، الاعتقال التعسفي والتعذيب وظروف الاعتقال اللاإنسانية وعدم وجود إجراءات محاكمة عادلة، وذلك من بين أمور أخرى، مما أثر على اثنين من أعضاء المعارضة في البرلمان في أوغندا. وبحسب صاحب الشكوى، فقد تم استهداف عضوين البرلمان بسبب آرائهما السياسية وعملهما كبرلمانيين معارضين.

وفي 7 أيلول/سبتمبر 2021، تم القبض على سعادة السيد محمد سيجيرينيا وسعادة السيد ألان ألويزيوس سويانيانا من قبل الشرطة الأوغندية بدعوى تورط البرلمانيين في قتل ثلاثة أفراد. ووجهت إليهم تهم القتل والإرهاب والمساعدة والتحريض على الإرهاب والشروع في القتل. ويُزعم أن جميع هذه الجرائم قد ارتكبت في 23 آب/أغسطس 2021 في منطقة ماساكا. ووضع عضوان البرلمان فيما بعد رهن الاعتقال واحتُجزا في سجن كيغو الحكومي. في 21 أيلول/سبتمبر 2021، تم الإفراج عن كل من أعضاء البرلمان بكفالة من قبل المحكمة العليا في أوغندا المنعقدة في ماساكا.

ويفيد صاحب الشكوى أنه في 24 أيلول/سبتمبر 2021، بعد دفع الكفالة، أُطلق سراح السيد سويانيانا من سجن كيغو الحكومي، لكنه تعرض للاعتداء على الفور عند بوابة السجن، وتم التعامل معه بقسوة واختطافه من قبل رجال مسلّحين يرتدون ملابس مدنية، ثم نقلوه بعيداً إلى وجهة غير معروفة. في 27 أيلول/سبتمبر 2021، تم إطلاق سراح السيد سيجيرينيا أيضاً من سجن كيغو الحكومي، لكنه أيضاً اختُطف على الفور عند بوابة السجن من قبل رجال يرتدون ملابس متشابهة ويحملون أسلحة ثقيلة ونُقل بعيداً إلى وجهة مجهولة.

وفي 30 أيلول/سبتمبر 2021، بعد أيام من الاحتجاز في مرافق احتجاز غير معروفة، تم استدعاء عضوين البرلمان إلى رئيس محكمة الصلح في ماساكا وتلاوة تهم إضافية. ووفقاً لصاحب الشكوى، فكلاهما بدا ضعيفين وأبلغا المحكمة بتعرضهما للتعذيب العنيف من خلال الضرب الجسدي أثناء الاحتجاز. وفي الأوقات التي عاد فيها عضوي البرلمان للمثول أمام المحكمة لسماع قضاياهما، أظهرا جروحاً جسدية متقيحة واشتكيا من التعذيب والإذلال أثناء الاحتجاز. ويفيد صاحب الشكوى أيضاً أن عضوين البرلمان أبلغا القاضي الذي يرأس الجلسة أنه تم منعهما من تلقي الرعاية الطبية من قبل طبيب من اختيارهما وأنهما مُنعا من استقبال أي زوار، بمن فيهم أفراد الأسرة، أثناء وجودهما في السجن.

وفي جلسة الاستماع التي عُقدت خلال الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي، ذكر الوفد الأوغندي أنه تم اعتقال عضوي البرلمان مجدداً بتهم إضافية، يجري التحقيق فيها، وأنه لا يوجد نص بموجب القانون الأوغندي يحظر اعتقال الشخص الذي تم الإفراج عنه بكفالة بتهم مختلفة، وأن المرحلة التالية كانت لوضع قضيتهما على قائمة جلسة الاستماع. كما أبلغ الوفد لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي أن لجنة حقوق الإنسان التابعة لبرلمان أوغندا زارت في عدة مناسبات عضوين البرلمان في سجن كيغو ومستشفى الإحالة الوطني في مولاغو بحضور ممثليهما القانونيين، وفي قضية السيد سيجيرينيا بحضور طبيبه الخاص. كما قابلت اللجنة البرلمانية سلطات السجون والبرلمانيين الإثنين المعنيين والجهات المعنية الأخرى. لم تؤد التحقيقات الأولية حتى الآن إلى نتيجة نهائية حول ما إذا كان أعضاء البرلمان قد تعرضوا للتعذيب.

وبحسب صاحب الشكوى، ظل عضوان البرلمان رهن الاعتقال منذ 7 أيلول/ سبتمبر 2021، ولم تنجح حتى الآن جميع الجهود المبذولة لإطلاق سراحهما بكفالة. كما يحتاجون أيضاً إلى علاج طبي متخصص، لا يمكنهما الوصول إليه في مرافق سجن كيجو. إن حالة السيد سيجيرينيا غير مستقرة بشكل خاص لأنه يعاني من ظرف صحي كامن يتطلب عناية طبية عاجلة، بينما يعاني السيد سويانيانا من إصابة في ساقه.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يحيط علماً* بأن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين قد أعلنت قبول الشكوى بموجب إجراءاتها الخاصة بالنظر في الشكاوى ومعالجتها خلال دورتها الـ167 (شباط/فبراير 2022)؛
2. *يشكر* وفد أوغندا على المعلومات التي قدمها وعلى لقائه مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي لمناقشة القضايا والمخاوف المطروحة؛
3. *يثني* على برلمان أوغندا، ولا سيما لجنة حقوق الإنسان التابعة له، للجهود المبذولة للتحقيق في ادعاءات التعذيب وزيارة السيد سويانيانا والسيد سيجيرينيا في السجن؛ *ويدعو* البرلمان إلى مواصلة استخدام سلطاته بشكل فعال لضمان التحقيق الكامل في ادعاءات التعذيب ضد البرلمانيين، تليها أي خطوات مطلوبة نتيجة لذلك لضمان المساءلة؛ *ويرغب* في أن يظل على علم بالتقدم المحرز في هذا الصدد؛
4. *يساوره بالغ القلق* إزاء استمرار احتجاز عضوي البرلمان، في ضوء الادعاءات المقلقة بشأن ظروف احتجازهما وسوء معاملتهما أثناء الاحتجاز والتدهور المزعوم في حالتهما الصحية؛ *ويحث* السلطات الوطنية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان تمتع السيد سويانيانا والسيد سيجيرينيا بكامل حقوقهما، ولا سيما حقهما في الحياة والسلامة الجسدية والحصول على الضمانات القضائية، وتلقيهما الرعاية الطبية اللازمة؛ *ويطلب* من السلطات تقديم معلومات رسمية ومفصلة عن الوقائع التي تبرر كل من التهم الموجهة ضد عضوي البرلمان، وعن الخطوات الأخرى المتخذة للتحقيق في أعمال التعذيب المزعومة التي أبلغ عنها صاحب الشكوى، وعن التقدم المحرز في تحديد هوية المسؤولين، إن وجدوا، ومعاقبتهم؛
5. *يطلب* من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين أن ترسل وفداً إلى أوغندا في أقرب وقت ممكن وبمجرد أن تسمح الحالة الصحية العامة المتعلقة بكوفيد-19، للاجتماع بجميع السلطات التي تمارس سلطات تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، وأي مؤسسة أخرى أو منظمة من منظمات المجتمع المدني أو فرد في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بوضع السيد سويانيانا والسيد سيجيرينيا؛ *ويكلف* الوفد بزيارة عضوين البرلمان المعتقلين؛ *ويأمل* أن تتعاون السلطات الوطنية المختصة تعاوناً كاملاً وأن البعثة ستساعد في إيجاد حلول مرضية بسرعة لهذه القضية وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الوطنية والدولية المعمول بها؛ *ويشكر* الوفد الأوغندي إلى الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي على تأكيداته بتقديم الدعم بشأن هذه المسألة؛
6. *يطلب* من الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس الجمعية الوطنية، وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛
7. *يطلب من اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.*

فينزويلا

القرار الذي اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 209
(نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022)

أعضاء الشرطة الوطنية الفنزويلية يقفون حراسة خارج الجمعية الوطنية في
7 كانون الثاني/يناير 2020 في كاراكاس – كريستيان هيرنانديز / وكالة فرانس برس

VEN-10- بياجيو بيليري
VEN-11- خوسيه سانشيز مونتسل
VEN-12- هيرنان كلاريت أليمان
VEN-13- ريتشارد بلانكو
VEN-16- خوليو بورخيس
VEN-19- السيدة نورا براكو
VEN-20- اسماعيل غارسيا
VEN-22- وليام دافيلا
VEN-24- السيدة نيرما غرولا
VEN-25- خوليو يغرازا
VEN-26- راميل غوزامانا
VEN-27- روزميت مانتيلا
VEN-28- رينزو بريتو
VEN-29- جيلبيرتا سوجا

VEN-85-فرانكو كاسيلا
VEN-86-إدغار زامبرانو
VEN-87-خوان بابلو غارسيا
VEN-88-سيزار كارديناس
VEN-89-رامون فلوريس كاريللو
VEN-91-السيدة ماريا بياتريز مارتينيز
VEN-92-السيدة ماريا سي. مولينو دي سافيدرا
VEN-93-خوسيه تروجيللو
VEN-94-السيدة ماريانيللا فيرنانديس
VEN-95-خوان بابلو غوانيبا
VEN-96-لويس سيلفا
VEN-97- السيدة إليزير سيريت
VEN-98- السيدة روزا بيتيت
VEN-99-ألفونسو مارغوينا

VEN-30- جيلبر كارو
VEN-31- لويس فلوريدا
VEN-32-إيدورا غونزاليس
VEN-33- جورجي ميلان
VEN-34- أرماندو أرماس
VEN-35- أمريكو دي غراتسيا
VEN-36- لويس باديلا
VEN-37- خوسيه ريغنولت
VEN-38- السيدة دينيس فيماندیز
VEN-39- السيدة أوليفيا لوزانو
VEN-40- السيدة ديلسا سوليرزانو
VEN-41- روبيرت ألكالا
VEN-42- السيدة غابي أريللانو
VEN-43-كارلوس باستاردو
VEN-44- السيدة ماريالبيرت باريسو
VEN-45- أميليا بيليساريو
VEN-46- ماركو بوزو
VEN-48- السيدة يانيت فيرمين
VEN-49- السيدة دينورا فيغييرا
VEN-50- وينستون فبريس
VEN-51-عمر غونزاليس
VEN-52-ستالين غونزاليس
VEN-53- خوان غويدو
VEN-54- توماس غوانيكا
VEN-55- خوسيه غويرا
VEN-56- فريدي جيوفارا
VEN-57- رفاييل غوزمان

VEN-100-رشيد يزبك
VEN-101-عبيدة غوييبي
VEN-102-جوني رحال
VEN-103-يليديو أبريو
VEN-104-إيميليو فاجاردو
VEN-106-أنجيل ألفاريز
VEN-108-غيلمار ماركويز
VEN-109- خوسيه سيمون كازاديللا
VEN-110- خوسيه غريغوريو غراتيرول
VEN-111- خوسيه غريغوريو هيرناندیز
VEN-112 - السيدة موليجمر بالوا
VEN-113 - أرنولدو بينيتيز
VEN-114- الكسيس باباروني
VEN-115 - السيدة أدريانا بيتشاردو
VEN-116- تيودورو كامبوس
VEN-117 - السيدة ميلاغروس سانتشيز ايولاتي
VEN-118- دينكيس بازوس
VEN-119- السيدة كريم فيرا
VEN-120- رامون لوبيز
VEN-121- فريدي سوبرلانو
VEN-122 - السيدة ساندرا فلوريس جارزون
VEN-123 - أرماندو لوبيز
VEN-124 - السيدة إليمار دياز
VEN-125- السيدة ياجيرا فوريرو
VEN-126- السيدة ماريبيل جويديس
VEN-127- السيدة كارين سالانوفا
VEN-128- أنطونيو جيرا

VEN-58- السيدة ماريا جي. هيرماندیس
VEN-59- بييرو مارون
VEN-60- خوان أي. ميجيا
VEN-61- خوليو مونتويا
VEN-62- خوسيه م. أوليفارس
VEN-63- كارلوس باباروني
VEN-64- ميغيل بيزارو
VEN-65- هنري راموس ألووب
VEN-66-خوان ريكيسنس
VEN-67- لويس إي روندي
VEN-68-السيدة بوليفيا سواريز
VEN-69-كارلوس فاليرو
VEN-70-السيدة ميلاغرو فاليرو
VEN-71-جيرمان فيرير
VEN-72-السيدة أدريانا إيا
VEN-73-لويس ليبا
VEN-74-كارلوس بيريزبيتيا
VEN-75-مانويلا بوليفار
VEN-76-سيرجيو فيرغارا
VEN-78-أوسكار روندیروس
VEN-79-السيدة ماريلا ماغاللانيس
VEN-80-هيكتور كورديرو
VEN-81-خوسيه ميندوزا
VEN-82- أنجيل كاريداد
VEN-83- السيدة لاريسا غونزاليس
VEN-84-فيرناندو أوروزكو

VEN-129- خواكين أغيلار
VEN-130- خوان كارلوس فيلاسكو
VEN-131- السيدة كارمن ماريا سيفولي
VEN-132 - السيدة ميلاغروس باز
VEN-133 - جيسوس يانيز
VEN-134 - السيدة ديزيريه باربوزا
VEN-135 - السيدة سونيا أ. مدينا ج.
VEN-136 - هيكتور فارغاس
VEN-137 - كارلوس إيه لوزانو بارا
VEN-138 - لويس ستيفانيلي
VEN-139 - ويليام باريينتوس
VEN-140 - أنطونيو أرانغورين
VEN-141 - السيدة آنا سالاس
VEN-142 - إسماعيل ليون
VEN-143 - خوليو سيزار رييس
VEN-144 - أنجيل توريس
VEN-145 - السيدة تمارا أدريان
VEN-146 - السيدة ديالیتسا اراي
VEN-147 - السيدة يولاندا تورتوليرو
VEN-148 - كارلوس بروسبيري
VEN-149 - السيدة آدي فاليرو
VEN-150 - السيدة زاندرا كاستيلو
VEN-151 - ماركو أوريليو كوينونيس
VEN-152 - كارلوس أندريس غونزاليس
VEN-153 - كارلوس مايكل أنجلي
VEN-154- سيزار ألونسو

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف
- ✓ التهديدات، وأعمال الترهيب
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفي
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق
- ✓ التأخير المفرط
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ أعمال أخرى تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ انتهاكات أخرى: الحق في الخصوصية

القضية Ven-COLL-06

فنزويلا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحايا: 134 عضواً برلمانياً معارضاً (93 رجلاً و41 امرأة)

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون):
القسم I.1 (ج) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)

تاريخ تقديم الشكوى: آذار/مارس 2017

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الثاني/نوفمبر 2021

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: آب/أغسطس 2021

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة الاستماع مع أعضاء الاحزاب الحاكمة والمعارضة في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2019)

المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من الجمعية الوطنية 2020 (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)
- بلاغ من صاحب الشكوى: آذار/مارس 2022
- بلاغات موجه إلى رئيس الجمعية الوطنية للعامين 2015 و2020 (شباط/فبراير 2022)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: كانون الثاني/يناير 2022

أ. ملخص القضية[10]

تتعلق القضية بمزاعم جادة وجديرة بالثقة تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على 134 برلمانياً من تحالف المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية (*Mesa de la Unidad Democrática*, MUD)، على خلفية الجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات التنفيذية والقضائية في فنزويلا لتقويض عمل الجمعية الوطنية التي تم انتخابها في العام 2015. ويعارض تحالف المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية حكومة الرئيس مادورو، وحصل على أغلبية المقاعد في الجمعية الوطنية في الانتخابات البرلمانية في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2015. وبحسب صاحب الشكوى، فقد خضع أعضاء البرلمان المنتخبون في العام 2015 لما يلي:

[10] لأغراض هذا القرار، يشير مصطلح «المعارضة» إلى أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى مجموعات سياسية أو أحزاب ذات سلطة محدودة في صنع القرار ويعارضون السلطة الحاكمة.

تعرض جميع البرلمانيين المدرجين في هذه القضية تقريباً للهجوم أو الترهيب، مع الإفلات من العقاب على أيدي موظفي إنفاذ القانون و/أو المسؤولين المؤيدين للحكومة و/أو المؤيدين أثناء المظاهرات، و/أو داخل البرلمان و/أو في منازلهم. وتم اعتقال ما لا يقل عن 11 من أعضاء الجمعية الوطنية وأُطلق سراحهم في وقت لاحق، بحسب ما ورد، بسبب إجراءات قانونية ذات دوافع سياسية ضدهم. وقد تم اعتقالهم جميعاً من دون احترام الأحكام الدستورية الخاصة بالحصانة البرلمانية. كما وردت مخاوف جدية فيما يتعلق باحترام الإجراءات القانونية الواجبة ومعاملة هؤلاء الأشخاص في الحجز. كما تعرض أشخاص مرتبطون بأعضاء برلمانيين معارضين للاحتجاز والمضايقة. يخضع عضو برلمان حالياً للإقامة الجبرية، و36 في المنفى، و6 عادوا مؤخرًا إلى فنزويلا، و23 مشاركين في إجراءات قضائية، ومُنع ستة من تولي مناصب عامة. صادرت السلطات جوازات سفر ما لا يقل عن 13 عضواً في البرلمان، ولم يتم تجديدها أو إلغائها، وذلك كوسيلة لممارسة الضغط ومنعهم من السفر إلى الخارج للإبلاغ عما يحدث في فنزويلا.

وفي 31 آب/أغسطس 2020، أعفى الرئيس نيكولاس مادورو عن 110 من أعضاء المعارضة السياسية المتهمين بارتكاب أعمال إجرامية. يعني القرار إغلاق الإجراءات الجنائية الجارية ضد 26 برلمانياً مدرجين في القضية الحالية والإفراج عن أربعة منهم.

وجرت انتخابات برلمانية جديدة في 6 كانون الأول/ديسمبر 2020. وتم افتتاح هيئة تشريعية جديدة رسمياً في 5 كانون الثاني/يناير 2021. ومع ذلك، قررت الجمعية الوطنية المنتخبة في العام 2015 مواصلة العمل من خلال لجنة مفوضة "حتى انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة ويمكن التحقق منها عُقدت في العام 2021، أو حتى وقوع حدث سياسي استثنائي في العام 2021، أو حتى لفترة برلمانية سنوية إضافية بعد 5 كانون الثاني/يناير 2021 ". في كانون الأول/ديسمبر 2021، قررت الجمعية الوطنية للعام 2015 تجديد ولايتها البرلمانية ومواصلة عملها، بقيادة السيد خوان غوايدو.

وتوجهت بعثة مشتركة، مؤلفة من أعضاء من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي واللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، إلى فنزويلا في الفترة من 23 إلى 27 آب/أغسطس 2021. وتمكن الوفد من مقابلة مجموعة كبيرة ومتنوعة من سلطات الدولة والجهات المعنية بالإضافة إلى أكثر من 60 من أصل 134 برلمانياً تم انتخابهم في العام 2015 مع قضايا قيد الدراسة من قبل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، وبالتالي الحصول على معلومات مباشرة عن أوضاعهم الفردية.

وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2022، ذكر صاحب الشكوى أن أعمال الملاحقة والمضايقة والترهيب، بما في ذلك احتمال فتح إجراءات قضائية جديدة، ضد الأعضاء البرلمانيين المعارضين المنتخبين في العام 2015 قد ازدادت، وأن أعضاء البرلمان هؤلاء يخشون جميعًا على حريتهم وسلامتهم الجسدية.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي:

1. *يلاحظ بارتياح* أن حكومة الرئيس مادورو قد أعلنت استئناف وشيك للحوار مع ممثلي المعارضة؛ *ويؤكد* من جديد في هذا الصدد أن المسائل المطروحة هي جزء من الأزمة السياسية الأوسع في فنزويلا، والتي يمكن حلها من خلال حوار سياسي شامل ومن قبل الفنزويليين أنفسهم؛ *ويأمل بشدة* أن يتم استئناف المحادثات قريباً وسيسمح لمختلف الجهات المعنية الوطنيين بالعمل معاً للتوصل إلى ميثاق اجتماعي جديد من خلال وسائل تشاركية وغير عنيفة، من دون تدخل خارجي وامتثالاً لالتزامات حقوق الإنسان الدولية؛ *ويؤكد* من جديد استعداد الاتحاد البرلماني الدولي لتقديم الدعم لأي جهود ترمي إلى تعزيز الديمقراطية في فنزويلا؛ *ويدعو* السلطات المختصة إلى تقديم مزيد من المعلومات حول أفضل السبل لتقديم هذه المساعدة؛
2. *يؤكد من جديد* أن مضايقة أعضاء البرلمان المعارضين المنتخبين في العام 2015 هي نتيجة مباشرة للدور البارز الذي لعبوه كمعارضين صريحين لحكومة الرئيس مادورو وكأعضاء في الجمعية الوطنية التي تقودها المعارضة والمنتخبة في العام 2015؛ *يحث* السلطات، مرة أخرى، على الكف فوراً عن جميع أشكال المضايقات التي يتعرض لها أعضاء البرلمان المعارضين المنتخبين في العام 2015، لضمان احترام جميع سلطات الدولة المعنية لحقوق الإنسان الخاصة بهم، والتحقيق الشامل والمساءلة عن انتهاكات حقوقهم المبلغ عنها؛ *ويدعو* السلطات الفنزويلية إلى تقديم معلومات رسمية عن أي تطورات جديدة ذات صلة في هذا الصدد وعن الخطوات المتخذة لتحقيق هذا الغرض؛
3. *لا يزال يساوره بالغ القلق* إزاء النتائج التي توصلت إليها تقارير البعثات المتتالية للبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن فنزويلا، والتي تعطي مزيداً من الأهمية إلى اتهامات القمع السياسي ومسؤولية الدولة على أعلى المستويات، وهذه الاتهامات تعززت بفتح تحقيق بشأن الوضع في فنزويلا من قبل المحكمة الجنائية الدولية؛ *ويعبر عن أمله الوطيد*، مرة أخرى، في أن تتمكن دولة فنزويلا، بدعم من المجتمع الدولي، من معالجة الانتهاكات والجرائم الموثقة في هذه التقارير؛
4. يكرر دعواته إلى جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي والمراقبين الدائمين في الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمات حقوق الإنسان المعنية لاتخاذ إجراءات ملموسة، في إطار ولاياتهم، ودعم الحل العاجل للحالات الفردية المطروحة والأزمة السياسية في فنزويلا بطريقة تتفق مع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
8. *يطلب* من الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات المعنية، ومقدمي الشكاوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛
5. *يطلب* من اللجنة أن تواصل دراسة هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

144th IPU Assembly

Nusa Dua (Indonesia)
20–24 March 2022

Governing Council
Item 12

CL/209/12-R.1
Nusa Dua, 24 March 2022

Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Decisions adopted by the IPU Governing Council at its 209th session (Nusa Dua, 24 March 2022)

CONTENTS

Page

- **Belarus**: Mr. Anatoly Lebedko
  Decision *1*
- **Ecuador:** Seven parliamentarians
  Decision *5*
- **Egypt:** Mr. Mostafa al-Nagar
  Decision *8*
- **Eswatini:** Three parliamentarians
  Decision *12*
- **Libya:** Ms. Seham Sergiwa
  Decision *15*
- **Myanmar:** 62 parliamentarians
  Decision *18*
- **Palestine/Israel:** Mr. Marwan Barghouti
  Decision *23*
- **Uganda:** Five parliamentarians
  Decision *26*
- **Uganda:** Two parliamentarians
  Decision *29*
- **Venezuela:** 134 parliamentarians
  Decision *32*

E

#IPU144

CL/209/12-R.1
Nusa Dua, 24 March 2022

Belarus

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 209th session (Nusa Dua, 24 March 2022)

Mr. Anatoly Lebedko, the then leader of the United Civil Party, is pictured as he talks to the media in Minsk on 6 July 2005. AFP PHOTO/VIKTOR DRACHEV/AFP

BLR-07 – Anatoly Lebedko

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Arbitrary invalidation of the election of a parliamentarian
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate
- ✓ Impunity
- ✓ Other violations: right to take part in the conduct of public affairs
- ✓ Other violations: right to work

Case BLR-07

Belarus: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Male opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I (1)(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaints: August 1998; resubmission March 2021

Recent IPU decision: March 2021

Recent IPU mission: November 1999

Recent Committee hearing: Hearing with a member of the Belarusian delegation to the 144th IPU Assembly (March 2022)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Deputy Chair of the Committee on National Security, House of Representatives (July 2021)
- Communication from the complainant: March 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Chair of the House of Representatives (March 2022)
- Communication to the complainant: March 2022

CL/209/12-R.1
Nusa Dua, 24 March 2022

A. Summary of the case

Mr. Anatoly Lebedko was elected to the 12th Supreme Soviet of Belarus in 1990, and later re-elected to the 13th Supreme Soviet in 1995 for a period of five years. He is a senior member and former leader of the United Civil Party, which has been in opposition to the President, Mr. Aleksandr Lukashenko, since 1996. Together with other parliamentarians who opposed the President, he was the target of multiple alleged human rights violations that were the subject of a collective complaint to the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians in 1998. However, although the IPU Committee had stated that the arbitrary actions against Mr. Lebedko and others had come in response to their parliamentary work, and had expressed its concern in that regard, the examination of the case was subsequently closed in the absence of the information required to proceed any further. On 20 March 2021, the Committee decided to reopen the case in the light of new information directly related to his parliamentary activity as member of the 13th Supreme Soviet that was submitted in a new complaint.

Mr. Anatoly Lebedko became a vocal critic of President Lukashenko following two historical votes that took place in 1995 and 1996. Both referendums weakened the powers of parliament, consolidated the sweeping powers of the President and, by amending the Constitution, rolled back the democratic reforms that had taken place in the first five years since the independence of Belarus. The complainant alleges that, in the power struggle that ensued, a new House of Representatives was appointed by the President, consisting exclusively of people loyal to him.

According to the complainant, all the members of parliament who did not agree to submit to the President were blacklisted and subjected to continuous harassment. The complainant asserts that, as a direct result of being blacklisted, Mr. Lebedko has suffered repeated human rights violations since 1996. These include multiple threats received in 1996 after his articles were published in the independent press, severe beatings by masked assailants in his home and several other beatings in the following years. The criminal investigations that were opened as a result remained fruitless. The complainant reports that, between 1997 and 2000, Mr. Lebedko faced multiple court proceedings that violated his right to a fair trial, and that he was arbitrarily arrested several times and held in prison conditions that, according to the complainant, met the threshold of the definition of torture under international law. In addition, Mr. Lebedko allegedly faced a tacit ban on employment in both the public and private sectors, allegedly enforced by the Committee for State Security (KGB), as well as a ban on registering as a candidate for public office. The complainant asserts that these alleged violations should be seen as reprisals for Mr. Lebedko's vocal international parliamentary activity, including speeches he gave on the floor of the United States Congress and at the OSCE Parliamentary Assembly in 1999.

According to the complainant, after the end of his mandate in 2000, Mr. Lebedko continued to play an active role in the country's public life, including by organizing protests against the disappearance of his colleague, Mr. Victor Gonchar, and against reported voter fraud in the 2004 and 2010 elections, which allegedly led to multiple instances of arbitrary arrest and detention, torture, unfair trials and other violations. The complainant reports that, during the eruption of mass demonstrations for free and fair elections following the contested results of the presidential elections in August 2020, Mr. Lebedko was abducted, placed in a KGB pretrial detention facility, and later released without ever being charged. According to the complainant, Mr. Lebedko left Belarus in late 2021, as he had reason to believe that he would face imprisonment if he remained there any longer. Since then, he has been appointed as coordinator of the Commission for Constitutional Reform by Ms. Svetlana Tikhanovskaya, who declared herself as the President-elect of Belarus in the disputed 2020 presidential elections.

The United Nations Human Rights Council has repeatedly expressed deep concern at the continuing violations of human rights in Belarus, which it found to be of a systemic and systematic nature, as well as at the use of torture and ill-treatment in custody, the lack of response by the Government of Belarus to cases of torture and the lack of participation of opposition political parties in parliament.[1] In September 2020, the Human Rights Council held an urgent debate on the situation in Belarus following the 2020 elections and adopted a resolution condemning the reported use of violence,

---

1 See United Nations Human Rights Council Resolution A/HRC/45/L.1 of 17 September 2020; Resolution A/HRC/RES/38/14 of 16 July 2018; Resolution A/HRC/32/L.10/Rev.1 of 28 June 2016; Resolution A/HRC/RES/29/17 of 22 July 2015; Resolution A/HRC/29/L.12 of 26 June 2015; and Resolution 26/25 of 27 June 2014.

arbitrary arrests and torture against thousands of protestors. At the third Universal Periodic Review of Belarus, several countries recommended that Belarus amend its legislation to prevent new violations with an emphasis on articles of the Code on Administrative Offenses and the Criminal Code.[2]

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the member of the Belarusian delegation for the views provided during a hearing with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 144th IPU Assembly; *hopes* that the authorities will engage in continuous and constructive dialogue with the Committee in the pursuit of a satisfactory settlement of the present case; *recalls* in this regard that the Committee's procedure is based on ongoing and constructive dialogue with the authorities, first and foremost the parliament of the country concerned;

2. *Notes with great concern* the complainant's allegation that, from 1996 until his exile from Belarus decades later, Mr. Lebedko has been subjected to continuous harassment for his activity as an opposition parliamentarian and has faced systematic human rights violations, which remain unpunished to this day; r*ecalls* that impunity, by shielding those responsible from judicial action and accountability, decisively encourages the perpetration of further serious human rights violations, and that attacks against members of parliament, when left unpunished, not only violate the fundamental rights of individual parliamentarians and of those who elected them, but also affect the integrity of parliament and its ability to fulfil its role as an institution; *stresses* the legitimate right of Mr. Lebedko to receive redress for the violations he has faced; *urges*, in this regard, the Belarusian parliament to use its powers effectively to ensure that the very serious allegations described above are fully and immediately investigated, followed by whatever steps to establish accountability that are warranted as a result; and *requests* the parliamentary authorities to provide information on any relevant developments in this regard and on any action taken by parliament to this end;

3. *Notes with regret* that no serious efforts seem to have been made by the authorities to reform the legislation that led to repeated arbitrary detentions, violations of the right to a fair trial and violations of the right to freedom of assembly of Mr. Lebedko, as was recommended by the Committee Mission Report after its visit to Belarus in November 1999 and several United Nations human rights bodies; *deplores* that the same legal and administrative provisions that gave rise to these alleged violations are reportedly leading to violations of the rights of thousands of Belarusian citizens 20 years after the IPU Mission, as established by several resolutions of the United Nations Human Rights Council; and *wishes* to receive the views of the parliamentary authorities in this regard;

4. *Affirms* that it is imperative that Belarusian legislation, including the Code on Administrative Offenses and the Criminal Code, be reviewed in order to avoid the recurrence of such situations; *underscores* that the Belarusian Parliament has a particular responsibility to promote steps to this end, including so as to ensure that all of its members can speak out freely without fear; *calls on* the authorities to ensure that existing legislation is amended so as to comply with relevant international human rights standards;

5. *Urges* all IPU Member Parliaments, IPU permanent observers, parliamentary assemblies and human rights organizations active in the region to take concrete actions in support of the resolution of this case in a manner consistent with respect for democratic values, peace and human rights; and *hopes* to be able to rely on the assistance of all relevant regional and international organizations;

---

2 Report of the Working Group of the United Nations Human Rights Council on the Universal Periodic Review: Belarus (A/HRC/46/5) of 4 January 2021.

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Belarusian parliamentary authorities, the Prosecutor General, the complainant and any third party likely to be in a position to provide relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Ecuador

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 209th session (Nusa Dua, 24 March 2022)

Pandora Papers logo © LOIC VENANCE/AFP

ECU-93 – Mónica Estefanía Palacios Zambrano (Ms.)
ECU-94 – Fausto Jarrin
ECU-95 – Paola Cabezas (Ms.)
ECU-96 – Maria Fernanda Astudillo (Ms.)
ECU-97 – Victoria Desintonio (Ms.)
ECU-98 – Pabel Christian Muñoz López
ECU-99 – Rebeca Viviana Veloz Ramírez (Ms.)

Case ECU-COLL-03

Ecuador: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Seven opposition members of parliament (two men and five women)

Qualified complainant(s): Section I.(1)(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Date of complaints: November 2021 and January 2022

Latest IPU decision(s): - - -

IPU mission(s): - - -

Last Committee hearing: Hearing with the Ecuadorian delegation at the 144th IPU Assembly (March 2022)

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: March 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (February 2022)
- Communication to the complainant: January 2022

Allegations of human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate

A. Summary of the case

This case concerns allegations of political persecution and harassment against seven Ecuadorian members of parliament from the Union for Hope Movement (*Movimiento Unión por la Esperanza* – UNES), the main opposition force[3] in parliament.

According to the complainant, these parliamentarians have suffered political violence as a result of the investigation carried out by some of them, as members of the Permanent Special Commission on Constitutional Guarantees, Human Rights, Collective Rights and Interculturality of the National Assembly of Ecuador (the parliamentary commission), into the so-called

3 For the purposes of this decision, the term "opposition" refers to members of parliament belonging to political groups or parties with limited decision-making power and who are opposed to the ruling power.

Pandora Papers,[4] for having expressed their opinions on the matter and as a direct consequence of their work as members of the opposition.

These acts of persecution are allegedly aimed at intimidating the seven parliamentarians and are being carried out mainly through stigmatizing public statements made by members of the national government or the ruling party Creating Opportunities Movement (CREO) on social networks, television, radio, in the print media and through a variety of legal and administrative actions.

Examples of messages provided by the complainant include several messages received by members of parliament Ms. Mónica Palacios, Ms. Rebeca Veloz, Ms. María Fernanda Astudillo and Ms. Victoria Desintonio, in which they are called “thieves”, “tax evaders” and “coup plotters”, among other disparaging adjectives. According to the complainant, several social media accounts have been used to justify sexist, political and racist violence against member of parliament Ms. Paola Cabezas, the main argument being that she is a woman of African descent.

With regard to the situation of member of parliament Mr. Fausto Jarrin, the complainant submits that on 10 January 2022 he was notified of Resolution No. CAL-2021-2023-287, which set forth the administrative sanction of a 10-day suspension from the exercise his parliamentary mandate. The complainant considers that this sanction was applied arbitrarily, without respecting the rights of the defence, and that it was adopted in retaliation for him being one of the main spokespersons in the so-called Pandora Papers affair before parliament and domestic public opinion.

With regard to the situation of member of parliament Mr. Pabel Muñoz, the complainant states that the member of parliament has been subjected to persecution and harassment since the previous legislature because of his political opinions and his work as a member of the opposition. One of the most recent examples of legal harassment is that Mr Muñoz has been the subject of proceedings initiated by the Comptroller General's Office relating to accusations of corruption, which the complainant claims are unfounded.

The complainant also points out that, on 16 November 2021, the Attorney General's Office sent an official letter to the National Assembly, addressed to the parliamentary commission, indicating that preliminary investigation No. 137-2021 had been opened into the alleged offence of "ideological falsehood" through the submission of the report on the Pandora Papers case. According to the complainant, the Attorney General's Office opened this investigation against the members of the special commission in retaliation for the actions of these parliamentarians in the exercise of their mandate.

At the hearing held during the 144th IPU Assembly, the Ecuadorian delegation stated that the National Assembly did not have the legal capacity to monitor the communications of state officials or messages published on social networks, and that the administrative proceedings against Mr. Jarrin and those initiated by the Comptroller General’s Office concerning Mr. Muñoz were in accordance with the applicable domestic rules. The delegation also stated that the preliminary investigation opened into the alleged offence of "ideological falsehood" was being conducted before the relevant courts and came about because some members of the parliamentary commission had allegedly amended the commission's final report without informing all members.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning this case is admissible, considering that the communication: (i) was submitted in due form by a qualified complainant under section I.1(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the Revised Rules

---

4 Investigation into tax haven documents revealing the names of more than 300 politicians, public officials and billionaires from more than 90 countries, 35 of whom are heads of State. Among the Latin American political leaders involved was the President of the Republic of Ecuador, Mr. Guillermo Lasso.

and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns seven incumbent members of parliament at the time of the initial allegations; and (iii) concerns allegations of threats and acts of intimidation, violation of freedom of opinion and expression, violation of freedom of assembly and association, and other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate, which are allegations that fall under the Committee's mandate;

2. *Thanks* the Ecuadorian delegation for the information received and for meeting with the members of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 144th IPU Assembly to discuss the cases examined and the concerns raised;

3. *Notes with concern* that court proceedings are under way against Ms. Desintonio, Ms. Cabezas and Ms. Astudillo, members of the opposition, in connection with their work in a parliamentary commission dealing with a highly sensitive issue that could be detrimental to the President of the Republic; and *wishes to* receive official and detailed information on the facts underlying the charges against these three parliamentarians and to be kept regularly informed of progress in the proceedings;

4. *Is concerned* at the discriminatory and sexist nature of the disparaging messages and comments received by Ms. Palacios, Ms. Veloz, Ms. Desintonio, Ms. Cabezas and Ms. Astudillo; *considers* that they are particularly susceptible to multiple forms of discrimination and violence because they are women and members of the opposition; and *affirms* that the National Assembly, by virtue of its legislative, budgetary and oversight powers, has the opportunity to make a decisive contribution to the prevention of all forms of violence against women and to create conditions conducive to the effective and timely investigation into such acts and to the punishment of the perpetrators under the applicable rules;

5. *Recalls* that sexism and gender-based violence against women parliamentarians, including online, violate their dignity, create an intimidating, hostile, degrading, humiliating or offensive environment and perpetuate gender inequalities and stereotypes; and further *recalls* that these detrimental effects may be all the more damaging for women parliamentarians from underrepresented or marginalized groups, such as women of African descent;

6. *Wishes to* receive official and detailed information and copies of the relevant documents concerning the administrative proceedings against Mr. Jarrin, and which led to a temporary suspension of his parliamentary mandate; and *wishes* to receive official and detailed information concerning the proceedings initiated by the Comptroller General’s Office against Mr. Muñoz and the facts justifying the charges laid against him;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Speaker of the National Assembly, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

CL/209/12-R.1
Nusa Dua, 24 March 2022

Egypt

Decision adopted consensus by the IPU Governing Council at its 209th session (Nusa Dua, 24 March 2022) [5]

Mostafa al-Nagar © Photo courtesy Belady – An Island for Humanity, United States.

EGY-07 – Mostafa al-Nagar

Alleged human rights violations

- ✓ Enforced disappearance
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Impunity

A. Summary of the case

Mr. Mostafa al-Nagar allegedly disappeared in the southern governorate of Aswan on 27 September 2018. His family and lawyers have been unable to contact him or obtain information on his whereabouts. They fear that he might have been arbitrarily arrested and held incommunicado.

The complainants allege that Mr. al-Nagar was a symbol of the 2011 revolution and a vocal critic of the Egyptian Government during his parliamentary term, which lasted from 23 January to 14 June 2012, when the Egyptian Parliament was dissolved in accordance with a ruling by the Supreme Constitutional Court. In December 2017, he was fined and sentenced to three years in prison for "insulting the judiciary" in a speech he reportedly

Case EGY-07

Egypt: Parliament affiliated to the IPU

Victim: male, independent member of the House of Representatives

Qualified complainant(s): Section I.(1)(a) and (d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: February 2020

Recent IPU decision: May 2021

Recent IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the Egyptian delegation to the 144th IPU Assembly (March 2022)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the House of Representatives (March 2022)
- Communication from the complainants: June 2021
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the House of Representatives (February 2022)
- Communication to the complainants: January and February 2022

5 The delegation of Egypt expressed its reservations regarding the decision.

delivered during a parliamentary sitting in 2012. In its ruling of 30 December 2017, the Cairo Criminal Court found that Mr. al-Nagar committed two crimes during 2012 and 2013, the first of which was insulting and defaming the courts and the judicial authorities with hate speech and disdainful speech, both published and through interviews on television and radio channels, as well as through social media. The complainants also alleged that the court reportedly found that Mr. al-Nagar's statements during a parliamentary sitting of 2012 were also intended to defame and harm the judiciary and judges. Mr. al-Nagar did not serve his time in prison as he chose to go into hiding, although at the time it was clear to his family members where he was. He disappeared a few days before his appeal trial, which took place on 15 October 2018.

The complainants report that, on 10 October 2018, Mr. al-Nagar's family received an anonymous telephone call informing them that he was in police custody at Aswan's Central Security Forces Al-Shallal camp. Mr. al-Nagar's lawyer made a request to the Egyptian authorities for an official response concerning his client's alleged detention in the Al-Shallal camp, but no information was provided in this regard. Egypt's State Information Service denied playing a role in Mr. al-Nagar's disappearance and said in an official statement issued on 18 October 2018 that he had wilfully disappeared to avoid serving his prison sentence, describing him as a fugitive.

In their letter of 24 May 2021, the Egyptian parliamentary authorities indicated that the Egyptian Court of Cassation's decision of 15 October 2018 concerned the rejection of Mr. al-Nagar's appeal to have his original sentence set aside. The letter explains that the decision of the Court of Cassation to refuse the accused's opposition to the ruling against him is not the result of his absence before the Court during the hearing session of the case. It added that the Court of Cassation did not accept the opposition in light of the correct application of Egyptian law allowing the accused's defence to appear before the Criminal Court in the absence of the accused. As the Court agreed to the accused's defence lawyer attending without the presence of the accused himself, the ruling against the accused becomes a ruling *in absentia* and is subject to opposition from the accused, to prevent the latter from missing out on the right to the different litigation levels to which citizens are entitled.

On 29 July 2019, the complainants filed a complaint at the Administrative Court of the State Council against the Egyptian Ministry of the Interior for allegedly failing to disclose Mr. al-Nagar's whereabouts and allegedly failing to make serious efforts to locate him. In its decision handed down on 18 January 2020, the Administrative Court of the State Council recalled the State's responsibility and indicated that the statement issued by the State Information Service was insufficient. The Court noted that the State and the police force, which, in accordance with Article 1 of the Law on the Regulation of Police authority (Law No. 109 of 1971), "is a regular body of the Ministry of the Interior that performs its functions and exercises its jurisdiction under the leadership of the Ministry of the Interior", had the duty to locate disappeared individuals, especially when a complaint had been filed about their disappearance.

In their letter of 24 May 2021, the Egyptian parliamentary authorities expressed their views about the case. The authorities also added that the crime committed by Mr. al-Nagar was not related to his parliamentary mandate and that he was not prosecuted for the remarks he made in parliament. The parliamentary authorities argued that, between 2012 and 2013, Mr. al-Nagar and other individuals were accused of undermining the judiciary and judges through written articles and comments, remarks made during interviews and messages posted on social media containing false and hateful statements against the Egyptian courts and the judiciary. The authorities also indicated that parliamentary immunity should not protect members of parliament from prosecution when the crimes committed are punishable by law. The authorities stated that parliament was dissolved in accordance with the ruling by the Supreme Constitutional Court issued in the session of 14 June 2012 and that the effect of this decision is retroactive. Accordingly, the aforementioned never had, nor enjoyed at any point in time, representational functions.

During a hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 144th IPU Assembly in March 2022, the Chair of the Foreign Relations Committee of the Egyptian House of Representatives, Mr. Karim Darwish, emphasized the importance of the Committee's work and elaborated on the views and arguments expressed by the authorities in their letter of 24 May 2021. Mr. Darwish highlighted that the Egyptian parliamentary authorities are convinced that the case of Mr. al- Nagar should not be under consideration by the IPU as the aforementioned does not enjoy, and never had enjoyed, any representational functions, according to the June 2012 Supreme

Constitutional Court ruling. However, he was willing to engage with the Committee in good faith to clarify some issues.

Mr. Darwish also stated that, in response to the ruling of the Administrative Court of the State Council of 18 January 2020, the Egyptian authorities had exerted efforts to locate the absent person by taking several measures, including through distributing circulars with Mr. al-Nagar's details to all police stations in all Egyptian governorates seeking information on his whereabouts. Mr. Darwish also indicated that, despite the complainants' claim that Mr. al-Nagar has been subjected to enforced disappearance, there is no evidence that Mr. al-Nagar is a victim of enforced disappearance and that such a crime is subject to a set of criteria that have not been met in the present case. The authorities consider Mr. al-Nagar "absent", given that he has been in hiding in order to avoid serving his prison sentence, as indicated by his family members. Mr. Darwish, stated that the representational function of members of parliament would not allow its incumbents to commit crimes, would not justify the commission of such crimes and would not present a barrier to bringing them before a criminal court. The principle of separation of powers would therefore not allow former and current members of the legislative authority to interfere in the work of the judicial authority; to insult or influence its members; or to launch media campaigns against them to influence their rulings and decisions. He clarified that the criminal charges against Mr. al-Nagar were because of remarks he made outside of parliament and not in a parliamentary context whatsoever. Mr. Darwish reiterated that the complaint under consideration does not have any factual or legal foundation; rather, it is based on rhetoric that is doubtful and void of any legal evidence.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Egyptian authorities for the information provided in their letter of 24 May 2021 and for meeting with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 144th IPU Assembly to discuss the case of Mr. al-Nagar;

2. *Takes note* of the measures taken by the authorities to locate Mr. al-Nagar, including the distribution of circulars with Mr. al-Nagar's details to several police stations in different provinces calling for information on his whereabouts; *wishes* to receive written confirmation from the authorities concerned that such measures have indeed been taken, and to be informed of the results so far yielded; *underlines*, nevertheless, that such measures fall short of what is required to truly address the disappearance of Mr. al-Nagar, namely a fully fledged investigation into his whereabouts that establishes the truth in his case;

3. *Is convinced* that the State of Egypt could exert further efforts to locate Mr. al-Nagar and *urges* once more the authorities to take the appropriate measures to find Mr. al-Nagar, regardless of his conviction and the fact that he did not serve his prison sentence; and *wishes* to be kept informed as a matter of urgency about steps taken in this regard;

4. *Reiterates* its concern that Mr. al-Nagar was convicted for having criticized the judiciary, which is part of the legitimate exercise of his parliamentary mandate and should be protected by his parliamentary immunity; *affirms* also in this respect that freedom of expression is one of the pillars of democracy, that it is essential for members of parliament, and that it encompasses all kinds of speech, the restrictions on which are defined by the core human rights conventions and related jurisprudence; and *reiterates* its wish to receive copies of the decisions of the Cairo Criminal Court and Court of Cassation of 2017 and 2018 respectively;

5. *Stresses once again* that, while the State of Egypt considers Mr. al-Nagar to be a fugitive and "absent", it remains duty-bound to do everything possible to find him and that, by not taking any measures to locate him, the authorities are wilfully denying justice to his relatives, who have the legitimate right to know about his fate; and *wishes* in this regard to receive further information on the status of missing persons in Egypt and what criteria are required to be met for the authorities to initiate an investigation into the disappearance of individuals whose families have filed a complaint about their disappearance;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information on the whereabouts of Mr. al-Nagar;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

CL/209/12-R.1
Nusa Dua, 24 March 2022

Eswatini

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 209th session (Nusa Dua, 24 March 2022)

Members of the Royal Eswatini Police Service (REPS) monitor affiliates of the Trade Union Congress of Swaziland (TUCOSWA) as they sing political slogans in central Manzini on 28 October 2021 during a pro-democracy protest. Michele Spatari – AFP

SWZ-02 – Mduduzi Bacede Mabuza
SWZ-03 – Mthandeni Dube
SWZ-04 – Mduduzi Gawuzela Simelane

Case SWZ-COLL-01

Eswatini: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Three independent members of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1.(b) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: January 2022

Recent IPU decision: February 2022

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the House of Assembly (March 2022)
- Communication from the complainant: January 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the House of Assembly (February 2022)
- Communication to the complainant: March 2022

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Excessive delays
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate

A. Summary of the case

Parliamentarians Mduduzi Bacede Mabuza and Mthandeni Dube were arrested on the evening of 25 July 2021 and have been held in detention at Mbabane police station ever since. A third parliamentarian, Mr. Mduduzi Simelane, fled the country before an arrest warrant could be implemented. Mr. Mabuza and Mr. Dube face charges under the Suppression of Terrorism Act and for contravening COVID-19 regulations. A proper examination of the bail applications from the two parliamentarians in detention has reportedly been systematically delayed, with the bail appeal now scheduled for hearing on 25 March 2022. With regard to Mr. Simelane, it appears that he has not been officially charged for any offence, as his case has not yet been officially referred to court.

The legal action against the parliamentarians was taken in the following context. In May 2021, calls for political reform started circulating on various platforms across Eswatini, with the aforesaid three

parliamentarians also advocating for these changes. To prove that these members of parliament had the mandate from their constituencies to make this call resulted in a series of petitions being delivered to parliament in support of the call for change. Protesters were calling for constitutional and political reforms, were lamenting the Government's reported failure to deliver basic services to its citizens, demanded responses to socio-economic challenges, and invoked alleged ill-treatment by police. Petitions were delivered to various tinkhundla centres, predominantly by young people, to their members of parliament as an endorsement of the call for constitutional and political reforms. These calls were heightened during protests against alleged "police brutality" following the death of a University of Eswatini law student, Mr. Thabani Nkomonye. The aforesaid three parliamentarians joined the #justiceforThabani movement, which supported the call for constitutional and political reforms. On 24 June 2021, the then Acting Prime Minister, Deputy Prime Minster, Mr. Themba N Masuku issued a ban on the delivery of these petitions. In his address, the Acting Prime Minister said that this was "a conscious decision to maintain the rule of law and de-escalate tensions that had turned the exercise into violence and disorder". Protesters continued to deliver petitions against the ban and were blocked by the police.

In its report released at the very end of June 2021 regarding the events that had occurred earlier that month, the Eswatini Commission on Human Rights and Public Administration (the Commission) – which is Eswatini's National Human Rights Institution – found that human rights violations and abuses were perpetrated during the unrest. Further, the assessment indicates that lethal force was used indiscriminately on protesters and members of the public who were not even part of the protests. The protestors themselves appear to have been violent in that some areas were rendered inaccessible by road blockages and the burning of tyres. There was widespread damage, burning of properties and businesses and looting of shops. The majority of people arrested were detained for unreasonably prolonged periods without trial. Even though they were eventually afforded their right to bail, the courts often imposed excessive bails and steep fines.

According to the complainant, the charges against Mr. Mabuza, Mr. Dube and, potentially, Mr. Simelane serve as reprisals and aim to silence them, given that they have been at the forefront of the aforesaid demands for democratic reforms in Eswatini, an absolute monarchy led by King Mswati III for over 30 years, where political parties are not legally recognized.

The Speaker of the House of Assembly, in his communication of 21 March 2022, stated that the parliamentary immunity of the three parliamentarians with regard to speech in connection with debate and proceedings in parliament had always been respected. The Speaker also stated that the prison conditions of Mr. Mabuza and Mr. Dube were the same as those of other trial inmates and that they were conferred with all the general benefits extended to inmates awaiting trial. He added that, as the matter was before the court, due to the separation of powers, he could not comment on the specific charges.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning the situation of Mr. Mduduzi Bacede Mabuza, Mr. Mthandeni Dube and Mr. Mduduzi Gawuzela Simelane, all members of the Parliament of Eswatini, was declared admissible by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians under its Procedure for the examination and treatment of complaints on 11 February 2022;

2. *Thanks* the Speaker of the House of Assembly for the extensive information provided in his letter of 21 March 2022;

3. *Is deeply concerned* that Mr. Mabuza and Mr. Dube were arrested and detained in connection with their public appeal to strengthen democracy, which falls squarely within the legitimate exercise of their right to freedom of expression; *considers* in this regard that the amended indictment against both men, as forwarded by the parliamentary authorities, fails to dispel this concern at this point; and, consequently, *decides* to send a trial observer to the criminal proceedings with a view to collecting information and reporting on how the fundamental human

rights of the accused, in particular their right to a fair trial and freedom of expression, assembly and association, are being respected in the case at hand;

4. *Is also concerned* that, eight months after their arrest, their bail application has still not been examined; *recalls* in this regard that the right to a fair trial also entails the right to be brought promptly before a judge; *sincerely hopes* that the court hearing on 25 March 2022 will prove to be conclusive in this regard and take into account the arguments put forward by the defence; and *wishes* to be kept informed on the issues raised in the preceding paragraph;

5. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Speaker of the House of Assembly, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

6. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Libya

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 209th session (Nusa Dua, 24 March 2022)

© Courtesy of the Sergiwa Family

LBY-01 – Seham Sergiwa

Case LBY-01

Libya: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Female independent member of the House of Representatives

Qualified complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: July 2019

Recent IPU decision: November 2021

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the Libyan delegation to the 141st IPU Assembly (October 2019)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the House of Representatives (July 2020)
- Communication from the complainants: September 2021
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the House of Representatives (October 2021)
- Communication to the complainants: September 2021

Alleged human rights violations

- ✓ Abduction
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Impunity

A. Summary of the case

Ms. Seham Sergiwa was abducted from her home on 17 July 2019. According to the complainants, more than a dozen masked armed men raided her house at 2 a.m. after it was plunged into darkness, as if electricity had been cut off, and an explosion took place inside the house. During the attack, Ms. Sergiwa's husband was shot in the legs and wounded in his eye, while one of her sons was beaten up as they captured her. Following the attack, Ms. Sergiwa's husband and her son were taken to hospital, where they were not permitted to receive any visits. The complainants also alleged that the abductors had confiscated the telephones belonging to members of Ms. Sergiwa's family in order to prevent them from alerting the media about the attack.

The complainants claim that the abductors are members of the 106th Brigade of the Libyan National Army (LNA) led by Mr. Khalifa Haftar, an assertion based on the *modus operandi* of the abductors and the SUV vehicles used. The perpetrators allegedly spray-painted the message "the army is a red line [not to be crossed]" and the name of the Brigade responsible for Ms. Sergiwa's abduction, "*Awliya al-Dam*" (Avengers of Blood) across her house. The complainants explained that the attackers allegedly arrived in cars belonging to Libya's Criminal Investigation Department of the interim government in eastern Libya.

Ms. Sergiwa's abduction was allegedly in response to her political stance against the military operations in Tripoli, as she was taken from her home shortly after she gave an interview criticizing the military offensive and calling for an end to the bloodshed. The complainants believe that Ms. Sergiwa's abduction was not a random act of violence, given her vocal criticism of Mr. Khalifa Haftar and the

circumstances in which the attack took place. They added that several Libyan officials living nearby, including the mayor of Benghazi, could have intervened with their armed guards to prevent or at least thwart the attack, but deliberately refrained from doing so.

In a statement issued on 18 July 2019, the House of Representatives in Tobruk strongly condemned Ms. Sergiwa's abduction by unknown individuals, and called on the Ministry of the Interior, as well as all the security forces, to scale up their efforts to find Ms. Sergiwa, ensure her prompt release and hold to account those responsible for her abduction. In a hearing held with the First and Second Deputy Speakers of the House of Representatives in October 2019, the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians learned that the Minister of the Interior of the interim government in eastern Libya had indicated that terrorist groups might be responsible for Ms. Sergiwa's abduction, that the House of Representatives continued to monitor the case, which was still under investigation, and that it could well be that Ms. Sergiwa would turn up alive.

Reportedly, in September 2020, Ms. Sergiwa's case had been referred to a "specialized prosecution service". The Libyan authorities allegedly did not inform Ms. Sergiwa's family about this development or the fact that the investigation had been concluded.

In its report of October 2021, the United Nations Independent Fact-Finding Mission set up to investigate human rights violations committed in Libya since 2016 concluded that there were reasonable grounds to believe that Ms. Sergiwa was a victim of enforced disappearance and found that the relevant authorities in Libya had failed to protect her life. The mission's report also stated that the evidence indicated that Ms. Sergiwa was abducted by either the LNA or affiliated armed groups. On 24 January 2022, the United Nations Secretary-General's Special Adviser on Libya, Ms. Stephanie Turco Williams, publicly expressed her concern about the case of Ms. Sergiwa and called on the "concerned authorities to provide information on her whereabouts".

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Continues to be appalled* by the brutal abduction of Ms. Seham Sergiwa in evident reprisal for expressing her political stance against the violence in Libya and in favour of an end to the bloodshed;

2. *Deplores* the Libyan House of Representatives' silence and failure to respond to requests for information on the status and outcome of the criminal investigation relating to the abduction of one of its members;

3. *Recalls* the findings of the United Nations Independent Fact-Finding Mission set up to investigate human rights violations committed in Libya since 2016 concerning the case of Ms. Seham Sergiwa; *echoes* the concerns expressed by the United Nations Secretary-General's Special Adviser on Libya; and *wishes* to learn further about the work of both United Nations mechanisms to explore avenues of cooperation aiming to help resolve the case of Ms. Sergiwa;

4. *Reaffirms*, once again, the long-lasting effects of impunity on the integrity of parliament and its ability to fulfil its role as an institution – even more so when leading figures of parliament are targeted for their political views, as in the present case; and *considers* that, by establishing the truth in Ms. Sergiwa's case, the Libyan authorities would send a strong message to those responsible for committing serious human rights violations that impunity cannot prevail in Libya;

5. *Recognizes* the exceptional situation prevailing in Libya and the formidable challenges to law and order in the country; *emphasizes*, nevertheless, that the human rights of a member of the Libyan House of Representatives should be upheld at all costs; *urges* the authorities concerned to take the appropriate measures to hold those responsible for Ms. Sergiwa's abduction to account and provide information on her fate; *calls on* the Libyan House of Representatives once

again to use its oversight power to ensure that an effective and thorough investigation is being conducted by the Ministry of the Interior, and to request clear answers from the Government on the identity of the perpetrators; and *wishes* to be kept informed in this respect;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the Ministry of the Interior, the United Nations Independent Fact-Finding Mission, the United Nations Secretary-General's Special Adviser on Libya, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Myanmar

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 209th session (Nusa Dua, 24 March 2022)

Soldiers in front of a guest house where Myanmar members of parliament were residing in Naypyidaw shortly after the military takeover. STR/AFP

MMR-267 - Win Myint
MMR-268 - Aung San Suu Kyi (Ms.)
MMR-269 - Henry Van Thio
MMR-270 - Mann Win Khaing Than
MMR-271 - T Khun Myat
MMR-272 - Tun Tun Hein
MMR-274 - Than Zin Maung
MMR-275 - Dr. Win Myat Aye
MMR-276 - Aung Myint
MMR-277 - Ye Khaung Nyunt
MMR-278 - Dr. Myo Aung
MMR-279 - Kyaw Myint
MMR-280 - Win Mya Mya (Ms.)
MMR-281 - Kyaw Min Hlaing
MMR-283 - Okka Min
MMR-284 - Zarni Min
MMR-285 - Mya Thein
MMR-286 - Tint Soe
MMR-287 - Kyaw Thaung
MMR-289 - Phyu Phyu Thin (Ms.)
MMR-290 - Ye Mon (aka Tin Thit)
MMR-291 - Htun Myint
MMR-292 - Naing Htoo Aung
MMR-293 - Dr. Wai Phyo Aung
MMR-294 - Zin Mar Aung (Ms.)
MMR-295 - Lwin Ko Latt
MMR-297 - Win Naing
MMR-298 - Nay Myo
MMR-299 - Zaw Min Thein
MMR-301 - Zay Latt
MMR-302 - Myat Thida Htun (Ms.)
MMR-303 - Saw Shar Phaung Awar
MMR-304 - Robert Nyal Yal
MMR-305 - Lamin Tun (aka Aphyo)
MMR-306 - Aung Kyi Nyunt
MMR-307 - Lama Naw Aung
MMR-308 - Sithu Maung
MMR-309 - Aung Kyaw Oo
MMR-310 - Naung Na Jatan
MMR-311 - Myint Oo
MMR-312 - Nan Mol Kham (Ms.)
MMR-313 - Thant Zin Tun
MMR-314 - Maung Maung Swe
MMR-315 - Thein Tun
MMR-316 - Than Htut
MMR-317 - Aung Aung Oo
MMR-318 - Ba Myo Thein
MMR-319 - Soe Win (a) Soe Lay
MMR-320 - U Mann Nyunt Thein
MMR-321 - Khin Myat Thu
MMR-322 - Nay Lin Aung
MMR-323 - Hung Naing
MMR-324 - Shwe Pon (Ms.)
MMR-325 - Wai Lin Aung
MMR-326 – Pyae Phyo
MMR-327 - Mr. Lin Lin Oo
MMR-328 - Mr. Kyaw Lin
MMR-329 - Mr. Tin Htwe
MMR-330 - Mr. Aung Myint Shain
MMR-331 - Mr. Pital Aung

MMR-301 - Zay Latt MMR-332 - Mr. Ohn Win

Case MMR-COLL-03

Myanmar: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 62 parliamentarians from the opposition (55 male and 7 female)

Qualified complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: March 2021

Recent IPU decision: February 2022

Recent IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the United Nations Special Rapporteur on the human rights situation in Myanmar (March 2022)

Recent follow-up:
- *Note Verbale* from the Permanent Mission of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Office and other international organizations in Geneva: February 2022
- Communication from the complainant: February 2022
- *Note verbale* to the Permanent Mission of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Office and other international organizations in Geneva: February 2022
- Communication to the complainant: March 2022

Alleged human rights violations

- ✓ Abduction
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other violations: unlawful revocation of citizenship

A. Summary of the case[6]

After refusing to recognize the results of the November 2020 parliamentary elections, the military declared a state of emergency that would last for a year and proceeded to seize power by force on 1 February 2021, the day that the new parliament was due to take office. This state of emergency was extended on 31 January 2022, with a promise to hold elections by the end of 2023.

The complainant reports that the Speaker of the Parliament of Myanmar (*Pyidaungsu Hluttaw*), State Counsellor Aung San Suu Kyi and six other parliamentarians of the majority National League for Democracy (NLD) were placed under house arrest while 20 other members of parliament were arbitrarily arrested shortly after the coup. The arrest of Mr. Wai Lin Aung and Dr. Pyae Phyo on 14 December 2021 brought the total number of parliamentarians in detention to 30. Of those detained, many are reportedly being held incommunicado in overcrowded prisons, where they are facing mistreatment and torture, with little or no access to medical care or legal counsel, a fate that is shared by close to 1,000 arbitrarily detained citizens according to a report by the United Nations (UN) Special Rapporteur on the human rights situation in Myanmar.[7] On 16 November 2021, State Counsellor Aung San Suu Kyi and 15 other senior politicians were charged with election fraud during the November elections, possibly leading to imprisonment, suspension of political rights and the dissolution of the NLD party. On 5 December 2021, Ms. Aung San Suu Kyi and Mr. Win Myint were found guilty of inciting public unrest and convicted to four years in prison, which was followed by another conviction for Ms. Aung San Suu Kyi on 10 January 2022 on three separate charges. Altogether she has been sentenced to six years in prison, with more charges pending against her.

According to the complainant, on 4 February 2021, some 70 elected members of parliament from the NLD met in the capital Naypyidaw and took an oath of office pledging to abide by the mandate granted to them by the people. On 5 February, 300 members of parliament met online and established the Committee Representing the *Pyidaungsu Hluttaw* (CRPH), led by 20 members of parliament. The CRPH is considered illegal by the military regime, while the CRPH have labelled the military-appointed State Administration Council a terrorist organization and on 31 March 2021 appointed a National Unity Government (NUG), which they see as the legitimate interim government. According to the complainant, the 20 members of the CRPH have been forced into hiding, fearing reprisals because of their political activities. The family members of the CRPH members have apparently been repeatedly subjected to harassment and abuse by the military, with the father of Mr. Sithu Maung allegedly being

6 For the purposes of this report, the term “opposition” relates to members of parliament from political groups or parties that have limited decision-making power and are opposed to the ruling power.

7 https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/03/myanmar-un-report-urges-immediate-concerted-effort-international-community?LangID=E&NewsID=28283

tortured to death after his arrest. The former Speaker of the upper house of parliament and Prime Minister of the NUG, Mr. Mann Win Khaing Than, has reportedly been charged with high treason, while several other members of parliament face criminal charges for inciting civil disobedience and other charges carrying heavy penalties.

Although the military authorities allowed overwhelmingly peaceful protests to take place in the first few weeks, the human rights situation in Myanmar took a devastating turn for the worse in March 2021, with reports of live automatic ammunition and explosive weapons used against civilians. The UN Special Rapporteur has recognized the widespread and systematic nature of the violations carried out by the military (known as the "*Tatmadaw*") since the beginning of the coup and declared that their scale met the threshold of the definition of crimes against humanity under international law. In addition, some experts have voiced their concern in the UN Security Council and other international forums, declaring that Myanmar was on the brink of state failure, pointing out that the actions of the military were making the country ungovernable.

On 24 April 2021, the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) held a leaders' meeting to discuss "pressing issues of common interest", inviting a representative from the military authorities of Myanmar to attend. This meeting led to the adoption of a five-point consensus on Myanmar, calling for the immediate cessation of violence and the nomination of a special envoy to Myanmar who was to visit the country to meet with all parties concerned. As the military authorities denied access to the special envoy and showed no willingness to implement the five-point consensus, they have been excluded from ASEAN meetings as of October 2021.

According to the latest information provided by the complainant, Mr. Yee Mon (aka Tin Thit), the Hon. Mr. Lwin Ko Latt, the Hon. Ms. Zin Mar Aung and Ms. Phyu Phyu Thin were stripped of their citizenship for allegedly "harming the interests of Myanmar" in violation of article 16 of the Myanmar Citizenship Law. At a hearing with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians in March 2022, the UN Special Rapporteur reported that over 1,600 civilians have been killed by the *Tatmadaw* in what he describes as a series of war crimes and crimes against humanity. The Special Rapporteur called for greater and more concerted pressure on the military authorities by the entire international community. He also renewed his call to halt the flow of arms towards the military, which had reportedly received weapons that were used against the civilian population from a limited number of countries well after the *coup d'état*, as described in his latest report.[8] Meanwhile, the IPU Secretariat has received correspondence from the military authorities accusing the NUG of fostering terrorism and disorder, which has allegedly claimed over 1,000 lives, while indicating a commitment to implementing the five-point consensus and the possibility of resuming dialogue provided trust and confidence-building measures are taken first.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the current case also includes a new complaint regarding the situation of Mr. Lin Lin Oo, Mr. Kyaw Lin, Mr. Tin Htwe, Mr. Aung Myint Shain, Mr. Pital Aung and Mr. Ohn Win, and that: (i) the complaint was submitted in due form by a qualified complainant under section I.1.(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the Revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns incumbent members of parliament at the time of the initial allegations; and (iii) concerns allegations of torture, ill-treatment and other acts of violence, threats and acts of intimidation, arbitrary arrest and detention, inhumane conditions of detention, lack of fair trial proceedings, violation of freedom of opinion and expression, violation of freedom of assembly and association and failure to respect parliamentary immunity, which are allegations that fall under the Committee's mandate; *considers* that the complaint is therefore admissible under the provisions of section IV of the Procedure; and *declares itself* competent to examine it;

8 Report by the United Nations Special Rapporteur on the human rights situation in Myanmar – *Enabling Atrocities: UN Member States' Arms Transfers to the Myanmar Military*. Available at: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources Myanmar.pdf

2. *Acknowledges* the information provided by the Permanent Mission of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Office and other international organizations in Geneva in reply to questions submitted to it by the Committee; and *takes note* that two more parliamentarians elected in 2020 have been released in the past few months;

3. *Is concerned* by allegations that at least four parliamentarians have been arbitrarily deprived of their citizenship by the military-appointed State Administration Council; *emphasizes* that, under international law, the revocation of nationality is an extremely serious measure, all the more so if it leads to statelessness, and should only be taken with full respect for due process, which should include hearing the individual concerned, and only on very serious grounds; and *wishes* to receive information on these points from the military authorities;

4. *Continues* to be appalled by allegations that 62 parliamentarians are being held incommunicado in prisons where they reportedly face ill-treatment, torture and gender-based violence, and that they are being held in inhumane detention conditions with limited or no access to medical care or legal counsel; *requests,* once again, that the military authorities provide specific information on each parliamentarian who is deprived of their liberty, including on their state of health and access to humane and safe detention conditions, family visits and confidential meetings with their lawyers, as well as on the fair and public trial of each detained parliamentarian; and *urges* the military authorities to allow access to the International Committee of the Red Cross to visit parliamentarians in detention;

5. *Is dismayed* by the human toll resulting from the violence that followed the forceful takeover of power, including reports of war crimes and crimes against humanity*; urges* the military authorities to honour their commitment to implementing the five-point consensus brokered by ASEAN and putting an immediate end to the violence; *is perplexed* by the notion put forward by the military authorities that actions taken against protesters are to be seen as steps taken to implement their commitment to ending violence; *urges* the military authorities to implement their commitment to abiding by the five-point consensus by immediately ceasing the use of lethal force and exercising genuine restraint against those exercising their human rights, as well as by abiding by international principles of human rights and the rule of law; and *believes* that the release of all detained parliamentarians is an essential step towards ending violence and building the trust that would allow a de-escalation of violence and a return to dialogue, as prescribed by the five-point consensus;

6. *Calls on* the military authorities to respect the human rights of all members of parliament elected in November 2020 and hence to allow them to associate, assemble, express their views, receive and impart information and move about without fear of reprisals; *urges* the military authorities to refrain from taking physical or legal action against the 20 members of the Committee Representing the *Pyidaungsu Hluttaw* (CRPH), and any other person elected in November 2020, in connection with their parliamentary activities; and *wishes* to receive as a matter of urgency specific information on these points from the military authorities;

7. *Calls on* its Member Parliaments, IPU permanent observers and parliamentary assemblies, including the ASEAN Inter-Parliamentary Assembly, to press for respect for human rights and democratic principles in Myanmar to show solidarity with the members of parliament who were elected in 2020, including members of the CRPH; *welcomes* the actions taken thus far to contribute to a resolution of the crisis and *calls on* Member Parliaments to do more in that regard, including by helping to stop the flow of arms used against civilians; *calls on* its Member Parliaments and the IPU Secretariat to further strengthen the international network of solidarity with the Myanmar parliamentarians together with the International Parliamentarians Alliance for Myanmar (IPAM), and to take concrete actions in support of this endeavour in partnership with other international organizations active in the region; and *invites* Member Parliaments to inform it of any steps they may take to that end;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the military authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information; also

requests the Secretary General to explore all other possibilities for the concerns and requests for information raised in this decision to be effectively addressed;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Palestine/Israel

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 209th session (Nusa Dua, 24 March 2022)[9]

Ramallah, 15 April 2015 – Palestinian protesters wave flags bearing portraits of Fatah leader, Marwan Barghouti, during a march to mark the anniversary of his arrest. AFP Photo/Abbas Momani

PSE-02 – Marwan Barghouti

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of fair trial proceedings

A. Summary of the case

Mr. Marwan Barghouti, a democratically elected member of the Palestinian Legislative Council (PLC), in the constituency of Ramallah on the West Bank, since January 1996 and widely known, according to several sources, for advocating a just and lasting peace in the Middle East, was arrested on 15 April 2002 in Ramallah by the Israeli Defence Forces and transferred to a detention facility in Israel. He was charged with murder, attempted murder and involvement in terrorist organizations. His trial before the Tel Aviv District Court started on 14 August 2002 and ended on 6 June 2004, when the court sentenced him to five life sentences and two 20-year prison terms. Despite being in prison, Mr. Barghouti was re-elected as a member of parliament for his constituency in the 2006 Palestinian legislative elections.

The complainants have raised a series of legal objections to Mr. Barghouti's arrest and prosecution, alleging that he was ill-treated, especially at the start of his detention, and was denied access to legal counsel. The Committee appointed a legal expert and lawyer, Mr. Simon Foreman, to report on the trial. His 2003 report, on which the Israeli authorities have not provided their

Case PSE-02

Palestine/Israel: The Palestinian Legislative Council and the Parliament of Israel are affiliated to the IPU

Victim: Member of the Palestinian Legislative Council, member of the majority

Qualified complainant(s): Section I(1)(b) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: April 2002

Recent IPU decision: November 2020

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the Palestinian complainants at the 162nd session of the CHRP (October 2020); hearing with head of the parliamentary group of Fatah at the 139th IPU Assembly (October 2018)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letters from the head of the Knesset delegation to the Inter-Parliamentary Union (March 2022); letter from the Speaker of the Palestinian National Council (October 2020)
- Communication from the complainants: November 2020
- Communications to the authorities: Letters to the Knesset Speaker and the head of the Knesset delegation to the Inter-Parliamentary Union (March 2022); letter to the Speaker of the Palestinian National Council (December 2021)
- Communication to the complainants: February 2021

9 The delegation of Israel expressed its reservations regarding the decision.

observations, stated that, “the numerous breaches of international law … make it impossible to conclude that Mr. Barghouti was given a fair trial” and that guilt had therefore not been established.

Mr. Foreman stated in his report that those breaches started with the illegal arrest and transfer of Mr. Barghouti to Israel according to the Oslo Agreements and the Fourth Geneva Convention. According to the report, Mr. Barghouti’s claims that he was subjected to cruel, inhuman and degrading treatment during the interrogations have never been investigated. Regarding the conduct of the trial proceedings, the trial observer indicated that none of the prosecution witnesses, all Palestinians, had testified against Mr. Barghouti and provided any evidence of his involvement in the acts of which he is accused. On the contrary, some of them contested their “confessions” as having been obtained under duress, while others stated that they were forced to sign documents in Hebrew that they did not understand, and others took the opportunity to denounce Israeli politics in the occupied territories. Moreover, according to one of the sources, on 6 April 2003 the court reportedly accepted as Mr. Barghouti’s testimony a report written by the Israeli intelligence services that Mr. Barghouti had refused to sign. Mr. Foreman also noted that, at the first hearings, the public present in the court room displayed a hostile attitude, calling Mr. Barghouti a “murderer, terrorist”.

According to Mr. Barghouti’s defence counsel, the charges brought against Mr. Barghouti were entirely based on secret reports that he had not seen, and the questions put to him by his interrogators were only about documents taken from Palestinian National Authority (PNA) offices, namely requests for financial or social support addressed to Mr. Barghouti. As a parliamentarian and former Secretary General of Fatah-West Bank, Mr. Barghouti used to get such requests, which he forwarded to Mr. Arafat’s office.

In the early years of his detention, several members of the Knesset called for the release of Mr. Barghouti, such as Knesset member Mr. Amir Peretz in March 2008 when he stated that Mr. Barghouti could be a key element in attaining stability and assuming responsibility of the PNA, and Mr. Gideon Ezra, a member of Kadima. Following Mr. Barghouti’s election in August 2009 to Fatah’s Central Committee, the Israeli Minister for Minority Affairs, Mr. Avishaï Braverman, also expressed his support for his release.

On 17 April 2017, Mr. Barghouti initiated a mass hunger strike, joined by more than 1,000 Palestinian inmates, to protest against the abusive and inhumane conditions in which Palestinian inmates were allegedly being held by the Israeli authorities. While the Israeli prison service had agreed to grant some of the detainees’ requests, including increasing the number of monthly visits, the complainants stated that such a request had not been met.

During the hearing held with the Palestinian complainants in October 2020, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians gathered information on the situation of Mr. Marwan Barghouti and other Palestinian inmates in Israeli prisons, namely on visitation rights, which were severely restricted due to the COVID-19 pandemic. The Committee also learned about the difficult conditions that family members of those detained have to meet before they are granted access to visit their loved ones, which include International Committee of the Red Cross confirmation, an Israeli permission to enter the country and the lengthy trip to the prison facility. During the October 2020 hearing, the complainants also described the dire detention conditions in Israeli prisons, particularly overcrowding. In their letter of 18 October 2020, the Israeli parliamentary authorities did not provide any information on Mr. Barghouti’s conditions of detention, including his visiting rights.

The Committee on the Human Rights of Parliamentarians invited the Israeli authorities to a hearing during its session held during the 144th IPU Assembly in March 2022 to discuss Mr. Barghouti’s case and resume dialogue. In their letter of 10 March 2022, the Israeli authorities declined the Committee’s hearing invitation, considering that Mr. Barghouti was duly convicted in a fair trial conducted in an Israeli court for murder, attempted murder and membership of a terrorist organization. The Israeli authorities added that, in light of these elements, they see “no reason to alter their position *vis-à-vis* the Committee on this case or any others pertaining to terrorists convicted in Israeli courts”.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Takes note* of the Israeli parliamentary authorities' letter of 10 March 2022; *regrets*, however, that the Israeli delegation to the 144th IPU Assembly (March 2022) did not meet with the Committee; *notes,* nevertheless*,* that it has engaged in a constructive dialogue with the IPU Secretary General on the issue at hand; *reaffirms* that dialogue and debate are at the heart of the Committee's work as they promote a better understanding of opposing views and therefore promote appropriate solutions for the cases at hand;

2. *Reaffirms* its views that members of parliament are not above the law and that when they commit crimes they should be held accountable in a court of law following due process; *recalls* that Mr. Barghouti was a serving member of the Palestinian Legislative Council when charges of terrorism were brought against him; *recalls* in this regard the stringent legal arguments put forward in Mr. Foreman's report of 2003, on which the Israeli authorities have never provided their observations, that Mr. Barghouti's trial did not correspond to the fair trial standards that Israel, as a party to the International Covenant on Civil and Political Rights, was bound to respect; and *recalls*, in light of the report, that Mr. Barghouti's transfer to Israel had breached the Oslo Agreements and the Fourth Geneva Convention and had led the IPU to urge the Israeli authorities to transfer Mr. Barghouti to the custody of the Palestinian authorities with a view to his being prosecuted and judged by them, in accordance with international law and international fair trial standards;

3. *Deeply regrets* that its long-standing requests for the Committee to be granted permission to visit Mr. Barghouti have been left unanswered by the Israeli authorities; and *sincerely hopes* that the Israeli authorities will consider such a request and finally authorize a Committee visit to Mr. Barghouti;

4. *Recalls* that the Committee's calls on the Israeli authorities to release Mr. Barghouti are based on the numerous breaches of his rights during his arrest, prosecution and trial, but also on calls from within Israel, including from Knesset members, for his release; and *refers* to the 2008 statements of Mr. Amir Perez in this regard and that in 2003 some newspapers announced that the Israeli Government was tempted to negotiate the release of Mr. Barghouti under a prisoner exchange scheme, which was ultimately not observed;

5. *Reiterates with grave concern* that Mr. Barghouti was allegedly denied his visiting rights for three years for reportedly taking part in the 2017 mass hunger strike and that he was only able to receive two visits from his spouse in 2020 due to the COVID-19 pandemic; *firmly recalls* the United Nations Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners, whereby Mr. Barghouti's visitation rights should not be subject to arbitrary decisions authorizing or denying visits; *calls on* the relevant Israeli authorities to ensure that Mr. Barghouti is entitled to family visiting rights in accordance with the law and international relevant standards; and *wishes* to ascertain his current conditions of detention, with respect in particular to the frequency of visits and access to medical care;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the competent authorities, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report to it in due course.

CL/209/12-R.1
Nusa Dua, 24 March 2022

Uganda

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 209th session (Nusa Dua, 24 March 2022)

© Francis Zaake

UGA-19 – Robert Kyagulanyi Ssentamu (aka Bobi Wine)
UGA-20 – Francis Zaake
UGA-21 – Kassiano Wadri
UGA-22 – Gerald Karuhanga
UGA-23 – Paul Mwiru

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Impunity

A. Summary of the case

The complaint was initially received against the background of the by-election in Arua municipality in Uganda on 15 August 2018. Of the five members of parliament listed in the present case, only Mr. Francis Zaake was re-elected in 2021.

The five individuals were violently arrested on 14 August 2018, on the eve of the by-election, together with 29 other people, in the district of Arua, after President Yoweri Museveni's convoy was reportedly pelted with stones. According to credible reports and information gathered on the ground by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, the parliamentarians were tortured and ill-treated while in detention. All those arrested,

Case UGA-Coll-01

Uganda: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Five male parliamentarians (including three young parliamentarians and a parliamentarian-elect); four independent and one opposition parliamentarian

Qualified complainant(s): Section I.1.(a) and (d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: August 2018

Recent IPU decision: February 2021

IPU mission: January 2020

Recent Committee hearing: Hearing with the Ugandan delegation to the 144th IPU Assembly (March 2022)

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Letter from the Attorney General (October 2018); letter from the Speaker of Parliament to the Minister of Foreign Affairs (November 2018); letter from the Speaker of Parliament (October 2019)
- Communication from the complainants: February 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of Parliament (March 2022)
- Communication to the complainants: March 2022

including the five parliamentarians, were charged with treason, which in Uganda carries the death penalty. On 6 August 2019, the following additional charges were reportedly brought against them in relation to the same events: intent to annoy, alarm or ridicule the President, incitement to violence, disobedience of lawful orders, failure to prevent obstruction of traffic, confusion or disorder during a public meeting, and failure to give right of way to the President.

The complainants claim that due process guarantees have been violated from the outset, that the parliamentarians are victims of political repression, as there is no evidence to support the charges brought against them, and that no effective action has been taken to hold to account the security forces that mistreated them while arresting them.

The complainants further state that, at the time the complaint was first lodged, Mr. Kyagulanyi was a popular young parliamentarian, strongly supported, among others, by the four other parliamentarians in this case, and a well-known singer who enjoyed wide popularity among young people. Through his songs and parliamentary work between 2017 and 2021, he had been a vocal critic of President Museveni and his government. The complainants affirm that the authorities were doing everything possible to prevent Mr. Kyagulanyi from staging concerts and thus conveying his music and political message.

From 25 to 29 January 2020, a Committee delegation conducted an on-site mission to Uganda. Despite its specific request, the delegation was not able to obtain concrete information on possible ongoing cases against police officers in connection with the allegations of torture against the five members of parliament. The delegation was told that no information could be disclosed as the matter was *sub judice*. Among other concerns, the delegation regretted that no progress seemed to have been made towards investigating these allegations and urged the relevant authorities to conduct a prompt, impartial and independent investigation, including, where appropriate, the filing of specific torture charges against the perpetrators and the application of the corresponding penalties under domestic law. It also urged parliament to use its oversight powers effectively to this end.

Mr. Francis Zaake was detained by police and the military again on the evening of Sunday 19 April 2020 and released on 29 April 2020. According to information received, Mr. Zaake was severely tortured while in detention, denied access to his lawyer and family, food and independent medical attention. According to the complainants, Mr. Zaake was initially charged with disobedience of lawful orders for distributing food to his community during the COVID-19 pandemic. These charges were finally dropped in August 2020. On 9 August 2021, the Civil Division of the High Court of Uganda in Kampala (Miscellaneous Case No. 85 of 2020) ordered the Government to compensate Mr. Zaake with 75 million Ugandan shillings for the torture inflicted on him while in state custody in April 2020. In its ruling, the High Court declared that the infliction of pain and injury on Mr. Zaake during his detention by the Police infringed his fundamental human rights to dignity and freedom from torture and cruel, inhuman or degrading treatment or punishment protected under Articles 20, 24 and 44(a) of the Constitution of Uganda and that the period during which he was detained before he was arraigned in the Magistrate's Court at Mityana constituted unlawful and illegal detention and was in violation of his personal liberty under Article 23(4) and (b) of the Constitution of Uganda.

According to information received by the IPU, on 11 March 2022 Mr. Zaake lost his seat in the Parliamentary Commission, the governing body of the Uganda Parliament, following a vote on a motion moved to have him removed on grounds of misconduct. Mr. Zaake's removal comes after parliament also adopted a report of the Committee on Rules, Privileges and Discipline, which found him in breach of public trust and confidence because of statements he had made on social media. These statements apparently relate to statements made in parliament that seem to question the fact that he had been tortured in the past. At the hearing held during the 144th IPU Assembly, the Ugandan delegation stated that all legal and parliamentary proceedings that led to Mr. Zaake's removal from the Parliamentary Commission have been conducted in accordance with the law and other applicable regulations but that further information could not be provided at the current stage as the matter was before the courts.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the delegation of Uganda for the information provided and for meeting with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 144th IPU Assembly to discuss the cases and concerns at hand;

2. *Welcomes* the decision of the Civil Division of the High Court of Uganda in Kampala on Case No. 85 of 2020, which ordered the Government to compensate Mr. Zaake for the torture inflicted on him while in state custody in April 2020; *reiterates,* however, its previous long-standing concerns relating to the impunity that seemingly reigns in the cases at hand with regard to the allegations of torture committed against the members of parliament in 2018; *sincerely hopes* that the above-mentioned court's decision in Mr. Zaake's case will encourage the Ugandan authorities to take more decisive action, in line with the recommendations made in the 2020 IPU mission report, to ensure that the allegations of torture against the five members of parliament in 2018 are fully and effectively investigated, followed by whatever accountability steps are warranted as a result; and *requests* the parliamentary authorities to provide information on any relevant developments in this regard and on any action taken by parliament to this end;

3. *Expresses grave concern* about information received on steps taken to remove Mr. Zaake from the Parliamentary Commission as a result of statements made on social media; *reaffirms* that the freedom of expression of parliamentarians, including through their social media platforms, is a cornerstone of a democratic society and that it is crucial for parliamentarians to be able to express their opinions unhampered and without fear of reprisal; *considers* also that, even where speech can legitimately be sanctioned, an excessively harsh sanction, on its own, could represent a breach of the right to freedom of expression and exert a chilling effect on others, thereby deterring them from engaging even in legitimate speech; *requests*, in this regard, the parliamentary authorities to provide information concerning the reasons and parliamentary proceedings that led to Mr. Zaake's removal from the Parliamentary Commission;

4. *Requests* the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to send a delegation to Uganda as soon as possible and as soon as the COVID-19-related public health situation permits, so as to meet with all authorities exercising legislative, executive or judicial powers, and any other institution, civil society organization or individual in a position to provide relevant information regarding the status of implementation of the recommendations made by the IPU 2020 mission report; *hopes* that the competent national authorities will cooperate fully and that the mission will help to swiftly find satisfactory solutions to this case in accordance with applicable national and international human rights standards; and *thanks* the Ugandan delegation to the 144th IPU Assembly for the assurances of support that it has given on this matter;

5. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Speaker of the Parliament of Uganda, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

6. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Uganda

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 209th session (Nusa Dua, 24 March 2022)

© National Unity Platform

UGA-24 – Allan Aloizious Ssewanyana
UGA-25 – Muhammad Ssegirinya

Case UGA-Coll-02

Uganda: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Two male opposition members of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1.(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: January 2022

Recent IPU decision: February 2022

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the Ugandan delegation to the 144th IPU Assembly (March 2022)

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: March 2022
- Communication(s) to the authorities: - Letter to the Speaker of the National Assembly (March 2022)
- Communication to the complainant: March 2022

Alleged human rights violations

- ✓ Abduction
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity

A. Summary of the case

The case concerns allegations of human rights violations, including, *inter alia*, arbitrary detention, torture, inhumane conditions of detention and lack of fair trial proceedings, affecting two opposition members of parliament in Uganda. According to the complainant, the two members of parliament have been targeted because of their political opinions and their work as opposition parliamentarians.

On 7 September 2021, the Hon. Muhammad Ssegirinya was arrested together with the Hon. Allan Aloizious Ssewanyana by the Ugandan police on allegations that the two parliamentarians were involved in the murder of three individuals. They were charged with the offences of murder, terrorism, aiding and abetting terrorism and attempted murder. All these crimes were purportedly committed on 23 August 2021 in Masaka District. The two members of parliament were subsequently remanded in custody and held in Kigo Government Prison. On 21 September 2021, both members of parliament were granted bail by the High Court of Uganda sitting in Masaka.

The complainant states that, on 24 September 2021, after having paid bail, Mr. Ssewanyana was released from Kigo Government Prison but was immediately attacked at the prison gate, manhandled and abducted by gun-wielding men in plain clothes, who whisked him away to an unknown destination. On 27 September 2021, Mr. Ssegirinya was also released from Kigo Government Prison, but he too was immediately abducted at the prison gate by similarly dressed men wielding heavy weapons and whisked away to an unknown destination.

On 30 September 2021, after days of detention at unknown detention facilities, the two members of parliament were summoned to the Chief Magistrate's Court in Masaka and read additional charges. According to the complainant, they appeared frail and informed the court that they had been brutally tortured through physical beatings while in detention. On the occasions the members of parliament re-appeared in court to hear their cases, they showed physical, festering wounds and complained of torture and humiliation while in detention. The complainant also states that the members of parliament informed the presiding judge that they had been prevented from receiving medical attention by a doctor of their choice and that they had been banned from receiving any visitors, including family members, while in prison.

At the hearing held during the 144th IPU Assembly, the Ugandan delegation stated that the two members of parliament had been re-arrested on additional charges, the investigation of which was under way, that there was no provision under Ugandan law prohibiting the arrest of a person who had been granted bail on different charges, and that the next stage was for their case to be placed on the hearing cause list. The delegation also informed the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians that on several occasions the Human Rights Committee of the Parliament of Uganda visited the two members of parliament in Kigo Prison and Mulago National Referral Hospital in the presence of their legal representatives, and in the case of Mr. Ssegirinya in the presence of his private doctor. The parliamentary committee also interviewed the prison authorities, the two parliamentarians concerned and other stakeholders. Preliminary investigations have so far not led to a definitive conclusion as to whether the members of parliament have been tortured.

According to the complainant, the two members of parliament have remained in detention since 7 September 2021 and all efforts to secure their release on bail have been unsuccessful to date. They also need specialized medical treatment, which they cannot access at the Kigo Prison facilities. Mr. Ssegirinya's condition is particularly unstable as he has an underlying condition requiring urgent medical attention, while Mr. Ssewanyana has an injured leg.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint was declared admissible by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians under its Procedure for the examination and treatment of complaints during its 167th session (February 2022);

2. *Thanks* the delegation of Uganda for the information provided and for meeting with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 144th IPU Assembly to discuss the cases and concerns at hand;

3. *Commends* the Parliament of Uganda, in particular its Committee on Human Rights, for the efforts made to investigate the allegations of torture and visit Mr. Ssewanyana and Mr. Ssegirinya in prison; *calls on* parliament to continue using its powers effectively to ensure that the allegations of torture against the two parliamentarians are fully investigated, followed by whatever steps are warranted as a result to ensure accountability; and *wishes* to be kept informed of progress made in this regard;

4. *Is deeply concerned* about the continued detention of the members of parliament, in view of the worrying allegations concerning their conditions of detention and mistreatment while in custody and the alleged deterioration in their state of health; *urges* the national authorities to take all

necessary steps to ensure Mr. Ssewanyana's and Mr. Ssegirinya's full enjoyment of their rights, in particular their right to life, to physical integrity and to access to judicial guarantees, and that they receive the necessary medical care; and *requests* the authorities to provide official and detailed information on the facts justifying each of the charges brought against the two members of parliament, on further steps taken to investigate the alleged acts of torture reported by the complainant and on progress made in the identification and punishment, if any, of those responsible;

5. *Requests* the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to send a delegation to Uganda as soon as possible and as soon as the COVID-19-related public health situation permits, so as to meet with all authorities exercising legislative, executive or judicial powers, as well as the prison authorities and any other institution, civil society organization or individual in a position to provide relevant information regarding the situation of Mr. Ssewanyana and Mr. Ssegirinya; *tasks* the delegation with visiting the detained members of parliament; *hopes* that the competent national authorities will cooperate fully and that the mission will help to swiftly find satisfactory solutions to this case in accordance with applicable national and international human rights standards; and *thanks* the Ugandan delegation to the 144th IPU Assembly for the assurances of support that it has given on this matter;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Speaker of the National Assembly, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Venezuela

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 209th session (Nusa Dua, 24 March 2022)

Venezuelan National Police members stand guard outside the National Assembly on 7 January 2020 in Caracas – Cristian HERNANDEZ/AFP

VEN-10 – Biagio Pilieri
VEN-11 – José Sánchez Montiel
VEN-12 – Hernán Claret Alemán
VEN-13 – Richard Blanco
VEN-16 – Julio Borges
VEN-19 – Nora Bracho (Ms.)
VEN-20 – Ismael Garcia
VEN-22 – Williams Dávila
VEN-24 – Nirma Guarulla (Ms.)
VEN-25 – Julio Ygarza
VEN-26 – Romel Guzamana
VEN-27 – Rosmit Mantilla
VEN-28 – Renzo Prieto
VEN-29 – Gilberto Sojo
VEN-30 – Gilber Caro
VEN-31 – Luis Florido
VEN-32 – Eudoro González
VEN-33 – Jorge Millán
VEN-34 – Armando Armas
VEN-35 – Américo De Grazia
VEN-36 – Luis Padilla
VEN-37 – José Regnault
VEN-38 – Dennis Fernández (Ms.)
VEN-39 – Olivia Lozano (Ms.)
VEN-40 – Delsa Solórzano (Ms.)
VEN-41 – Robert Alcalá
VEN-42 – Gaby Arellano (Ms.)
VEN-43 – Carlos Bastardo
VEN-44 - Marialbert Barrios (Ms.)
VEN-45 – Amelia Belisario (Ms.)
VEN-46 – Marco Bozo
VEN-48 – Yanet Fermin (Ms.)
VEN-49 – Dinorah Figuera (Ms.)
VEN-85 – Franco Casella
VEN-86 – Edgar Zambrano
VEN-87 – Juan Pablo García
VEN-88 – Cesar Cadenas
VEN-89 – Ramón Flores Carrillo
VEN-91 – María Beatriz Martínez (Ms.)
VEN-92 – María C. Mulino de Saavedra (Ms.)
VEN-93 – José Trujillo
VEN-94 – Marianela Fernández (Ms.)
VEN-95 – Juan Pablo Guanipa
VEN-96 – Luis Silva
VEN-97 – Eliezer Sirit
VEN-98 – Rosa Petit (Ms.)
VEN-99 – Alfonso Marquina
VEN-100 – Rachid Yasbek
VEN-101 – Oneida Guaipe (Ms.)
VEN-102 – Jony Rahal
VEN-103 – Ylidio Abreu
VEN-104 – Emilio Fajardo
VEN-106 – Angel Alvarez
VEN-108 – Gilmar Marquez
VEN-109 – José Simón Calzadilla
VEN-110 – José Gregorio Graterol
VEN-111 – José Gregorio Hernández
VEN-112 – Mauligmer Baloa (Ms.)
VEN-113 – Arnoldo Benítez
VEN-114 – Alexis Paparoni
VEN-115 – Adriana Pichardo (Ms.)
VEN-116 – Teodoro Campos
VEN-117 – Milagros Sánchez Eulate (Ms.)
VEN-118 – Denncis Pazos
VEN-119 – Karim Vera (Ms.)
VEN-120 – Ramón López

VEN-50 – Winston Flores
VEN-51 – Omar González
VEN-52 – Stalin González
VEN-53 – Juan Guaidó
VEN-54 – Tomás Guanipa
VEN-55 – José Guerra
VEN-56 – Freddy Guevara
VEN-57 – Rafael Guzmán
VEN-58 – María G. Hernández (Ms.)
VEN-59 – Piero Maroun
VEN-60 – Juan A. Mejía
VEN-61 – Julio Montoya
VEN-62 – José M. Olivares
VEN-63 – Carlos Paparoni
VEN-64 – Miguel Pizarro
VEN-65 – Henry Ramos Allup
VEN-66 – Juan Requesens
VEN-67 – Luis E. Rondón
VEN-68 – Bolivia Suárez (Ms.)
VEN-69 – Carlos Valero
VEN-70 – Milagro Valero (Ms.)
VEN-71 – German Ferrer
VEN-72 – Adriana d'Elia (Ms.)
VEN-73 – Luis Lippa
VEN-74 – Carlos Berrizbeitia
VEN-75 – Manuela Bolívar (Ms.)
VEN-76 – Sergio Vergara
VEN-78 – Oscar Ronderos
VEN-79 – Mariela Magallanes (Ms.)
VEN-80 – Héctor Cordero
VEN-81 – José Mendoza
VEN-82 – Angel Caridad
VEN-83 – Larissa González (Ms.)
VEN-84 – Fernando Orozco
VEN-121 – Freddy Superlano
VEN-122 – Sandra Flores-Garzón (Ms.)
VEN-123 – Armando López
VEN-124 – Elimar Díaz (Ms.)
VEN-125 – Yajaira Forero (Ms.)
VEN-126 – Maribel Guedez (Ms.)
VEN-127 – Karin Salanova (Ms.)
VEN-128 – Antonio Geara
VEN-129 – Joaquín Aguilar
VEN-130 – Juan Carlos Velasco
VEN-131 – Carmen María Sivoli (Ms.)
VEN-132 – Milagros Paz (Ms.)
VEN-133 – Jesus Yanez
VEN-134 – Desiree Barboza (Ms.)
VEN-135 – Sonia A. Medina G. (Ms.)
VEN-136 – Héctor Vargas
VEN-137 – Carlos A. Lozano Parra
VEN-138 – Luis Stefanelli
VEN-139 – William Barrientos
VEN-140 – Antonio Aranguren
VEN-141 – Ana Salas (Ms.)
VEN-142 – Ismael León
VEN-143 – Julio César Reyes
VEN-144 – Ángel Torres
VEN-145 – Tamara Adrián (Ms.)
VEN-146 – Deyalitza Aray (Ms.)
VEN-147 – Yolanda Tortolero (Ms.)
VEN-148 – Carlos Prosperi
VEN-149 – Addy Valero (Ms.)
VEN-150 – Zandra Castillo (Ms)
VEN-151 – Marco Aurelio Quiñones
VEN-152 – Carlos Andrés González
VEN-153 – Carlos Michelangeli
VEN-154 – César Alonso

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Excessive delays
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate
- ✓ Impunity
- ✓ Other violations: right to privacy

A. Summary of the case[10]

Case VEN-COLL-06

Venezuela: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 134 opposition members of parliament (93 men and 41 women)

Qualified complainant(s): Section I.(1)(c) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: March 2017

Recent IPU decision: November 2021

IPU mission: August 2021

Recent Committee hearings: Hearings with members of the governing and opposition parties at the 141st IPU Assembly (October 2019)

Recent follow-up:
- Communication from the National Assembly 2020 (November 2021)
- Communication from the complainant: March 2022
- Communications to the Speakers of the National Assembly of 2015 and 2020 (February 2022)
- Communication to the complainant: January 2022

The case concerns credible and serious allegations of human rights violations affecting 134 parliamentarians from the coalition of the *Mesa de la Unidad Democrática* (Democratic Unity Roundtable – MUD), against the backdrop of continuous efforts by Venezuela's executive and judicial authorities to undermine the functioning of the National Assembly elected in 2015. The MUD is opposed to President Nicolas Maduro's government and obtained a majority of seats in the National Assembly in the parliamentary elections of 6 December 2015.

According to the complainant, the parliamentarians elected in 2015 have been subject to the following:

Almost all parliamentarians listed in the present case have been attacked or otherwise intimidated with impunity by law enforcement officers and/or pro-government officials and supporters during demonstrations, inside parliament and/or at their homes. At least 11 National Assembly members were arrested and released later, reportedly due to politically motivated legal proceedings against them. All were detained without due respect for the constitutional provisions on parliamentary immunity. There are also serious concerns regarding respect for due process and their treatment in detention. People associated with opposition parliamentarians have also been detained and harassed. One parliamentarian is currently under house arrest, 36 are in exile, six have recently returned to Venezuela, 23 are engaged in court proceedings, and six have been barred from holding public office. The passports of at least 13 members of parliament have been confiscated, not been renewed, or cancelled by the authorities, reportedly as a way to exert pressure and to prevent them from travelling abroad to report what is happening in Venezuela.

On 31 August 2020, President Nicolas Maduro pardoned 110 members of the political opposition who had been accused of committing criminal acts. The decision meant the closure of ongoing criminal proceedings against 26 parliamentarians listed in the present case and the release of four of them.

Fresh parliamentary elections took place on 6 December 2020. A new legislative body was formally inaugurated on 5 January 2021. The National Assembly elected in 2015, however, decided to continue functioning through a delegated committee "until free, fair and verifiable presidential and parliamentary elections have been held in 2021, or until an exceptional political event occurs in 2021, or even for an additional annual parliamentary term after 5 January 2021". In December 2021, the 2015 National Assembly decided to renew its parliamentary mandate and to continue its work, led by Mr. Juan Guaidó.

A joint mission, composed of members of both the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP) and the IPU Executive Committee, went to Venezuela from 23 to 27 August 2021. The delegation was able to meet with a large variety of state authorities and stakeholders as well as with more than 60 of the 134 parliamentarians elected in 2015 with cases under examination by the CHRP, thereby obtaining first-hand information on their individual situations.

In January and February 2022, the complainant stated that acts of persecution, harassment and intimidation, including the possible opening of new court proceedings, against opposition

10 For the purposes of this decision, the term "opposition" relates to members of parliament from political groups or parties that have limited decision-making power and are opposed to the ruling power.

parliamentarians elected in 2015 have increased, and that these members of parliament all fear for their freedom and physical integrity.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes with satisfaction* that President Maduro's government has announced the imminent resumption of dialogue with representatives of the opposition; *reaffirms* in this regard that the issues involved are part of the broader political crisis in Venezuela, which can be resolved through inclusive political dialogue and by the Venezuelans themselves; *firmly hopes* that the talks will be resumed soon and will allow the various national stakeholders to work together to bring about a new social pact through participatory and non-violent means, without foreign interference and in compliance with the State's international human rights commitments; *reaffirms* the IPU's readiness to provide support for any effort to strengthen democracy in Venezuela; and *calls on* the relevant authorities to provide further information on how best to provide such assistance;

2. *Reaffirms* that the harassment of opposition parliamentarians elected in 2015 is a direct consequence of the prominent role they played as outspoken opponents of President Maduro's government and as members of the opposition-led National Assembly elected in 2015; *urges* the authorities, once again, to put an immediate end to all forms of persecution against the opposition parliamentarians elected in 2015, to ensure that all relevant state authorities respect their human rights, and to thoroughly investigate and establish accountability for reported violations of their rights; and *calls on* the Venezuelan authorities to provide official information on any relevant new developments in this regard and on any steps taken to this end;

3. *Remains deeply concerned* about the findings of the successive mission reports of the United Nations Human Rights Council Independent International Fact-Finding mission on Venezuela, which give further weight to the accusations of political repression and the responsibility of the State at the highest level, such accusations being further reinforced by the opening of an investigation into the situation in Venezuela by the International Criminal Court; and *expresses the firm hope*, once again, that the State of Venezuela, with the support of the international community, will be able to address the violations and crimes documented in these reports;

4. *Reiterates* its calls on all IPU Member Parliaments, IPU permanent observers and relevant human rights organizations to take concrete actions, within their respective mandates, in support of the urgent resolution of the individual cases at hand and the political crisis in Venezuela in a manner consistent with democratic and human rights values;

5. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant Venezuelan institutions, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

6. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

*

* *